جامعة محمد خيضر/ بسكرة -الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

اعداد الباحث:
يوسف حمودة

اشراف الأستاذ الدكتور:
نورالدين حتحوت

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سهام زروال	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	رئيسا
نورالدين حتحوت	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
فؤاد جدو	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مناقشا
اسماعيل بوقنور	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	مناقشا
توفيق بوستي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة قالمة	مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل ليستفيد منه الباحثين والقراء.

وأتوجه بالشكر الى **البروفيسور المشرف حتحوت نورالدين** الذي لم يبخل علي بالنصائح والارشادات طيلة انجاز هذه الأطروحة، كما أتوجه بالشكر للجنة المناقشة المحترمة على مجهوداتها العلمية.

وكذلك أتوجه بالشكر الى البروفيسور حاروري سهام على مجهوداتها الدائمة والمستمرة والتي لم تبخل علي من إرشادات وتوجيهات، كما أشكر الطاقم الإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر وأخص بالذكر **البروفيسور باري عبد اللطيف** وكذا رئيس قسم العلوم السياسية الدكتور قريب بلال وطاقمه الإداري.

كما الشكر موصول الى أساتذتي في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة وأخص بالذكر الدكتور محمد بوضياف والبروفيسور السعيد ملاح والبروفيسور عبد الله هوادف الذين لم يبخلوا على طيلة مسيرتي العلمية.

يوسف حمودة

الاهداء

على طول محطات هذه الحياة التي أمضيت نصفها غربة عن وطني وأهلي، والمكللة بالعديد من النجاحات والاخفاقات، أجد نفسي اليوم باحثا عن يديكما لأقبلهما رغم بعد المسافات.

الى الشمعة التي تضئ دربي.....**أبي** الذي طالما انتظر هذه اللحظات...

الى الحنان المتدفق.....**أمي** التي بوجودها أشعر بالحياة.....

الى زوجتي الصبورة.... التي أنارت سمائي الزرقاء.....

الى قناديل ظلمتي.....أخوتي رمزي، شهاب، مهند، يامن.....

الى كل أفراد العائلة في فلسطين والجزائر.....

الى كل الأصدقاء الذين سكنوا قلبي فوسعهم، ولم تسعهم هذه الصفحة....

أعتز بكم جميعا.....

يوسف حمودة

الملخص:

تستند السياسة الخارجية الأمريكية الى مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تظهر مصالح المجتمع الأمريكي وتوجه السياسة الخارجية نحو العالم الخارجي باستخدام مجموعة من الأدوات تتراوح من القوة الصلبة الى القوة الناعمة لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط وأهمها حماية إسرائيل، ووفق ذلك فبعد تولي الرئيس ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية شكلت توجهاته نمطا مختلفا للسياسة الخارجية الأمريكية التقليدية على الرغم من أن للرئيس وادارته درجة معينة من التأثير في نمط السياسية الأمريكية لا يستطيع تجاوزها، وبالتالي فان شخصية الرئيس ترامب الاستثنائية وفي منصب استثنائي انعكست على سياسته "الأكثر جرأة" التي أثرت بدورها على السلوك الخارجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط لاسيما قضية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وباعتبار أن مدة ولاية الرئيس دونالد ترامب شكلت فاصلا معينا بينها وبين فترات حكم الادارات الأمريكية السابقة فأن هنالك أهمية لإعادة النظر في تطورات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد ترامب وأثرها على مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

توصلت هذه الدراسة الى أنه بالرغم من استثنائية أسلوب ونمط السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس دونالد ترامب الا أنها شكلت الوجه الحقيقي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضايا العربية عموما والصراع الفلسطيني– الاسرائيلي تحديدا، وأن للأوضاع الاقليمية والعربية بما فيها الانقسام الفلسطيني الداخلي دورا بارزا في تشكيل السلوك الخارجي الأمريكي تجاه قضايا المنطقة بما فيها القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: *السياسية الخارجية الأمريكية، الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، الانقسام الفلسطيني الداخلي، حل الدولتين، صفقة القرن.*

Abstract:

The US foreign policy is based on a range of internal and external variables that demonstrate the interests of the American community and guide foreign policy towards the outside world using a set of tools ranging from solid to soft power to achieve its objectives in the Middle East, the most important of which is to protect Israel United States of America ", according to which after President Trump took office in the United States of America, his orientations constituted a different pattern of traditional American foreign policy, despite the fact that the President and his administration had a certain degree of influence on the pattern of American politics that he could not override, President Trump's exceptional personality and exceptional position reflected his policy. The "boldest" that has in turn affected American external behaviour towards the Middle East, particularly the issue of the Palestinian-Israeli conflict. As President Donald Trump's term of office marked a certain divide between him and previous US administrative periods, it is important to reconsider developments in US-Israel relations under Trump and their impact on the course of the Palestinian-Israeli conflict.

This study concluded that despite the exceptional method and pattern of the foreign policy pursued by President Donald Trump it constituted the true face of the United States of America's policy towards Arab and regional issues in general and the Palestinian-Israeli conflict in particular, and that the Arab and regional situations including the internal Palestinian division A prominent role in shaping US foreign policy towards arab issues including the Palestinian issue.

key words: *American foreign policy, the Palestinian-Israeli conflict, the internal Palestinian division, the two-state solution, the deal of the century.*

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

- المطلب الأول: السياسة الخارجية (مفهومها ومناهج تحليلها)

  الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية

  الفرع الثاني: طرق ومناهج دراسة السياسة الخارجية

- المطلب الثاني: السياسة الخارجية "التوجهات والمحددات"

  الفرع الأول: توجهات السياسة الخارجية

  الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية

- المطلب الثالث: تطور تحليل السياسة الخارجية

  الفرع الأول: نهج الجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية

  الفرع الثاني: نهج الجيل الثاني في تحليل السياسة الخارجية

المبحث الثاني: الحدود التفسيرية للنظريات الكبرى في تفسير السياسة الخارجية

- المطلب الأول: التفسير الواقعي للسياسة الخارجية

  الفرع الأول: الواقعية الجديدة

  الفرع الثاني: الواقعية النيو–كلاسيكية

- المطلب الثاني: التفسير الليبرالي للسياسة الخارجية

  الفرع الأول: الليبرالية الجديدة

  الفرع الثاني: المذهب الليبرالي الدولي

- المطلب الثالث: التفسير البنائي للسياسة الخارجية

  الفرع الأول: الأطر النظرية للتفسير البنائي

  الفرع الثاني: قواعد السلوك الخارجي

المبحث الثالث: المقاربات الجزئية المتخصصة

- المطلب الأول: مقاربة صنع القرار

  الفرع الأول: نموذج اتخاذ القرار عند ريتشارد سنايدر

  الفرع الثاني: نموذج صنع القرار عند هربرت سايمون

- المطلب الثاني: المقاربات النفسية والادراكية

الفرع الأول: المقاربات الادراكية في تحليل السياسة الخارجية

الفرع الثاني: تحليل السمات الفردية للقائد

- المطلب الثالث: نظرية الفرصة السياسية

الفرع الأول: مفهوم هيكل الفرص وعناصره

الفرع الثاني: العلاقة بين هيكل الفرص والحركات الاجتماعية والعمل الجماعي

الفصل الثاني: التحليل المؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

- المطلب الأول: المحددات الدستورية والرسمية

الفرع الأول: الرئيس والكونغرس والسياسة الخارجية

الفرع الثاني: أدوار المؤسسات الحكومية في رسم السياسة الخارجية

- المطلب الثاني: متغيرات البيئة الداخلية غير الرسمية

الفرع الأول: المؤسسات غير الرسمية

الفرع الثاني: الفواعل المجتمعية

- المطلب الثالث: تأثير متغيرات البيئة الخارجية

الفرع الأول: ديناميكية الأحداث بالشرق الأوسط

الفرع الثاني: التحول الجيواستراتيجي للسياسة الأمريكية

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية (الأبعاد، والأهداف، والأدوات)

- المطلب الأول: المرتكزات الدينية للفكر السياسي الأمريكي

الفرع الأول: الأسس الدينية والايديولوجية للسياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الثاني: التيارات المحافظة الأمريكية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي

- المطلب الثاني: مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بالشرق الأوسط

الفرع الأول: التحول في المصالح المرتبطة بمصادر الطاقة التقليدية

الفرع الثاني: المصالح الحيوية المرتبطة بالمضائق ومبيعات الأسلحة

- المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط

الفرع الأول: القوة الذكية كنهج للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الفرع الثاني: نهج الموازنة الخارجية وكبح قدرات الأعداء الاقليميين

المبحث الثالث: القوى الإقليمية وتحولات السياسة الامريكية الشرق أوسطية

- المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها الاقليمية

الفرع الأول: أسباب وحيثيات العداء الأمريكي الايراني

الفرع الثاني: تداعيات العداء الأمريكي الايراني على المحيط الاقليمي

- المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية التركية وحدود التعاون الاقليمي

الفرع الأول: تذبذب العلاقات الأمريكية التركية

الفرع الثاني: اختلاف الرؤى بين "حلفي الناتو" حول قضايا الشرق الأوسط

- المطلب الثالث: الرؤى الأمريكية والإسرائيلية للشرق الأوسط

الفرع الأول: الشرق الأوسط الجديد "استراتيجية الهدم واعادة البناء"

الفرع الثاني: الدور الاسرائيلي في نظام "الفوضى الخلاقة" الأمريكي

الفصل الثالث: إدارة ترامب والصراع الفلسطيني- الاسرائيلي

المبحث الأول: نهج السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب

- المطلب الأول: تحديد سياق عقيدة الرئيس دونالد ترامب

الفرع الأول: تحليل شخصية الرئيس ترامب

الفرع الثاني: العمل السياسي للرئيس ترامب

- المطلب الثاني: تحليل السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط

الفرع الأول: شعبوية السياسة الخارجية

الفرع الثاني: تعامل ادارة ترامب مع تعقيدات الشرق الأوسط

المبحث الثاني: مقومات تسوية القضية الفلسطينية

- المطلب الأول: محورية القدس في الصراع الفلسطيني الاسرئيلي

الفرع الأول: البعد الديني والحضاري لمدينة القدس

الفرع الثاني: القدس كقضية صراع سياسي

- المطلب الثاني: ادارة ترامب وحسم قضايا الحل النهائي

الفرع الأول: الاستيطان وامكانية قيام الدولة الفلسطينية

الفرع الثاني: المقاربة الأمريكية والاسرائيلية لحل الصراع

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة ترامب على القضية الفلسطينية

- المطلب الأول: صفقة القرن والحل الاقليمي

الفرع الأول: مقاربة ترامب للسلام

الفرع الثاني: مضامين "صفقة القرن" وظروف صدورها

- المطلب الثاني: التطبيع العربي–الاسرائيلي

الفرع الأول: جذور التطبيع ومخاطره على القضية الفلسطينية

الفرع الثاني: اتفاقيات ترامب للسلام "اتفاقيات أبراهام"

الفصل الرابع: الانقسام الفلسطيني الداخلي في ضوء التحولات الاقليمية والدولية

المبحث الأول: التحليل النظري والمفاهيمي للانقسام الفلسطيني الداخلي

- المطلب الأول: الانقسام الفلسطيني الداخلي "أطرافه ودوافعه"

الفرع الأول: الانقسام الايديولوجي

الفرع الثاني: الانقسام السياسي

- المطلب الثاني: الانقسام في سياق معادلة أمريكية واسرائيلية

الفرع الأول: الرهانات الاسرائيلية

الفرع الثاني: الرهانات الأمريكية

المبحث الثاني: أثر البيئة الاقليمية والدولية على الانقسام الفلسطيني الداخلي

- المطلب الأول: البعد العربي والاقليمي للانقسام الفلسطيني

الفرع الأول: النظام الاقليمي بعد غزو العراق 2003م

الفرع الثاني: الربيع العربي وتغير الأولويات

- المطلب الثاني: التحولات الدولية وتصفية القضية الفلسطينية

الفرع الأول: التجاذبات الاقليمية وانعكاساتها على القضية

الفرع الثاني: التوظيف الصهيو أمريكي للانقسام الفلسطيني الداخلي

المبحث الثالث: مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الرؤية الأمريكية الراهنة

- المطلب الأول: المصالحة الفلسطينية

الفرع الأول: محطات المصالحة وأسباب الفشل

الفرع الثاني: سيناريوهات تحقيق المصالحة في ضوء "اتفاق الجزائر"

- المطلب الثاني: سناريوهات محتملة لمستقبل الدولة الفلسطينية

الفرع الأول: أفول مشروع "حل الدولتين"

الفرع الثاني: سيناريو "الدولة الواحدة: ثنائية القومية"

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال/الجداول/ الخرائط

مقدمة

تمهيد:

بنهاية الحرب العالمية الثانية شهد النظام الدولي العديد من التحولات الدراماتيكية لعل أبرزها ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية مع تراجع دور بريطانيا كقائدة للمعسكر الغربي، وكمؤسس للكيان الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية وفي قلب الأمة العربية والاسلامية، وعليه فبعد قيام " دولة اسرائيل" عام 1948م على ارض فلسطين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسألة تبني وحماية هذا الكيان الصهيوني الناشئ الذي تطابق وجوده مع بداية تعريف المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما تحدد من خلال السلوك السياسي الذي انتهجته الإدارات الأمريكية المتعاقبة إزاء المنطقة.

تماشيا مع ذلك فقد شكل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي جزءا راسخا من السياسة الخارجية الأمريكية لعقود طويلة نظرا لعدة أسس ارتبطت في بدايتها بمسألة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي ومنع التمدد الشيوعي السوفياتي وصولا لأهمية الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية التي يحتلها الشرق الأوسط وبالتالي أهمية وجود اسرائيل كراعي للمصالح الأمريكية في المنطقة، لتتوسع بعد ذلك وتحديدا "أواخر سبعينات القرن العشرين" مكانة اسرائيل في الفكر السياسي الأمريكي وتشمل أبعاد ومنطلقات دينية مرتبطة "بمعركة نهاية الزمن".

بانهيار الاتحاد السوفياتي طرأت تغيرات على النظام الدولي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بمتطلبات القوة في قمة النظام الدولي "الأحادية القطبية"، وهو ما تزامن مع صعود اليمين المسيحي المحافظ وسيطرته على المراكز الحساسة في الولايات المتحدة، وكذلك دخول منظمة التحرير الفلسطينية مسار التسوية السلمية مع اسرائيل تبعا لمخرجات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م وهو ما تم تتويجه بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل برعاية أمريكية على اتفاق سلام عام 1993م عرف " باتفاق أوسلو"، بما يجعل الولايات المتحدة تفرض نفسها كوسيط حصري ووحيد لعملية التسوية السياسية السلمية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي طيلة قرابة الثلاثة عقود دون تحقيق أي تقدم في العملية السلمية.

تبعا لذلك لقد تميزت فترة التسعينات بسيطرة التيار المحافظ الأمريكي على المراكز الحساسة في الولايات المتحدة وذلك تزامنا مع الصحوة الدينية في كل من الولايات المتحدة واسرائيل وكنتيجة لانتشار النبوءات التوراتية التي تتحدث عن "نهاية العالم– هرمجدون"، فمع قرب نهاية عهدة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون وفشل ادارته في تحقيق أي تقدم في عملية التسوية السلمية خلال مؤتمر

"كامب ديفيد 2" بدت السياسة الأمريكية تنحاز أكثر للسياسات الاسرائيلية بحيث تبنى الرئيس الجمهوري المحافظ جورج بوش الابن الرواية الاسرائيلية بحذافيرها واعتمد في سياسته المحافظة على اطالة أمد الصراع بهدف ادارته وانهاءه، ولعل أحداث سبتمبر 2001م وما ارتبط بعدها بمفهوم الحرب على "الارهاب" مهد الطريق أمام تبني الادارة الأمريكية لنفس مواقف الحكومة اليمينية الاسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين ووصف المقاومة الفلسطينية "بالإرهاب"، وكذا الموافقة على فرض حصار على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بحجة دعمه "للإرهاب" وصولا لاغتياله، وهكذا فقد شهد العام 2004م ازاحة العديد من الزعامات والقيادات الوطنية الفلسطينية التقليدية عن المشهد السياسي الفلسطيني" ياسر عرفات–أحمد ياسين–عبد العزيز الرنتيسي–أبو علي مصطفى...خ"، وهو ما ترافق أيضا مع صعود زعامة جديدة للسلطة الفلسطينية متناغمة مع خطاب إدارة المحافظين الجدد والحكومة الاسرائيلية وهذا ما سهل الطريق أمام الرئيس بوش الابن لطرح مشروعه للسلام "خارطة الطريق" والذي تمت صياغته من اجل إضفاء شرعية دولية متعددة الأطراف على حل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي في سياق "حل الدولتين".

داخليا بعد عام 2005م شهدت الساحة الفلسطينية حالة من الفوضى والفلتان الأمني نتيجة الفراغ الذي سببه الانسحاب الأحادي الجانب لحكومة أرئيل شارون من قطاع غزة من جهة، وانتشار الأسلحة التقليدية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية وهو ما جعل الولايات المتحدة واسرائيل تقوم بالضغط على القيادة الجديدة للسلطة الفلسطينية وحثها على ضرورة سحب السلاح من الشارع الفلسطيني مع اعادة تهيئة وتنشيط الأجهزة الأمنية الفلسطينية والأدوار المنوطة بها بحجة "تجهيزها لإقامة الدولة الفلسطينية"، وهو ما أدى الى معارضة فلسطينية داخلية ففي حين نادى البعض بضرورة سحب السلاح من الشارع بما فيه الذي تملكه حركات المقاومة وحصره بيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية رأى الكثيرين بأن هذه المسألة تخضع للشروط الأمنية الأمريكية والاسرائيلية وأنه لا يمكن سحب السلاح مادام الاحتلال قائما، وعليه فبعد نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م وتشكيل حكومتها قامت الادارة الأمريكية واسرائيل بالضغط على حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة لكي تعترف بإسرائيل وتنبذ المقاومة مع فرض حصار سياسي ومالي عليها وهو ما سبب حالة من الاحتقان والغليان الشعبي الذي كانت نتيجته صدامات متقطعة وتبادل اتهامات بين قيادات وعناصر حركتي فتح وحماس انتهت بحدوث الانقسام الفلسطيني الداخلي وذلك بانقلاب حركة حماس على مؤسسات السلطة الفلسطينية بقطاع غزة عام 2007م، وهو ما

أعطى بدوره ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام، وقيام إسرائيل بمحاصرة قطاع غزة ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إليه بحجة محاربة (الإرهاب)،وصولا الى شن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2008م والتي تزامنت مع الانتخابات الأمريكية التي أدت إلى صعود باراك أوباما لزعامة البيت الأبيض.

بعد سنوات من الحروب الأمريكية على العالم الاسلامي سعت ادارة اوباما لإظهار تغييرات في نمط السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بما فيه القضية الفلسطينية، وهذا ما شكله خطاب أوباما الشهير للعالم الاسلامي أثناء زيارته للقاهرة عام 2009م والذي أكد من خلاله على ضرورة حل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي تحت اطار "حل الدولتين"، وعلى الرغم من وعوده التي أطلقها خلال الخطاب الا أن ادارته لم تستطع طيلة عهدتين متتاليتين تقديم أي رؤية لحل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي بل حاولت النأي بنفسها عن قضايا المنطقة ومشاكلها بما في ذلك القضية الفلسطينية، وقد برز هذا الاتجاه الانعزالي من خلال ردة الفعل الأمريكية عقب ما يسمى "بالثورات العربية" عام 2011م، وهو ما اعتبره العديد من الباحثين اعادة احياء لنمط انعزالي امريكي تقليدي تجاه قضايا المنطقة مع تشديد هذا النمط الانعزالي على ضرورة تغيير الدور التقليدي لإسرائيل، وهكذا فقد استمرت ادارة اوباما في إتباع نفس نهج الإدارات الأمريكية السابقة تجاه إسرائيل ولكن بخطى خجولة نظرا للوعود التي أطلقها أوباما أمام حلفاءه العرب التي تخللها خطابه، ومن هنا فقد فضلت ادارته مجاملة إسرائيل رغم الخلاف الذي لا يصل الى حد القطيعة حول مسألة استمرار الاستيطان الاسرائيلي بالضفة الغربية والقدس، وهو ما يفسر عدم معارضة ادارة اوباما لقرار مجلس الأمن الدولي 2334 بخصوص ادانة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس.

مع تولي دونالد ترامب رئاسة البيت الأبيض عام 2017م أعاد تكرير اتهاماته لأسلافه السابقين وتحديدا سلفه باراك أوباما الذي اتهمه مرارا وتكرارا خلال حملته الانتخابية بكره وظلم اسرائيل مع مطالبته المتكررة بضرورة تقديم كافة أشكال الدعم لإسرائيل وتفوقها، ويمكن رؤية صيغة هذا الدعم الذي يطالب به ترامب بشكل واضح في البيان المشترك لحملته الانتخابية عام 2016م مع مستشاريه جيسون غرينبلات وديفيد فريدمان والذي يعبر في مضمونه عن نفس مواقف الحكومة اليمينية الاسرائيلية المتطرفة، وفي نص البيان يحمل ترامب الفلسطينيين وحدهم مسؤولية فشل عملية السلام لكنه يؤكد على أن "حل الدولتين" هو الحل المرجح للمستقبل القريب، ثم يعتبر أن حل الدولتين بات

فكرة مستحيلة ليشدد بعد ذلك على أن الولايات المتحدة لن تدعم اقامة دولة ارهابية في فسطين المحتلة، وبعد توليه مقاليد الحكم صرح ترامب في أكثر من مناسبة بأنه سوف يبقى محايدا ازاء الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي في اشارة الى تأكيده على التوجه الانعزالي السلبي ولكنه يحاول ازاحة قضايا الحل النهائي بما فيها ملفي القدس واللاجئين عن طاولة أي مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين واسرائيل بشكل تدريجي ويطلق العديد من المبادرات الاقتصادية والمشاريع التي من شأنها طرح "اسرائيل" بدلا من فلسطين في الوسط الاقليمي مع استمرار الضغط الأمريكي والاقليمي على الفلسطينيين لقبول ما يسمى "صفقة القرن".

تكمن خطورة خطوات ادارة ترامب على القضية الفلسطينية في أنها استغلت حجم التحولات الاقليمية الجذرية والعميقة التي مست المنطقة العربية منذ عام 2011م واستبعدت الفلسطينيين بدلا من اشراكهم في قراراتهم المصيرية وذلك بتركيز جهودها للعمل في اتجاهين متوازيين فيما يخص الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي وهما: ترويج ورعاية صفقات تطبيع بين الدول العربية واسرائيل، والعمل على ترجيح القضايا محل الصراع بين الفلسطينيين واسرائيل لصالح الأخيرة مع تتويج ذلك بطرح "صفقة القرن" التي تشمل جميع ما سبق، بمعنى " تصفية القضية الفلسطينية مع ادراج اسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، وكذلك طرح مشاريع السلام الاقتصادي بدلا من التسوية السياسية".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الموضوع الذي نحن بصدده يتميز بالتالي:

1. كون الدراسة تتطرق للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية دينية وروحية لدى العرب والمسلمين، وأنها تشكل اخر استعمار استيطاني في العصر الحديث يهدف الى مشروع احلالي على أنقاض شعب مكلوم منذ عشرات السنين، مع صعوبة انهاء الصراع في ظل فشل "مشروع حل الدولتين" ومقررات الأمم المتحدة.
2. تضيف هذه الدراسة للباحث العربي والفلسطيني تحليلا متأصلا في موضوع السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة الرئيس ترامب، وخاصة أن الدراسة حديثة مع اختلاف الطروحات في هذا الموضوع.

3. تشكل هذه الدراسة إضافة مهمة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الاقليمية وخاصة أنها تناقش احدى أكثر قضايا العصر تعقيدا، حيث أنها قضية تشكل استقطاب اقليمي ودولي وتخضع لاعتبارات عقائدية ومصلحية، تتجلي فيها ازدواجية التعامل بالقوانين الدولية في أوج تجلياتها.
4. تفيد هذه الدراسة صناع القرار العرب والفلسطينيين في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا فهم أكبر لمخاطر التطبيع العربي على القضية الفلسطينية.
5. كون الدراسة قد تطرقت لموضوع يشكل حساسية ايديولوجية لدى الباحثين وهو موضوع الانقسام الفلسطيني الداخلي، وذلك بالرغم من قلة المراجع التي تشرح الانقسام بدراسة موضوعية.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكننا تحديد أسباب الاختيار الموضوعي لهذه الدراسة في النقاط التالية:

1. كون موضوع الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي من أكثر المواضيع حساسية لدى المواطن العربي والمسلم نظرا للأهمية الدينية التي تكتسبها القضية الفلسطينية ما جعلها قضية مركزية للمسلمين، وكون الاستعمار الاستيطاني الصهيوني اخر وأعقد استعمار تدميري على سطح الكوكب.
2. كون هذه الدراسة تركز على تحليل الاجراءات الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، وبالتالي اضافة علمية للباحث العربي يمكنه الاستناد عليها في البحوث والدراسات القادمة.
3. كان من الأهمية دراسة السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة ترامب بصفتها من أهم المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية منذ نشوئها بحيث أنه ولأول مرة يتم اظهار الوجه الحقيقي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضايا التي تخص العرب والمسلمين بشكل علني وشعبوي، وبصفته مدخلا لفهم الدور الأمريكي والصهيوني في تفتيت الشرق الأوسط من أجل تعبيد الطريق لتحقيق فكرة "اسرائيل الكبرى".
4. محاولة الالمام بجميع حيثيات وتداعيات السياسة الخارجية الأمريكية على الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، والعوامل المؤثرة في هذه السياسة منذ وصول دونالد ترامب الى سدة الحكم، ومدى الحوافز التي تجسد اصرار الولايات المتحدة في عهد ترامب على تجسيد صفقة القرن ومشاريع السلام الاقليمي.

أهداف الدراسة:

يمكننا تحديد أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. رصد وتحليل تطورات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه قضية الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي، ومعرفة الدوافع التي دفعت الرئيس ترامب لتجسيد "صفقة القرن" كحل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وكذا معرفة تأثير التحولات الاقليمية المرتبطة بالربيع العربي على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي مع شرح المواقف العربية الجديدة حيال ذلك.
2. القاء الضوء على موازين القوى في الشرق الأوسط وأدوار كل قوة منها وعلاقتها بالولايات المتحدة وكل من فلسطين/اسرائيل، وذلك في محاولة لفهم الدور الاسرائيلي الجديد في بيئة شرق أوسطية غير مستقرة وشديدة التعقيد نظرا لتعدد وانتقال مراكز القوة التقليدية "من مصر –سوريا– العراق" الى مراكز قوة جديدة من ضمنها دول غير عربية "تركيا–ايران–اسرائيل–السعودية– مصر"، وذلك لأن تشابك العلاقات بين هذه المحاور أثر بشكل أو باخر في تطورات القضية الفلسطينية بما فيها قضايا التطبيع، والانقسام الداخلي.
3. القاء الضوء على الدور العربي والاقليمي في تعزيز الانقسام الفلسطيني الداخلي، وكذا تحليل دور الانقسام الفلسطيني في تمرير الرؤى والطروحات الأمريكية والاسرائيلية بما فيها "صفقة القرن"
4. ترمي هذه الدراسة الى مناقشة طرح " بديل لحل الدولتين" قدمه العديد من الأكاديميين الفلسطينيين والاسرائيليين ألا وهو "حل الدولة الواحدة: ثنائية القومية" مع مناقشة ايجابيات وسلبيات هذا الطرح والتحديات المستقبلية لهذا الطرح.

أدبيات الدراسة:

الملاحظ في الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي هو سيادة اتجاه يكاد أن يكون غالبا ويتجه الى عملية ربط في المفهوم مع الصراع العربي الاسرائيلي الذي انتهى فعليا بتحييد مصر عن الصراع وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، أو اعتماد الدراسات

الأخرى التي تطرح الموضوع على دراسة جوانب دون جوانب اخرى في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، ولعل أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1. **كتاب** "الدولة المدللة البعد الإيديولوجي والديني للوجود الإسرائيلي في الفكر السياسي الأمريكي"، لمؤلفه جمال خالد الفاضي، والصادر عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين عام 2019م، والذي يتناول مسألة وجود اسرائيل في الفكر السياسي الأمريكي وبالتالي الاعتبارات التي جعلت اليهود جزء من الايديولوجية السياسية الأمريكية وانعكاسات ذلك على فلسطين، وبذلك تحوي الدراسة أربعة مباحث تناول الأول منها بدايات تشكل الفكر السياسي الأمريكي والعوامل المؤثرة في صياغته، أما المبحث الثاني فتناول مكانة اسرائيل كفكرة في الفكر السياسي الأمريكي وأثر ذلك على الشرق الاوسط، ثم يشير الباحث لتأثير اللوبي الصهيوني على المؤسسات الأمريكية ، ليعرج في المبحث الأخير للتطرق الى تداعيات الوجود الاسرائيلي في الفكر السياسي الأمريكي على العلاقات الأمريكية الاسرائيلية.
2. **كتاب** "اللوبي الصهيوني وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية" لمؤلفيه جون ميرشايمر، وستيفن والت، وترجمه فاضل جكتر، ونشرته مكتبة العبيكان بالرياض عام2006م، ويستعرض الكتاب بشكل رئيسي تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم تأثيره السلبي على مصالح الولايات المتحدة، فضلا عن ضرره لإسرائيل بدون قصد منه، ويضيف الباحثان أنه بالرغم من عدم القدرة على معرفة حدود اللوبي الصهيوني بشكل دقيق الا أن له نواه تتكون من منظمات تهدف لتشجيع الحكومة الامريكية والرأي العام الأمريكي كي يدعموا اسرائيل ماديا ويدعموا سياسة حكومتها، ويقول الباحثين أن هنالك الكثير من اليهود الأمريكيين ليسوا ضمن اللوبي رغم أن غالبيته منهم، ويزعمان أيضا أن مجموعات مهمة من اللوبي انخرطت وتداخلت مع المحافظين الجدد.
3. **كتاب** البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، لمؤلفه يوسف الحسن، والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت عام 1990، يستعرض الكاتب من خلال هذا الكتاب جذور الصهيونية في الفكر السياسي الأمريكي وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي، بحيث تم تقديم الكتاب في خمسة فصول يستعرض فيها الكاتب جذور الصهيونية المسيحية الأوروبية قبل انتقالها للولايات المتحدة مع بدايات تأسيسها ، وكذا دور الكنسية الأمريكية في الحياة العامة الأمريكية، فضلا عن عوامل نهوضها وتشكيلها

منظمات وجماعات ضاغطة، وصولا الى علاقة الكنيسة الأمريكية بالحركة الصهيونية وانعكاس ذلك على مجريات الأحداث بالشرق الأوسط.

4. **مقال** "سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022) ارث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد بايدن"، لمؤلفه أماني القرم ، والمنشور في مجلة شؤون فلسطينية، العدد 287-288 عام 2022م، والذي تستعرض من خلاله الباحثة قراءة لتوجهات الرئيس ترامب تجاه القضية الفلسطينية وطرحه لصفقة القرن مع استبعاد قضايا الحل النهائي ، لتقدم الباحثة قراءة في امكانية تغير السياسية الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس جو بايدن.

5. **كتاب** القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، لمؤلفه محسن صالح، والصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ببيروت عام 2012م، يحاول الكاتب من خلال الكتاب تقديم صورة شاملة عن القضية الفلسطينية منذ تشكل فلسطين بالعصور الأولى وصولا الى المشروع الصهيوني في فلسطين، مسلطا الضوء على كفاح الشعب الفلسطيني ونضالاته، ودور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ودور التيار الاسلامي في فلسطين.

6. **كتاب** حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية 1992-2012م، لمؤلفه عقل محمد أحمد صلاح، والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت عام 2016م، يقدم الكاتب رؤية موضوعية لحركة حماس وممارستها السياسية قبل مشاركتها بالانتخابات التشريعية عام 2006م وبعدها، وبالتالي تبرز الدراسة حركة حماس كونها مقيدة بتصورها الايديولوجي على الرغم من أنها محكومة بالتطورات على الساحة الفلسطينية، وعليه تستعرض الدراسة ستة فصول تبدأ باطار نظري وبداية نشأة حركة حماس، وصولا الى تشكيلها للحكومة الانقسامية الى غاية العام 2012م.

7. **مقال** "مستقبل الدولة الفلسطينية بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين " دراسة استشرافية""، لمؤلفه خالد الشيخ عبد الله والمنشور في مجلة القدس المفتوحة للبحوث الاجتماعية والانسانية، العدد 57، لعام 2021م، والتي يقدم الباحث من خلالها قراءة استشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية في ظل فشل حل الدولتين وازدياد الطروحات التي تتحدث عن حل الدولة الواحدة.

8. **كتاب** " fraternal enemies: Israel and the Gulf monarchies " للباحثين Clive Jones and Yoel Goransky والذي تم نشره في hurst and company in london عام2019م، يستعرض

الكتاب العلاقات السرية بين بعض الدول واسرائيل ما قبل اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر واسرائيل وبعدها، ويطرح الكاتبان الأسس والمنطلقات التي جعلت ممالك الخليج تنظر للصراع العربي عموما مع اسرائيل من زاوية مختلفة مرتبطة بشكل أكبر بمفهوم الأمن.

9. **مقال** "PRESIDENT TRUMP'S POLICY TOWARDS THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT" ، للكاتب Abdelkrim Dekhakhena، في مجلة Journal of Islamic jerusalem Studies المجلد 21، العدد 2 عام 2021م، والذي ناقش من خلاله الباحث سياسة الرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي مع طرحه أهم التغيرات في نمط السياسة الخارجية الأمريكية منذ مجئ ترامب الى السلطة.

10. **مقال** « One-State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict: Palestinian Challenges and Prospects »، للكاتبة الفلسطينية leila farsakh ، المنشور في مجلة Middle East Journal، المجلد 65، العدد الأول، 2011م، تتحدث فيه الباحثة عن مستقبل القضية الفلسطينية في ظل فشل مشروع حل الدولتين ونهاية أوسلو، وتقدم طرحا جديدا قديما لاطار الدولة الفلسطينية في سياق الدولة الواحدة: ثنائية القومية، وتشرح الباحثة بأن أهم تحدي في هذا الطرح الذي يضمن حقوق الفلسطينيين هو اعادة تعريف الفلسطينيين أنفسهم بتوافق داخلي حول هذا الطرح الجديد ومن ثم عرضه أمام المجتمع الدولي كرؤية مناقضة للصهيونية التي تشكل أكبر تحدي كذلك.

الإشكالية:

منذ تشكل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي تميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بالاستقرار النسبي في تفاعلها مع ديناميكيات الصراع ذلك لأن الاعتبارات الداخلية التي تعبر عن مصالح مختلف الجماعات الأمريكية والمؤيدة في معظمها لإسرائيل تؤثر في بنية هذه السياسة وفي ترتيب أولوياتها وهي عوامل مهمة في بلورة وتعريف السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك الأمر ترتبط محددات السياسة الخارجية الأمريكية الخارجية بمدى التحولات الاقليمية والدولية بحيث شكل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي منذ اتفاقية أوسلو أولوية السياسة الأمريكية الى أن فرضت التطورات الاقليمية أولويات أخرى بدأت بأحداث سبتمبر/2001م وما تلاها من احتلال العراق عام 2003م وصولا لثورات الربيع العربي عام 2011م وما تلاها من انتشار التنظيمات الارهابية وتفكك

الدولة الوطنية، وهكذا فبعد تولي الرئيس ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية شهدت ولايته تحولات دراماتيكية مهمة تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما يدفعنا للتساؤل بمنطلق الاشكالية التالية:

ما طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي خلال عهدة الرئيس دونالد ترامب؟

وتندرج تحت اطار هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما هي الخلفيات والمضامين التي جعلت ادارة الرئيس ترامب تتبنى نفس مواقف اليمين المتطرف الاسرائيلي ؟
2. ما مدى الدوافع والحوافز التي دفعت ادارة الرئيس ترامب لتجسيد صفقة القرن؟
3. هل يمكن للجهود الجزائرية التي قادها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن تحقق المصالحة الفلسطينية في ضوء اعلان الجزائر؟
4. ما هي الافاق المستقبلية لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية في ظل فشل مشروع "حل الدولتين"؟

فرضيات الدراسة:

بداية **الفرضية الأساسية** للموضوع محل البحث كالتالي:

ان توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي خلال عهدة الرئيس ترامب تعكس الانحياز الأمريكي الدائم لإسرائيل وفق الارتباطات الدينية والعقائدية التي شكلت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ومدى شدة التحولات الاقليمية التي همشت القضية الفلسطينية كقضية مركزية عربية واسلامية.

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية التي وضعتها الاشكالية يمكننا وضع الفرضيات الثانوية التالية:

1. تتحدد مضامين ورؤى الرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وفقا لتعدد المصادر الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية.
2. تتحدد مسألة تجسيد صفقة القرن بمدى الضغوط الداخلية التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية، والتحولات الدولية والاقليمية التي تشهدها المنطقة العربية.

3. تحقيق مصالحة فلسطينية وفقا للجهود الجزائرية التي يقودها الرئيس عبد المجيد تبون مرهون بمدى قدرة الفصائل الفلسطينية على تبني خيار وطني فلسطيني بعيدا عن الضغوط الدولية والاقليمية.
4. مستقبل القضية الفلسطينية مرهون بمدى قدرة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني على تبني خيارات بديلة "لمشروع حل الدولتين" الذي طرحته "اتفاقية أوسلو للسلام".

حدود الدراسة:

أولا: الفترة الزمنية:

تندرج معظم الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي منذ اتفاقية أوسلو للسلام عام1993م بقراءة الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية السلمية بعدما كانت في معظمها تتطرق للموضوع من زاوية الصراع العربي الاسرائيلي، ولكن بانهيار عملية التسوية السياسية وتخلي الولايات المتحدة عن دورها ونزاهتها في الوساطة لحل الصراع الفلسطيني يمكننا تأريخ مدة الدراسة بحملة ترامب الانتخابية بصفتها شكلت قطيعة مع الدور الأمريكي المتعارف عليه، وبالتالي فان المدة الزمنية ستقتصر على الفترة الزمنية 2016–2021 أي فترة إدارة الرئيس دونالد ترامب، لكن الموضوع يبقى خاضعا للعديد من الأحداث والسرديات التاريخية التي بإمكانها تغيير أو ابراز الحقائق، لذا يمكننا الاستدلال بأحداث سابقة خلال طرح الدراسة دون الخوض بالتفاصيل.

ثانيا: الإطار المكاني:

مكانيا تقتصر هذه الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها موجه لسياسيتها تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وهي جمهورية دستورية اتحادية تضم خمسين ولاية، تقع في قارة أمريكا الشمالية تحدها كندا شمالا والمكسيك جنوبا والمحيط الأطلسي شرقا والمحيط الهندي غربا، أما اقليم ألاسكا التابع لها فتحده كندا من الشرق وروسيا من الغرب، وتبلغ مساحة الولايات المتحدة الثالثة عالميا بقدر 9.83 مليون كم^2.

والطرف المتجهة له تلك السياسة (فلسطين/اسرائيل) حيث تقع فلسطين التاريخية جغرافيا في الجنوب الشرقي للبحر المتوسط وغرب قارة اسيا وترتبط بشمال افريقيا من خلال جزيرة سيناء المصرية

مكونة بذلك الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام، وتشكل مساحة فلسطين الكلية حوالي 27,000 كم^2، جزء منها قامت عليه "دولة اسرائيل" عام 1948م ويشكل حوالي 20,770 كم^2، وجزء اخر احتلته اسرائيل عام 1967م ويشكل حوالي 6,220 كم^2.

وفق ما سبق سوف تقتصر هذه الدراسة على السلوك الخارجي الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي وذلك على خلاف ما دأبت اليه الدراسات السابقة لمعالجة الموضوع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، غير أنه ولتحديد أسباب وتداعيات السياسة الخارجية الامريكية خلال عهد ترامب على القضية الفلسطينية يستوجب علينا تحليل الحالة الاقليمية والعربية التي مهدت الطريق لصياغة سياسة الرئيس ترامب وادارته تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي لذا فان الدراسة سوف تشمل اقليم الشرق الأوسط كذلك.

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج طريق وصول الباحث لدراسة علمية صحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لطبيعة الموضوع المقدم يرى الباحث أنه يجب توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، لذا ستعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: وهو ما يظهر من خلال اعتماد الدراسة في بعض فصولها التي ركزت على دراسة أسس ومنطلقات السياسة الخارجية الأمريكية، وحتى من خلال تتبع مسار هذه السياسة التطوري تجاه الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي.
2. المنهج الوصفي التحليلي: وهو ما يساعدنا في وصف وتحليل الظواهر محل الدراسة، وخصوصا ملفات العلاقات الأمريكية مع القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على مجريات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والتي تحتاج الى هذا النوع من المناهج .
3. منهج تحليل النظم: نعتمد في هذه الدراسة على منهج تحليل النظم وذلك بالنظر الى طبيعة الموضوع كونه يحلل العلاقات بين قوة عظمى وقوة باتت اقليمية، وكذا علاقة هاتين الدولتين بالقوى الاقليمية في الشرق الأوسط وانعكاسها على مجرى القضية الفلسطينية، بحيث أنه من مميزات منهج تحليل النظم هو السماح بالانتقال من الكل الى الجزء والعكس، وهو ما يعطي

مرونة في تحليل ظاهرة تتسم بالديناميكية من خلال التدرج في المستويات الثلاثة للتحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، ومستوى النظام الاقليمي، ومستوى النظام الدولي.

4. منهج تحليل الخطاب: تستلزم هذه الدراسة استخدام منهج تحليل الخطاب كونه يساعد في تحليل الخطابات التي ألقاها الرئيس دونالد ترامب أثناء حملته الانتخابية، وكذا تحليل والبيانات المقدمة من قبل الأكاديميين وصناع القرار فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة الرئيس ترامب.
5. منهج دراسة الحالة: وهو ما يساعدنا في دراسة وفهم وتحليل كل الجوانب المتعلقة بقضية الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي باعتباره جوهر الدراسة.

النظريات المتبعة:

1. النظرية الواقعية: تم ادراج النظرية الواقعية في هذه الدراسة كونها تحوي مفاهيم تساعدنا في تفسير السلوك الخارجي الأمريكي، وكافة القوى الاقليمية الذين تتطرق لهم الدراسة، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم: القوة، المصلحة، ميزان القوى.
2. النظرية الليبرالية: كونها تتطرق الى الايديولوجية الأمريكية تجاه العالم الخارجي والتي تتضمن تصدير الديمقراطية والاقتصاد الحر، وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط باعتباره محور الدور الأمريكي في عملية التسوية، وكذا عملية صناعة النظام السياسي الفلسطيني الحالي.
3. النظرية البنائية: كونها تركز على القوى الفاعلة من غير الدولة كالجماعات الضاغطة، وكذا تركيزها على القيم المعيارية كالهوية، وهي التي تساعدنا في بعض فصول هذه الدراسة في التطرق الى البنية الهوياتية والثقافية للمجتمع الأمريكي، ومن ثم دور الكنيسة واللوبيات في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي.
4. مقاربة صنع واتخاذ القرار: تعكف هذه المقاربة على دراسة القرار السياسي، والمتغيرات المؤثرة فيه، وتختار المؤسسات السياسية كأحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة، وذلك بمعالجتها لعملية تحديد الخيارات وتصنيفها مرورا بمراحل متعددة ومعقدة من المناقشات وجمع المعلومات، ومن ثم اعتماد هذه المعلومات لدراسة توجهات ادارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية.

5. المقاربات التي تركز على العقائد ودور القائد: تم اعتماد هذه المقاربات لكي تساعدنا في عملية تفسير وتحليل شخصية الرئيس ترامب، وبالتالي دراسة العقائد والصور الذهنية المسبقة التي شكلها الرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي والتي جعلته يطرح صفقة القرن.
6. نظرية الفرصة السياسية: تم اعتماد هذه النظرية لمعالجة الفصل الرابع وهو ملف الانقسام الفلسطيني الداخلي، بحيث تعتبر هذه النظرية أداة تحليلية مفيدة في دراسة الأحزاب والحركات السياسية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة ولاختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها للحصول على اجابة معينة ، وكذا من أجل الالمام بكافة جوانب الموضوع تم الاعتماد على التقسيم التالي:

أولا: الفصل الأول: تناول هذا الفصل تأصيلا مفاهيميا ونظريا للسياسة الخارجية، على نحو يشمل ثلاث مباحث، كل مبحث منها يحوي ثلاثة مطالب، وكل مطلب مقسم الى فرعين، حيث تناول المبحث الأول بعنوان التأصيل المفاهيمي للدراسة ثلاثة مطالب بالترتيب التالي: السياسة الخارجية مفهوما ومناهج تحليلها، السياسة الخارجية التوجهات والمحددات، تطور تحليل السياسة الخارجية، فيما تناول المبحث الثاني النظريات الكبرى في العلاقات الدولية وهي: الواقعية، والليبرالية، والبنائية، أما المبحث الأخير فقد تناول المقاربات الجزئية المتخصصة والتي تتضمن: مقاربات صنع القرار، والمقاربات النفسية والادراكية، ونظرية الفرصة السياسية.

ثانيا: الفصل الثاني: يعالج هذا الفصل من الدراسة التحليل المؤسساتي للسياسة الخارجية الامريكية، على نحو يشمل كذلك ثلاثة مباحث، كل مبحث منها يحوي ثلاثة مطالب، وكل مطلب مقسم الى فرعين، حيث يتناول المبحث الأول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة مطالب على التوالي وهي: المحددات الرسمية والدستورية، متغيرات البيئة الداخلية غير الرسمية، متغيرات البيئة الخارجية، فيما يتناول المبحث الثاني بعنوان السياسة الخارجية الامريكية" الأبعاد–الأهداف–الأدوات" ثلاثة مطالب أيضا تشمل: البعد الديني للفكر السياسي الأمريكي، مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بالشرق الأوسط، السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الأمن الاقليمي بالشرق الأوسط، أما المبحث الأخير والذي يتناول القوى الاقليمية وتحولات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية يحوي على

ثلاثة مطالب كذلك وهي: العلاقات الأمريكية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية، العلاقات الأمريكية التركية وحدود التعاون الاقليمي، الرؤى الأمريكية والاسرائيلية للشرق الأوسط.

ثالثا: الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل من الدراسة موضوع ادارة الرئيس ترامب والصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، على نحو يشمل ثلاثة مباحث، وكل مبحث منها يشمل مطلبين، وكل مطلب مقسم الى فرعين، وبالتالي يتناول المبحث الأول بعنوان نهج السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب مطلبين اثنتين يشمل كل منهما المضامين التالية: تحديد سياق عقيدة ترامب، تحليل السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني من الفصل الثالث بعنوان مقومات تسوية القضية الفلسطينية فقد تم تضمينه بمطلبين وهما: محورية القدس في الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، ادارة ترامب وحسم قضايا الحل النهائي، أما المبحث الأخير من الفصل فقد شمل على مطلبين كذلك على النحو: صفقة القرن والحل الاقليمي، التطبيع العربي الاسرائيلي.

رابعا: الفصل الرابع: يتناول هذا الفصل الأخير من الدراسة موضوع الانقسام الفلسطيني الداخلي في ضوء التحولات الدولية والاقليمية، ويحوي أيضا على ثلاثة مباحث، كل مبحث منها يشمل مطلبين، وكل مطلب مقسم الى فرعين، وعليه يتناول المبحث الأول بعنوان التحليل النظري والمفاهيمي للانقسام الفلسطيني الداخلي مطلبين يحويان على المضامين التالية: الانقسام الفلسطيني الداخلي "أطرافه ودوافعه"، الانقسام في سياق معادلة أمريكية واسرائيلية، أما المبحث الثاني من الفصل بعنوان أثر البيئة الدولية والاقليمية على الانقسام الفلسطيني الداخلي فيتضمن مطلبين وهما: البعد العربي والاقليمي للانقسام الفلسطيني، التحولات الدولية وتصفية القضية الفلسطينية، أما المبحث الأخير من هذا الفصل فيحوي نظرة استشرافية للقضية الفلسطينية لموضوعين اساسيين في مطلبين وهما: المصالحة الفلسطينية، وسيناريوهات محتملة لمستقبل القضية الفلسطينية.

ضبط المفاهيم:

لضبط المفاهيم التي تعالجها الدراسة، والابتعاد عن التعميم وأن تكون الدراسة أكثر موضوعية، يمكننا توضيح المفاهيم التالية:

1. الصراع: يعرف الصراع بأنه حالة تنتج عن تعارض حقيقي للاحتياجات والقيم والمصالح ويمكن أن يكون الصراع داخليا "في نفس الدولة" أو خارجيا" بين دولتين أو أكثر، ويشير الصراع من

الناحية السياسية الى الحروب، أو الثورات، أو النضالات، وهذه تنطوي على استعمال القوة كما في حال الصراع المسلح.

2. النزاع: هو استخدام العنف للتعبير عن وجهات نظر سياسية، أو تغيير سياسة الحكومة، وتشمل تلك الأساليب: التظاهرات والشغب والمقاطعة والتمرد والعصيان، وغالبا ما تشارك الحركات الاجتماعية بالنزاع، وبالتالي يكون النزاع بين حركة انفصالية مثلا والحكومة ،أو بين دولتين على منطقة جغرافية معينة.
3. التسوية السياسية: هي سياسة دبلوماسية تقدم من خلالها الأطراف المتنازعة تنازلات سياسية أو مادية في سبيل تجنب الصراع.
4. الصفقة السياسية: هي مفهوم اقتصادي يعني لغة العقد أو البيع، وتعني اصطلاحا نقل السلع والخدمات من شخص لأخر، أما سياسيا فهي مفهوم تم اختزاله للإشارة الى صفقة القرن التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتعني خطة سلام تشمل تخلي الفلسطينيين عن قضايا مصيرية "القدس–اللاجئين–الاستيطان" مقابل مشاريع اقتصادية وتنموية تربط الفلسطينيين "بإسرائيل" والاقليم عموما.

الفصل الأول

تمهيد:

لقد اختلف العلماء والباحثين حول مستويات التحليل التي تمكننا من فحص سلوك الدولة فمنهم من اعتبر النظام الدولي كمستوى للتحليل بمعنى أن سلوك الدولة ينعكس بمدى تأثرها بطبيعة النظام الدولي وبالتالي فان التغير في سلوك الدولة يتطلب تغير في طبيعة النظام الدولي وعليه فان المتغير الرئيسي في النظام الدولي هو قوة الدولة داخل النظام، ومنهم من اعتبر الدولة كمستوى للتحليل بمعنى ان السلوك الخارجي للدولة نابع من العوامل الداخلية المؤثرة كنمط النظام السياسي (ديمقراطي –غير ديمقراطي)، أو السمات الثقافية والارث التاريخي كمحدد لسلوك الدولة، ومنهم من يفحص تحليل المستوى التنظيمي أي طريقة عمل المنظمات داخل الدولة للتأثير على سياسة الدولة الخارجية، ومنهم من يركز على المستوى الفردي كمستوى للتحليل بمعنى دور القادة ومدى تأثيرهم في صنع السياسة الخارجية للدولة.

على هذا الأساس فان الحصول على نتائج معينة من خلال تفحص موضوع السياسية الخارجية يستوجب علينا التطرق الى تأصيل مفاهيمي لمفهوم السياسة الخارجية، بالإضافة الى دراسة قسمين نظريين ساهموا في وضع أطر نظرية مفسرة لسلوك الدولة الخارجي وهما: نظريات العلاقات الدولية الكلية والتي تعني بتفحص احداث النظام الدولي أي الناتج عن مفاهيم القوة ودورها في توجيه سلوك الفواعل الخارجي، أما القسم الثاني فهو توليفة بين مقاربات ونماذج السياسة الخارجية التي تعالج العمليات الادراكية والنفسية والتحفيزية للقادة، وكذا عمليات صنع القرار، ومقاربات السياسة المقارنة وبالتحديد "هيكل الفرص السياسية"، وعليه فان تطرقنا لهذا المزج بين النماذج النظرية واعتمادهم كبرامج بحثية في هذه الدراسة يرجع لسببين وهما: ان مقاربات تحليل السياسية الخارجية هي نماذج لها جذور في النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، والسبب الثاني أن هدف هذا المزيج هو الحصول على نتائج أكثر دقة تشمل كافة البحث.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة:

يجادل تشارلز هيرمان "Charles Herman"" في كتابه لماذا قانون الأمم عام 1978م بأن " احدى السمات الأكثر بروزا لدراسة السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية هو الاهتمام الضئيل بالمفهوم العام للسياسة الخارجية والأبعاد والفئات التي يمكن دمجها بشكل مربح"، ووفقا لهيرمان " كان هذا الإهمال من أخطر العقبات أمام تقديم تفسيرات أكثر ملائمة وشمولية للسياسة الخارجية"[1]، ومن هنا وكنتيجة لزيادة عدد الوحدات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية الذي أدى الى زيادة تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية ظهرت العديد من المحاولات البحثية لتقديم أطر علمية في محاولة تفسير ظاهرة السياسة الخارجية ومن بين تلك المحاولات هي الجهود التي قادها هارولد ومارجريت سبراوت Harold and Margaret Sprott ثم المحاولات التي قادها ريتشارد سنايدر Richard Snyder وجيمس روزنو James Rosenow وتشارلز هيرمانCharles Hermann، وقد أثمرت تلك المحاولات في تكوين أطر نظرية مفسرة للسياسة الخارجية بعيدا عن الأطر التقليدية[2].

ووفقا لما تقدم يمكن القول بأن تطور نهج تحليل السياسة الخارجية ارتبط بشكل واضح مع ظهور السلوكية وهيمنتها على حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة نهاية خمسينات القرن الماضي والذي أدى الى تزايد استقلالية الحقول المعرفية وتفرعها بهدف الوصول الى نتائج دقيقة على غرار العلوم الطبيعية، كذلك ازدياد الاهتمام بمعرفة سلوك الدولة بمنطق السؤال: لماذا تتصرف الدول بهذه الطريقة؟ وذلك ما أدى الى تفرع حقل السياسة الخارجية وذلك في محاولة لفهم سلوك الدولة والتنبؤ به بعيدا عن نظريات العلاقات الدولية الكلية.[3]

المطلب الأول: السياسة الخارجية (مفهومها ومناهج تحليلها):

تمثل السياسات الخارجية للدول محورا أساسيا ومهما من محاور العلاقات الدولية رغم بعض التصورات التي ترى بأن دور الدولة في تراجع واضح واضمحلال في ظل العولمة والاعتماد المتبادل وما غير ذلك من تطورات دولية راهنة، فالدول بتعدد أدوارها الإقليمية والدولية وما تنتهجه لنفسها من سياسات خارجية أي كانت طبيعة الدوافع التي تحركها أو الأهداف التي تسعى الى تحقيقها تمثل طرفا

[1] JAKOB GUSTAVSSON,**" How Should We Study Foreign Policy Change?«** the SAGE Social Science Collections، PENNSYLVANIA STATE UNIVERSITY, 2015,pp75.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 11.

[3]Filip shroudet, event **"data in foreign Policy analyses"**, university of Kansas, 1993, p 2.

فاعلا ومؤثرا في كل ما يجري داخل الساحة الدولية ان لم تكن اهم الفاعلين الدوليين نظرا لما تملكه من إمكانات وموارد لا يستطيع احد مجاراتها من الفواعل الأخرى، ومن هنا يصبح من الضروري الالمام في كل ما يؤثر في التخطيط لهذه السياسات الخارجية على اختلاف دوافعها وأهدافها وبخاصة ما يتعلق بالبيئتين الداخلية والخارجية وما تتيحه الأوضاع من فرص أو ما تفرزه من مخاطر أو ما تفرضه من قيود ومحددات، ودون ذلك يصبح من الصعوبة معرفة إجابة السؤال لماذا تتصرف الدول بهذه الطريقة؟ وعلى هذا الأساس تعتبر السياسة الخارجية أحد المفاتيح المهمة المستخدمة في التفسير العقلاني لسلوك الفاعلين الدوليين، وفي ابراز المنطق الذي يحكم هذا السلوك ويوجهه نحو غاياته وأهدافه.[1]

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية:

عند البحث في أدبيات السياسة الخارجية نلاحظ اختلاف في تعاريف السياسة الخارجية نتيجة الاختلاف في منطلقات الباحثين في تعريفها بحيث أنه وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل يصف السياسة الخارجية بشكل دقيق الا أن معظم التعريفات تصبو في تحقيق الهدف المرجو وهو أن السياسية الخارجية هي وسيلة الدولة لتحقيق مصالحها العليا وفق استراتيجيات يرسمها صانعوا القرار، ومن هنا يمكننا تعريف السياسة الخارجية في ثلاثة اتجاهات وهي:

1. الاتجاه الأول: يصف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج وأبرزهم الدكتور محمد السيد سليم والذي عرف السياسة الخارجية بانها " *برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي*"[2]، وفي نفس الاتجاه يعرف "كورت Kurt" السياسة الخارجية على أنها " *السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه دولة أخرى، انها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل الى الحرب*".[3]
2. الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار ومنهم تشارلز هيرمان Charles Hermann والذي يعرف السياسة الخارجية بأنها " *تتألف من تلك التصرفات الرسمية المميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميين في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها*

[1] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، ط1(الجيزة: المكتبة الأكاديمية)،2013، ص13.
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص12.
[3] احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص19.

التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"، وفي نفس المسار يعرف باتريك مورقان Patrick Morgan السياسة الخارجية بأنها "*هي التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويين في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الخارجيين*".[1]

3. الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط فقد عرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها " *هي جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية"*[2]، أما مارسيل ميرل Marcel Merle فيعرف السياسة الخارجية بأنها " *ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج بمعني الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود"*.[3]

لقد واجهت هذه التعاريف عدة انتقادات نظرا لأنها اقتصرت على جوانب دون جوانب أخرى، وذلك مرده غياب نظرية عامة وشاملة للسياسة الخارجية بسبب الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية من جهة وطبيعة التغير في نمط التفاعلات الدولية من جهة أخرى ، إضافة لوجود تحديات اكاديمية شاملة تعرقل ظهور بناء نظري متكامل بسبب ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، فضلا عن اختلاف السياسة الخارجية من دولة لأخرى ، وطبيعة نمط التفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية داخل الدولة الواحدة [4]، وبذلك تبعا لما تقدم من تعريفات يمكننا طرح تعريف شامل وهي أن السياسة الخارجية: هي عملية ديناميكية تتفاعل خلالها السياستين الداخلية والخارجية للدولة بهدف تحقيق المصالح القومية تبعا لظروف البيئة الدولية المحيطة.

الفرع الثاني: طرق ومناهج دراسة السياسة الخارجية:

تتعدد طرق ومناهج دراسة السياسة الخارجية على هذا النحو:

- المنهج الذي يرى أن المصالح القومية للدولة هي القوة الدافعة والمحركة لسياستها الخارجية:

ينطلق هذا المنهج من فكرة مفادها ان الهدف النهائي والمستمر لسياسة الدولة الخارجية هو تحقيق المصلحة الوطنية، بمعنى أن المصلحة القومية(*) هي محور ارتكاز أي أنها القوة

[1] نفس المرجع، ص 20
[2] محمد عربي لادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، (برلين: المركز العربي الديمقراطي)،2016.
[3] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 22.
[4] نفس المرجع، ص26.

الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية، وهذا المنطلق لا يستثني دولة محددة وانما ينطبق على كل الدول[1].

وفي هذا السياق تتنوع المصالح القومية للدول وتتوزع بين ما يمكن اعتباره مصالح قومية ذات طبيعة مادية، ومصالح أخرى غير مادية، فالدولة عند سعيها لتأمين انتظام وارداتها من النفط، أو سعيها لحماية الممرات المائية الدولية التي تسلكها هذه الامدادات، أو البحث عن أفضل الضمانات التي تحمي بها أمنها القومي أو تنمية مصالحها الاقتصادية مع غيرها من الدول، فهذه كلها مصالح قومية مادية، أما عند سعي الدولة للمحافظة على سمعتها الدولية التي تستهدف ايذائها او التشهير بها، أو تكثيف حضورها الدبلوماسي الدولي وزيادة فاعليته، أو عندما تحاول الترويج لأفكار ومعتقدات سياسية في أوساط المجتمع الدولي الذي تتعامل معه وتحاول التأثير به فهذه كلها مصالح قومية غير مادية[2](*)، وبالتالي يمتاز هذا المنهج بتجريد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها الى هذه السياسات، كذلك ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من تغير القادة السياسيين[3].

- منهج اتخاذ القرار وتحليل الموقف في السياسة الخارجية:

يستند أصحاب هذا المنهج الى تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بحيث يركزون بشكل أساسي على ما يوصف " بتحليل الموقف" باعتباره القاعدة الأساسية لتحليل اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في مختلف المواقف وكافة الظروف، ويرجع ذلك حسبهم في أن تحليل الموقف الخارجي بعد تعريفه وتحديده يعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي تتفاعل بها كل العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بهذا الموقف سواء الداخلية أو الخارجية، ولأن القرارات التي تتبلور في سياقه تأتي كمحصلة مباشرة لتلك التفاعلات المستمرة والمتبادلة[4](*).

---

[1] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، (بيروت: دار الكتب العلمية)،2000، ص17.

(*) **المصلحة القومية:** هي مجموعة من القيم التي تتمتع بدرجة عالية من الأهمية، مما يجعل الدول تعطيها درجة أهمية بالغة للحصول عليها أو حمايتها من تهديد خارجي ، أو تطويرها وتنميتها عندما تتيح لها الظروف ذلك.

(*) **المصلحة القومية تعتبر مرتكز أساسي من مرتكزات الفكر الواقعي** ،وترتكز الى فكرة أن الدولة فاعل عقلاني تسعى الى حماية مصالحها القومية، وعلى هذا الأساس يفسر العديد من الباحثين الحرب والسلام بناء على فكرة المصلحة القومية.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص20-21.

[3] علي عودة العقابي، مرجع سابق.

[4] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص23.

(*) **منهج اتخاذ القرار:** لقد تطور هذا المنهج في الخمسينات من القرن الماضي مع ريتشارد سنايدر وتطور مع السلوكيين ليشمل كل العمليات الادراكية والنفسية المؤثرة في صنع القرار وبوجد عدة نماذج مختلفة تنطوي تحت إطار منهج اتخاذ القرار.

وفي هذا السياق تشمل قائمة المتغيرات الرئيسية التي يعالجها منهج اتخاذ القرار كل من الادراكات والتصورات والانطباعات التي تنطبع في ذهن صانع القرار تجاه الفواعل الأخرى، فضلا عن المعتقدات والسمات الشخصية والدوافع السياسية للقادة الذين يحددون الخيارات المتاحة بناء على الإمكانات التي لديهم، كذلك يقوم منهج اتخاذ القرار على تحليل العوامل المؤثرة في هيكل النظام الدولي وتفاعلاته وما اذا كانت مواتية او غير مواتية لانتهاج خيارات خارجية محددة وكذا طبيعة الظروف الدولية ومدى تأثيرها على حسابات صانعي القرار، فضلا عن دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في سلوك الدولة الخارجي مثل طبيعة الاحتياجات المحلية، والتوجهات السائدة لدى الرأي العام، وجماعات المصالح المختلفة[1]، ويعتبر ريتشارد سنايدر رائد هذا المنهج في التحليل.

- منهج التحليل النظمي:

يقوم هذا المنهج على التعامل مع عملية صنع السياسة الخارجية للدولة على أنها تتكون بصورة أساسية من مدخلات (inputs) ، ومخرجات (outputs) ، وعليه يتحدد مستوى المخرجات بناء على مدى قدرة وخبرة الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية للدولة في توظيف تلك المدخلات(*)، وتندرج مختلف عناصر القوة الذاتية للدولة وامكانيات الدعم والمساندة التي توفرها قاعدة تحالفاتها الخارجية والأدوار التي تؤديها الدولة داخل النسق الدولي ضمن المدخلات التي تضعها الدولة في مخططات سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها، وبالتالي فان تحرك الدولة خارجيا يسبقه تفاعل بين محددات الدولة الرسمية والسياسية وطبيعة الظروف الدولية بما تتضمنه من فرص ومخاطر أو ما تتيحه من خيارات وبدائل[2].

- منهج التحليل المقارن لأنماط السياسات الخارجية للدول:

يتمثل اساس هذا المنهج في اجراء مقارنات تفصيلية شاملة للنماذج والأنماط الرئيسية للسياسات الخارجية للدول لمعرفة التشابه والاتفاق والاختلاف ومن ثم تحديد الأسباب والعوامل التي تقف ورائها في كلتا الحالتين، وعليه تكمن أهمية التحليل المقارن في فهم النماذج والأنماط الخارجية ضمن سياقاتها الدولية الشاملة، بدلا من بقائها محصورة في أطر ضيقة ومحدودة وبلا دلالات

[1] نفس المرجع، ص24.

(*) **منهج التحليل النظمي:** يحلل السياسة الخارجية للدولة بناء على المحددات الداخلية للدولة وما تحويه من إمكانات مادية وغير مادية ،فضلا عن العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية كجماعات الضغط، ووسائل الاعلام ، والراي العام..خ.

[2] نفس المرجع، ص26.

أو مؤشرات يمكنها اذا توفرت أن تكشف لنا الكثير مما نحاول ادراكه والتحقق منه، وبالتالي فان التحليل المقارن لأنماط السياسة الخارجية يتسع ليشمل: المقارنة بين دولة موجهة أيديولوجيا ومدى تأثير ذلك على سياستها الخارجية، وبين دولة متحررة نسبيا من هذا القيد الأيديولوجي وتعمل من منطلقات بارغماتية تحكمها المصلحة، أو المقارنة بين دولة محايدة في سياستها الخارجية، مع دولة تسعى للتحالف مع دول أخرى في سبيل بقائها، أو المقارنة بين دولة لها تطلعات وطموحات دولية قومية ودولة أقل طموحا تسعى للحفاظ على الوضع الراهن ....خ[1](*).

- المنهج التاريخي في دراسة السياسة الخارجية:

يعد المنهج التاريخي من أكثر المناهج استخداما في حقل السياسة الخارجية، حيث يولي هذا المنهج أهمية كبرى للعلاقات الدبلوماسية بما أن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور في التاريخ ينبغي الإحاطة بها من كافة جوانبها، وعلى هذا الأساس فان الروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد عند دعاة هذا المنهج من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول، فضلا عن ذلك يعتقد دعاة هذا المنهج أن العلاقات الدولية القديمة كانت تنحصر في اطار السياسة الخارجية، ذلك لأن الدبلوماسية كان لها دور في الاشراف والتنفيذ من خلال وزارات الخارجية بالإضافة الى أن السياسات الخارجية للدول الأوروبية كانت تقنن المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات لتنظيم تلك السياسات ولتحديد المواقف إزاء القضايا الدولية[2](*).

- المنهج السلوكي:

ظهر هذا المنهج مع ظهور المدرسة السلوكية في منتصف خمسينات القرن الماضي وتبلور في الستينات وكان الهدف منه إيجاد نظرية تعديلية وتفسيرية وتنبؤيه اذ يقوم المنهج السلوكي على

---

[1] نفس المرجع، ص 27-28

(*) **منهج التحليل المقارن:** يعتبر جيمس رزناو من مؤسسي هذا المنهج ، ويقوم هذا المنهج على المقارنة بين سياسات الدول في سياق زماني أو مكاني معين ، مثل المقارنة بين توجهات رؤساء في سياستهم الخارجية في نطاق زمني مختلف، أو المقارنة بين السياسة الخارجية لدولة محددة تجاه دولتين.

[2] أحمد نوري النعيمي، تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 37، 2008.

(*) **تنظر المدرسة الغربية الى المنهج التاريخي** بأنه غير كافي لفهم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، بينما تشدد الماركسية على أن المنهج التاريخي هو بحد ذاته يخضع لقوانين التطور الديالكتيكي، وبالتالي فهو منهج وافي.

مجموعة من العناصر وهي: التناسق، والتثبيت والوسائل المستعملة، والقياس الكمي والقيم، والترتيب المنهجي، والعلم التجريدي، والاندماج[1](*).

- منهج تحليل الدور في السياسة الخارجية:

يعتبر منهج تحليل الدور من المناهج المهمة في تحليل السياسة الخارجية، ذلك لأن الدور الذي يناط للسياسة الخارجية بالدفاع عن مصالح الدولة في الخارج تحت كل الظروف وفي مواجهة كافة الاحتمالات يشكل مؤشرا مهما على مدى ما يمكن أن يؤثر به هذا الدور على ما يجري داخل النظام السياسي الدولي من تفاعلات، أو على شبكة من شبكات العلاقات الدولية تكون الدولة طرفا فيها، وعليه فان حجم هذا التأثير ومداه يتوقف على ما يتم تخصيصه لتنفيذه من موارد وامكانيات وكذلك على مدى طموح الأهداف التي يحاول تحقيقها، ومن جهة أخرى فان هذا الدور يمكن أن يكون دورا متعدد الدوائر والأبعاد، وقد تكون هذه الدوائر الخارجية التي يحاول ان يمتد اليها بتأثيره متسعة، كما هو حال سياسات القوى العظمى[2](*).

- المنهج القانوني في التحليل السياسي:

ان هذا المنهج لا يحلل السياسة الخارجية في اطار ديناميكية التفاعلات السياسية وانما يقتصر هذا المنهج على التحليل من الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول فيما بينها، بمعنى أنه يعالج موضوع السياسة الخارجية من منطلق القانون الدولي، اذ ان تحليلات هذا المنهج مبنية على أساس الاتفاقات الدولية والمعاهدات وتحليل الدولة ضمن النسق الدولي، والتمييز بين ما هو مشروع وغير مشروع من وجهة النظر القانونية، كما يهتم بفكرة التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدولة، أو نظام الحكم فيها، والاثار المترتبة على الاعتراف بالدولة او عدمه في علاقات الدول ببعضها البعض، كما أن هذا المنهج يهتم بمسألة التكييف القانوني لموضوع الحرب والسلام، وكيفية تسوية النزاعات بالطرق القانونية والدبلوماسية[3](*).

---

[1] احمد نوري النعيمي، نفس المرجع.

(*) لقد كان **للمدرسة السلوكية** دور كبير في تطور واستقلالية النماذج المعرفية المفسرة للسياسة الخارجية ، وكان الهدف منها هو استقلالية حقل السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، الا أنه بعد الحرب الباردة شهدت نظريات السياسة الخارجية تراجعا في الاستقلالية وتطوير اطر نظرية قائمة على إعادة دمج النماذج المعرفية المفسرة للسياسة الخارجية.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص38-39.

(*) يساعد **منهج تحليل الدور** في دراسة السياسات الخارجية للدول من خلال المقارنة بين ما يتكلفه أداء الدور من موارد وإمكانات، وما يصاحب تنفيذه من مخاطر وصعوبات ، وما تحصل عليه الدولة من فوائد، وبالتالي فان حصول الدولة على ما تتوقعه من عوائد يؤكد نجاح الدور أما اذا لم تحصل الدولة على اقل ما تتوقعه فيؤكد اخفاق الدور، أو تدني نجاعته.

[3] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص14-15.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية "التوجهات والمحددات":

يرى البروفيسور توندي أدينيران Tunde Adeniran أن السياسة الخارجية هي السياسة التي تنتهجها الدولة في تعاملاتها مع الدول الأخرى، وبالتالي فقد قسم أدينيران السياسة الخارجية الى ثلاث عناصر تشمل:1. التوجه العام ونوايا الدولة تجاه الدول الأخرى، 2.الهدف الذي تسعى الدولة الى تحقيقه في علاقتها مع الدول الأخرى، 3.وسيلة تحقيق هذا الهدف، أما بالنسبة للبروفيسور جورج أوبيوزور George Obozor فانه يرى أن السياسة الخارجية تتعامل مع كيف ولماذا تحدد الدولة أهدافا معينة وتأمر بالية لصنع سياسات حكومية خاصة بها مستخدمة مواردها البشرية والطبيعية للتنافس مع الدول الأخرى داخل النسق الدولي.

وعليه فان عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها تشبه الى حد ما لعبة الشد والجذب متعددة الأوجه فجماعات الضغط ومراكز البحث، والرأي العام ...خ تأثر بشكل أو باخر في السياسة الخارجية للدولة بالإضافة لعوامل البيئة الخارجية.[1]

الفرع الأول: توجهات السياسة الخارجية:

توجه السياسة الخارجية نحو الوحدات في النسق الدولي بحيث تسعى الدولة من خلال سياستها الخارجية الى المحافظة أو تغيير نمط محدد في العلاقات الدولية، وقد يكون هذا التوجه إقليمي او عالمي، او يهدف الى تغيير وضعها داخل النسق الدولي، وعليه تكون توجهات السياسة الخارجية للدولة حسب تلاؤم مصالحها الوطنية ووفقا لظروفها الداخلية، والبيئة الدولية المحيطة، وموقعها الاستراتيجي، فضلا عن مكانتها ضمن النسق الدولي.[2]

1.<u>التوجه الإقليمي أو العالمي:</u>

توجه الدولة سياستها الخارجية سواء نحو الإقليم أو نحو العالم بحيث يكمن الاختلاف بين التوجهين في مدى تركيز التوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية ، فصانع السياسة الخارجية الإقليمية يهتم بالدول الإقليمية المحيطة ولا يهتم بالتطورات العالمية الا اذا اثرت عليه أو على الإقليم الذي يوجد فيه ومثال ذلك : توجهات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط،

(*) المنهج القانوني عادة ما يربطه البعض بظهور المثالية في عشرينات القرن الماضي، والذي قامت على أساسه هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي العام والإنساني، ويهتم بالأطر القانونية في علاقة الدولة بمحيطها في علاقات الحرب والسلام والاتفاقيات والمعاهدات.

[1] Kiibi Muriith, **"Determinants of Foreign Policy"**, Browsed on26/08/2021 , op cit https://bit.ly/3kSvgkL

[2] محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 25، ديسمبر 2016.

أما صانع السياسة الخارجية العالمية فاهتماماته موزعة على كل أنحاء العالم ، كما أنه يصوغ سياسات خارجية تجاه كل الأقاليم والوحدات ومن أمثلة ذلك توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

2.توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة:

يعبر هذا التصنيف عن التمييز بين توجه سياسة خارجية تكون نتيجته محاولة إقرار (المحافظة) على النمط الراهن في العلاقات الدولية وبين سياسة خارجية تسعى الى محاولة تغيير هذا النمط نحو نموذج مثالي متصور revisionist orientation، ولا يشمل التغيير هنا القضايا الإقليمية وحدها ولكنه يشمل الأوضاع الدولية، كنمط التحالفات الدولية، والتكتلات، ومثال التوجه الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 1989م، أما التوجه الثاني يمثل السياسة الخارجية الصينية حاليا.

3. التوجه التدخلي واللا تدخلي:

يعبر هذا التصنيف عن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى الى أي حد توظف الدولة أدوات تدخليه للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، ويعبر التوجه التدخلي عن محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الدول الأخرى من خلال التأثير في السلطة السياسية مثل: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، أما التوجه الاتدخلي فهو يحاول كذلك التأثير في سياسات الدول الأخرى ولكن دون التدخل في تركيب السلطة السياسية ويمثل هذا التوجه السياسة الخارجية الروسية تجاه تركيا.[2]

الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية:

عند دراسة موضوع السياسة الخارجية لا بد من وضع جملة من المحددات التي تساهم في توضيح مفهوم السياسة الخارجية نظرا لأنها تستند الى عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في توجهاتها يطلق عليها " المتغيرات" وتنقسم هذه المتغيرات الى متغيرات داخلية والتي تشمل طبيعة الدولة من حيث الجغرافيا والكثافة السكانية (العامل الديمغرافي) وكذا العوامل الاقتصادية والقدرات العسكرية[3] والقيم الهوياتية والثقافية إضافة لوسائل الاعلام والجماعات الضاغطة، ومتغيرات خارجية تشمل نوايا الدول

[1] محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص37.
[2] نفس المرجع، ص39.
[3] احمد قاسم عبد الحليم " الشايب"، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث 11 سبتمبر**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، 2016، ص30.

الأخرى تجاه الدولة وكذا الامن القومي والمؤسسات الدولية والقانون الدولي.... خ، وبهذا يمكننا تقسيم محددات السياسة الخارجية الى قسمين وهما:

أولا: متغيرات داخلية:

هنالك مجموعة من المتغيرات داخل الدولة والتي تؤثر بشكل او باخر في عملية صنع القرار الخارجي للدولة وتشمل:

1. الجغرافيا:هنالك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسة الخارجية رغم التطورات التكنولوجية الهائلة التي شهدها العالم مع بداية القرن الحالي في شتى المجالات مثل: الاتصالات، والانترنت، وصناعة الأسلحة ..خ ، وتنبع أهمية هذا العامل من خلال العلاقات المتداخلة بين صانع القرار وبيئته، وكذا في عملية إدراك صانع القرار لقدرات دولته من حيث المساحة والتضاريس والموارد المتاحة والموقع الاستراتيجي فقد أثبتت الدراسات ان الدول الصغيرة تمثل عامل قوة بالنسبة لصانع القرار على عكس الدول الكبيرة والتي تكون خيارات صانع القرار فيها اقل، وقد لا يكون لموقع الدولة الاستراتيجي أي أهمية تذكر إذا لم تستطع الدولة توظيفه وفي ذلك يقول الدكتور محمد سيد سليم " أن الموقع الاستراتيجي ليس له أهمية في حد ذاته الا بمقدار قدرة الدولة على الاستفادة من هذا الموقع، فوجود الموقع الاستراتيجي قد لا يكون ميزة إذا كانت الدولة ضعيفة غير قادرة على توظيفه في خدمة مصالحها"[1].
2. العامل الديمغرافي (السكان): يلعب العامل الديمغرافي دورا رئيسيا في السياسة الخارجية اذ يمثل السكان قيمة سوقية تجارية للدولة ونفوذا سياسيا مع تطور القدرات العسكرية للدولة.
3. طبيعة النظام السياسي: يساهم صانعوا القرار في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدولة اذ تكمن قوة الدولة وضعفها عادة في طبيعة النظام السياسي الحاكم وقدرته في إدارة التحالفات.
4. العامل الاقتصادي: يساهم اقتصاد الدولة في انشاء سياسة خارجية قوية وواضحة فالدول التي لديها قدرات اقتصادية كبيرة تكون قادرة على التأثير في النظام الدولي وتحقيق أهدافها السياسية أما الدول الفقيرة تكون اقل ديناميكية واستقلالية في سياستها الخارجية.[2]

[1] احمد قاسم عبد الحليم، مرجع سابق، ص28_29.

[2] Sheriff folarin ,**"foreign policy"** , 2017, Browsed on26/09/2021 , op cit https://bit.ly/3tFn3DJ

5. القدرات العسكرية للدولة: تمثل القوة العسكرية ركيزة أساسية في رسم ملامح سياسة الدولة الخارجية فكلما امتلكت الدولة القدرة على تنويع قدراتها العسكرية وتضخيمها تستطيع تحقيق أهداف سياستها الخارجية.[1]
6. الثقافة والتاريخ : تؤثر الثقافة والتاريخ بعمق في السياسة الخارجية للدولة، اذ تساهم الثقافة والتاريخ المشترك في اتباع سياسة خارجية فعالة نظرا لدعم شرائح المجتمع المشتركين في نفس الثقافة والقيم ، ومن جانب اخر لا يمكن لدولة مجزأة ثقافيا وتاريخيا المساهمة في سياسة خارجية فعالة، ووفقا لروسو يرى بأنه " لا يقتصر تأثير العوامل الثقافية على تأثير الوحدة المجتمعية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ، فعلى نفس القدر من الأهمية ، فان العمليات التي من خلالها يتم تضمين المعايير والممارسات المشتركة في المجتمع ، والتي تتميز عن درجة الوحدة التي تدعمهم ، تشكل الخطط التي يتم القيام بها والأنشطة التي تتم فيما يتعلق بالعالم الخارجي.
7. التكنولوجيا: يؤثر التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية، ومن ثم ينعكس على نمط السياسة الخارجية، وفي ذلك يعتقد روسو أن " التغييرات التكنولوجية يمكن أن تغير القدرات العسكرية والاقتصادية لمجتمع ما، وبالتالي وضعه ودوره في المجتمع الدولي".[2]
8. وسائل الاعلام وجماعات الضغط: تلعب وسائل الاعلام وجماعات الضغط دورا هاما في التأثير على السياسة الخارجية لكنها تقل هذه الحالة في الأنظمة الملكية والاستبدادية.[3]

ثانيا: متغيرات خارجية:

يمكن الإشارة هنا الى أهم المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية كالتالي:

- النسق الدولي: وينطوي عليه عدة عوامل من ضمنها:

1. عدد الوحدات داخل النسق: اذ يلعب عدد الوحدات داخل النسق الدولي دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية للوحدة الدولية، فحسب دويتش Deutch وسنجر Singer " ان تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي، بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي

[1] احمد قاسم عبد الحليم " الشايب"، مرجع سابق، ص32.

[2] Kiibi Muriithi, op.
[3] Sheriff folarin, op.

فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى"، أما الأستاذ كينيث والتز Kenneth Waltz فله رأي مختلف في ذلك اذ أنه يرى " أنه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي كلما قل احتمال حدوث حرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي"، ومن هنا فان العديد من العلماء يرون أن تزايد الوحدات الدولية يؤدي الى توازن استقرار النسق الدولي نظرا لدرجة التشابك والتعقيد بين الوحدات الدولية بحيث من الصعوبة على الدولة الانحلال من هذا النسق المعقد مما يدفع الدولة الى انتهاج سياسة خارجية معتدلة، ولكن تزايد عدد الوحدات الفاعلة بشكل مباشر في النسق الدولي قد تتجه الى اخلال هذا النسق في حالة تضارب مصالحها.

2. التفاعلات الدولية: نظرا لتأثر الدولة بمحيطها فان سياستها الخارجية تتأثر بالبيئة الخارجية، لأنها لا يمكنها الانعزال عن التوازنات الإقليمية والدولية وذلك لتعقد وتشابك المصالح بين الوحدات داخل النسق الدولي.[1]

3. المؤسسات الدولية: حيث تؤثر المؤسسات الدولية في سياسة الوحدات الخارجية لأنه بمجرد توقيع الدولة على ميثاق المنظمة فإنها تتنازل عن جزء من سيادتها لهذه المنظمة مثل: الأمم المتحدة، معاهدة حظر الانتشار النووي.

- القانون الدولي: حيث يعمل القانون الدولي على تقليل نسبة المناورة للدولة في سياستها الخارجية.[2]
- الأمن القومي: نقطة حساسة بالنسبة للدولة اذ تعمل الدولة على تطوير قدراتها العسكرية وتوجيه سياستها الخارجية للمحافظة على أمنها ومصالحها الوطنية.[3]
- الموقف الدولي: ويقصد به الحافز المباشر من البيئة الخارجية خلال فترة زمنية معينة، والذي يتطلب من صانع القرار التعامل معه.[4]

من هنا يحدد كينيث دبليو طومسون روي (Kenneth W. Thompson Roy)، وسي ماكريديس(si Macridis) (1975)، ووليام والاس (William Wallace) مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية والتي يوضحها الجدول رقم 1:

[1] محمد عربي لادمي، مرجع سابق

[2] Kiibi Muriithi, op.

[3] Sheriff folarin, op.

[4] أشواق عباس، **السياسة الخارجية**، تم التصفح بتاريخ 2021/11/16 في بوابة https://bit.ly/3DrHc4h

الجدول رقم 1: محددات السياسة الخارجية

عناصر بشرية (نوعي وكمي)	العناصر المادية (الأقل ديمومة)	العناصر المادية (الدائمة)
1.كمي: يتمثل في عدد السكان (قوائم السكان)	1.الصناعية.	1.الجغرافيا السياسية. أ–الجيواستراتيجية. ب–موقف الدولة.
2.نوعي: يتمثل في: أ–صناع السياسات والقادة. ب–دور الأيديولوجيا. ج–دور المعلومات. د–موقف وصورة القادة. هـ–الرأي العام. و–هيكل السلطة على المستوى الدولي. ع–سياسات الدولة تجاه الدول الأخرى.	2.المؤسسة العسكرية. 3.التغيير في الصناعة والمؤسسة العسكرية.	2.الموارد الوطنية. أ–كمية المعادن. ب–الإنتاج الغذائي. ج–الحجم الطاقوي والقوة.

Source: Sadia Mushtaq, Ishtiaq Ahmad Choudhry," Conceptualization of Foreign Policy An Analytical Analysis**", Berkeley Journal of Social Science** Vol.3, 2013.

المطلب الثالث: تطور تحليل السياسة الخارجية:

تاريخيا كان يتمحور تحليل السياسة الخارجية بدراسة كل ما يتعلق بالتوجه السياسي لدولة معينة (policy–oriented) بحيث يعتقد دارسوا هذا التحليل أن كل قضية أو سياسة خارجية هي حدث فريد ومتميز يخضع لديناميته وقوانينه الخاصة والناتجة عن طبيعة وضعه، لذا يعتمد هذا الاتجاه في تحليلاته لسوك الدولة على المنهج التاريخي بحيث يقوم بدراسة التاريخ الدبلوماسي لدولة معينة وسلوكيتها خلال حقبة معينة من الزمن مثلا: دراسة السياسة الخارجية الامريكية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو محاولة توصيف سلوك دولة معينة بالاعتماد على المنهج الوصفي تجاه قضية معينة، ولكن خلال خمسينات القرن الماضي مر حقل تحليل السياسة الخارجية بحقبة تطورية ساهمت في استخدام أساليب علمية وتجريبية مختلفة في محاولة للوصول الى نتائج أكثر دقة.

الفرع الأول: نهج الجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية:

شهدت فترة منتصف الخمسينات من القرن الماضي تطورا ملحوظا في حقل تحليل السياسة الخارجية بحيث بدأ هذا التطور مع الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية (1950-1960) التي استندت الى أساليب علمية وتجريبية جديدة بدلا من الاعتماد على المنهج التاريخي في تحليل السياسة الخارجية، وعليه يعتبر ديفيد سينغر David singer من أبرز السلوكيين الذين أدخلوا فكرة مستويات التحليل بحيث يعتقد سينغر أنه يجب وضع فكرة السلام والحرب تبعا للمجازات، ويقسم سينغر المجازات الى ثلاث مستويات للتحليل وهي: على مستوى الفرد، وعلى المستوى الوطني، وعلى المستوى العالمي[1].

من هنا وبالتوازي مع ظاهرة التعقيد والتشابك التي شهدتها السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية قام العديد من علماء السياسة الدولية بتوظيف مقاربات ونماذج تزودهم بأدوات تحليلية في محاولة منهم اختزال سلوك الدولة كفاعل في النسق الدولي وذلك في مفاهيم وتصورات تساعد على وصف وتفسير منطلق السؤال لماذا تتصرف الدول بهذه الطريقة؟، ومن ثم التنبؤ بالسلوك الخارجي للدولة[2]، وبالتالي فقد سعى السلوكيين الى محاولة فهم وتحليل السياسة الخارجية من منظور تجريبي مثل : روبرت جيرفس Robert Jervis، هارولد ومارغريت سبروتHarold and Margaret Sprout، بحيث قاموا بالتركيز على عمليات صناعة القرار في تنفيذ السياسة الخارجية بسبب اعتقادهم بأن تفكيك المتغيرات المرتبطة بعملية صناعة القرار يمكنهم من فهم أكبر لقرارات السياسة الخارجية الى أن نشأ اتجاه جديد عرف بنظرية الاختيار العقلاني والذي قام بإعادة بناء منهجي لبعض الأفكار الرئيسية للفكر الواقعي (مقاربة تنقيحيه)، الى جانب ذلك فقد قاموا بإعادة التركيز على عملية صنع القرار الفردي وكذا دراسة العوامل النفسية والمعرفية كمصادر تفسيرية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية مثل: تصرفات القائد، الحدود المعرفية للكم الهائل من المعلومات المتاحة لصانعي القرار ، وكذا ميولات صانع القرار، وعليه يعتقد الأستاذ كينيث بولدينج Kenneth building أن نتائج السياسة الخارجية " عبارة عن مجموعة من المعتقدات والتحليلات التي تشير الى صورة صانعي القرار الذين يلعبون الدور الأهم في تشكيل السياسة الخارجية"[3].

عموما هنالك ثلاث أعمال سلوكية نموذجية قادت الى تأسيس حقل السياسة الخارجية في منتصف الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي تمثلت في أعمال كل من ريتشارد سنايدر

[1] مجيد حميد محمد، السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة نظرية تحليلية، **مجلة السياسة الدولية**، ص180.

[2]Stephen.j.walker and others, op, p12.

[3]Chris Alden and amnon aran, "**foreign policy analysis**, UK, Routledge, p6-7.

Richard Snyder، وجيمس روزنو James Rosnow، وهارولد ومارغريت سبروت Harold and Margaret Sprout بحيث شكلت هذه الأعمال اللبنة الاساسية للبحث في مجال السياسة الخارجية من خلال تركيزها على عمليات صنع القرار والتفسيرات النفسية والادراكية.[1]

1. صنع القرار في السياسة الخارجية: يعتبر ريتشارد سنايدر Richard Snyder رائد هذا المجال بحيث نبه الى الأهمية القصوى لتتابع الأحداث المحيطة بالقرار لدورها في خلق أفضل مجال للبنى السياسية والسلوك الفردي فبينما كان التحليل السلوكي يركز على توظيف المعلومات حول الظروف والفترة السابقة للقرار وفصل اتخاذ القرار عن تنفيذه اهتم تحليل صناعة القرار بالنفاذ الى تحليل ابعاد التحول في كافة المراحل وتحليل كيفية تأثيرها في عملية الربط بين الزمن والتحول ومالات الاحداث ويتم من خلالها دمج التغير في مستوى العلاقات المشتركة والمتبادلة، ومن بين أهم المجالات التي طبقت عليها هذه النظرية هو موضوع صناعة السياسة الخارجية.[2](*)
2. الدراسات السياسية المقارنة: ظهرت الدراسات السياسية المقارنة مع بعض رواد المدرسة السلوكية في منتصف ستينات القرن الماضي، اذ حاول رواد هذه المقاربة تفادي الأخطاء التي وقعت فيها معظم مقاربات تحليل السياسة الخارجية والمتمثلة في مأزق مستويات التحليل ومأزق متغيرات التحليل، ويرجع البعض سبب ظهور الدارسات السياسية المقارنة الى:

- التطورات والمستجدات الدولية أنداك وزيادة عدد الوحدات السياسية بعد استقلال معظم الدول بما يعنى دمقرطة العلاقات الدولية بعدما كانت حكرا على الدول الأوروبية.
- تطور حقل السياسة الخارجية: اذ شهدت فترة الستينات من القرن الماضي تركيزا على حقل السياسة الخارجية، ومحاولة التوجه الى بناء نظرية مستقلة في السياسة الخارجية بعيدا عن النظريات الكبرى المفسرة للسياسة الدولية.[3]

---

[1] VALERIE M. HUDSON, «Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations», **Foreign Policy Analysis**, 2005, no 1, pp5.

[2] محمد شاعة، تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الاعمال النموذجية، **مجلة الأستاذ الباحث في الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 7، 2017.

(*) لقد شكلت **مقاربات صنع القرار** في السياسة الخارجية اللبنة الأساسية لأغلب المقاربات التي تتطرق لموضوع تحليل السياسة الخارجية، وقد تم تطوير هذه المقاربة عبر عدة مراحل وفي سياقات مختلفة.

[3] كريم رقولي، المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزناو نموذجا، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد الثاني ،2019.

يعتبر جيمس روزنو James Rosnow من أبرز المفكرين الذين قدموا نموذج نظري في مجال الدراسات السياسية المقارنة وذلك بغية ترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدولة حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل، وفي هذا السياق يستنتج روزناو من خلال دراساته خاصة المعروفة بالنظريات القبلية ونظريات السياسة الخارجية عام 1966م بأن تحليل السياسة الخارجية يفتقر الى أنظمة معرفية شاملة تمكن من اختبار التعميمات وهو بذلك يخلو من نظرية عامة ، وعليه فقد سعى روزناو في أعماله الى أن تحاكي أعمال غريغور مندل Gregor Mendel أب الوراثة الحديثة والذي استطاع أن يميز البنية الوراثية من الصفة الظاهرة في النباتات بواسطة ملاحظة ومقارنة دقيقة وبالتالي فقد قادت هذه الأعمال روزناو للسؤال : هل هناك بنى وراثية في الدول القومية؟ وهل نستطيع ان نعزز القدرة التفسيرية التنبؤية في نماذج خاصة بتفاعل السياسة الخارجية؟[1]

3. البيئة النفسية (العلاقة بين الوسط وصانع القرار): اعتمد هارولد ومارغريت سبروت Harold and Margaret Sprout على تحليل البيئة النفسية واتخاذها كوحدة تحليل أساسية أي تحديد العوامل الكامنة وراء اختيار الفرد لخياراته واتخاذ القرارات، بمعنى تحليل الاتجاه الأيديولوجي والمعرفي والعقائدي والتصوري لصانع القرار حيال تصورهم للبيئة المحيطة.[2]

في هذا الصدد يشير هارولد ومارغريت سبروت الى أن صانع القرار يستجيب للبيئة طبقا لإدراكه لها وليس بسبب اخر وبالتالي فان الأفكار الخاطئة عن البيئة قد تكون هامة في تكوين الأمزجة والأفضليات والقرارات والسلوكيات مثلها مثل الأفكار الصحيحة بمعنى التفريق بين البيئة الادراكية والبيئة الموضوعية، وعليه فان التحليل السياسي لا بد أن يستند الى المفاهيم التي يملكها القادة عن البيئة التي يعيشون فيها غير ان هذه المفاهيم تتحدد بالمصادر التي تكونت من خلالها في أذهان هؤلاء القادة.

لقد شكلت هذه الأعمال النموذجية الثلاث النواة الصلبة في تحليل السياسة الخارجية والتي عملت على الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية بحيث شهدت أواخر الستينات حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي تطور فكري ملحوظ عمل على تطوير مستويات مختلفة من التحليل والتجريب المنهجي، ومن هنا فقد شكلت دراسات صنع القرار جوهر تحليل السياسة الخارجية والتي تم تطويرها

[1] محمد شاعة، مرجع سابق.

[2] ميلود ولد الصديق، أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الامريكية "دراسة حالة الرئيس ترامب"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 1 ،2019.

بواسطة كل من أعمال هالبرين أليسون Alison Halperin 1972م، وهالبرين كانتر Halperin Canter 1973م في كتابهم حول جوهر القرار والتي تعني بدراسة العملية التنظيمية والسياسة البيروقراطية، فضلا عن أعمال جراهام اليسون Graham Ellison حول ازمة الصواريخ الكوبية، بالإضافة الى ذلك لا ننسى دراسات رواد علم النفس السياسي وتأثرهم بمفهوم القيادة فيما يتعلق بصنع القرار في السياسة الخارجية ولعل أعمال دي ريفيرا de Rivera 1968م حول البعد النفسي للسياسة الخارجية من أشهر تلك المحاولات، فضلا عن الدراسات التي تركز على تأثيرات القادة والمعتقدات التي نشأت مع لاتيس Latisse 1951م وتطورت بعد ذلك من خلال دراسات الكسندر جورج Alexander George 1969م[1].

كذلك لقد كان للصور والادراكات دور مهم في أجندة باحثي الجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية بحيث شكلت أعمال كل من روبرت جيرفس Robert Jervis 1976م وريتشارد كوتام Richard Cottam 1977م أهم الدراسات التي عملت على تحليل النوايا والفهم الخاطئ في مواقف السياسة الخارجية ، فضلا عن علماء القيود المعرفية والدراسات النفسية بما في ذلك عمل هربرت سايمون Herbert Simon 1985م حول العقلانية المحدودة ، بالإضافة الى الأعمال التي قدمها أولي هولتسي Ollie Holtsey 1970م في دراسته حول مفهوم الدور الوطني والذي يمتد الى المحيط النفسي والاجتماعي والمنطقي في تحليل السياسة الخارجية.[2]

الفرع الثاني: نهج الجيل الثاني في تحليل السياسة الخارجية:

جلبت نهاية الحرب الباردة اهتماما متجددا حول الجهات الفاعلة اذ أن الأحادية القطبية فسحت المجال نسبيا للتحليل التجريدي العام للجهات الفاعلة والذي يركز على القيود الكلية التي يفرضها النظام الدولي ذلك لأن نهاية الحرب الباردة كشفت صعوبة تفسير أو توقع تغير النظام الدولي على مستوى المتغيرات.

1. التطور النظري في مقاربات صنع القرار: في تسعينات القرن الماضي تم زيادة التركيز على مقاربات صنع القرار لتشمل أطر تنقيحية تركز على صنع القرار- والثقافة- والهوية- والمنهجية، بمعنى زيادة التركيز على صانعوا القرارات، وتمثل هذه الدراسات طرق جديدة في تفسير الموقف وتحليل المشكلة من خلال دراسة صانعو القرار في السياسة الخارجية، وتمثل كل من أعمال فيليب تيتلوك Philip Tetlock وجورج بريسلاور George Breslauer ودونالد سيلفان

[1] VALERIE M. HUDSON, op, pp7-10.
[2] Ibid, pp11-12.

Donald Sylvan وفوس voss مثالا جيدا على ذلك بحيث قام سيلفان وفوس Sylvain and Voss 1998م بدراسة عنوانها "تمثيل المشكلة في صنع القرار في السياسة الخارجية"، فضلا عن بحث بوينتون Boynton 1991م حول تفسير مواقف السياسة الخارجية الجديدة من قبل صانعوا القرارات والذي استخدم خلاله السجل الرسمي لجلسات الكونغرس للتحقيق في كيفية تفاعل أعضاء الكونغرس مع الاحداث والسياسات الجارية، ولا ننسى كذلك اعمال بيركيت Birket 1998م والتي عمل من خلالها على تمييز ما يحدث في مرحلة ما قبل القرار، فضلا عن أعمال أليكس مينتز Alex Mintz وزملاؤه في اطار منصة اتخاذ القرار والتي استخدم من خلالها الكمبيوتر في عملية فحص الحصول على معلومات وتقييم البدائل والخيارات من قبل صانعي القرار باستخدام المنهج التجريبي[1].

2. تطور النظريات التي تتعلق بخصائص القائد: في إطار مقاربات علم النفس السياسي تعتبر دراسة روز مكديرموت McDermott Rose 2004م حول تقييم القادة السياسيين من أكثر الدراسات التي حاولت تطوير مفهوم القائد في سياقه النفسي، فضلا عن الدراسات التي ركزت على فحص مخططات تقييم القادة من خلال المقارنة بين أنواع مختلفة من الأطر التوضيحية وتطبيقها لفهم نفسية القائد ومن ضمن هذه الدراسات دراسة رينشون Renchon 2003، ووينتروب Weintraub 2003، ووينترWinter، وهيرمان Hermann، فبالنظر الى دراسة مارجريت جي هيرمان Margaret J. Hermann 2003م فقد عملت على دراسة الماضي وإعادة صياغة اطار العمل للتأكيد على انفتاح القائد على معلومات جديدة وموقفه تجاه القيود بالإضافة الى تقييم ما اذا كان القائد مدفوعا في قراراته بشكل اكبر من المحيط الخارجي أم تأثير القوى الداخلية، وبعد ذلك قامت هيرمان باستخدام أداة اكثر منهجية لتقييم توجهات السياسة الخارجية للقائد باستخدام الفرضيات التي طورها ستيفن وواكر Stephen Walker ومايكل يونغ Michael Young باستخدام التكنولوجيا[2].

في هذا السياق يمكن القول ان ظاهرة التعقيد المنهجي والمفاهيمي الذي يحتويه هذا المجال المعرفي إضافة للمزاحمات بين النظريات والمقاربات والتي تسعى كل واحدة منها لبلوغ موقع ريادي

[1] Ibid, pp14-15.
[2] Ibid, pp17-18.

ضمن الأدوات التحليلية جعل من حقل السياسة الخارجية حقلا مرنا ويمكن توضيح ذلك عبر عدة أسباب وهي:

- على مستوى المتغيرات: صعوبة حصر المتغيرات المستقلة (فردي، وطني، دولي)، المتحكمة في المتغير التابع المتمثل في سلوك الدولة الخارجي، فضلا عن حصر المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة العلاقة المحتملة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- على مستوى التنظير : يشمل حقل السياسة الخارجية على صنفين من المقاربات النظرية وهي: الأولى هي المقاربات التي ساهمت بشكل مباشر في تأسيس حقل السياسة الخارجية وجعلت السياسة الخارجية موضوعا لأعمالها مثل : أعمال سنايدر وروزناو وهارولد ومارغريت سبروت، أما الثانية هي المساهمات التي قدمتها النظريات الكبرى في العلاقات الدولية والتي تتطرق في نسق موضوعها في العلاقات الدولية عن مواضع ذات صلة بالسياسة الخارجية وتقترح أطرا عامة تسمح بفهم البنيات أو الأنظمة والفواعل ومعايير نشاطها : مثل الواقعية ، الليبرالية ، البنائية.[1]

المبحث الثاني: الحدود التفسيرية للنظريات الكبرى في تفسير السياسة الخارجية:

رغم تبني الاتجاهات التفسيرية في العلاقات الدولية " الواقعية، الليبرالية، البنائية" موضوع السياسة الدولية وليس السياسة الخارجية وهو ما عبر عنه الأستاذ ألكسندر وندت Alexander Wendt بقوله " أن نظريته تصلح لدراسة السياسة الدولية وليس السياسة الخارجية"[2] الا أنه يمكن النظر الى النظريات الكبرى في العلاقات الدولية بأنها تشكل الأعمدة الثلاث التي يمكننا من خلالها محاولة اختزال تفسير السياسة الخارجية بالاعتماد على تفسيرات النظريات الكبرى لسلوك الوحدات داخل هيكل النظام الدولي.

في هذا السياق تختلف النظريات الكبرى في العلاقات الدولية في تفسيراتها لبنية النظام الدولي ونمط تفاعلات السياسة الدولية وكيفية صنع السياسات من جانب الفاعلين الأساسيين داخل الساحة الدولية ففي حين تتبنى المدرسة الواقعية الجانب الأمني _السياسي تنطلق الليبرالية من الجانب

[1] محمد شاعة، مرجع سابق.

[2] Gunther Hellmann and Knud Erik Jorgensen،"**Theorizing Foreign Policy in a Globalized World"**, UK: PAL-GRAVE MACMILLAN, 2015, p3.

الاقتصادي، أما البنائية فتتبنى منطلقات اجتماعية في تفسير الواقع الدولي وعليه فان هذا الاختلاف بين النظريات نابع من المنطلقات الفكرية لكل مدرسة، اذ وبالرغم من إصرار علماء السياسة الدولية بأنه لا توجد علاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية الا أنه هنالك ارتباط وثيق بينهما بحيث يوجد هنالك بعض القرائن التي تمكننا من تفسير سلوك الدولة الخارجي، وبالتالي فان عملية الوصول الى صياغة مفاهيمية للأحداث المعاصرة يستوجب علينا التطرق للنظريات كما يقول سوجا نامي Suga Nami (1996): " سيغدو تفسير ما يسبب الحرب أو ما يحقق السلام بين المجتمعات غير كاف ، ما لم يتناول السؤال المتعلق بما يعنيه القول بأن "س" تسببت في "ص"[1].

المطلب الأول: التفسير الواقعي للسياسة الخارجية:

يصف مايكل دويل Michael Doyle الواقعية بأنها تشكلت في أربعة اتجاهات وهي الواقعية المركبة (المعقدة) لثيوسيديس Thucydides، والواقعية الأصولية لميكافيلي mikafili، والواقعية البنيوية(الهيكلية) لهوبز Hobbes، والواقعية الدستورية لروسو Rousseau، وعليه تمثل هذه الاتجاهات الأربعة حسبه بمثابة اباء مؤسسة لجذور رؤية النموذج المعرفي للفكر الواقعي، والخلفية الفكرية لأهم العناصر المفاهيمية التي أسست بدورها لافتراضات نظرية تركز على علاقات القوة والصراع والمصلحة القومية والخطوط العريضة لأهم القواعد التفسيرية التي قدمها النموذج الواقعي للسياسة الدولية وابرز القضايا التي تعالج افضليات الدول في سياستها الخارجية[2].

في هذا السياق تشكل الأفكار التي كتبها ثيوسيديس (Thucydides) في كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" (404_431) ق.م من أهم تقاليد الواقعية السياسية التي تفسر اصول الصراع بناء على مفاهيم سياسة القوة[3] والتي طورها بعد ذلك الأستاذ هانس مورغانتو Hans Morgenthau في كتابه السياسة بين الأمم عام 1948م أي بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث قام بوضع أطر فلسفية للواقعية معتمدا على مجموعة من أسس النظرية الفلسفية التي تنظر للطبيعة البشرية من نظرة تشاؤمية مستمدة من نظرة هوبز للطبيعة وأن الانسان أناني وعدواني تجاه الاخرين ومن ثم فان الصراع هو الذي يحكم العلاقات البشرية، وبهذا فقد شكلت الواقعية الكلاسيكية اللبنة الأساسية للفكر الواقعي في العصر

[1] سكوت بورتشيل واخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صغار، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014)، ص31.
[2] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية)،2007، ص171.
[3] Sandra anthunes and isabel camisao," **introducind realism in international relation theory",** université libre de bruxelles, belgium, 2018.

الحديث، ورغم تعدد اتجاهات الفكر الواقعي الحديث الا ان الواقعيون جميعا يؤمنون بالركائز الأساسية للواقعية المتمثلة في (القوة، المصلحة، البقاء العون الذاتي، الدولاتية، فوضوية النظام الدولي)[1].

الفرع الأول: الواقعية الجديدة والسياسة الخارجية:

تطورت الواقعية كنظرية للسياسة الدولية مع كينيث والتز Kenneth waltz في كتابه السياسة الدولية عام 1979م بحيث اعتمد والتز على أساليب علمية أخرى كعلم الاجتماع بدلا من الاعتماد على أساليب النظرية الفلسفية للواقعية الكلاسيكية[2]، وعليه فقد شكلت الواقعية الجديدة بعد ذلك أساس التطور المنهجي للفكر الواقعي حيث يصف كولين ايلمان Colin Elman الواقعية بأنها " الخيمة الكبيرة التي تتبنى تحت ظلها نظريات عديدة"، عليه فان البناء النظري للواقعية حسب ميلرولين–جونز Melrolein-Jones يتمثل في 6 مبادئ مترابطة وهي:

1–الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية.

2–فوضوية النظام الدولي نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة.

3–الدول تسعى لتعظيم قوتها لضمان أمنها وبقاءها.

4–الدول تسعى للاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانها.

5–توزيع القوة هو المحدد الأساسي لأنماط السياسة الخارجية للدول وكذا السياسة الدولية للنظام الدولي.

6–الدول تسعى لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها ضمن حسابات عقلانية.[3]

على هذا الأساس يركز الواقعيون الجدد في تفسيرهم لسلوك الدولة ضمن نمط نسقي داخل بنية النظام الدولي وليس كوحدة منفردة بمعنى أنهم ينظرون للدولة ضمن بنية النظام الدولي ، وعليه فالواقعية حسبهم هي نظرية مفسرة للسياسة الدولية ولا تفسر السياسة الخارجية حيث يؤكد والتز " أن نظرية السياسة الخارجية هي نظرية اختزالية تبالغ في مطالبها التفسيرية " وفي ذلك يصر على أن نظرية السياسة الخارجية تحتاج الى نظرية منفصلة [4]، وعلى الرغم من وجود بعض القرائن بين

[1] على الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 38، 2019، ص29.

[2]Sandra anthunes and Isabel camisao, op.

[3]على الجرباوي ولورد حبش، مرجع سابق، ص31.

[4] Stephen.m.walt," us grand strategy after to cold: can realism explain it? Should realism guide it?" , **international relation**, (2018) ,vol 32,p7.

السياسة الخارجية والسياسة الدولية الا أن والتز يرى أن المهمة المركزية للنظرية هي العمل على فكرة نظام دولي لا يمكن ببساطة التساوي بينه وبين وحدات تتفاعل داخل هذا النظام، وبذلك يتساءل الواقعي الجديد كولين المان Colin Elman عن سبب مبالغة والتز في التفريق بين السياستين على الرغم من أن المتغيرات التابعة أو التفسيرات " الحقائق التي يحاول الباحث تفسيرها " مختلفة الا أن الأفكار بما في ذلك المفاهيم والافتراضات التي تفسر السياسة الدولية يمكن أن تساعد في تفسير السياسة الخارجية للدول.[1]

من ناحية أخرى يشير والتز الى أن بنية النظام الدولي تؤثر بقوة في سلوك الوحدات داخل البنية (النظام) وذلك كما وصفها في رده فعله على نقاد الواقعية عام 1986م بالقول بأن الهياكل تتشكل وتشق بمعنى أن هيكل النظام الدولي يغير سلوك الوحدات التي يتكون منها النظام وفي ذلك يضع والتز تنبؤات حول كيف تتصرف الدول ويجادل بأن الدول العظمى سوف تقف مع الأضعف عند وجود تهديد وبالتالي خلق نزعة من التوازن أي أن بنية النظام الدولي الفوضوية ستجعل الدول في تقارب "ليبريوم" لمواجهة التهديدات و أن الدول سوف تتعاون فيما بينها لتحقيق مكاسب من التعاون.[2]

حسب الواقعيين الجدد فان فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة مركزية تحتكر القوة كما سماها جون ميرشايمر john mearsheimer "حكومة فوق حكومات"[3] يجعل الدول تسعى لتعظيم قوتها بهدف البقاء وبالتالي فان سلوك الوحدات محددة بطريقة توزيع الإمكانات (الموارد) داخل البيئة التنافسية، فالواقعيون يؤمنون بمسلمة ندرة الموارد التي تجعل الدول العظمى حسبهم تسعى للحفاظ على قدر دائم من القوة التي تؤهلها لتغيير ميزان القوى[4] ويجادلون بأن الفوضى هي التي تنشئ الفاعل وتجعله يتبنى خيارات محددة من أجل البقاء كذلك تنشئ الفوضى التنافس بين الوحدات داخل بنية النظام للحصول على المكاسب اذ ان حجم المكاسب التي تحصل عليها الوحدة هي التي تحدد سلوكها وكذا ترتيبها ضمن هيراكيلية النظام الدولي، وعليه فان عقلانية الدولة داخل النظام ترجع بسبب حساسيتها للتكاليف[5]، كذلك لم يهمل الواقعيون الجدد الفواعل الأخرى داخل بنية النظام الدولي ولكنهم ركزوا على

[1] Volker Rittberger,"**Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories"**, Center for International Relations, University of Tübingen, (2004), p2.
[2]Stephen.m.walt, op, pp6.
[3]John.j.mearsheimer," the fase promise of international institution"**, international security**, vol 15, no 1, 1990.
[4] NEUSS, Beate. Kenneth N. Waltz**," Theory of International Politics"**, New York 1979. In: Schlüsselwerke der Politikwissenschaft. VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2007. p. 481-485
[5]John.j.mearsheimer, "realism replay", **international security**, (1995), vol 1, no 20, p91.

الدولة كفاعل أساسي وأن التعاون الناتج بين الوحدات داخل النظام الدولي يحقق لها مكاسب نسبية مما يجعلهم يؤكدون على استمرارية الفوضى[1].

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي واجه الواقعيون الجدد العديد من الانتقادات سواء من منافسيهم " النيو ليبراليين ،البنائيين" أو من الداخل بحيث تمحورت الانتقادات حول مرتكزات الواقعية المتمثلة في "ميزان القوى ،القوة" [2]، لكن كينيث والتز عاد وأكد أن النظام الدولي سيعيد توازنه من جديد ولو بعد حين فالطبيعة تكره الفراغ لذلك فان السياسة الدولية تكره القوة غير المتوازنة ، اذ في مواجهة القوة غير المتوازنة سوف تحاول الدول زيادة قوتها الخاصة أو التحالف مع الاخرين لجعل التوازن الدولي للقوة أكثر توازنا أما بالنسبة للتوقيت فقد ترك والتز المجال مفتوحا معتمدا على كيفية تصرف الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في الساحة الدولية.[3]

الفرع الثاني: الواقعية النيوكلاسيكية والسياسة الخارجية:

احتد الجدل بين الواقعيين الجدد حول بنية النظام الدولي الفوضوية فبما أن الفوضى تجعل الدول كفواعل عقلانية تسعى للبقاء والتنافس يجعلها تسعى لتعظيم القوة بسبب المعضلة الأمنية[4] فهل الدولة كفاعل تسعى للحفاظ على نفسها؟ أم تسعى للهيمنة؟ وما مقدار القوة الذي تسعى لتحقيقه؟

لقد أعاد الواقعيون النيو كلاسيكيون new –classical realism النظر في مستويات التحليل وتحليل السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية الى جانب المحددات النسقية للنظام الدولي مع الحفاظ على الحجة البنيوية للواقعية الجديدة، ومن هنا يجادل الواقعيون النيوكلاسيكيون بأن الفوضى تمنح حرية كبيرة في تحديد المصالح الأمنية للدولة بمعنى أن الفوضى والقوة النسبية للدول لا تغير السياسات الخارجية وأن القادة هم الذين يفشلون باستمرار في الاستجابة للحوافز وهم الذين يضعون دولهم في خطر وهذا يعني أن الهيكل الدولي يفرض قيود على الدولة ولكنه لا يفرض على القادة تغيير سياستهم الخارجية.[5]

[1] Stephen .m.walt, op, pp7.
[2]Stephen .m.Walt, ibid, p8.
[3] على الجرابوي ولورد حبش مرجع سابق، ص 32.
[4]John J. Mearsheimer**, "the Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities** "(New Haven: Yale University Press, 2018), 328 pp.
[5]Robert Jackson and Georg Sorensen, **«International Relations Theories and Approaches**", UK, Oxford University Press, 2013, pp87.

لقد انقسم الواقعيون النيوكلاسيكيون بدورهم الى ما يعرف بالواقعيين الدفاعيين ويمثلهم: روبرت جيرفس Jarvis robert وجورج كريستر George crister وكريستوفر لاين cristover layn، والواقعيون الهجوميون ويمثلهم: ستفين والت Walt Stephen وجون ميرشايمر john mearsheimer، وسبب انقسامهم كان حول مسألة: أن الدولة عندما يتاح لها فرصة الهيمنة هل تسعى لها أم لا؟[1]

في هذا الإطار يقدم كريستوفر لاين Christopher Line عام 1993م أطروحته الدفاعية تحت عنوان "وهم الأحادية القطبية" والتي عبر من خلالها على أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى لحظة جيو سياسية فاصلة فالأحادية القطبية حسبه تمثل بذور الفناء لسببين وهما:

1. هيمنة دولة واحدة على بنية النظام الدولي تقلق الدول الأخرى بشأن مكانتها النسبية داخل النظام مما يجعل الدول تسعى لموازنة هذه الهيمنة، وبالتالي ظهور قوى عظمى جديدة.
2. دخول قوى عظمى جديدة ومنافستها للقوة المهيمنة يؤدي الى تأكل القوة النسبية للدولة المهيمنة على النظام وقد حدد لاين عام 2010م كموعد مرتقب لنهاية الأحادية القطبية، ولكن في مقالة أخرى حول الموضوع نفسه عام 2006م مدد الموعد المرتقب لنهاية الأحادية القطبية لما بعد عام 2010م، ولا يتجاوز عام 2030، وعليه فقد هاجم لاين دعاة استقرار الهيمنة الذين بشروا ببقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة وعبر بأن الصين ستكون المنافس وبذلك يرى لاين بأن التغيير قادم لا محالة وقد حدد منطقة شرق اسيا كمسرح للصراع القادم بين الولايات المتحدة والصين.[2]

اما الواقعي ويليام وولفورث William wolforth (1999)،فقد نشر مقالة مثلت التحدي الأبرز للواقعية من رحمها بحيث يعتقد وولفورث إمكانية استقرار أحادية القطبية ذلك لأن الدول تعجز عن تكاليف القوة لموازنة القوة المهيمنة وعلى هذا الأساس فمن باب حفاظ الدول على مصالحها القائمة على حساب التكاليف فان مواجهة الدولة المهيمنة يعد أمرا خاسرا حسبه، وفي نفس الدرجة يرى ستيفن والت Stephen Walt أنه لا أحد يقوم فعليا بجهد مجدي لمجابهة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن يختلف والت و وولفورث بعد ذلك حول فكرة بأنه ليس الحائل أمام التوازن هو الهيمنة والتفوق الشاسع للولايات المتحدة الأمريكية بل أن الدول تخشى محاولة التوازن معها[3]، بالإضافة الى ذلك يرى والت

[1] Ibid, pp89.

[2] على جرباوي ولورد حبش، مرجع سابق، ص35.

[3] نفس المرجع، ص38.

أنه نتيجة الشك وعدم اليقين الذي يسود النظام الدولي الفوضوي فان الدول تقوم بالتحالفات لمواجهة التهديدات وليس لإعادة توزيع القوة، وبالتالي فان مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى مستقرة لأن هنالك انطباع عنها بأنها غير عدوانية ولكن اذا حاولت الولايات المتحدة مواجهة الدول وتهديد مصالحها فان الدول الكبرى ستتدخل ضدها حسبه.[1]

ومن هذا المنطلق تتلخص طروحات الفكر الواقعي في موضوع السياسة الخارجية في فكرة أن الدولة تتفاعل مع الدول الأخرى من خلال علاقات ثنائية مباشرة أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف، اذ وتماشيا مع الطرح الواقعي يمكن القول أنه بما ان الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية فإنها تسعى الى تحقيق مصالحها الوطنية والتي تعتبر هذه الأخيرة نقطة مرجعية لتفسير سلوكيات الدولة كذلك يؤكد الواقعيون أنه على الرغم من فوضوية النظام الدولي الا ان هذه الفوضى تعتبر دليلا أساسيا في تفسير السياسة الخارجية فسياسة عدم اليقين التي تشوب النظام الدولي وسعي الدولة لتحقيق أمنها يجعلها تدخل في منافسة مع الدول الأخرى مما يقلل فرص التعاون والسعي وراء المصلحة الذاتية وزيادة قدراتها العسكرية وهذا يعتبر محددا أساسيا لقدرة الدولة في الحفاظ على سياسة خارجية ناجحة ،ويعتقد الواقعيون أن سياسات الدول الخارجية تتطابق مع هذه المعايير الأساسية والعقلانية في تحليل معضلة السياسة الخارجية.[2]

على هذا الاساس نستنتج بأن الدولة حسب الواقعيين الجدد تسعى الى البقاء في ظل الفوضى، اذ ولأنها فاعل عقلاني يهتم بالمصلحة الذاتية الا أنه يوجد عليها قيود مفروضة من البيئة الفوضوية والتي تجعلها تسعى الى التأكد من عدم وجود تهديد فالأمن حسب الدولة ليس الهدف الوحيد ولكنه الهدف الأكثر جوهرية، ففي هذا الاطار يفترض الواقعيين الجدد بأن للدولة دول صديقة أخرى ولكن من الممكن أن يتحولوا الى منافسين ثم أعداء وهذا ما يفرض على الدولة اتباع مبدأ الاستقلالية عن الجهات الفاعلة (المساعدة الذاتية) والتي تعتبر من وجهة نظر الواقعيين الجدد أهم أهداف السياسة الخارجية للدولة، ولتعظيم تأثير الدولة يستوجب عليها التخلي عن جزء من استقلاليتها وذلك لأنها لا تستطيع وحدها أن تتحمل تكاليف القوة ولأن الدولة لديها حساسية تجاه التكاليف، وعليه يرى الواقعيون

[1]Stephen .m.walt, op, p13-15.

[2] الطاهر دلول، السايح بوساحية، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الثاني، 2014.

أن معظم الدول سوف تقبل بالحفاظ على استقلالها فقط لأنها لن تتقبل الخسائر الناتجة عن التعاون في سياق التحالفات.[1]

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي للسياسة الخارجية:

ظهرت النظرية الليبرالية كنتاج لسيرورة التطورات الإنسانية وكمحصلة لتراكمات تاريخية كانت بدايتها القرون الوسطى (عصر الظلمات) في أوروبا بحيث كانت الغاية من ظهورها في البداية لدوافع اقتصادية تمثلت في سيطرة الكنيسة والنظام الاقطاعي لتتوسع بعد ذلك وتشمل طروحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبذلك ترجع الأفكار الليبرالية التقليدية الى العديد من الفلاسفة والمفكرين أمثال : جون لوك john luck، وميكافيلي Machiavelli، وهوبز hobbs في نظرياتهم حول الدولة الأمة والعقد الاجتماعي[2] غير أن بنيامين كونستانت benjamin constant يعتبر أول من طرح فكرة الليبرالية السياسية عام 1815م في كتابه (مبادئ السياسة) حيث رفض تدخل الدولة في حرية الرأي والفكر والملكية والدين والحرية الفردية.[3]

الفرع الأول: الليبرالية الجديدة والسياسة الخارجية:

ظهرت الليبرالية الجديدة كمحصلة تاريخية لتطور الاتجاه الليبرالي بحيث كانت الاتجاه السائد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين، وفي ذلك يرجع البعض ظهور مصطلح النيوليبرالية لأول مرة خلال مؤتمر ليبمان الثقافي عام 1938م على يد اثنين من الفلاسفة والمنظرين النمساويين وهما لودجيج فون ميزس Ludwig von Mises وفريدريتش هايك Friedrich hayek[4] لتتطور بعد ذلك في ثمانينات القرن العشرين على يد روبرت كيوهان robert keohane وروبرت اكسلرود Robert Axelrod وكان هدف ظهورها هو الحد من تدخل الدولة الذي شكل ملامح القرن العشرين وكذا منع الدولة من التدخل في السوق حيث تنظر النيوليبرالية للسوق على أنه متفوقا من الناحية الأخلاقية والعملية على الحكومة وأي شكل من أشكال السيطرة السياسية وعلى هذا الأساس فقد هاجم فريدريش هايك والاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman (1972-

---

[1] Volker Rittberger,**"Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories",** Center for International Relations/Peace and Conflict Studies,University of Tübingen ,2004, pp12-13.

[2] جان جاك شوفالييه ، **تاريخ الفكر السياسي** ، ترجمة محمد زعرب صاصيلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1979م ، ص 338.

[3] السعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج2، ط3(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1999م) ص255.

[4] جورج مون بيونت، **النيوليبرالية النظرية التي هدمت العالم**، 2017، تم التصفح بتاريخ 2021/09/15 في بوابة https://bit.ly/3GZBKX9

2006) الدور الاقتصادي للدولة[1]، وتشترك الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة حول فكرة التعاون في ظل الفوضى وكذا مسألة المكاسب التي تجنيها الدولة من التعاون، الا أنهما يختلفان من حيث مستويات التحليل وفي ذلك يعتقد الواقعي الجديد جوزيف غريكو joseph gréco في مقالته عام 1988م بعنوان "الفوضى وحدود التعاون" أن القضية الأساسية بين الواقعيين الجدد والنيوليبراليين تتعلق بالمكاسب المطلقة مقابل المكاسب النسبية الناتجة عن التعاون".[2]

من هنا فان الافتراضات التي تقوم عليها النظرية النيوليبرالية تتمثل فيما يلي:

1. الدولة ممثل أساسي للعديد من الفواعل داخلها (المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات عابرة الجنسية ...خ).
2. فوضوية النظام الدولي تجعل الدول تتجه للتعاون.
3. التعاون يحقق مكاسب مطلقة للأطراف.
4. يمكن تقليل الفوضى عن طريق المؤسسات الدولية وذلك بتعهد جميع الأطراف من خلالها.

على هذا الأساس فان نظرة الليبراليين الجدد للدولة داخل نسقية النظام الدولي تبدأ من فكرة التعاون الذي يمكن تطويره حتى في حالة عدم وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي وذلك بإنشاء مؤسسات دولية تفرض الاتفاقات ضمن مجموعة من القواعد والمعايير التي تقيد سلوك الدولة[3]، وعليه فبما أن الدولة فاعل أناني عقلاني فإنها ستعمل على تعظيم مكاسبها بحيث إذا رأت المكاسب التي يتيحها التعاون فإنها سوف تدخل باتفاقيات مع الدول الأخرى لتحقق مكاسب مطلقة.[4]

أما في إطار تحليل سلوك الدولة وسياستها الخارجية تنظر النيوليبرالية الى النظام الدولي بشكل هرمي (نسقي) وتحلل السياسة الخارجية ضمن هذا النسق على غرار الواقعيين الجدد، اذ تشترك الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في الكثير من المسلمات الا أن ما يميز بينهما هو هوية الفواعل بمعنى هل الدولة فاعل وحيد أم لا؟ وكذا بالنسبة لمستويات التحليل التي تفسر السلم والحرب.[5]

بالنسبة لليبراليين الجدد يرون أن الدولة ليست فاعل وحيد في السياسة الدولية بل تشترك معها العديد من الفواعل (الأفراد، المؤسسات، جماعات الضغط، الأحزاب) وبالتالي فالدولة حسبهم ليست

[1] اندرو هيود، **مدخل الى الأيديولوجيات السياسية**، ترجمة محمد صغار، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012، ص 69.
[2] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ط1، الامارات: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص 58.
[3]. سكوت بورتشيل، مرجع سابق، ص، ص112.
[4]بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، ط1(بيروت: دار الجبل للطباعة والنشر ،1999)، ص 18.
[5] سكوت بورتشيل، مرجع سابق، ص113.

فاعل على الاطلاق وانما مؤسسات تمثل مصالح جميع هؤلاء الفاعلين، ووفق هذا النمط فان الجهات الفاعلة الأساسية في النظام الدولي هم أفراد عقلانيون ومجموعات مصالح، وتمثل سياسات الدول ما يريده هؤلاء الأفراد العقلانيون والمجموعات داخل الدولة، وعليه تعكس سياسة الدولة الخارجية تفضيلات مجموعات مختلفة من الأفراد في المجتمع داخل النسق الدولي وهكذا تسعى كل دولة الى تحقيق تفضيلاتها[1]، وعلى هذا الأساس فان ما يحدث في السياسة الدولية ليس نتيجة الفوضى أو توزيع القوة بين الدول، وانما نتيجة التصادم بين المؤسسات السياسية للدولة والفواعل الأخرى المؤثرة داخلها[2]، وعليه فبالرغم من أن الليبراليين الجدد لا يعترفون بالدولة كفاعل وحيد في النظام الدولي الا أنهم يجادلون بأن مصادر السياسة الخارجية تكمن في البيئة الداخلية للدول وبأن أهداف السياسة الخارجية للدولة تحددها مصالح الفاعلون المهيمنون داخلها، بما يعني أن الدولة تنتهج سياستها الخارجية لتمثل مصالح هؤلاء الفاعلين، وتتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة حول أن رغبة الفاعلين في البقاء هي مفتاح تحليل السياسة الخارجية[3].

الفرع الثاني: المذهب الليبرالي الدولي:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة شكلت النيوليبرالية في الولايات المتحدة جزء من مشروع أيديولوجي أكبر لليمين الجديد(المحافظين الجدد) الذين مزجوا بين الفلسفة الاجتماعية المحافظة والاقتصاد الحر كذلك كان لليبرالية الجديدة تأثير قوي في العولمة الاقتصادية وكذا تأثيرها على الأحزاب الاشتراكية والمحافظة والليبرالية اذ وصل نفوذها أبعد من موطنها الأنجلو أمريكي بحيث شكلت أفكار فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama (1989–1992) دعوة لنشر القيم الليبرالية ، وفي هذا الصدد يقول فوكوياما عقب نهاية الحرب الباردة" اننا نشهد نهاية التاريخ كما هو ،أي نقطة التطور الأيديولوجي للجنس البشري والتعميم العالمي للديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي للحكم الإنساني"[4]، وعلى هذا الأساس فقد أضفى فوكوياما الصبغة الشرعية لتصدير الديمقراطية اذ في كتابه عام 1992م (نهاية التاريخ والانسان الأخير) مجد فوكو ياما بالرأسمالية الليبرالية حيث وصفها بالقول أن الدول الليبرالية أقامت اتحادا سلميا الحرب غير واردة فيه، وعليه فقد ووضع فوكو ياما مجموعة من الوسائل لتصدير الليبرالية حول العالم تتمثل في:

[1] Robert Jackson and Georg Sorensen, op, pp125.
[2] Volker Rittberger, op, p5.
[3] Volker Rittberger, ibid. pp15.
[4] أندرو هيود، **مدخل الى الأيديولوجيات السياسية**، ترجمة محمد صفار، ط1(القاهرة: ترجمة المركز القومي للترجمة)، 2012، ص 58

1. الاشتراطية conditionality: أي أن على دول العالم الثالث اتباع السياسة الليبرالية مقابل امتيازات اقتصادية "كالقروض والاستثمارات".
2. بعد الاشتراطية تتوسع الأهداف لتشمل الحكم الرشيد good gouvernance والالتزام بمعايير حقوق الانسان[1].

الشكل رقم 1: افاق الحرب والسلام حسب الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد:

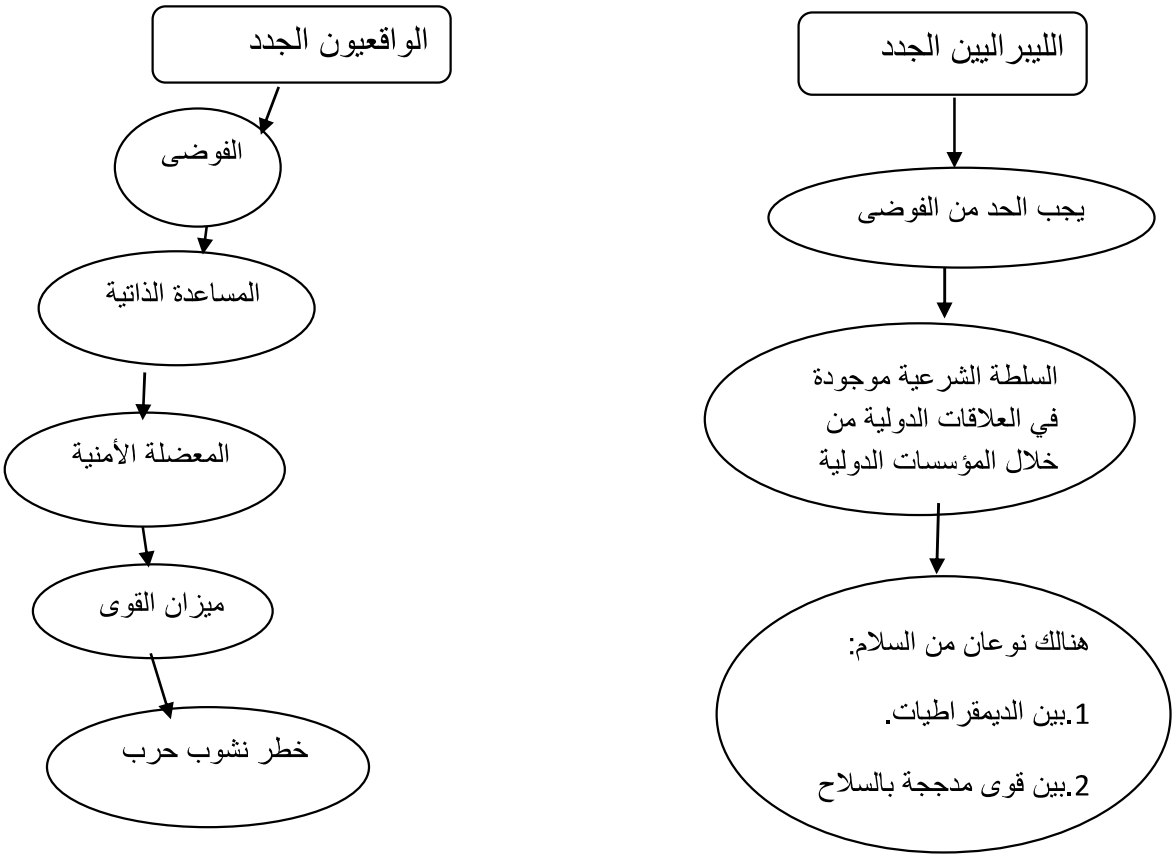

Source: Robert Jackson and Georg Sorensen, «**International Relations Theories and Approaches",** UK, Oxford University Press, 2013, pp126.

بعد نهاية الحرب الباردة سيطر نقاش على برنامج أبحاث المذهب الليبرالي الجديد وهو: الى أي مدى تمتد المنطقة الديمقراطية للسلام؟ وما هو النمط الذي ينشئ العلاقات بين الدول الديمقراطية والدول الفاشية؟

في هذا الإطار لقد مثلت أطروحة السلام الدائم لإيمانويل كونت Emanuel Kant جوهر المذهب الليبرالي الدولي ومنطلقاته الفكرية بأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، بالإضافة

[1] جون بايلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1 (الامارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، 2014.

الى ذلك يعتقد مايكل دويل Michael Doyle في نظريته (السلام المنفصل) بأن الدول الديمقراطية مسالمة فيما بينها لكنها لا تقل عدوانية تجاه الأنظمة الفاشية الأخرى[1]، وعلى هذا الأساس يرى الليبراليين بأن الدول الديمقراطية تخلق عالم سلمي من خلال التعاون وخلق هياكل ومؤسسات جماعية دولية، أما في إطار السياسة الخارجية يعترف الليبراليين بأن كل دولة تنفذ وتصوغ سياستها الخارجية بناء على ما تفرضه خياراتها وتعترف بالقيود على السلوك الخارجي للدول[2]، فالليبراليين ينظرون للسياسة الدولية من نظرة بنيوية نسقية للنظام الدولي وأن السلوك الخارجي ينعكس على السياسة الداخلية للدولة[3].

بعد نهاية الحرب الباردة تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة نشر الليبرالية عبر العالم اذ يقول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون Bill Clinton في ذلك " ان الولايات المتحدة الأمريكية هي منارة الأمل للشعوب في جميع أنحاء العالم "، وهو نفس ما يؤكده صموئيل هنتغتون Samuel Huntington في ذات السياق على أن أولوية الولايات المتحدة هي محورية لمستقبل الحرية والديمقراطية والاقتصاد المفتوح[4]، ومن هنا فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها حامية المعسكر الليبرالي الغربي بداية من تسعينات القرن الماضي بإدراج عدة مفاهيم في استراتيجيتها نحو العالم تمثلت في:

1. الأمن الجماعي collective Security: ويشير الى أن أي تهديد لدولة داخل منظومة التنظيم الدولي يعني تهديد لكل دول العالم وهو ما يقابله رد جماعي، وهذا ما يفسر حرب الخليج الأولى 1991م والثانية 2003م على العراق.
2. الاشتراطية conditionality: وهي الطريقة التي تشترط بها الدول العظمى او المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على الدول النامية قبل تقديم المساعدات الاقتصادية على غرار المساعدات الأمريكية والأوروبية للسلطة الفلسطينية.
3. النموذج الكوزموبوليتالي للديمقراطية composition model of democracy: وهو نموذج عالمي للديمقراطية يقترن هذا المفهوم بديفيد هيلد David Held وغيره من المثاليين الجدد ويعني تشكيل

[1] جون بايلس وستيف سميث، مرجع سابق، ص325.
[2] تقرير للحكومة الامريكية حول **مقاربات السياسة الخارجية**، تم التصفح بتاريخ 2020/04/01 في بوابة https://bit.ly/3BvuYaC
[3] وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية المعاصرة، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد الأول، 2015
[4] Stephen. M.walt, » us grand strategy after the cold war », **international relation**, vol32, pp8.

برلمانات إقليمية موسعة لتطبيق ومراقبة حقوق الانسان في الدول، ويتمثل هذا النموذج حاليا بمحكمة العدل الدولية.

4. السلام الديمقراطي democratic peace: وهو بند من بنود الفكر الليبرالي الدولي تم طرحه من قبل كل من مايكل دويل وفرانسيس فوكوياما في مسألة نشر الديمقراطية الغربية[1].
5. حقوق الانسان human right: اذ يعتبر الليبراليين الجدد أن شرعية النظم الداخلية مرتبطة باحترام القانون واحترام الدولة لحقوق الانسان.
6. الاعتماد المتبادل: ويعني أن التعاون المبدئي بين الدول يكون بالمجالات التقنية، ثم ينتقل الى مجالات وظيفية أخرى حسب طرح ديفيد ميتراني David Mitrani، ويمثل الاتحاد الأوروبي نموذجا على ذلك.[2]

المطلب الثالث: التفسير البنائي للسياسة الخارجية:

بعد هيمنة الواقعية والليبرالية على حقل العلاقات الدولية لعشرات السنين ظهرت العديد من المساهمات التي انتقدت هذه النظريات واعتبرتها كلاسيكية في مواجهة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية أواخر ثمانينات القرن الماضي، بحيث وفي حين عجزت النظريات التفسيرية عن تفسير الواقع الدولي وفشلها في التنبؤ لنهاية الحرب الباردة ظهر هنالك اتجاه جديد عرف بالاتجاه التكويني بحيث حاول هذا الاتجاه القيام ببلورة نظرية عامة كلية للعلاقات الدولية، وتعتبر البنائية أحد أبرز هذه النظريات بحيث حاولت بناء منظور متكامل للعلاقات الدولية رغم الأعمال المقدمة من قبل ما يعرف بالمدرسة الإنجليزية والتي تم اعتبارها بنائية كذلك[2]، وعليه يعتبر كل من كراتوشويل kratochwil ونيكولاس أونوف Nicholas onufعام 1989م وكذلك أعمال ألكسندر وندت Alexander Wendt عام 1992م[3]من أبرز مؤسسي النظرية البنائية رغم أن جذورها الفلسفية ممتدة تاريخيا منذ كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامبا تيستافيكو Giampa Testafico والذي رأى أن العالم الطبيعي من صنع الله أما العالم التاريخي من صنع البشر.[4]

[1] جون بايلتس وستيف سميث، مرجع سابق، ص343.
[2] شيباني ايناس، تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر، جامعة باتنة 1، 2019م، ص 153.
[3] جون بايلس وستيف سميث، مرجع سابق ص369.
[4] مرجع سابق، ص 80.

في هذا السياق ينتقد وندت الاتجاهات التفسيرية (الواقعية الجديدة، النيوليبرالية) بحيث يرى بأن هياكل الارتباط البشري تحددها الأفكار المشتركة وليست القوى المادية، وأن بناء هويات ومصالح الفاعلين تتم من خلال الأفكار المشتركة وليست الطبيعة، كذلك انتقد نيكولاس أوناف في كتابه عالم من صنعنا عام 1989م فرضيات الاتجاه التفسيري كونها تقوم على مفاهيم مادية مع اهمال الجانب الثقافي والمعياري والأفكار.[1]

الفرع الأول: الأطر النظرية للتفسير البنائي:

تستند البنائية الى افتراض أساسي وهو أن الانسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بدون الاخرين وبالتالي فالعلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ما هم عليه، وعليه فان ما تفعله الدول ما هو الا نتاج التفاعلات بين العلاقات الاجتماعية، ومن هنا يرى الأستاذ نيكولاس أونوف Nicholas Onoff في كتابه "العالم من صنعنا" عام 1989م أن الدول والمجتمعات ما هي الا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية مع البناء، بمعنى أن الافراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس وهذه العلاقة المتبادلة بين المجتمع والناس هي محور اهتمام البنائية.[2]

في هذا السياق فان علاقة التأثير المتبادلة بين الفرد والمجتمع تستوجب وجود الية تحددها ومن هنا فقد استخدم البنائيون مفهوم القاعدة بمعنى الضابط الذي يربط الفرد بالمجتمع، فالقاعدة هي التي تعلمنا ماذا نفعل... أما كلمة هنا فإنها تؤلف المعيار الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف متشابهة ...أما كلمة يجب هي التي تخبرنا بضرورة الالتزام بالقاعدة والا نتحمل النتيجة، وبالتالي فان اتباع القواعد أو مخالفتها أو الحفاظ عليها أو تغييرها تسمى ممارسات ويسمى القائمون على هذه الممارسات فاعلون داخل المجتمع ، وبالتالي فالمجتمع هو البناء structure أما في العلاقات الدولية الفاعل هو الدولة والبناء هو النظام الدولي، كذلك يرى البنائيون أن المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تكون فاعلا كالدولة وجزء من عملية التفاعل في العلاقات الدولية .[3]

في هذا السياق يرى نيكولاس أونوف أنه بينما تتقاطع البنائية مع النظريات الأخرى الا أنها تعتبر مدخلا يساعد الباحثين على دراسة العلاقات بين الفاعلين في نظام معين ولكنها لا تفسر حسبه سلوك الافراد أو تقدم إجابات عن سبب اختلاف المجتمعات عن بعضها ولا تقدم تنبؤات بمستقبل النظام

[1] حاتم أحمد موسى شاهين، النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة (1991-2015)، **رسالة ماجستير**، فلسطين: جامعة الازهر، ص 78، 2017.

[2] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية**، الجلد 30، العدد 2، 2014.

[3] نفس المرجع.

الدولي وانما تجعل من الممكن للباحث أن يضع أسسا نظرية لظواهر تبدو مختلفة ومنفصلة ولا علاقة بينهما، وعليه تندرج البنائية ضمن نظريات ما بعد الوضعية نظرا لأنها لا تعترف بالقيمة المعرفية للعلم في تفسير العالم الخارجي وفهمه بل تركز على الجانب الاجتماعي وتأثير عناصره التي تشمل الهوية والمعايير والثقافة[1]، ويمكننا ايضاح السمات الرئيسية للنظريات الكبرى في سياق السياسة الخارجية من خلال الجدول الاتي:

الجدول رقم 2: السمات الرئيسية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية في تحليل السياسة الخارجية

النظرية	دوافع الفاعلين	متغير مستقل	عناصر المتغير المستقل	المتغير التابع
الواقعية الجديدة	نسبية	الوضع النسبي للقوة في النظام الدولي	توزيع القوة في النظام الدولي	تعظيم القوة / المساعدة الذاتية
الليبرالية الجديدة	مطلقة	جماعات المصالح المهيمنة	المؤسسات والمنظمات الدولية	البحث عن المكاسب
البنائية	موجهة حسب الدور	الهويات والأفكار	القواسم المشتركة /القواعد	سياسات متسقة مع القاعدة

Source: Volker Rittberger, «**Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories»,** Center for International Relations/ Peace and Conflict Studies, Tubingen, 2004, pp11.

يقدم ألكسندر وندت عدة افتراضات للبناء الاجتماعي تتمثل فيما يلي:

1. الدولة هي فاعل أساسي اجتماعي، تهدف الى التلاؤم مع الهوية والمعايير الاجتماعية.
2. تعظيم القوة بالنسبة للدولة هو نتيجة الهوية السيادية، ولهذا فالأفكار هي التي تحدد معنى ومضمون القوة.
3. طبيعة النظام الدولي يحددها نمط التفاعل بين البنى الاجتماعية " الدول".

[1] نفس المرجع، ص 81.

4. الفوضى هي نتاج لتفاعلات معينة، فعمليات التفاعل داخل البنى الاجتماعية هي التي تخلف الواقع.[1]

في هذا السياق تقدم البنائية فهما مختلفا لأهم المواضيع في العلاقات الدولية تتضمن : معاني الفوضى– وتوازن القوى– العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها– التغيير في السياسة الدولية ، ومن ناحية أخرى يجب فهم البنائية باعتبارها تتكون من قسمين وهما: البنائية النقدية والتي ترتبط بشكل كبير بالنظرية الاجتماعية النقدية ، والبنائية التقليدية والتي ترغب في تقديم بديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية والتنظير في مسألة الهويات والسياسة الداخلية والخارجية للدول ، وعموما فان جوهر النظرية البنائية بأنها تنظر الى الوجود البشري باعتباره كائن اجتماعي أي الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس وبتفاعل هذه العملية تظهر القواعد التي تربط العنصرين السابقين وتوفر خيارات للفاعلين لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم ضمن ظروفهم المادية ، وبالتالي فالفاعلين يحتاجون الى معرفة ما هي مصالحهم والتي تحددها ادراكاتهم وهوياتهم سواء كانت فردية أو جماعية.[2]

أنطولوجيا يرى البنائيون أن الناس يعيشون في الدول ويتفاعلون من خلال ترابط اجتماعي " عرقي –وطني–اجتماعي–ثقافي –ديني" وبالتالي فالتصرفات المختلفة والتغيرات البيئية هي التي تجعل الناس يميلون الى الهيمنة مثل : أنه يميل بعض الناس الى تحقيق أهداف جماعية تقوم على أساس العرق أو الدين ولكنها تقل ذات القيمة لدى جماعات أخرى تركز على الثقافة ويتطور ذلك بمرور الوقت مما ينتج حالة عدم الاستقرار أو الثبات ، وبالتالي يصف البنائيون هذه العلاقة التفاعلية بين ما يفعله الناس وكيف تؤثر المجتمعات في سلوكياتهم بأنها علاقة متبادلة في دستور مما يؤدي بمرور الوقت الى تغير اجتماعي يعتمد على أنطولوجيا البناء و الذي يكمن في 3 مكونات وهي: الهدف المشترك ، السياق ، السلطة[3]، كذلك يستخدم البنائيون مفهوم القاعدة لوصف توقعاتهم لسلوك الفاعلين ذات هوية محددة، وبالتالي فان القواعد اما ان تشكل الهويات، أو تصف وتنظم السلوك، او انها تفعل كلاهما، وفي هذا يرى كازانشتاين Kazanstein (1996) أن القواعد والهوية في السياسة العالمية تعتمد على

[1]Alexander wendt, **"social theory of international politics",** Cambridge Studies in International Relations**,** United Kingdom, ch1,1992, p1.

[2] مرجع سابق، ص 160.

[3]Oudie Klotz, lynch," **strategies for research "in constructivist international relation"**, library of congress, usa, 2007, Ch. 1, pp7.

المفاهيم الاجتماعية المترابطة وأن ثقافة انعدام الأمن في الدول والمجتمعات نتيجة الرؤى الأنثروبولوجية.[1]

أما بالنسبة للتذاتانية عند البنائيين فهي تشمل الأهداف الهيكلية والجماعات بمعني أن القواعد والثقافات هي ظواهر اجتماعية تخلق الهويات وتوجهها وبالتالي فالأهداف تحتاج الى تفاهمات اجتماعية لتحقيقها ، بمعنى لو افترضنا أن المعتقدات الجماعية للأفراد هي المال فان هذا يتطلب قبول جماعي مشترك بأن المال نستبدله بالبضائع وهذا يتطلب اتفاق بين المشترين والبائعين على نوع العملة التي يجب استعمالها وبذلك فان هذه الإجراءات تصبح مستقرة بمرور الزمن مما يخلق الأوامر والتي يعرفها البنائيون بالهياكل أو المؤسسات والتي توضع ضمن قواعد مشتركة اجتماعيا بحيث أن هذه القواعد هي التي تضع المعايير التي تحدد السلوك الاجتماعي والمصالح والهويات .[2]

الفرع الثاني: قواعد السلوك الخارجي:

في نطاق العلاقات الدولية يولي البنائيون أهمية لدور الهوية والأفكار والقيم بمنطق السؤال: لماذا تتكرر نفس السياسات؟ وهل يمكن تفسير ذلك بناء على اعتبارات مادية أم ثقافية؟ وما هي التفاهمات السائدة بين الدول؟ وكيف تؤثر الهويات والأفكار في سياسات الدول؟ وهل تؤثر البيئة في سلوكيات الفاعلين ومكوناتهم من هويات ومصالح وقدرات؟

على هذا الاساس تعتمد البنائية على سيسيولوجيا التفاعلات مع الاهتمام بمفهوم الهوية حيث يرى البنائيون أن سلوك الفرد في المجتمع والدولة في النظام الدولي يتحدد من خلال الهوية التي تميز الفاعل ويقر بها، فبدلا من النظر الى الدولة على أنها تسعى من أجل البقاء ترى البنائية أن الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية –تاريخية، بالإضافة لنوع الخطاب السائد في المجتمع كونه يعكس المعتقدات والأفكار والمصالح، وبالتالي فان السياسة الخارجية لدولة ما تتغير مع تغير مفهومها لأمنها القومي[3]، بالإضافة الى ذلك يركز البنائيون على مقارنة الفترات الزمنية والبنى الاجتماعية داخل النظام الدولي فمثلا: حرب البيلوبونيز فبدلا من التركيز على الفوضى يجادل البنائيون بأنه كيف استخدم ثيوسيديدس المنطق والخطاب في تحديد معايير حل النزاعات بمعنى كيف أن الدولة المدينة استخدمت

[1]Cho young chul **," convention and critical constructivist approaches to national security"** , the Korean **journal of international studies** ,vol 7-1 ,2009

[2]Oudi klotz, op, pp10.

[3] حاتم أحمد موسى شاهين، مرجع سابق، ص82.

التحكيم كوسيلة لحل النزاعات وبالتالي خلق المؤسسة التي نظمت العلاقات بين الوحدات، وفي ذلك يؤكد البنائيون على أهمية العلاقة بين الوحدات السياسية والممارسات الاجتماعية.[1]

في نطاق السياسة الخارجية يرفض البنائيون الفصل بين البيئة الداخلية والخارجية في تحليل سلوك الفواعل وذلك بسبب رفضهم لمعطى المصلحة بمفهومها الكلاسيكي فالمصلحة حسبهم تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للفواعل السياسية[2]، ولكن مع زيادة الاهتمام بتصور الثقافة مع بروز الاتجاه البنائي في العلاقات الدولية سعى العديد من الباحثين لإعادة النظر في مفهوم السياسة الوطنية كونها تعبر عن انعكاس للسلوك الخارجي للدولة، وبالتالي فقد استخدم كل من توماس بيقر Thomas Begger و بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع كل من المانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات، كما قدمت اليزابيث كير Elizabeth Kerr تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت كل من بريطانيا وفرنسا في فترة ما بين الحربين، بالإضافة الى ذلك قامت لين جونستون Lynne Johnston بعملية تقصي لحالة استمرارية السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره واقعية ثقافية متجذرة[3]، وعليه ففي هذا الصدد نشير الى ان القضية المحورية بالنسبة للبنائية هو كيفية ادراك المجموعات لهوياتها ومصالحها اذ وعلى الرغم من أن البنائيين لا يستبعدون متغير القوة الا انهم يركزون بالأساس على كيفية نشوء الأفكار و الهويات وتفاعلهم فيما بينهم ليشكل بذلك الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها[4]، وفي ضوء ذلك يتضح لنا دور الهوية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، اذ وفي دراسة أعدها ميلو كيرشو Milo Kershaw بعنوان " كيف تؤثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية الأمريكية" عام 2018م يرى أن الهوية القومية الامريكية قد أثرت في عملية رسم السياسة الخارجية بعدة طرق تتمثل في : الوطنية وهي نظام شامل من الخصائص والقيم الجماعية في الشعب الأمريكي وتستند الى العرق والدين والايديولوجيا والثقافة، وبالتالي فان هذا التكوين العرقي والثقافي للهوية الوطنية قد أثر بشكل ما على السياسة الخارجية ولكنه مقيد الى حد ما بالهوية الثقافية الانجلو أمريكية، ويرى كيرشو أن الهوية الامريكية تركز على عدة عوامل وهي الديمقراطية ، الأسواق الحرة ، القيم اليهودية المسيحية

[1] Audie klotz, op.pp26.

[2] حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، **مذكرة ماجستير**، جامعة قسنطينة، 2005، ص34.

[3] ستيفن والت، **العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة**، ترجمة عادل زقاغ، وزيداني، **جامعة الملك سعود** ،2009.

[4] المرجع نفسه.

وهذا ما جعلها في صدام مستمر مع الاتحاد السوفياتي الذي اعتبرته الولايات المتحدة لعنة على القيم الامريكية وتهديدا لوجودها[1].

وفي دراسة اعدها الأستاذ فيليز شيبرد أوران Phillies Shepherd's Orange من جامعة كناكلي أنسيكز مارت عام 2017م حول أثر الانجيلية في الهوية الأمريكية والسياسة الخارجية يرى أن الهوية اليهودية قد شكلت عنصرا أساسيا للثقافة الامريكية وذلك بالإحساس بوجود تهديد مشترك يشكل هوية "نحن" وهذا الشعور الذي يحدده ما يسميه" التطرف الإسلامي" يعزز القيم والمعتقدات داخل المجتمع الأمريكي، وبالتالي وبما ان البنائية ترى أن هوية الدولة وثقافتها مهمتان في تحديد اهتماماتها وسياستها الخارجية فان العناصر الأساسية التي شكلت هوية إسرائيل الجماعية هي : الدين اليهودي ، القومية ، والهولوكوست وهي نفسها التي توفر القيمة المعيارية والتي تؤسس وتعيد بناء الهوية الجماعية للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية لذا تولي الدول الغربية اهتماما بإسرائيل لأنها حسبهم هي الدولة الوحيدة ذات الهوية اليهودية من حيث الثقافة والتراث والقيم المسيحية اليهودية المشتركة من وجهة نظر القومية ضد معاداة السامية التي تستبعد اليهود في المجتمعات الأوروبية المسيحية، وبالتالي فان قضية الهولوكوست التي يدعي اليهود أنهم تعرضوا لها ابان الحرب العالمية الثانية جعلت الغرب يتصالح مع هويته ففي حين تعتبر الدول الغربية نفسها مهدا للتنوير والتسامح والحضارة الا أن ذكرى الهولوكوست تجعل هذه الصورة متناقضة، وبالتالي تذكر اليهود دائما بأنهم ليسوا بأمان حتى داخل المجتمعات الأوروبية وتجلب دعما مستمرا للسياسات الصهيونية ولإسرائيل.[2]

المبحث الثاني: المقاربات الجزئية المتخصصة:

يستخدم الباحثين والعلماء عدد كبير من البيانات لإثبات صحة الافتراضات التي تقوم عليها النظرية وفي ذلك يجادل موMoe "1979م" بأن " الافتراضات تلعب دورا شرعيا في تقييم صحة النظرية نظرا لصعوبة تفسير البيانات الخاصة بتحليل السياسة الخارجية"، ومن هنا فقد حدد جراهام اليسون Graham Ellison مجموعة من الافتراضات التي تتشكل منها المقاربات النظرية في محاولة فهمها

[1]Milo Kershaw, **"national identity influences us foreign policy** ",2018 , Browsed on26/09/2021 , op cit https://bit.ly/2V0yQPL

[2]Filiz Çoban-Oran, **"**Traces of Evangelicalism in American Identity and Foreign Policy: US-Israel Relations from a Social-Constructivist Perspective", **JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES RESEARCH**, Vol: 6, Issue: 3, 2017.

للسياسة الخارجية وهي: الوصف–التفسير–التنبؤ–التقييم، بمعنى أن مقاربات السياسة الخارجية تجيب عن أسئلة محورية وهي: ماذا حدث؟ لماذا حدث هذا الحدث؟ ماذا سوف يحدث؟[1]

من هنا يستوجب على الباحث في تحليل أي حدث معين التطرق لاستخدام الافتراضات السابقة بحيث أن عملية القيام بتفسير دراسة محددة يتطلب الاعتماد على وصف الحقائق، أما إذا قام الباحث بدراسة تنبؤيه فيستلزم عليه القيام بعمليتي الوصف والتفسير للظاهرة، اذ ما دام الباحث يهدف الى فهم وتفسير سلوك الدولة الخارجي فان التفسير يمتد من طبيعة الفرد وصولا الى النظام الدولي ككل وهذا ما يلزم الباحث للجوء الى المقاربات المتعددة للوصول الى نتيجة محددة، ومن هنا ظهر التحليل في حقل السياسة الخارجية الذي مهد لظهور مقاربات متخصصة في تحليل السياسة الخارجية بحيث جاء ذلك لسببين وهما: ظهور الاتجاه السلوكي وما تبعه من استقلالية الحقول المعرفية عن بعضها البعض، واختزالية نظرية السياسة الخارجية عن السياسة الدولية[2]، ومع ذلك فقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تراجعا ملحوظا عن فكرة الاستقلالية المعرفية التي شهدتها الثورة السلوكية وهو ما أدى الى انفتاح الحقول المعرفية في العلوم الاجتماعية عن بعضها البعض[3]، ومن ثم اجراء عملية تنقيحيه لمقاربات السياسة الخارجية بمعنى تنقيح نظرية دقيقة في العلاقات الدولية مع نظريات أخرى في محاولة تقديم تنبؤات حاسمة على مستوى السياسة الخارجية[4]، وبالتالي فان ازدياد عدد النماذج في العلوم الاجتماعية قد ساعد المنظرين في العلاقات الدولية على عملية دمج المعلومات في سلسلة تشبه الى حد ما "البرديم"[5].

من زاوية أخرى ارتأينا في هذا المبحث القيام بتوليفة تجمع مقاربات السياسة الخارجية والتي من خلالها سوف نعالج السياسة الخارجية الأمريكية، ومقاربات السياسة المقارنة وبالتحديد" هيكل الفرص السياسية" والتي من خلالها سوف نعالج اشكالية الانقسام الفلسطيني الداخلي وازدواجية اتخاذ القرار الداخلي الفلسطيني.

---

[1]GRAHAM T. Allison,"Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis", **American Political Science Association**, Vol. 63, No. 3 (Sep., 1969), pp. 689-718.

[2] Juliet Kaarbo,"A Foreign Policy Analysis Perspective on the Domestic Politics Turn in IR Theory ", **International Studies Review**, (2015) 0, 1–28, p5.

[3] STEVE SMITH, «The discipline of international relations: still an American social science?», **British Journal of Politics and International Relations**, Vol. 2, No. 3, October 2000, pp. 374–402.

[4] Thomas J. Christensen and Jack Snyder," Chain gangs and passed bucks: predicting alliance patterns in multipolarity**", International Organization**. Vol 44. No 02. March 1990, pp 137 – 168.

[5] ANDREW FARKAS**, "**Evolutionary Models in Foreign Policy Analysis", **International Studies Quarterly** (1996) no40, 343-361.

المطلب الأول: مقاربة صنع القرار:

لا تستند مقاربات صنع القرار على فرضيات محكمة تسعى لبرهنتها ولكنها تقوم على جمع و تنظيم معلومات شاملة بدون الاعتماد على أسس إحصائية ومن ثم ربط هذه المعلومات ببعضها بمعنى اذا حدث كذا فمن المفروض أن يحدث كذا، وعلى هذا الأساس تعتبر مقاربة صنع القرار دراسة شاملة ودقيقة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة بحيث تعمل النظرية على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بموقف محدد ثم تسعى لتحديد العلاقة بين المتغيرات ولكنها لا تضع بالضرورة فرضيات أي تتجنب التنبؤ وهذا ما يجعلها من النظريات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي[1].

من هنا تقوم مقاربه صنع القرار في اطارها العام على فكرة مفادها أنه مهما كانت طبيعة العوامل المحددة للسياسة الخارجية الا أنها تتحدد من خلال إدراك صانعي القرار الرسميين، وعليه فان ادارك صانعي القرار لهذه العوامل تؤثر في السياسة الخارجية، وحسب ريتشارد سنايدر Richard Snyder وبروك brook وسابين Sabin فان أهم العوامل المفسرة للسياسة الخارجية تتمثل في: دوافع صانعي القرار، ومدى توفر المعلومات لديهم، وتأثير سياسات الدول الخارجية الأخرى على خياراتهم[2]، ومن جانب اخر تركز مقاربات اتخاذ القرار على الاختيارات التي يقودها القادة سواء كانوا افراد أو مجموعات أو تحالفات، وتبعا لذلك فان مقاربة صنع القرار تساعدنا على محاولة فهم أكبر لقرارات السياسة الخارجية ومن ثم قرارات القادة السياسيين.

يعتبر ريتشارد سنايدر Richard Snyder رائد منهج صنع القرار بحيث تحظى منهجيته في التحليل اهتمام الباحثين ودارسي حقل السياسة الخارجية ذلك لأن نموذجه يعتبر أول نموذج نظري لفهم وتحليل السياسة الخارجية، وعلى هذا الأساس تتألف عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من أربع مكونات تشمل:

1. تحديد المشكلة التي تحتاج الى قرار.
2. البحث عن البدائل.
3. اختيار البديل المناسب.

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1 (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع) ،1985، ص307.

[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: جامعة الملك سعود)، 1989م، ص8.

4. تنفيذ البديل.[1]

الفرع الأول: نموذج صنع القرار لريتشارد سنايدر(Richard Snyder) :

قام سنايدر وزملاؤه بإعادة النظر في تحليل سلوك الدولة الخارجي وذلك بالتركيز على اعتبار الدولة كمستوى تحليل في النظام الدولي وفي ذلك يقول سنايدر " نحن نتمسك بالدولة القومية باعتبارها المستوى الأساسي للتحليل لكننا نتمسك بتجريدها ميتافيزيقيا من خلال التأكيد على اتخاذ القرار كمحور مركزي يقدم طريقة تنظيم محددات العمل حول المسؤولين الذين يعملون من أجل المجتمع السياسي" [2]، وتبعا لذلك فان مقاربة سنايدر تتمحور حول عملية صنع القرار كنتيجة نهائية لتحليل السياسة الخارجية اذ أن صانع القرار السياسي هو الذي يقوم بتحديد المتغيرات تجاه موقف محدد وهو الذي يحاول التلاعب بالمتغيرات من حيث أبعادها الداخلية والخارجية للوصول الى تأثير ذلك على موقفه السياسي ومن ثم يصل الى قرار يعبر عن المصلحة القومية.[3]

ينطلق سنايدر من افتراض أساسه أن العلاقات الدولية ما هي الا أنماط من تفاعل سلوكي بين الوحدات في النسق الدولي وأن سلوك الدولة الخارجي ما هو الا تعبير عن قرار أو مجموعة قرارات صادرة عن (بيئة قراريه) تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذها، وعليه فان وحدة اتخاذ القرار تتشكل من عدة افراد يعملون على عملية رسم السياسة العليا للدولة اذ أن هؤلاء الأفراد تؤثر فيهم عوامل متعددة وهي التي تدفعهم لتبني خيار محدد، وعلى هذا الأساس فان القرار هو تصور مدرك لوضع ما يراد تحقيقه بمعنى هو تصور لحالة مستقبلية يراد الوصول اليها ، أما اتخاذ القرار فيقصد به اختيار بديل محدد من بين عدة بدائل متاحة ومتنافسة باعتبار هذا البديل الأكثر قبولا لتحقيق هدف معين، وبالتالي فان عملية الاختيار هذه يفترض أن تكون نتيجة اقتناع منطقي لموازنة عقلانية بين التكاليف المتوقعة والواجب دفعها وكذلك الخسائر المحتملة أو التي يمكن تحملها من ناحية والمنافع التي يمكن جنيها من جراء اختيار قرار معين.[4]

اهتم سنايدر كذلك بالبعد الادراكي عند صانعي القرار بمعنى أن صانعي القرار يتعاملون مع العوامل البيئية وفقا لتصوراتهم وادراكاتهم لها وليس بناء على حقيقتها ويشترك معه هولتسي في

---

[1] أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، ط1(أبو ظبي: ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2016، ص 12.

[2] VALERIE M. HUDSON،op,pp6.

[3] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص128.

[4] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمان: دار الشروق، 2010م، ص74.

نموذجه القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الادراك وعملية صنع القرار[1]، فضلا عن ذلك يركز سنايدر على موضوع الدوافع وراء اتخاذ القرار بحيث يعتقد أن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع صانعي القرار بمعنى أن صانعي القرار يتحدثون باسم الدولة ويصيغون قراراتها بشكل عقلاني وبالتالي فان معظم الزعماء يتصرفون وفقا لأفكارهم والدوافع الدفينة في مجتمعاتهم الا قلة من القادة، ومن هنا يرى سنايدر أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ولكنها ليست السبب الوحيد و يميز بين شكلين من الدوافع هنا وهما ما يسميه (الدوافع من أجل –in order to) و (الدوافع بسبب كذا – because of) ويشرح بأن الدوافع الأولى تعنى بأن صانع القرار اتخذ قراره لتحقيق اهداف محددة وبوعي منه، أما الدوافع الثانية وهي شكل من اشكال اللاوعي او شبه الوعي وهي القائمة على الخبرات الشخصية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياراته لأسباب سيكولوجية(*) ، وعلى هذا الأساس يعتقد سنايدر أنه عند تحليل قرار معين لا بد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار مثل: طفولته، اعتقاداته، خبرته الشخصية...خ، وينبه بأن هدف نظرية صنع القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدار معرفة النتائج المترتبة على موقف محدد[2]، وتجدر الإشارة هنا الى أنه على الرغم من أن سنايدر قام بتطوير نموذجه ليحلل السياسة الخارجية الا أن اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية لم يختلف كثيرا مع مرتكزات الفكر الواقعي في اعتبار الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، ومع ذلك تبقى الدولة هي فاعل مجرد في اقتراب صنع القرار يتصرف الأفراد باسمها بمعنى أنها فاعل موجه (agent-oriented approch)، وبالتالي يتم تفسير القرار في السياسة الخارجية بناء على سلوك الأفراد أو المجموعات الذين يمثلون الدولة (صانعوا القرار) الذين يتخذون قرارات عقلانية نظرا لأنهم فواعل وحوديون يتكلمون باسم الدولة ويحملون صورتها ولديهم نفس الأهداف ويحددون أهداف الدولة وخياراتها والنتائج المحتملة لكل قرار[3]،(*) ويوضح الشكل رقم (2) المخطط النظري لعملية صنع القرار.

---

[1] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص21.

[2] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص 318.

(*) يعتبر نموذج سنايدر اول نموذج نظري في عملية صنع القرار في تحليل السياسة الخارجية، ولم تختلف مقاربة صنع القرار لسنايدر عن الواقعية كثيرا حيث يرى سنايدر أن الدول القومية هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، ويتم الاختيارات فيها بناء على تفضيلات صناع القرار الجزئية والكلية، لذا تعتبر مقاربة سنايدر من ضمن نماذج الاختيار العقلانية في تحليل السياسة الخارجية.

[3] مصطفى بوصبوعة، تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 11، 2016.

(*) يصور سنايدر قرارات السياسة الخارجية تتشكل على انها بمثابة "الصندوق الأسود" الذي يحتوي مدخلات تشمل: تأثيرات السياسة الداخلية ، نفسية القائد، العقلانية ...خ"، والتي يتخذ صانعوا القرار خياراتهم بناء على ما يشكله الصندوق الأسود.

الشكل رقم (2): الإطار النظري لنموذج سنايدر:

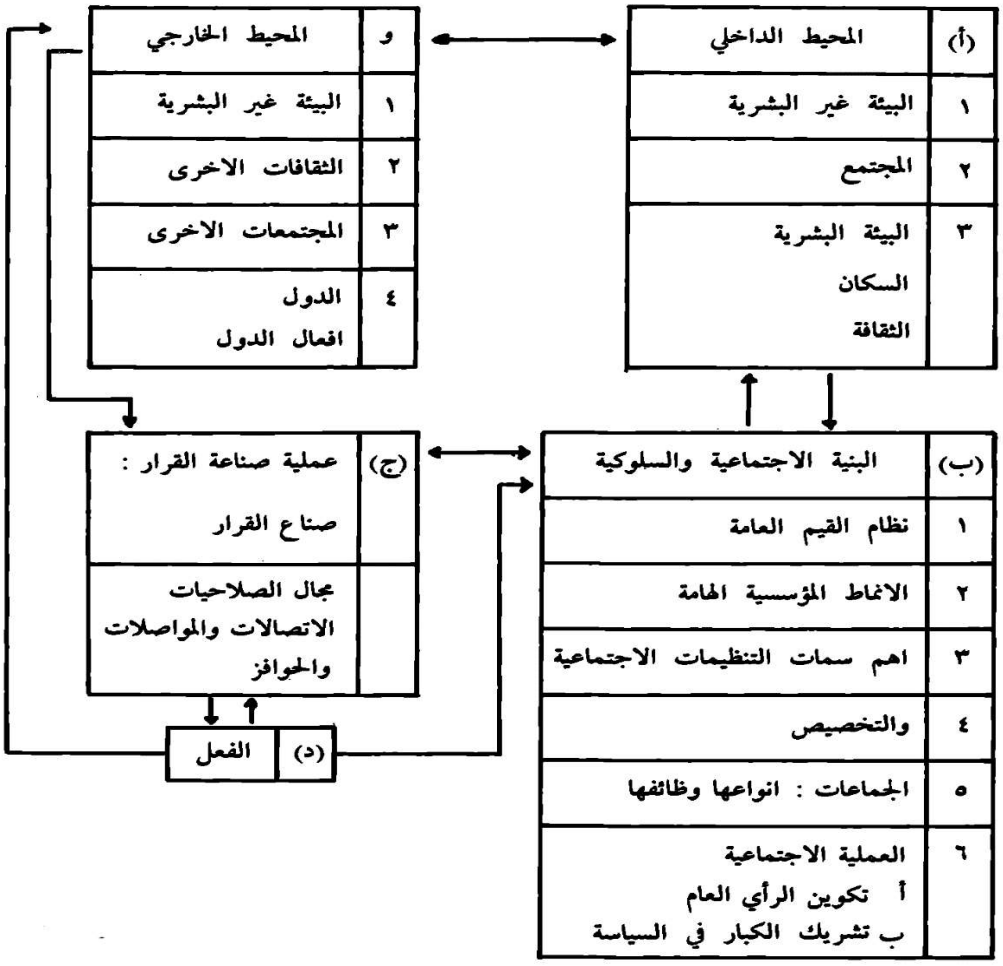

المصدر: ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي) ،1985، ص180

ان محصلة هذا النموذج وفقا لما نلاحظه من خلال الشكل تتمحور فيما يلي:

- وجود صلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية أي الخط أ –هـ والسبب في ذلك أن السياسة الدولية هي ليست عملية تفاعل على المستوى الحكومي بين الدول، اذ لا يمكن اهمال المستوى غير الحكومي.
- وجود علاقة بين (ب –ج) أي بين المنظمات وصناع القرار، وهذا يمثل تأثير القوى الاجتماعية على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، كما أن العلاقة بين (ب–ج) تتضمن تأثير الظروف والعوامل في المجتمع قد تم إدراكه من قبل صانعي القرار.
- الخط (ب–د)، يشير بأن تجارب الأمة انما هي افعالها الخارجية، وفعل الدولة قد جاء للتأثير في ظروف البيئة الخارجية.

- أن فعل الدولة يجب أن ينظر اليه من خلال ردود الأفعال للدولة الأخرى على طول الخطوط ج، د، هـ، ج، وأن التغيرات في البيئة الخارجية ممكن أن تؤثر على فعل الدولة على طول الخطوط ج، د، هـ، أ، ب، ج، وذلك من خلال التغيرات في العلاقات غير الحكومية، والتي تعتبر معترف بها وتؤخذ بعين الاعتبار عند صناع القرار.[1]

باختصار ان عملية صنع القرار كمشروع نظري تحتوي على المعلومات حول(الفرد) أو الافراد في أدوار صنع القرار والسياق التنظيمي الذي يتم فيه اتخاذ القرار، فضلا عن الاتصالات (الهيكل، والعملية والمحتوى) ذات الصلة بالقرارات قيد الدراسة والاعداد الثقافي والفكري للقرار ومن ثم التسلسل في اتخاذ القرارات وتعديلها والبناء الديناميكي المشترك الذي يحدث بين كل منهما، وفي ذلك ترى الباحثة فالري هاديسون Valerie Hudson أن مقاربة سنايدر لصنع القرار تتطلب جهدا كبيرا في جمع المعلومات نظرا للقدر الهائل لتجميع المصادر او الجهد المنطوي على بناء وسائل لاستنتاج المعلومات التي يمكن ان لا يكون لها وجود أو يصعب الوصول اليها، كذلك يعقب الأستاذ هربرت مكلوسكيHerbert McCluskey بالقول أن التعقيد المفرط لمخطط سنايدر هو أكبر عيوب مقاربته لصنع القرار وأن جمع المعلومات حول مسائل متنوعة فضلا عن أن العدد الكبير من المتغيرات يجعل البحث أكثر غموضا، ولكن تبقى مقاربة سنايدر هي نقطة انطلاق في تحليل السياسة الخارجية حسبه[2].

الفرع الثاني: نموذج صنع القرار عند هربرت سايمون(Herbert Simon 1960) :

يعتبر سايمون الباحث الأكثر تحديا لنموذج العقلانية الكلاسيكية في مقاربته لصناعة القرار الاقتصادي والتي يقترح من خلالها استبدال مفهوم السلوك الأمثل optimizing بالسلوك المرضي satisfincing (*)، حيث يرى سايمون أن صانع القرار لا يضع مصفوفة matrix تضم كل البدائل المتاحة أمامه ثم يقيس هذه البدائل ويقدم الاحتمالات الممكنة لكل منها ونتائجها ثم يختار افضلها وانما يستعرض صانع القرار البدائل ليختار البديل الذي يحقق له الحد الأدنى (ليس الأعلى) من المعايير التي يضعها مقياسا له والتي تمثل الحد الأدنى الذي يقبل به بمعنى أن صناع القرار

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 121-122.

[2] Valerie M Hudson and (others) **," Foreign Poliey Deeision-Making (Revisited) Richard C Snyder ,H. W. Bruck, Burton Sapin**" , PALGRAVE Macmillan , England,2002,pp9.

يرفضون الحلول غير المرضية الى أن يعثروا على القرار المرضي الى درجة كافية لتطبيقه[1]، وكم هنا يرى هربرت سايمون أن عملية صنع القرار تتألف من عدة مراحل وهي:

- الاستخبارات (جمع المعلومات، تحديد المشكلة).
- وضع التصميم (تحديد البدائل، انتقاء المعايير).
- الاختيار (تطبيق المعايير لتقييم البدائل، واتخاذ القرار).
- التنفيذ (وضع القرار موضع التنفيذ، وتخصيص الموارد اللازمة).[2]

لقد استل سايمون نظريته من علم النفس وعلم الاقتصاد حيث يرفض سايمون فكرة العقلانية الكاملة ويستبدلها بالعقلانية المحدودة في عملية صنع القرار، فحسب سايمون ان الفاعلون الاقتصاديون يعظمون المنفعة وهذا ما يجعلهم عقلانيين مثاليين مما يعنى بان نتيجة قراراتهم هي نفسها لأن خياراتهم مبنية على تحليل التكلفة والفائدة مع جميع الخيارات المتاحة، ويجادل سايمون بأن البشر لديهم حدود عقلانية ذلك لأن البيئة معقدة والنظام المعرفي المحدود لدى البشر يجعل كل شيء مستحيل عدا ذلك في مواقف صنع القرار لذا يقترح سايمون القرار المرضي.[3](*)

في هذا الإطار يعتقد الباحثان بريبروك breebrock وليندبروم lendproom وهما منحازان لفكرة سايمون حول فكرة القرار المرضي أن البراغماتية التجريبية للفلسفة الديموقراطية الغربية تملي على صناع القرار في هذه الدول استراتيجية ما يسمى بالربحية المجزأة incermentalism disjointed والتي تعني أن صانعي القرار في الدول الغربية يفضلون تجزئة المشكلات عند صناعة القرار لاختيار القرار الذي يحقق هامشا من الربح بدلا من السعي لقرارات تحقق النتيجة الأمثل في المشكلة ككل(*) ، وبالتالي فان مشكلة تضارب الميول لدى صانع القرار تجعله اسير تنازعات داخلية مما يؤثر على شكل وتنفيذ القرار، وهذا التنازع الداخلي في اتخاذ القرار decisional conflict قد ينبع من البناء السيكولوجي لصانع القرار أو من الضغوط المختلفة عليه مثل: جماعات الضغط أو من كلتا الحالتين.

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 322.

[2] اليكس مينتس وكارل دي روين، مرجع سابق، ص 30-31.

(*) على عكس سنيادر في مقاربته لصنع القرار السياسي، يسعى سايمون الى فهم العمليات التي تساهم في صنع القرار الاقتصادي بحيث يرفض سايمون فكرة العقلانية الكاملة ويستبدلها بفكرة العقلانية المحدودة لصانع القرار، ومن هنا فان فكرة سايمون حول السلوك المرضي تتمثل في أن صناع القرار يختارون البديل الذي يقدم اعلى هامش من الربح.

(*) ان فكرة سايمون حول العقلانية كانت نتيجة لتأثره بأعمال علماء علم النفس الوضعيين أمثال: برنارد فرويد 1938م في كتابه " الحدود البيولوجية والعقلانية الفطرية التي تسمح للأفراد بالانحراف عن السلوك العقلاني".

[3] Guillermo Campitelli, Fernand Gobet," Herbert Simon's Decision-Making Approach: Investigation of Cognitive Processes in Experts"**, American Psychological Association**, vol 14, no 4, 2010, p354-364.

وبذلك نستنتج أن عملية صنع القرار ليست عملية فكرية تتمثل في ملاحظة الوضع وادراكه والقدرة على التخمين بل هي مسألة اجتماعية وشبه ميكانيكية، فمثلا ركز آرثر بنتلي Arthur Bentley وديفيد ترومان David Truman على أثر جماعات الضغط في صنع القرار مثل تأثير اللوبي الصهيوني وجماعات النفط على السياسة الخارجية الأمريكية، بينما ركز ويليم ريكر William Ricker في دراسته عن التحالفات على العمليات شبه الميكانيكية في اتخاذ القرار والتي لا يعيها صانعوا القرار مثل : الافراد الذين لديهم دوافع اقتصادية (الاستثمارات الدولية ..خ) والتي تدفع حكوماتهم لاتخاذ قرارات بشكل مستمر، لذا فعملية صنع القرار يمكن النظر اليها من عدة زوايا مختلفة (عقلية، اجتماعية، شبه ميكانيكية).[1]

المطلب الثاني: المقاربات النفسية والادراكية:

تركز المقاربات الادراكية على كيفية إدراك العقل البشري للبيئة والتي تفترض بأن هنالك قيود على إدراك صانعي القرار خلال عملية صنع القرار لأن البيئة الخارجية لا تنعكس دائما بدقة في الادراك الذاتي للبيئة الخارجية لدى صانع القرار.

الشكل رقم 3: الادراك وإدراك البيئة الخارجية

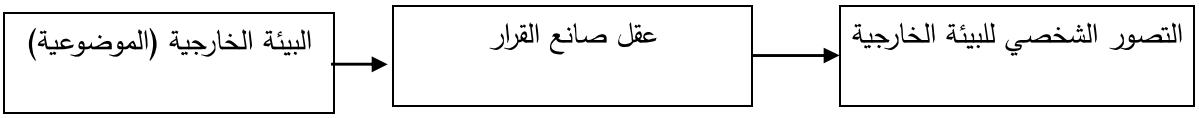

Source: Derek Beach, Rasmus Brun Pedersen , "**Analyzing Foreign Policy",** Bloomsbury Publishing, 2019, pp15.

في هذا السياق تتعامل المقاربات المعرفية (الادراكية) مع مجموعة مع العوامل المنهجية والتي تعكس أنماطا محددة يمكن التنبؤ بها، فمثلا تتعامل مقاربات المفاهيم الخاطئة مع الميول المشتركة للعقل البشري لاستخدام المقارنات التاريخية لفهم المواقف الجديدة لصناع القرار من خلال احداث سابقة[2]، وفي ضوء ما تقدم يمكن التطرق الى اهم المقاربات النفسية والادراكية التي تحلل صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال الأعمال المقدمة التالية وهي:

[1] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص323-324.
(*) الربحية المجزأة بمعنى فصل الخيارات عن بعضها ثم اختيار القرار الذي يحقق اعلى هامش من الربح، ثم الأدنى فالأدنى.
[2]Derek Beach, Rasmus Brun Pedersen , "**Analyzing Foreign Policy",** Bloomsbury Publishing, 2019, pp16.

الفرع الأول: المقاربات الادراكية في تحليل السياسة الخارجية:

أولا: أعمال هارولد ومارغريت سبروت:

ساهمت دراسات كل من هارولد ومارغريت سبروت Harold and Margaret Sprott في اخراج حقل السياسة الخارجية من سياق السياسة الدولية بإعداد فرضيات عامة تتعلق بعلاقة الانسان بالبيئة[1] حيث اعتبرت دراسات عائلة سبروت حول علاقة الانسان بالبيئة من أكثر الدراسات وضوحا في مفاهيمها وتطور فرضياتها، وعليه يشير "سبروت" الى أن الانسان يستجيب للبيئة وفقا لادراكه لها وليس طبقا لأي عامل اخر وبالتالي فان الأفكار الخاطئة عن البيئة قد تكون هامة في تشكيل الأمزجة والأفضليات والقرارات والسلوكيات بمعنى أن عائلة سبروت تسعى للتمييز بين البيئة كما ندركها وبين البيئة في الحقيقة، وبالتالي فان خطأ تفسير الظروف الجغرافية قد يكون له نتائج سلبية.[2]

اعتمدت عائلة سبروت على البيئة النفسية كوحدة تحليل أساسية ومن ثم تحديد العوامل الكامنة وراء اختيارات الفرد واتخاذه للقرار بمعنى التحليل الأيديولوجي–والعقائدي–والمعرفي–والتصوري لصانع القرار عند مواجهته للبيئة المحيطة به، ولفهم هذه المقاربة فقد وضع سبروت عدة مسلمات نظرية وهي:

أ–الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي: ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية للإنسان والتي تدفع الفرد للتصرف بشكل معين كالدافع للقوة، أو الحاجة الى الانتماء، أو السيطرة، أو الخضوع، أما الخصائص الشخصية فهي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي، والعاطفي والسلوكي للإنسان.

ب–الخصائص السيكولوجية لشخصية القائد: حيث يضع سبروت ثلاث أنماط من الشخصية تثبت علاقتها بالسياسة الخارجية وهي: الشخصية التسلطية، الشخصية ذات العقل المنفتح، الشخصية القائمة على تحقيق الذات.

د–مكونات البيئة النفسية: حيث قسم هارولد ومارغريت سبروت بيئة صنع القرار الى بيئة نفسية وبيئة عملية فعملية صنع القرار حسبهم تتداخل في تحصيلها مع شخصية صانع القرار وتتضارب أو تتشابك

[1] Harold Sprout; Margaret Sprout, "Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics », **the American Political Science Review**, Vol. 52, No. 1 (Mar., 1958), pp. 210-211.

[2] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص52.

مع صورته ومدى ادراكه للبيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعيته داخل المؤسسة التي تصنع القرار والتي تحد من سلطاته وتضع القيود.[1] (*)

ثانيا: الانسجام المعرفي عند روبرت جيرفس robert jirves:

تتم صياغة قرارات السياسة الخارجية عادة من مجموعات صغيرة من الأفراد الذين يتمركزون في أعلى الدوائر الحكومية بحيث تؤثر العوامل السيكولوجية بشكل كبير في قرارات هؤلاء الأفراد، وبالتالي تعد مقاربة الانسجام المعرفي أبرز مقاربة توضح كيفية تأثير الادراك في صنع القرار، فالانسجام المعرفي يعني أن صانعوا القرار يقللون من شأن معلومات معينة مع إعطاء أولوية لبعض الصور أو المعتقدات أو إعطاء اهتمام أكبر مما ينبغي للمعلومات المتسقة مع تلك الصور والمعتقدات، وفي نموذج التفكير الجماعي نلاحظ أنه يتم تجاهل المعلومات التي تخالف رأي الجماعة وهنا في الانسجام المعرفي تتم معالجة المعلومات بناء على صور موجودة مسبقا وصانعوا القرار يتصورون الأشياء التي يأملون وجودها هناك.[2]

في هذا الصدد يقول روبرت جيرفس في كتابه الادراك والادراك الخاطئ عام 1976م أنه يجب التمييز بين الوسط النفسي (العالم كما يراه صانع القرار) والجانب العملياتي (العالم الذي سيتم تنفيذ السياسة فيه) ويجادل بان السياسات والقرارات يجب أن تتوسط فيها أهداف صانعي القرار (الحسابات والتصورات)[3]، ويعتقد جيرفس أنه في محاولة فهم كيفية صناعة القرار يكفي أن نعرف ما هي أهداف صانع القرار وما هي معتقداته وتصوراته وقيمه كذلك القدرة على استخلاص المعلومات التي يمتلكها صناع القرار، وعليه يجادل جيرفس بأن القائد لا بد أن يؤمن بشيء فان ذلك الادراك سيؤثر على طريقة ادراكه للأخرين[4]، وعليه يركز روبرت جيرفس على أهمية النسق العقيدي لصناع القرار حيث يقول " قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية دون الرجوع الى عقائد صانعي القرارات في العالم وتصوراتهم للأخرين".[5]

---

[1] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق.

(*) البيئة النفسية تشمل مدركات صانع القرار في ذهنه وتصوراته للأمور، اما البيئة العملية هي المواقف التي يتصرف فيها صانع القرار بناء على ادراكاته لموضوع القرار.

[2] أليكس سيمنز وكارل دي روين الابن، مرجع سابق ص 158-159.

[3] Robert Jervis, **Perception and Misperception in International Politics,** Princeton University Press, 2017, ch1, pp13.

[4] Kristine Zaidi,” Approaches to Decision Making in Foreign Policy: Literature Review”, **Journal of Political Science and International Relations**, vol4, no2, 2021, pp48-55.

[5] زنودة منى، تحليل صنع القرار من منظور العقائد السياسية، **مجلة المفكر**، العدد14، 2017.

الفرع الثاني: تحليل السمات الفردية للقائد:

تدمج أغلب مستويات التفسير في تحليل السياسة الخارجية مسألة تحليل السمات الفردية لصناع القرار خاصة عند التعرض لمسألة الادراك والمعلومات وعليه يمكن لعلم النفس السياسي أن يساعدنا في تحليل وضعية صانع القرار مثل: عدم اليقين، هيمنة القائد على عملية صنع القرار ذلك لأن السمات الشخصية للفرد تشكل عاملا مهما في محاولة فهم الخيار السياسي.

في هذا السياق قام ألكسندر جورج بدراسة منهجية لتأثيرات شخصية القائد والتي تندرج في إطار المنهج الاجرائي[1] (*)، حيث أن الدراسة التي قام بها ناثان ليتيس Nathan lities عن البلشفية عام 1953م (*) قد ألهمت كل من ألكسندر جورج، وأولي هولستي بالقيام بعزل الجوانب المعرفية ووضعها في مفاهيمها على أنها تصنيف لأنظمة المعتقدات السياسية وذلك بهدف احداث توليف نظري للتأثيرات المعرفية والعاطفية على قرارات السياسة الخارجية بالاعتماد على النظريات الادراكية متوسطة المدى لعلم النفس السياسي.

أولا: المنهج الاجرائي في تحليل العقائد السياسية:

لقد قام ألكسندر جورج Alexander George بإعادة دراسة تحليل ليتيس لنظم معتقدات النخبة من خلال إعادة التركيز على مفهوم روح المجموعة الحاكمة، كذلك قام جورج بالتركيز على أحد الجوانب وهو العقيدة حيث يرى جورج بأن " الفرد الذي ينجح في استيعاب بنية الشخصية المفضلة يحقق تحولا في الهوية"، وعليه فقد كان هدف جورج استبعاد الجانب النفسي القائم على التحليل النفسي لعملية صنع القرار والتركيز على المعتقدات كونها ظاهرة معرفية أكثر من كونها عاطفية، ومن هنا فقد نظم ألكسندر جورج نتائج ليتيس كإجابات على مجموعة من الأسئلة والتي قام بتقسيمها الى معتقدات فلسفية (معرفية) ومعتقدات أداتية. (*)

أ- الأسئلة الفلسفية:

وتتمحور في: ما هي الطبيعة الأساسية للحياة السياسية؟ هل العالم السياسي هو عالم انسجام أم عالم صراع؟ ما هي الشخصية الأساسية للخصوم السياسيين؟ ما هي احتمالات التحقيق النهائي للقيم

[1] VALERIE M. HUDSON, op, pp11.

(*) **المنهج الاجرائي** استعمل لأول مرة من طرف روبرت مارتون عام 1940م، والذي قام الكسندر جورج من خلاله بإعادة صياغة و تطوير مفهوم المنهج الاجرائي عام 1969م من خلال تركيزه على دور الادراك ، لأن عامل الادراك حسبه اكثر قدرة على تحقيق المقارنة بين الدراسات.

(*) الدراسة التي قام بها ناثان ليتيس Nathan lities عن البلشفية عام 1953م، ركز من خلالها ليتيس على الاستدلالات المعرفية والسمات الشخصية التي أثرت في صنع القرار السوفياتي.

والتطلعات السياسية الأساسية للفرد؟ هل يجب التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للنتائج؟ هل المستقبل السياسي متوقع؟ ما مدى السيطرة التي يمكن للفرد امتلاكها؟ ما هو دور الفرد في تحريك وتشكيل التاريخ؟

ب- الأسئلة الأساسية:

ما هو أفضل نهج لاختيار أهداف العمل السياسي؟ كيف يتم السعي لتحقيق أهداف العمل بأكثر فاعلية؟ كيف يتم حساب مخاطر العمل السياسي والتحكم فيها والقبول بها؟ ما هو أفضل توقيت للعمل على تعزيز مصالح الفرد؟ ما فائدة ودور المصالح المختلفة لخدمة مصالح الفرد؟[1]

من هنا يعتقد جورج أن المعتقدات الفلسفية (المعرفية) تفيد صانع القرار من خلال تشخيصها للموقف بينما المعتقدات الأداتية تشخص طريقة تعامل صانع القرار مع الموقف، وقد وضح جورج في مقاله عام 1979م طبيعة العلاقة السببية بين معتقدات صانع القرار وسلوكه السياسي بقوله " بأن المعتقدات تؤثر بصانع القرار بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في مهام معالجة المعلومات التي تسبق وترافق صانع القرار في اختياره"، كذلك فان مثل هذه المعتقدات لا تحدد اختيار صانع القرار من جانب واحد بل هنالك متغيرات أخرى تعمل على تحديد اختيار صانع القرار[2]، ومن جانب اخر يرى جورج أن إدراك صانع القرار لموضوع القرار قد يتأثر كثيرا بتصوراته حول العدو فصورة الخصم على أنه عدائي قد تجعل صانع القرار يفسر أي تفاعلات مع هذا الخصم على أنها خطر قد يهدد بلاده، كما أن اهتمامه بالمعلومات حول الموقف قد تتناقص كلما اعتقد صانع القرار أن عدوه موحد سواء كان فرد أو دولة في حين أنها تتضاعف إذا ما تعدد الأعداء في نظره.[3]

ثانيا: الأنساق العقيدية عند أولي هولستي Ole Holste:

قام أولي هولستي Ole Holsty 1977م بتنفيذ استراتيجية من ثلاث خطوات لصياغة ستة أنظمة معتقدات سياسية تستند الى الأسئلة الفلسفية والأدوات التي صاغها الكسندر جورج بحيث وضع هولستي مفهوما لنظام المعتقد السياسي على أنه " تكوين للأفكار والمواقف التي ترتبط فيها العناصر ببعضها البعض من خلال شكل من أشكال القيد أو الاعتماد المتبادل الوظيفي" بحيث استوحى

[1] Stephen G. Walker ,**The Evolution of Operational Code Analysis** , Political Psychology, Vol. 11, No. 2, 1990 ,pp403-405.

(*)تشير المعتقدات المعرفية الى افتراضات ومقدمات حول الطبيعة الأساسية للسياسة، وطبيعة الصراع، ودور الفرد، بينما تشير المعتقدات الأداتية الى علاقات الغاية في السياسة الدولية

[2]Stephen G. Walker, ibid, pp406.

[3] زنودة منى، مرجع سابق.

هولستي ملاحظة جورج حول فكرة أن الحياة السياسية وصورة الخصم هما المصدران الرئيسيان للقيود على محتويات المعتقدات السياسية الأخرى وبالتالي حدد هولستي بعد ذلك إجابات افتراضية للأسئلة الفلسفية لجورج التي تتناول المصدر الأساسي للصراع في العالم السياسي واذا كان الصراع مؤقتا أو دائما بحيث استنتج بأنه اذا كان اختيار صانع القرار يتوافق مع تعريف نظام المعتقدات فان الاختلافات في المعتقدات الفلسفية عبر الأفراد يجب أن تكون بمثابة معتقدات مقيدة وبالتالي تؤدي الى اختلافات ثابتة بين المعتقدات الفلسفية والأدوات المترابطة المتبقية[1].

الشكل رقم 4: المعتقدات الرئيسية في تصنيف هولستي

ما هي الطبيعة الأساسية للعالم السياسي؟

الصراع (صراع دائم)	متناغم (صراع مؤقت)
د	أ
هـ	ب
و	ج

ما هي المصادر الأساسية للصراع؟

الطبيعة البشرية

صفات الشعوب

النظام الدولي

Stephen G. Walker , »The Evolution of Operational Code Analysis" , **Political Psychology,** Vol. 11, No. 2, 1990 ,pp408.

يعبر الشكل السابق حسب هولستي عن سلسلة من التفاعلات بين موقف صانع القرار والسمات البيئية والتي تتوافق كذلك مع المقدمات النظرية لجورج حول العلاقة بين المعتقدات والسلوك، وعليه فان خصائص النظرية الاجتماعية والنفسية للاتساق المعرفي التي صاغها هولستي تتمثل في: الوحدة الأساسية للتحليل هي السلوك الفردي المقيد بنظام اعتقاد صانع القرار، أما المفاهيم الأساسية فهي المعتقدات الفلسفية والأدوات ونظام المعتقدات، وتكتيكات واستراتيجيات السياسة الخارجية[2].

[1] Stephen G. Walker, op, pp408.

[2] Stephen G. Walker, op, pp409.

(*) سعى هولستي من خلال توضيحه لمفهوم الدور الوطني للامتداد الى كل من الوسط النفسي والاجتماعي ، بحيث يركز على دور النخبة، والهوية المجتمعية التي تسعى الدولة الى ابراز سلوكها من خلاله.

من جانب أخر لقد ساهم هولستي في توضيح مفهوم " الدور الوطني" (*)، والذي سعى من خلاله الى التقاط وفهم السؤال: كيف ترى الامة نفسها ودورها في الساحة الدولية؟ فمن الناحية العملية يتحول هولستي الى تصورات النخبة للدور الوطني بحجة أن هذه التصورات قد تكون أكثر بروزا في خيارات السياسة الخارجية، فضلا عن ذلك يعتقد هولستي أن الدور الوطني يتأثر بالطابع المجتمعي الذي هو نتاج التنشئة الاجتماعية للامة حسبه بالتالي يمكن أن تؤدي اختلافات الهوية المجتمعية الى اختلافات في السلوك القومي كذلك[1].

المطلب الثالث: نظرية الفرصة السياسية:

حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي تعامل علماء علم الاجتماع مع الدولة ومؤسساتها السياسية بأنها ظاهرة ثانوية وأهمل علماء السياسية دراسة الحركات الاجتماعية نظرا لانحيازهم أنذلك لدراسة الدولة ومؤسساتها السياسية، ولكن في أواخر الثمانينات من القرن الماضي حدث تقارب في وجهات النظر بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة كان احدى نتائج هذا التقارب هو مفهوم "هيكل الفرص السياسية" الذي تم الإشارة اليه في مقال كيتشيلت Kechelt 1986م عن الحركات المناهضة للأسلحة النووية في ألمانيا الغربية وفرنسا، والسويد والولايات المتحدة الامريكية.

ينطلق مفهوم هيكل الفرص السياسية من فكرة مفادها أن من عادة الناس النظر الى القادة السياسيين بأنه يمكنهم صناعة التاريخ ولكن في الحقيقة هم لا يصنعون الظروف التي جعلتهم كذلك وانما يواجهون القيود ويتم تقديم الفرص لهم من قبل المؤسسات السياسية التي تعبر عن النمط السياسي القائم والذي يوفر سياقات لا مفر منها للعمل السياسي بحيث يتم الإشارة الى هذه السياقات على أنها "هياكل الفرص السياسية"[2].

---

[1] VALERIE M. HUDSON, op, 12.

[2] C. A. Rootes," Political Opportunity Structures: promise, problems and prospects", **published in La Lettre de la maison Française d'Oxford**, n 10, 1999, pp. 75–97.

* **نظرية الفرصة السياسية**: تعرف كذلك "بنظرية هيكل الفرص" أو "مقاربة السيرورة السياسية" وهي مقاربة للحركات الاجتماعية شديدة التأثر بعلم الاجتماع السياسي تحاجج بأن نجاح الحركات الاجتماعية أو فشلها يتأثر بصورة أساسية بالفرص السياسية، ويعد بيتر ايسنجر وسيدني تارو وديفيد ماير ودوغ مكادام من بين أبرز المنظرين لهذه المقاربة، وللمزيد حول الموضوع يمكن النظر الى الموقع الالكتروني التالي:https://bit.ly/3IN1LND

الفرع الأول: مفهوم هيكل الفرص السياسية وعناصره:

لقد ارتبطت الجذور الفكرية لمفهوم هيكل الفرص السياسية بحقل السياسة المقارنة منذ نشأته حيث كانت دراسة دور جماعات المصالح في تجميع المطالب والتعبير عنها أحد الركائز التي استند اليها ألموند وباول Almond and Powell وغيرهما حول الاقتراب " البنائي الوظيفي"[1]، وبذلك يهتم مفهوم هيكل الفرص السياسية برصد البيئة السياسية التي تواجهها الحركات الاجتماعية والتي يمكن لها وفقا للظروف أن تؤثر سلبا او إيجابا على ظهور تلك الحركات وتطورها ويوسع المفهوم ليشمل تعبئة الموارد المتمحور أصلا على اشكال تنظيم الحركات الاجتماعية وينطلق ليدمج البعد السياسي كمستوى تحليلي عند دراسة الظواهر الاحتجاجية، وعليه فقد أضحى مفهوم هيكل الفرص السياسية أحد اهم المفاهيم التي تحلل الحركات الاجتماعية[2].

أولا: تعريف هيكل الفرص السياسية: بداية تعرف الفرصة السياسية وفقا للكاتب المصري محمود عبد الحفيظ بأنها " قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال امكانياتها من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي تتمكن من احتوائها، ومن ثم مطالب الحركة والدفاع عن مصالحها مما يمكنها من خلق فرصة سياسية أخرى"، ويوضح تشارلز تلي Charles Tilly بأن "الفرصة تصف العلاقة بين مصالح السكان والحالة الراهنة للعالم من حولها"، وتشير أن القوة، والقمع(تسهيل)، والفرصة (تهديد) توفر خيارات للعمل الجماعي[3]، وتنقسم الفرص السياسية بدورها الى قسمين وهما:

1-فرص كبرى: وتظهر نتيجة حرب كبرى أو أزمة اقتصادية عالمية، بحيث يقوم الفاعلين السياسيين على إثرها بالمساومة من أجل الحصول على ترتيبات سياسية جديدة، وقد تظهر في اللحظة التي يشهد فيها نظام الدولة انهيارا ويكون عرضة للتحديات السياسية.

[1] ناهد عزالدين، مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، **مجلة النهضة**، المجلد 5، العدد الأول،2005، ص59-106.

[2] سيسيل بيشو واخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة عمر الشافعي، ط1(الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات)،2017، ص57.

[3] عقل محمد أحمد إبراهيم، مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركة الاجتماعية، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 16، العدد 3، 2015، ص 129-145.

2-فرص محدودة: وتكمن أهمية هذا التوجه في تبيان أسباب نشأة بعض الحركات في ظل غياب اللحظات المفتوحة (الفرص الكبرى)، فالمحللون السياسيون والنشطاء غالبا ما يبحثون عن الفرص السياسية الضيقة أو المحدودة[1].

3-الفرص النسبية: وهي الفرصة التي تحدث نتيجة تغير جزئي في قضية محددة من دون أن يؤثر هذا التغيير في الهيكل الكلي للفرص ويعتمد حجمها على كل من طبيعة عمل الجماعة واستراتيجيتها[2].

أما بالنسبة لمفهوم هيكل الفرص السياسية فقد تم استخدام الفكرة ضمنيا من قبل مايكل ليبسكي Michael Lipsky بدون ذكر اسم المصطلح من خلال دراسته للدور المؤثر للحركات الاجتماعية التي ألفت من خلالها أنظار الباحثين في علم السياسة الى أن تعرض الأنظمة السياسية لمطالب وتحديات جماعات مختلفة في أماكن متعددة وانفتاح النظام أو انغلاقه هو ما ينبغي التركيز عليه في دراسات علم السياسة، لذلك قدم ليبسكي مفهوم النشاط الاحتجاجي معتبرا إياه وسيلة أساسية للتغيير والتي من خلالها تصبح الأنظمة السياسية أكثر انفتاحا لمطالب جماعات محددة وضغوطاتها، الا أن أول من استخدم مصطلح بنية الفرصة السياسية هو بيتر ايزينغر Peter Eisinger ثم جاء تشارلز تلي وبنى على عمل ايزينغر حيث رأى أن الاختيار التكتيكي عند النشطاء يعكس الاستفادة المثلى من الفرص الاستراتيجية في تحقيق مطالب معينة في وقت معين.[3]

يرى ماكارثي وزالد McCarthy and Zald أن المقصود باتساع نطاق الفرص هو "تلك التغيرات التي تطرأ على النظام السياسي القائم وتطال هياكله المؤسسية بما يضيق من الفجوة في عناصر القوة النسبية بين الدولة والقوى المناهضة بحيث تستفيد بهذه الفرص لتأسيس التنظيم المعبر عن مطالبها فيما يعرف بالتعبئة التنظيمية"، ويحدث العكس إذا ما تعرض هيكل الفرص للانكماش وتزايدت المعوقات والضوابط الأمنية على حركة القوى المعارضة مما يضعفها وتضطر الى تعديل استراتيجيتها وقد يؤدي الى احجامها عن الضغط على النظام القائم، او امتناعها عن تحدي سياساته، أو قد يؤدي الى تصفيتها بالكامل[4]، وعلى نفس المنوال ساق سدني تارو Sydney Taro تعريفه لهيكل الفرص بأنه

[1] نفس المرجع، ص130.
[2] عقل محمد أحمد صلاح، **حركة حماس وممارستها السياسية والديموقراطية 1992-2012**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص45.
[3] نفس المرجع، ص37-38.
[4] ناهد عز الدين، مرجع سابق.

"تلك الإشارات الوطنية الرسمية التي يستقبلها الفاعلون على الساحتين الاجتماعية والسياسية، والتي تحفزهم على استخدام الموارد الذاتية المتاحة للتعبئة، وتأسيس منظمات لتمثيلهم والتحدث بلسانهم"، وانصرف تارو بالقول بأن المفهوم ينطوي على ما يوجد بالدولة من هياكل ومؤسسات رسمية، وشبكات للتفاعلات غير رسمية تحالفية كانت او صراعية يكون من شأنها خلق موارد أو وضع عراقيل في طريق العمل الجماعي، ويؤكد تارو بأن مفهوم هيكل الفرص يشمل أربعة ابعاد وهي: القدرة على الوصول الى الهياكل المؤسسية الرسمية، ودرجة الاستقرار في شبكات التحالف، ومدى اتاحة مكانة استراتيجية مميزة للقوى الحليفة للنظام القائم، والانقسامات داخل صفوف النخب الحاكمة وفيما بين عناصرها[1].

ثانيا: عناصر هيكل الفرص السياسية: يتألف مفهوم هيكل الفرص السياسية من عناصر ثابتة وعناصر متغيرة، أي عناصر مؤسساتية تؤكد ثبات أبعاد الفرص وجمودها، واجرائية تؤكد جوانبه المتغيرة والمتحولة، ويؤكد غامسون وماير Gamson and Meyer أن العناصر الثابتة للهيكل هي جزء لا يتجزأ من المؤسسات السياسية والثقافية التي إذا ما تغيرت فإنها تتغير تدريجيا على مدى عقود أو قرون، وهذه الجوانب للفرص ثابتة ومعينة وهي مفيدة للغاية في مقارنة نشاط الحركات ضمن بيئات مختلفة[2]، وعموما يمكن وصف العناصر الثابتة للهيكل بأنها معطيات محددة مستقرة وتتسم بالاستمرارية ولا تعرف التحول، أو تعرفه في حالات استثنائية وليس من المتوقع تغيرها في الاجلين القصير والمتوسط[3]، أما بالنسبة للعناصر المتقلبة" المتغيرة" فقد ركز معظم الباحثين عليها وعلى انفتاح "نوافذ الفرصة" التي قد تشجع الأطراف الفاعلة الجماعية لتشكيل أو الانضمام لحركة معينة والانخراط في الأنشطة الاحتجاجية، ويهدف هذا المنظور أساسا لتفسير نشأة أو تطور حركة معينة عبر الزمن مع التغيرات في النظام السياسي المؤسساتي أو تكوين القوة[4]، ومن هنا يشمل هيكل الفرص شبكة واسعة من العلاقات ودوائر التفاعل بين الجماعات وهو ما تناوله كريزي Creezy تحت مسمى "تركيبة القوة"، وأطلق عليها ماكادم Mcadam "هيكل التحالفات غير الرسمية"[5].

[1] نفس المرجع.

[2] Katrina Morgan, » Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement",” **Political Science Senior Thesis,** Avril 2006”, pp 16-17.

[3] ناهد عزالدين، مرجع سابق، ص69.

[4] عقل محمد أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص134.

[5] ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص69.

في هذا السياق يعتقد بعض علماء السياسة أن العناصر المتغيرة تعتمد على تصرفات الأفراد لذا فان عناصر الهيكل التي تحدث مؤسسيا أو بشكل مستقل عن الفاعلين السياسيين ينبغي أن تعد جزءا من هيكل الفرص، وعليه تعتبر كل من المؤسسات السياسية" الانتخابات" والإجراءات غير الرسمية من العناصر الرئيسية الثابتة لهيكل الفرص السياسية، وبالتالي يمكن اعتبار هيكل الفرص ثابتا ومتغيرا في نفس الوقت أي أن الجمع بين العناصر الثابتة والمتغيرة يؤلف الجانب البنيوي لتعريف هيكل الفرص السياسية فالتحول في الفرص السياسية يحدد ظهور الأنشطة الاحتجاجية، أما الجوانب المؤسسية للفرص فتقيد شكله وأهدافه واستراتيجياته[1].

الفرع الثاني: العلاقة بين هيكل الفرص السياسية والحركات الاجتماعية والعمل الجماعي:

أولا: الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي: ينبغي وجود عدة عناصر أساسية في أي حركة اجتماعية حتى تأخذ هذا المسمى وهذه العناصر هي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة، بحيث تعرف الحركة الاجتماعية بأنها" تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة[2].

ويعرف تشارلز تلي الحركة الاجتماعية بأنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد الى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد"[3]، وعليه فان مفهوم الحركات الاجتماعية يعني بالأساس بالعمل الجماعي الذي ينم عن شكل أو صيغة من صيغ العمل الجماعي اكثر منه الى القيم التي تحملها هذه الصيغة ويتحدد أي عمل جماعي وفقا لتلي بمجموعتين يمكن أن يوضحهما الشكل رقم (5).

[1] عقل محمد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص39.
[2] تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة ربيع وهبة (القاهرة: المشروع القومي للترجمة)،2005، ص13.
[3] نفس المرجع، ص15.

الشكل رقم (5): العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد قدرة وطابع العمل الجماعي

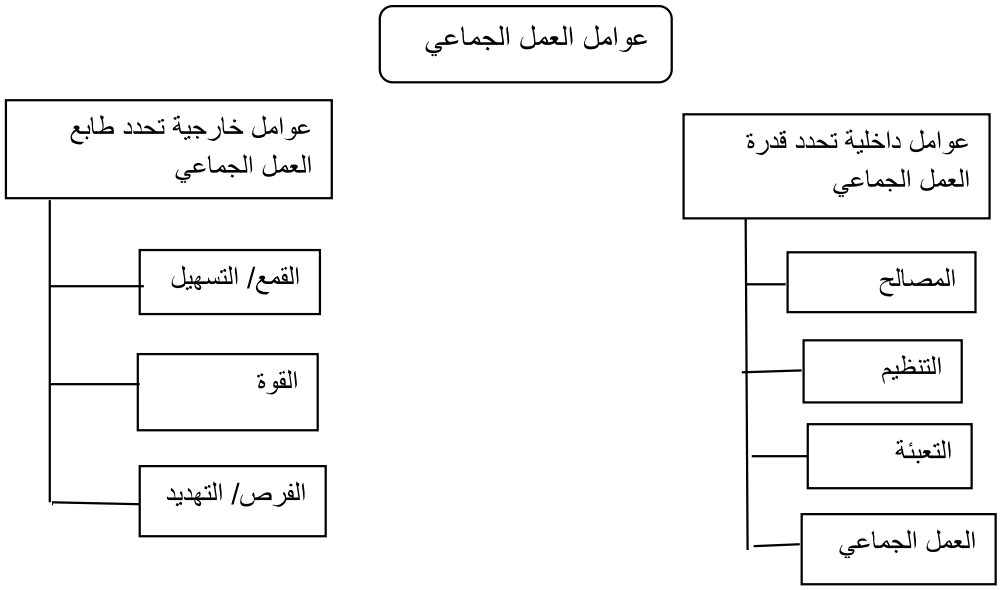

المصدر: عقل محمد أحمد إبراهيم، مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركة الاجتماعية، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 16، العدد 3، 2015، ص136.

1-عوامل داخلية تحدد قدرة الجماعة وتنقسم الى:

أ-المصالح: وهي عبارة عن الأهداف التي تسعى الحركة لتحقيقها، ويتم تحديدها من خلال أنشطة الحركة، أو من خلال تصريحات نشطائها.

ب-التنظيم: هو نطاق الهوية المشتركة والهيكل الموحد فيما بين الأفراد، ويزداد التنظيم بازدياد التصنيف الذي يشير الى الأفراد الذين يشتركون في خصائص معينة يعترفون ويعترف الاخرون بها، والشبكة التي هي عبارة عن الأفراد الذين يرتبطون معا بواسطة نوع معين من الروابط الشخصية، فكلما زاد هاذان العنصران تصبح المجموعة أكثر قدرة على التعبئة.

ج-التعبئة: وهي العملية التي من خلالها تتحول مجموعة من كونها سلبية في تعبئة الأفراد الى مشارك فعال في الحياة العامة، وتنقسم التعبئة الى ثلاثة أنواع وهي: دفاعية: أي الاستجابة للتهديدات، وهجومية تعني بمتابعة المصالح استجابة للفرص الجديدة، وتحضيرية تهتم بتجميع الموارد في انتظار الفرص أو التهديد المستقبلي.

د-العمل الجماعي: ويعرف بأنه العمل المشترك الذي يسعى لأهداف مشتركة[1].

[1] عقل محمد أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص135.

2-عوامل خارجية تحدد طابع عمل الجماعة وتنقسم الى:

أ-القمع/ التسهيل: وهي عبارة عن الأعمال التي تقوم بها المجموعات الأخرى والتي ترفع أو تخفض تكلفة العمل الجماعي، فالعلاقة بين القمع/ التسهيل/ السلطة هي علاقة مخادعة لأن القوة الكبيرة غالبا وليس دائما تؤدي الى قمع أقل ومن ثم تسهيل أكثر، فالجماعات محدودة القوة عموما لا تستحق جعد القمع، ولكن كلما أصبحت أقوى فإنها تشكل تحديا أكبر، وبالتالي فإنها قد تواجه بمزيد من القمع، وبالتالي فان القمع/ التسهيل يحتكمان الى عاملين وهما: حجم المجموعة وقوة المجموعة.

ب-القوة: وهي مدى ما تفضله جماعة من المصالح، ويفضل على مصالح مجموعة اهرى.

ج-الفرص/ التهديد: وهي التي تبين الى أي مدى يمكن للجماعات الأخرى (بما في ذلك الحكومة) أن تكون عرضة لمطالب جديدة والتي في حال نجاحها تعزز مطالب المتنافسين لمصالحهم، أو تهدد لجعل المطالب التي في حال نجاحها تقلل إدراك المتنافسين لمصالحهم، وبالتالي فان التهديدات تولد المزيد من الفرص والعمل الجماعي[1].

ثانيا: الحركات الاجتماعية من منظور مفهوم هيكل الفرص السياسية: عند دراسة الحركات الاجتماعية من منظور هيكل الفرص السياسية نجد أن منظري العملية السياسية قد استخدموا التحولات السريعة لهيكل الفرص السياسية لشرح نشأة الحركات الا أن المفهوم كذلك يمكن ان يمتد ليشرح نتائج أعمال الحركات، فالفرص السياسية قد تكون بمثابة نقاط ضغط للحركات والانفتاح في النظام السياسي بحيث أن (التحالفات السياسية غير المستقرة، والتحزب، وتضاؤل القدرات القمعية) تجعل من الصعب على النخب تجاهل او قمع التهديدات للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والإبقاء على السلطة السياسية، وقد تشجع هذه الأوضاع بعض النخب الى إقامة تحالفات مع الحركات على أمل تحقيق أهداف مماثلة لتلك التي كانت تعرضهم للتهديد[2]، وعليه فان هيكل الفرص يمكن أن يعزز أو يقيد قدرة الحركات الاجتماعية على الانخراط في الحركات الاحتجاجية بثلاثة طرق مختلفة وهي:

1. أن التعبئة تقوم على الاكراه، والمعيارية، والمكافئة، والموارد الإعلامية التي يمكن للحركة الوليدة الحصول عليها من موقعها وتوظيفها في أعمالها الاحتجاجية.

[1] نفس المرجع، ص 136.
[2] عقل محمد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص41.

2. وصول الحركات الاحتجاجية الى المجال العام وصنع القرار السياسي يخضع أيضا للقواعد المؤسسية، وهذه القواعد تسمح بتشكيل مطالبها.
3. ان الحركات تواجه فرصا لتعبئة الاحتجاجات التي تتغير بمرور الوقت مع ظهور حركات أخرى أو اختفائها.

ومن هنا نلاحظ ان مفهوم هيكل الفرص تم استخدامه كمتغير مستقل لمتغيرين تابعين وهما: توقيت العمل الجماعي، ونتائج نشاط الحركة، الا أن هاذين المتغيرين قد فشلا في نظر بعض الباحثين في استنزاف مجموعة من ظواهر الحركة التي تعتبر مربحة نظرا لتأثير الفرص السياسية ومن بينها الاختلافات في طبيعة الفرص المتاحة.[1]

ثالثا: الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية وتأثير كل منهما بالآخر: ان نظرية الفرصة السياسية بحاجة الى توفر عنصرين وهما: الحركة الاجتماعية والفرصة السياسية، فاذا كانت الفرصة أداة للتغيير السياسي فان الحركات هي التي تخلق هذه الفرصة، الا أنه في بعض الأحيان لا تحتاج الفرصة لحركة كي تخلقها فقد تحدث نتيجة للتغيرات الحاصلة في النظام السياسي، ولكن قد تختلف الحركات في قدرتها على اقتناص واستغلال هذه الفرص[2].

ان عوامل هيكل الفرص السياسية لا تخلق وحدها الفرص ضمن متغيرات البيئة الداخلية، وانما تؤدي المتغيرات الخارجية كذلك الى خلق الفرص، لذا يجب أخذ ذلك بالحسبان عند دراسة التغير في هيكل الفرص السياسية، وعليه فان هيكل الفرص السياسية يقع ضمن متغيرات البيئة الداخلية، وما هو الا بداية للعمل الجماعي ضمن مراحله الأولى والذي يتأثر في مراحله التالية بالمتغيرات الخارجية بحيث أن هيكل الفرص السياسية معرض للتغيير من وقت لآخر نتيجة للتغير في العملية السياسية، والذي ينعكس على الجماعات التي تنشأ ضمنه فتصبح هذه الجماعات عرضة للتغيير في أساليبها وممارستها وقد تستخدم العنف والتمرد أو الاضراب والاحتجاج السلمي، أو قد تحمل سمات التنظيم والمؤسسية كرد فعل على التغيير في الفرص المتاحة أمامها[3].

[1] Marks, G., McAdam, D.**"On the Relationship of Political Opportunities to the Form of Collective Action: the Case of the European Union"**. In: della Porta, D., Kriesi, H., Rucht, D. (eds) Social Movements in a Globalizing World. Palgrave Macmillan, London, 1999, pp100-102.

[2] عقل محمد أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص138.

[3] عقل محمد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص43.

استنتاجات الفصل الأول:

من خلال ما سبق تناوله في هذا الفصل، يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:

1) ساهمت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية في تقديم سياقات يمكن من خلالها تفسير سلوك الدولة الخارجي، ومن ثم يمكننا تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اختزالنا لمفاهيم طرحتها النظريات الكبرى مثل مفاهيم القوة والمصلحة والهوية.
2) بعد نهاية الحرب الباردة احتفظ حقل تحليل السياسة الخارجية بالالتزامات التالية:
   - التركيز على دراسة مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية.
   - استخدام أدوات جديدة في محاولة للسعي نحو تفسير متعدد الأسباب لتقديم تحليل متعدد المستويات.
   - الاهتمام بدراسة ما هو أدنى من الدولة بهدف الحصول على معلومات أدق حول الفاعلين.
3) ساهم تطور حقل تحليل السياسة الخارجية في بلورة أطر نظرية متخصصة بعدما كانت جزء من السياسة الدولية.

الفصل الثاني

تمهيد:

في كتابهما السياسة الخارجية الأمريكية يصف كل من مايكل كوكس Michael Cox ودوغ ستوكس Doug Stokes نظام الحكم في الولايات المتحدة بأنه " نموذج معقد من تقاسم السلطة والكبح المتبادل" ذلك لأن صناعة القرار الخارجي الأمريكي تتم بطريقة معقدة تخضع من خلالها السياسة الخارجية في كثير من الحالات لتقييمات السلطة التنفيذية المتمثلة في الرئاسة ولكن هذا لا يعني عدم تدخل المؤسسات السياسية والتشريعية الأخرى التي تؤثر بعملية صناعة القرار، وهكذا فمع نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين بدأت مرحلة جديدة من التغير في الخطاب السياسي الأمريكي ليحمل مفردات وأبعاد تحمل في طياتها منطلقات وأبعاد دينية وايديولوجية بمعنى "عودة المقدس" حسب تعبير برتران بادي Bertrand Buddy حيث يستند الخطاب السياسي الأمريكي الحديث الى نفس الأدوات والأساليب التي اتبعتها أوروبا في القرون المنصرمة في إطار توسيع منظومتها ولعل هذا الخطاب قد جاء بالتزامن مع تأثيرات داخلية ومستجدات دولية جعلت الولايات المتحدة تنتهج سياسة خارجية محددة تجاه الشرق الأوسط ومن ثم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في هذا السياق لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من عقد زمني اختلالات هيكلية في البنية الثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية كان لها الدور الأكبر في زعزعة النظم السياسية المتعارف عليها بأركانها وهو ما أدى الى صعود قوى إقليمية جديدة وطموحة لإنشاء نظام إقليمي جديد في ظل سقوط النظام القومي العربي وبروز توجه أمريكي ذو صبغة انعزالية تجاه قضايا الشرق الأوسط مع بروز فواعل أخرى مؤثرة من غير الدول في هذه البيئة الغير مستقرة، وعلى هذا الأساس فان عملية فحص وفهم السياسية الخارجية الأمريكية والية صياغتها ومن ثم دراسة توجهاتها تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تستوجب علينا التطرق الى محددات السياسة الخارجية الأمريكية ومرتكزاتها الفكرية والسياسية التي تساهم في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أهدافها في بيئة شرق أوسطية متغيرة، بالإضافة الى دراسة انعكاس ذلك على الواقع الدولي والاقليمي في ضوء مقاربات السياسة الخارجية.

المبحث الاول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية:

ان المصلحة الوطنية هي المحدد الأساس للسياسة الخارجية هذه الفرضية قد تنطبق على معظم دول العالم الا في حالة الولايات المتحدة التي تعتبر عملية صياغة السياسة الخارجية فيها حالة مختلفة بحيث يشكل التوازن السياسي الداخلي داخل هرمية النظام السياسي المحدد الأساس في تحديد وتشكيل قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة أو دولة معينة وليس المصلحة الوطنية وحدها[1]، وعلى هذا الأساس فان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتضمن عددا كبير من الأطراف المشاركة والمؤسسات الفاعلة مع التنوع في طبيعة هذه الأطراف الفاعلة[2]، وعليه فان القول بأن المتغيرات الداخلية للدولة هي التي تشكل سياستها الخارجية ليس جديدا اذ يقول ثيوسيديس Thucydides " *أن السلوك الخارجي لدول المدن الاغريقية كانت تتم صياغته في معظمه بناء على الأحداث الداخلية فيها بدرجة تفوق تأثرها بسلوكيات كل منها تجاه الأخرى*".[3]

المطلب الأول: المحددات الدستورية والرسمية:

في كل الدول تقوم وزارة الخارجية بصياغة سياستها تجاه الدول الأخرى ولكن هذا الأمر غير مطلق في الولايات المتحدة لأن وزارة الخارجية تنفذ السياسة ولا تصنعها أو تقررها وهذا ما نلاحظه في وزراء الخارجية الأمريكان بحيث يقومون بالتأكيد على قرارات وتعليمات الرئيس لأنه على المستوى النظري والدستوري هو المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية وما على وزير الخارجية والسفراء الا تنفيذ سياسة الرئيس وكذلك الأمر بالنسبة للرئيس الأمريكي فهو لا يستقي معلوماته من جهة واحدة بل ان خياراته متعددة ويستند الى عدة مؤسسات تساهم في صنع القرار الخارجي الأمريكي وما وزارة الخارجية الا واحدة من هذه المؤسسات[4].

الفرع الأول: الرئيس والكونغرس في قضايا السياسة الخارجية:

يعتقد الباحث القانوني ادوارد.س.كوروين Edward .S. Corwin أن كل من الكونغرس والرئيس يمتلكان صلاحيات كبيرة في تحديد السياسة الخارجية وهو ما يؤدي للمنافسة بين الدوائر التنفيذية للطرفين في

---

[1] محمود حمد، الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 149، 2002.

[2] عصام عبد الشافي، **كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة**، المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2018.

[3] تشارلز كجلي وبيوجين ويتكوف، **السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية**، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة) ،2004،ص15.

[4] منير الماوري، **صناعة السياسة الخارجية الأمريكية ...العسكر هم الأقوى**، أوت 2014، تم التصفح بتاريخ 2022/01/14 في بوابة https://bit.ly/3G0xpTa

سبيل توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة[1]، وبالرغم من عدم امتلاك الرئيس الأمريكي أي صلاحيات رسمية تشريعية عدا التوقيع على سن القوانين أو الاعتراض على مشاريع القوانين وتمريرها للكونغرس الا أنه يعتبر المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية والداخلية للبلاد ذلك لأن الدستور الأمريكي لعام 1787م يمنح للرئيس صلاحيات على المستويين الداخلي والخارجي عندما يدخل البيت الأبيض وتكون له كلمة الحسم في القرارات الكبرى التي تمر عبر عدة مؤسسات حكومية رغم اعتراض الكونغرس على بعضها[2]، وعلى هذا الأساس يمكن حصر صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للدستور الأمريكي كالتالي:

1. الرئيس الأمريكي هو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، يفرض حالة الطوارئ ويعلن التعبئة في حالة الضرورة.
2. يحق للرئيس الأمريكي استخدام سلطته لحفظ النظام بناء على طلب أحد الولايات وبإمكانه استدعاء الحرس الوطني للولايات الأمريكية.
3. يتولى مسؤولية عقد وتأجيل جلسات مجلسي النواب والشيوخ في ظروف استثنائية.
4. يعين الرئيس الأمريكي الوزراء والقضاة في المحكمة العليا شرط موافقة غالبية مجلس الشيوخ عليهم.
5. يملك الرئيس حق الاعتراض على نصوص القوانين التي يقرها الكونغرس عدا التعديلات الدستورية، الا انه بإمكان الكونغرس تجاوز الفيتو الرئاسي وذلك بتصويت ثلثي أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب.
6. على المستوى الخارجي يملك الرئيس حق ابرام معاهدات مع الدول الأخرى بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، وكذلك يعين الرئيس السفراء ويشارك شخصيا أو من خلال ممثليه في المفاوضات الدولية.
7. يمكن للرئيس ارسال قوات عسكرية الى خارج البلاد على الا تتجاوز المدة 30 يوما وفي حالة التمديد يتطلب عليه الحصول على موافقة الكونغرس.[3]

---

[1] James M. Lindsay," **Invitation to Struggle: Congress, the President, and U.S. Foreign Policy"** by Daniel S. Hamilton and Teija Tiilikainen, Editors, in Domestic Determinants of Foreign Policy in the European Union and the United States, Washington, Center for Transatlantic Relations and Finnish Institute of International Affairs, 2018, ch7, pp145.

[2] **"أقوى رجل بالعالم" ما هي صلاحيات الرئيس الأمريكي؟** ، جانفي 2021، تم التصفح بتاريخ 15/جانفي/2022 في بوابة: https://bit.ly/3KHoCJp

[3] **صلاحيات الرئيس الأمريكي**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2022/01/16م في بوابة

من هنا وبالرغم من الصلاحيات التي منحها الدستور الأمريكي للرئيس وخصوصا المادة الثانية من الدستور الا أنه لا يمكن تفسير صلاحيات الرئيس بالاستناد على الدستور وحده فقد ساهمت عدة تشريعات من جانب الكونغرس في زيادة سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية ويعود ذلك الى كاريزما الرئيس وقدراته على التحرك في وقت الأزمات[1]، وبالتالي فقد ساهمت عدة مستجدات دولية بعد الحرب العالمية الثانية في تقليص دور الكونغرس لصالح الرئيس في مجال السياسة الخارجية ولكن يمكن للكونغرس تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال ثلاث طرق وهي:

1. يمكن للكونغرس تمرير أو حظر القوانين التي تحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة.
2. يمكن للكونغرس انشاء وكالات داخل السلطة التنفيذية والتي من خلالها يستطيع مراقبة كيفية صنع القرار الخارجي.
3. يستطيع الكونغرس التأثير على الرأي العام الأمريكي ومنها التأثير على خيارات القادة في اتخاذ القرار. (*)

في هذا النطاق يمكن للكونغرس تحدي قرارات الرئيس والاعتراض عليها غير أن هذا الاجراء لا يمرر بصفة مستمرة وهذا يعود الى مسألة ما إذا كان الحزب المسيطر على الكونغرس هو حزب الرئيس أم لا ومع ذلك يضع الكونغرس بصماته في توجيه السياسة الخارجية عندما يسعى الى تقييد القادة[2]، بالإضافة الى ذلك يستطيع الكونغرس بغرفتيه الشيوخ والنواب عزل الرئيس بعد ادانته بالخيانة أو بالفساد أو جرائم وجنح يجرمها القانون الأمريكي، وعلى الرغم من تمتع الرؤساء الأمريكيين بالحصانة من أي دعاوي قانونية تنشأ نتيجة مهامهم الرسمية الا أن المحكمة العليا الامريكية قضت بأن هذا لا ينطبق على أفعال يزعم أنها ارتكبت قبل تولي الرئيس مدة رئاسته.[3]

---

https://bit.ly/3FTHQYB [3]

[1] أحمد قاسم عبد الحليم الشايب، مرجع سابق، ص42.

« * » الكونغرس في أضعف حالاته يحاول اجبار البيت الأبيض بدلا من تقييده ، فالرؤساء لديهم عدة طرق لتجاوز الكونغرس ومثال ذلك : حالة الرئيس دونالد ترامب الذي أوضح بشكل خاص احتمالية الصراع بين الكونغرس والبيت الأبيض حول توجهات السياسة الخارجية مثل توتر العلاقات عبر الأطلسي.

[2] James M. Lindsay, ibid, pp146.

[3] صلاحيات الرئيس الأمريكي، مرجع سابق.

الفرع الثاني: أدوار المؤسسات الحكومية في رسم السياسة الخارجية:

بالإضافة للرئيس والكونغرس تمارس العديد من المؤسسات الحكومية الرسمية أدوارا متعددة في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هذه المؤسسات تؤثر في السياسة الخارجية كما يلي:

1.وزارة الخارجية: وهي عبارة عن جهاز تنفيذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة العلاقات الخارجية الأمريكية والدبلوماسية بالإضافة الى عدة مسؤوليات تتمثل في المعونات الخارجية والداعية والمعاملات الاقتصادية وكذا المسائل العسكرية عند تقاطعها مع الشؤون الخارجية ، وتشرف الوزارة على الأنشطة الأمريكية في المنظمات الدولية والإقليمية، اذ وبالرغم بأنه عادة ما تكون وزارة الخارجية مسؤولة عن رسم السياسة الخارجية الا أنه في الولايات المتحدة تؤثر فواعل حكومية وغير حكومية على دورها الوظيفي[1]، ولكن مع تولي الرئيس دونالد ترامب للسلطة باتت عملية تهميش وزارة الخارجية والتقليل من صلاحياتها يأخذ شكلا دراماتيكيا، ويتضح ذلك من خلال الموازنة العامة التي قدمتها إدارة ترامب في مارس 2017م أي بعد تولي ترامب السلطة بثلاثة أشهر تقريبا بحيث تم تخفيض مخصصات وزارة الخارجية الى ما يتجاوز الثلث فضلا عن تخفيض عدد العاملين بالوزارة، ونتيجة لذلك فقد عرفت وزارة الخارجية في عهد الرئيس ترامب تراجعا ملحوظا لصالح البيت الأبيض والفواعل الحكومية الأخرى[2].

2.وزارة الدفاع الأمريكية: يطلق عليها كذلك اسم " البنتاغون"، وتعتبر أقدم وأكبر الدوائر الحكومية الأمريكية حيث تأسست عام 1775م بالتزامن مع الثورة الامريكية ضد بريطانيا ثم توسعت صلاحياتها من خلال عدة قوانين كان اخرها قانون 1949م وما تبعها من توسيع صلاحيات وزير الدفاع الأمريكي لتتجاوز الإدارات العسكرية في المسائل العملياتية، وطبقا للقانون الأمريكي فان وزير الدفاع هو المستشار الرئيسي في السياسات الدفاعية للرئيس[3].

من هنا تقسم الولايات المتحدة الأمريكية العالم الى ست مناطق عسكرية لكل منها قيادة منفصلة وتعتبر أهمها المنطقة العسكرية المركزية التي يقع في نطاقها الشرق الأوسط، وعليه فاذا كان العالم مقسم الى عدة مناطق عسكرية أمريكية فان دور الجيش الأمريكي ليس لحماية الحدود وانما خارج

[1] بتول هليل الموسوي، وزارة الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، **المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد16 ،2005، ص24-54.

[2] عمرو دراج، **إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية**، المعهد المصري للدراسات، مارس 2017.

[3] البنتاغون، 2015، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة

https://bit.ly/3G2OjR0

الحدود وتأتي أهمية البنتاغون في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية هنا من خلال انخراط وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية بشكل مباشر ذلك لان وزير الدفاع يعتبر الشخصية الأهم بعد الرئيس وهو شخص مدني لا يجوز له ارتداء الزي العسكري وذلك للحفاظ على الطابع المدني للقرار السياسي[1]، أما بالنسبة لمصدر قوة وزارة الدفاع الأمريكية في صنع السياسة الخارجية فيرى الدكتور ديل هيرسبرنغ Dale Herspring في كتابه " المؤسسة العسكرية الأمريكية والرئاسة" بأن المؤسسة العسكرية الأمريكية سوف تزداد قوة وشراسة لسببين وهما: الأول اقتصادي بسبب تزايد الشركات الاحتكارية الأمريكية في العالم، أما الثاني فهو سبب عسكري ذلك لأن استبعاد قيام حرب نووية يتطلب من الدول العظمى الإبقاء على الأسلحة التقليدية كإحدى وسائل السياسة الخارجية، كذلك يؤكد الخبير الاقتصادي الأمريكي كريس ماير Chris Meyer أنه " مع المال يأتي النفوذ ولهذا السبب ستحدث الحرب لا محالة حتى يستمر تدفق الأموال، وعندما يفرغون من مبررات الحرب في الخارج سيروجون لها لدى الشعوب في الداخل عن طريق اقناعهم بضرورة الحصول على مستلزمات الأمن كالطائرات بدون طيار وفرق مكافحة الإرهاب"[2].

3.مجلس الأمن القومي: هو أهم مجموعة استشارية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاؤه بموجب قانون الأمن القومي لسنة 1947م والذي ينص على إعادة هيكلة شاملة لجهاز الأمن القومي بما فيهم المدني والعسكري والاستخباراتي ويتألف من حوالي اثنى عشر قائدا عسكريا واستخباراتيا وهم (الرئيس ، نائب الرئيس، سكرتير وزارة الخارجية ،وزير الدفاع ، سكرتير الجيش ، سكرتير البحرية ، سكرتير القوات الجوية ، وزير الطاقة ، رئيس مجلس إدارة أمن الموارد الوطنية) كما يتضمن مستشارين وهم المستشار العسكري للمجلس هو رئيس هيئة الأركان المشتركة، أما المستشار الاستخباراتي للمجلس هو مدير خدمات الاستخبارات الوطنية.

يقدم المجلس تقاريره الى الرئيس مباشرة دون الكونغرس، كذلك يعتبر رئيس الولايات المتحدة هو الرئيس القانوني لمجلس الأمن القومي وفي حالة غيابه يحل محله نائبه ثم مستشار الامن القومي، وتتمحور وظيفة المجلس في تقديم المشورة للرئيس فيما يخص السياسة المحلية والخارجية التي تمس بالأمن القومي فضلا عن تقييم أهداف والتزامات ومخاطر الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقوة العسكرية

[1] منير الماوري، مرجع سابق.
[2] ناجي ملاعب، **دور البنتاغون في عهد أوباما في السياسة الخارجية الامريكية**، 2017، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة https://bit.ly/3nXE76r

ومصلحة الأمن القومي ثم تقديم توصيات للرئيس[1]، كذلك يتولى مستشار الأمن القومي الدفاع عن سياسة الرئيس أمام الكونغرس في قضايا السياسة الخارجية، وبالرغم من الدور المحوري لهذه المؤسسة الا أنها لم تشهد أي استقرار في عهد الرئيس دونالد ترامب الذي شهدت فترة رئاسته تولي أربعة مستشارين لمنصب مستشار الأمن القومي اخرهم كان روبرت أوبراين Robert O'Brien الذي تولى منصبه في سبتمبر 2019 بعد اقالة جون بولتون John Bolton الذي عينه في افريل 2018م والذي اشتهر خلال فترة وجوده على سلم رئاسة المجلس بسيطرته على عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي خاصة السياسات والبدائل التي يقدمها المجلس كتوصيات للرئيس فيما يخص قضايا الشرق الأوسط.[2]

4.وكالة الاستخبارات المركزية (CIA): هي واحدة من بين 16 جهاز أمني في الولايات المتحدة وتعتبر طبيعة عملها ذات التوجه العالمي من أهم الفاعلين في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تؤثر في عملية صنع القرار عن طريق تحكمها بالمعلومات اذ تفرغ الوكالة عددا من أبرز محلليها لإعداد موجز يومي عن الأحداث العالمية السرية والعلنية والتي تقدم للرئيس يوميا[3]، أنشئت وكالة الاستخبارات المركزية بموجب قانون الأمن الوطني عام 1947م وأنشئ بموجب نفس القانون منصب مدير الاستخبارات المركزية ليكون رئيس أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة المستشار الأول للرئيس الأمريكي لشؤون الاستخبارات المتصلة بالأمن القومي، وعليه تنطوي مهمة وكالة الاستخبارات المركزية على جمع المعلومات ولكن لا يسمح لها بحق تنفيذ القانون أو استدعاء الاخرين كما أنها تربط بين المعلومات الاستخباراتية التي تتصل بالأمن القومي وتقييمها وتنسيقها وكذلك تدبير العمليات السرية التي تحقق أهدافا سياسية، وتنجز الوكالة مهامها باستخدام تكنولوجيا عالية بالإضافة الى وسائل التجسس الحديثة كطيارات التجسس من طراز U.2 فضلا عن استخدام العملاء سواء كانوا دبلوماسيين او غير ذلك[4].

ويحدث تنافس أحيانا بين السي أي أي CIA مع وكالة استخبارات الدفاع دي أي أي DIA خصوصا فيما يتعلق بمن يجب أن يتولى مسؤولية الطائرات بدون طيار بحيث ان مسؤولي استخبارات البنتاغون يريدون أن تناط المسؤولية بهم بسبب طابع هذه الطائرات العسكري لتصفية الأهداف

[1] توم مورس، **ماذا يفعل مجلس الأمن القومي**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة https://bit.ly/33R4FiO

[2] حسام إبراهيم، **كيف سيتعامل مجلس الأمن القومي مع الشرق الأوسط؟** ،2019، تم الصفح بتاريخ 2022/01/21 في بوابة https://bit.ly/3fYSbbm

[3] منير الماوري، مرجع سابق.

[4] **سي أي أي عين أمريكا على العالم**، 2015، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة https://bit.ly/33OF0qQ

البشرية، بينما يجادل مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية بأن جمع المعلومات هي حجر الزاوية في مهمات هذه الطائرات، وبالرغم من ذلك لا تستطيع السي أي أي الاستغناء عن وزارتي الدفاع والخارجية لأن موازنتها جزء من وزارة الدفاع، وعناصرها يعملون بالخارج تحت غطاء دبلوماسي[1].

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الداخلية غير الرسمية:

على غرار المتغيرات السياسية والرسمية توجد العديد من الفواعل المحلية غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية والتي تتفاعل فيما بينها لتشكل جماعات ضاغطة مؤثرة بحيث أن هذه الجماعات تمثل مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية وتعمل فيما بينها انطلاقا من اعتبارات سياسية والتي يمثل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي أغلب اهتماماتها[2]، وعليه فقد تم تقسيم هذه الفواعل والتي الى قسمين:

الفرع الأول: المؤسسات غير الرسمية:

1.اللوبي الصهيوني: تعتبر عبارة اللوبي اختزالا مناسبا للتحالف الذي يضم أفرادا وجماعات يعملون بفاعلية ونشاط للتأثير على عملية صنع السياسة الخارجية وهذا لا يعني بأن للوبي حركة موحدة ذات قيادة مركزية، وعليه يعتبر اللوبي الصهيوني من أهم المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ويتألف اللوبي الصهيوني من يهود أمريكيين ومسيحيين صهاينة يبذلون قصار جهدهم لحرف السياسة الخارجية الأمريكية لما يخدم مصالح إسرائيل وتتجاوز نشاطاتهم مسألة تأييد أو التصويت لمرشح مناصر لإسرائيل لتشمل المساعدات المالية، والأدوات الدعائية ...خ.[3]

يسعى اللوبي الصهيوني للتأثير على عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط عموما ومسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحديدا، فقد استطاع اللوبي الصهيوني القيام بزرع أعضاءه في المراكز الحساسة لعميلة صنع القرار الأمريكي عبر عدة مراحل بدأت مع الرئيس رونالد ريغان وصولا الى مرحلتي أوباما والرئيس دونالد ترامب ففي عهد الرئيس أوباما وصل اليهود لأول مرة الى مراكز صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي حيث أحتلت مادلين أوليبرايت Madeleine Albright أول امرأة يهودية منصب وزارة الخارجية الأمريكية، وتولي اليهودي وليام كوهن William Cohn

[1] منير الماوري، مرجع سابق.

[2] أحمد قاسم عبد الحليم الشايب، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001م**، ط1(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع)،2016، ص48.

[3] جون ميرشايمر وستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية**، ترجمة فاضل جكتر، ط1(الرياض: مكتبة العبيكان)،2006، ص56.

منصب وزير الدفاع وغيرهم من المناصب الحساسة[1] وتمكن اليهود من الوصول الى مناصب أكثر حساسية في عهد الرئيس دونالد ترامب حيث وبمجرد فوز الاخير في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 تحرك اللوبي الصهيوني لضمان مصالح إسرائيل بل وقاموا بتحالفات مع أشخاص تم اعتبارهم مناهضين للسامية حسبهم مثل ستيف بانون Steve Bannon (*) الذي يقود شبكة بري تبارت الإخبارية Barry Tabart Network وذلك في محاولة من اللوبي الصهيوني لإسكات جميع المناقشات الخاصة بإسرائيل واحكام السيطرة على السردية الخاصة بفلسطين، وتعتبر ايباك AIPAC أشهر لوبي صهيوني في الولايات المتحدة وتضم حوالي 100000 عضو عام 2015، بينما منظمة مسيحيون متحدون من اجل إسرائيل قدر عدد أعضائها المليوني عضو.[2]

ووفقا للعدد الصادر من مجلة فورتشن Fortune magazine عام 1997م تعتبر ايباك ثاني أكبر لوبي في الولايات المتحدة وهذا ما أكدته دراسة لمجلة ناشونال جورنال National Journal عام 2005، بحيث يضم اللوبي شخصيات انجيلية مسيحية لطالما دافعت عن الرواية الإسرائيلية مثل: جيري فالويل Jerry Falwell ، وبات روبرتسون Pat Robertson وذلك اعتقادا منهم بأن قيام "دولة إسرائيل" هي نبؤه توراتية[3].

2.وسائل الاعلام: يعد الاعلام من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية في العصر الراهن سواء من حيث كثافة الاستخدام أو من حيث تعدد الأساليب اذ أن تعدد الأقمار الصناعية وانتشار الانترنت منح الاعلام زخما سياسيا غير مسبوق بوتيرة متصاعدة، وعليه يستخدم صناع القرار أو الجماعات الضاغطة وسائل الاعلام في عملية صنع القرار الاعلام كوسيلة دعائية لتغيير الرأي العام أو جمع المعلومات ...خ فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الثورة والتكنولوجية والتطور الرقمي في الألفية الثالثة أن تتسلم الهرم التكنولوجي الدولي ففضلا عن استخدام الولايات المتحدة للإعلام في توجيه سياستها وبرامجها تجاه الدول الأخرى وتحديدا دول الجنوب النامي الا أنها تستخدمه كذلك في التأثير على البيئة الداخلية لعملية صنع القرار الخارجي الأمريكي[4].

---

[1] أحمد قاسم عبد الحليم الشايب، مرجع سابق، ص49-50.

(*) **ستيف بانون**: هو أحد زعماء اليمين المتطرف المعروف باسم " تفوق العنصر الأبيض" في الولايات المتحدة وهو من الأشخاص سيئ السمعة والمعروف بمعاداته لليهود استضافته المنظمة الصهيونية الأمريكية في حفلها السنوي عام 2017.

[2] **كيف سيطر اللوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية؟**، 2018، تم التصفح بتاريخ 2022/01/25، في بوابة https://bit.ly/3H6BSoX

[3] جون ميرشايمر، وستيفن والت، مرجع سابق، ص60.

[4] دينا لاشين، **الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي)،2020.

في هذا الإطار يرى سنايدر Snyder 1969م وزملاؤه "أن صانعوا القرار يستجيبون للشروط والعوامل الموجودة خارجهم وخارج المؤسسة الحكومية التي هم جزء منها"، وبالتالي ينظر بريشر Preacher وسنايدر (واخرون) وبعد ذلك باباداكيس Papadakis الى وسائل الاعلام على أنها مكون داخلي للعملية السياسية وقناة لإيصال الرسائل من البيئة الدبلوماسية والسياسية والأمنية الى القادة لكن دورها ضئيل في التأثير على القادة وقراراتهم[1]، ويميز هارولد لاسويل Harold Laswell بين ثلاث أدوار لوسائل الاعلام في التأثير على السياسة الخارجية وهي 1.الوظائف الإعلامية والارتباطية والتعبئة: حيث تقوم وسائل الاعلام بإدماج المجتمع الوطني كجزء من البيئة الداخلية، 2.يقوم الصحفيون بإبلاغ الجمهور بالأحداث الدولية والأمنية بالإضافة الى وصف وتفسير المعلومات 3. تقدم وسائل الاعلام الدعم للسلطة وأعرافها لاسيما في وقت الحرب والسلم، وبالتالي تخلق وسائل الاعلام مكونا بيئيا بين الاعلام والحكومة[2].

وبناء على ما سبق ذكره فان المؤسسات الصهيونية في الولايات المتحدة عملت على توظيف وسائل الاعلام للتأثير المباشر على قرارات السياسة الخارجية وذلك بتشكيل وجهات نظر عامة حول الشرق الأوسط وإسرائيل بحيث أن وجهات النظر هذه يمثلها أغلب المعلقين الأمريكيين الموالين لإسرائيل، وفي نفس السياق يقول الصحفي ايريك الترمان Eric Alterman " أن النقاش بين خبراء شؤون الشرق الأوسط خاضع لهيمنة أناس لا يستطيعون أن يتصوروا انتقاد إسرائيل"، وعليه فان هذا الانحياز التام لإسرائيل يمكن أن نجده في الصحف الرئيسية بحيث سبق لرئيس تحرير وول ستريت جورنال الراحل روبرت بارتلي Robert Bartley أن علق قائلا " شامير –شارون– بيبي كل ما يريده أولئك الرجال أجده رائعا جدا" ، ويمثل هذا الرأي معظم الصحف الامريكية والعالمية مثل واشنطن بوست ، وصن تايمز ، نيويورك تايمز...خ من وسائل الاعلام المنحازة لإسرائيل تماما[3].

3.مراكز الفكر والأبحاث: وفقا لبول ديكسون Paul Dixon فان الخاصية المميزة لدوائر التفكير ليس الانتماء الأكاديمي أو المؤسسي أو السياسي وحده ولكن الدور الذي تلعبه كجسر بين المعرفة والقوة أي بين مراكز الفكر والسلطات التنفيذية والتشريعية، وعليه يصنف كينيث ويفر Kenneth Weaver أستاذ في جامعة جورجتاون وزميل في معهد بروكينغز للأبحاث هذه المراكز الى ثلاث أنواع وهي :

[1] Chanan Naveh, **» The Role of the Media in Foreign Policy Decision-Making: A Theoretical Framework"**, conflict & communication online, Vol. 1, No. 2, 2002, pp3.
[2] Ibid, pp6.
[3] جون ميرشايمر وستيفن والت، مرجع سابق، ص73-74.

جامعات بدون طلاب، باحثون متعاقدون ، جماعات مناصرة فبالنسبة للأولى فان هدفها تحليل وتبرير سياسات الحكومة من خلال الحفاظ على علاقات قوية بالمسؤولين الحكوميين، أما الباحثون المتعاقدون فانهم يعدون تقارير لوكالات حكومية محددة، أما الجماعات المناصرة فيقومون بنوع من التسويق المشحون بموقف أيديولوجي قوي.

في هذا الإطار يوجد ما يقارب 51% من مراكز البحوث منتشرة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في اجمالي عدد مؤسسات الفكر بحوالي 1871 مركز أبحاث تليها الهند والصين والمملكة المتحدة، في حين يوجد في إسرائيل حوالي 69 مركز بحث حسب دراسة لعام 2019م.[1](*).

يعتقد علماء السياسة جون ميرشايمر John Mearsheimer وستيفن والت Stephen Walt في كتابهما اللوبي الصهيوني والسياسة الخارجية الأمريكية عام 2006م أن مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية موالية لسياسات إسرائيل وتلعب دور مهم في صياغة الخطط السياسية ، ويعتبر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى من أهم المراكز البحثية الداعمة لإسرائيل رغم ادعاءه بأنه يقدم وجهات نظر واقعية ومتوازنة حول قضايا الشرق الأوسط حسبهما، ويضيف الباحثان أن القوى المؤيدة لإسرائيل حققت حضورا قياديا في كل من معهد المشروع الأمريكي (AEI)، ومؤسسة بروكنغز، ومركز التخطيط الأمني (CSP)، ومعهد أبحاث السياسة الخارجية (FPRI)، بالإضافة لمؤسسة هاريتيج، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA)، وكل هذه المراكز البحثية موالية لإسرائيل[2]، بالإضافة لذلك يوجد العديد من المراكز البحثية مثل مؤسسة راند (Rand)، ومؤسسة جي ستريت (J STREET)[3]، وكمثال على دور مراكز الأبحاث في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نشرت

[1] عبد الحق دحمان، **أهمية مراكز الفكر في صنع السياسات الخارجية للدول**، مركز المجدد للبحوث والدراسات، تم التصفح بتاريخ 2022/01/26 في بوابة
https://bit.ly/3uaiRy3

(*) **عدد مراكز البحث في الولايات المتحدة الامريكية:** في واشنطن يوجد حوالي 408 مركز بحث وفي ولاية ماساشوست 176 مركز بحث في حين أن اسبانيا والامارات العربية المتحدة مجتمعتان يوجد حوالي 81 مركز بحث ، بحيث تقوم مراكز الأبحاث بدراسات حول الشؤون الدولية ، والقضايا الإقليمية الساخنة ، والسياسة الخارجية وغيرها من المجالات كما توفر مراجع سياسية لمؤسسات صنع القرار والتي لها تأثير مهم في صنع السياسة الخارجية.

[2] جون ميرشايمر وستيفن والت ، مرجع سابق ، ص76-77.

[3] **SUPPORT J STREET'S POLITICAL WORK**, Browsed on26/01/2022 , op cit
https://bit.ly/32I7Wk0

وكالة جي تي ايه (JTA) أن المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي المؤيد لإسرائيل والمقرب من إدارة ترامب قد أعد دراسة تدعم ضم إسرائيل لغور الأردن[1].

الفرع الثاني: الفواعل المجتمعية:

هنالك العديد من الفواعل التي تساهم في عملية صنع القرار الخارجي والتي لا تنطوي تحت إطار المؤسسات الضاغطة أو الأجهزة الحكومية مثل:

- الرأي العام: يعد الرأي العام فاعلا أساسيا في الدول الغربية وتأثيره في السياسة الخارجية ينمو بسرعة بالغة مع انتشار الانترنت والتكنولوجيا الحديثة وعلى هذا الأساس يولي صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية بالغة للرأي العام كونه يرتبط بعلاقة دائمة مع الحكومة، ويستطيع الرأي العام التأثير في سياسات الحكومة من خلال اتجاهين : الأول يحدث في حالة ما اذا قررت الحكومة عمل ما يريده الشعب وهذا أقل قوة في تحكمه لان اتجاهات الرأي العام لا تتوافق بشكل تام مع سياسات الرئيس والكونغرس، أما الاتجاه الثاني من خلال الانتخابات فاذا لم يفضل الناخبون القرارات السياسية لمسؤوليهم فيمكن أن يصوتوا ضدهم في الانتخابات، كما ان هنالك علاقة اتصال بين النتائج الانتخابية والخيارات السياسية أو على الأقل بين استعادة تقييم الأداء للقادة حول السياسة الخارجية والخيار الانتخابي وبذلك يكون التأثير واضح أثناء الانتخابات عندما يرى الناخبون أن حياتهم ومصالحهم تتأثر بشكل مباشر[2].

في هذا السياق يعتمد اليهود في الولايات المتحدة على التأثير في الرأي العام الأمريكي بالرغم من أنهم يشكلون حوالي 3% من المجتمع الأمريكي يعيش 89% منهم في 12 ولاية انتخابية كبرى وهذه الولايات الاثني عشر تكفي لانتخاب الرئيس من حيث عدد الأصوات اذا أضيف لهم أولئك الذين يتعاطفون مع إسرائيل ومعظمهم من الانجيليين، بالإضافة الى العلاقات المتينة بين اليهود والحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة (الحزب الديمقراطي ،الحزب الجمهوري)، كذلك يحاول اللوبي الصهيوني تكوين صداقات مع المنظمات الأخرى كمنظمات العالم الثالث ..خ فضلا عن استخدامهم

[1] JTA , **"Pro-Israel Think Tank With Influence on Trump Administration Supports Jordan Valley Annexation"**, Browsed on26/01/2022 , op cit
https://bit.ly/3r61b4L

[2] سليم كاطع علي، **دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز الديمقراطي العربي،2017.

وسائل الاعلام لتغيير الفكر الجمعي تجاه إسرائيل[1] ، وفي هذا الصدد يشير استطلاع غالوب السنوي للشؤون العالمية أنه منذ 2001 الى غاية 2021م فان حوالي 58% من الشعب الأمريكي متعاطفين مع إسرائيل، أما بالنسبة للحزبين الأمريكيين فيشكل حوالي 85% من الجمهوريين متعاطفين مع إسرائيل في حين يبدي 66% من الديمقراطيين تعاطفهم مع إسرائيل، في حين يبدي 25% تعاطفهم مع الفلسطينيين لعام 2021م[2].

- المدارس الفكرية: في دراسة اعدها مركز ويليام جي بيري للدراسات الدفاعية في نصف الكرة الغربي عام 2018م تم الاشارة الى أن ما يراه الكثيرون بأن هنالك تحول في السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهد الرئيس ترامب هو في الواقع عودة الى السياسات الخارجية التقليدية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية معظم تاريخها[3]، وعلى هذا الأساس فمنذ استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا عام 1776م بدأت تظهر بعض الشخصيات السياسية التي لعبت دورا رئيسيا في نشوء عدد من المدارس الفكرية المؤثرة في السياسة الخارجية وتعتبر هذه المدارس ذات حضور قوي لدى مؤسسة الرئاسة الأمريكية وفي الوزارات السيادية كالدفاع والخارجية اذ يشكل هذا الحضور دورا بارزا في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تحديد سلوكياتها واساليبها في تصريف السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية[4]،وعليه فكل رئيس من رؤساء الولايات المتحدة منذ استقلالها ينظر الى العالم من خلال أربع مدارس فكرية، ويحدد والتر راسل ميد Walter Russellmead في كتابه المعنون ب "العناية الخاصة" عام 2001م أربع مدارس فكرية حول السياسة الخارجية الأمريكية وهي: الجيفرسونية، الهاملتونية، الجاكسونية، الويلسونية، وتستند كل عقيدة الى توصيات السياسة الخارجية لرجال الدولة الأمريكيين وجميعهم رؤساء باستثناء هاملتون، وعليه فقد شكلت هذه الفلسفات الأصول الثقافية والسياسية والأيديولوجية للمواطن الأمريكي الذي يتبع أي فلسفة منها.

---

[1] ميشيل بارد، **في السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المشروع القومي للترجمة)،2004، ص110-112.

[2]LYDIA SAAD, **"Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians"**, may 2021, Browsed on26/01/2022 , op cit:
https://bit.ly/3r66bWW

[3] Pat Paterson, «**Origins of U.S. Foreign Policy**", William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, 2018, pp4.

[4] بشار نرش، **كيف تؤثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية؟** ،2020، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة https://bit.ly/3HaDOwq

فبالنسبة للجيفرسونية فانها تنسب للرئيس الأمريكي خلال فترة 1801-1809م توماس جيفرسون Thomas Jefferson والذي يعتبر من الاباء المؤسسون والذي دعى للحفاظ على الديموقراطية وحقوق الولايات على الحكومة الفيدرالية وضرورة تجنب الحرب وحذر من تكاليف الحفاظ على القوة العسكرية الكبيرة والمكلفة، أما الهاملتونية فتنسب الى ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton 1755-1804م والذي يعتبر من الاباء المؤسسون كذلك ويعتبر أول وزير خزانة بعد الاستقلال وأحد الذين قاموا بصياغة الدستور الأمريكي حيث دعى الى حكومة فيدرالية قوية وكذلك الدعوة الى العلاقات الخارجية على أساس التجارة الخارجية والمصالح الوطنية وهذه المدرسة تؤمن بضرورة القوة العسكرية والسياسية لحماية المصالح الأمريكية، أما الجاكسونية فتنسب الى أندرو جاكسون Andrew Jackson وهو رئيس الولايات المتحدة خلال الفترة 1829-1837م ويعتبر الأكثر شعبية بين المدارس الأربعة فقد حرص على دعم الأمريكيين من الطبقة الدنيا والمتوسطة ولم يهتم بالقانون الدولي أو الحروب التي لا تهدد بشكل مباشر الأمن القومي الأمريكي ويرى القوة العسكرية أداة مهمة للسياسة الخارجية، أما الأخير فهو الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson 1913-1921م والذي أصر على أن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تركز على تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان ويرى بأن المصلحة الوطنية محددة بالدعوة الى الديمقراطية والاستقرار الدولي[1].

ان هذه التقاليد الأربعة السابقة تؤثر بشدة في السياسة الخارجية الأمريكية وفي نهج القادة السياسيين وفي ذلك يصور الرئيس دونالد ترامب نفسه خلال حملته الانتخابية عام 2016م على أنه يتبع نهج الرئيس السابع للولايات المتحدة الأمريكية أندرو جاكسون بحيث وبعد انتخابه مباشرة قام ترامب بزيارة منزل الرئيس جاكسون بولاية تينيسي وأشاد به في ذكرى ميلاده ال 250 بالقول "أن الرئيس جاكسون أول من قام بتحدي النخبة المتغطرسة"[2]، كذلك وخلال حفل تنصيب ترامب قام ستيف بانون بتوصيف ترامب بأنه المجئ الثاني لجاكسون بحيث قال " لا اعتقد أننا قد ألقينا خطابا كهذا منذ قدوم أندرو جاكسون الى البيت الابيض"*[3].

---

[1] Pat Paterson, Previous reference,pp11-12.

[2] Claus Leggewie,**" A president just like Trump**?",2018, Browsed on27/01/2022 , op cit: https://bit.ly/42uJix8

[3] Robert E. Brown," The American Histories of President Trump: Beyond the Jacksonian Parallel", **American Behavioral Scientist**, SAGE Publications,2020,pp1-18, p3.

*ترامب وأتباعه حريصون على تشبيه أنفسهم بجاكسون واتباعه بسبب أجندته القومية وأنه كان مالك العبيد وضد الغاء العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فقد قام جاكسون بحماية أمريكا البيضاء ضد السكان الاصليين والسود، كما دعم ثوار تكساس خلال انفصالهم عن المكسيك وانضمامهم للولايات المتحدة.

وبشكل عام يتمتع الجاكسونيين بتوجه انعزالي رغم أنهم كانوا القوة الدافعة لتوجهات الولايات المتحدة حول المصالح والقوة بالخارج فالجاكسونيين شعبويون ينظرون الى الديموقراطية على أنها ناشئة عن الناس أنفسهم، وعلى النقيض من القومية الخجولة لأتباع جفرسون يتميز اتباع جاكسون بقومية عدوانية وسريعة الاساءة وانكار حقوق الأجانب، ويدعمون الانفاق الدفاعي وهمهم الوحيد هو الدفاع عن المصالح الأمريكية بالخارج وبهذا يعد جاكسون الأكثر تشددا من التقاليد الأربعة السابقة[1].

المطلب الثالث: تأثير متغيرات البيئة الخارجية:

تشكل المؤسسات الأمريكية الراسخة والقيود القانونية والدستورية والسياسية وكذا مجموعات الضغط المختلفة والتي ذكرناها سابقا عاملا مهما في بلورة السياسة الخارجية الأمريكية وتعريفها، أما كيفية تأثير ذلك على الدور الخارجي للسياسة الخارجية الأمريكية فيرتبط بمدى التحولات الإقليمية والدولية، وعليه فقد شكل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أولوية الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م الى أن شكلت التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط أولويات أخرى نتيجة أحداث 11/ سبتمبر/2001م وما تلاها من احتلال العراق عام 2003م وصولا الى اختلال البنية السياسية والاجتماعية والدينية في المنطقة مع ظهور الحركات الجهادية وتنظيمات القاعدة وداعش في الشرق الأوسط خلال أحداث ما يسمى "بالربيع العربي"، وعليه فان الدور الأمريكي الإقليمي الجديد سيكون محددا بالتطورات في داخل الولايات المتحدة من جهة وبتفاعل الاحداث في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى[2].

الفرع الأول: ديناميكية الأحداث في الشرق الأوسط:

على الرغم من أن السياسة الخارجية الأمريكية تصنعها مؤسسات متعددة الا أن للأشخاص دورا محوريا في اختيار التوجهات والتكتيكات خصوصا فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذي يشهد حالة انهيار على جميع الأصعدة سياسيا وثقافيا واجتماعيا والذي كان للولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر

[1] H.W. Brands," **The Four Schoolmasters**" , The National Interest ,2001, Browsed on28/01/2022 , op cit: https://bit.ly/3niha0e

[2] محمود جرابعة و ليهي بن شطريت ، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)،2016، ص3.

في احداث هذه الاختلالات السابقة منذ بداية الألفية الثالثة والتي يمكننا رصدها بالنظر الى طبيعة توجهات السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه المنطقة كالاتي[1]:

1. الحرب على الإرهاب: هو مصطلح يستخدم لوصف حملة المكافحة العالمية للإرهاب والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ردا على هجمات 11/ سبتمبر/2001م، وعليه فقد كانت حملة الحرب على الارهاب متعددة الأبعاد ذات نطاق واسع اشتملت في بعدها العسكري على حروب كبرى في افغانستان والعراق وعمليات سرية في اليمن وأماكن أخرى، وبرامج مساعدة عسكرية للأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة، كذلك لقد قامت الولايات المتحدة بزيادة الانفاق العسكري ليشمل البعد الاستخباراتي والمحاربة الدولية للإرهاب عابر للدول، فضلا عن اقامة التحالفات لمواجهة معاداة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وبالرغم من رفض ادارة اوباما لمصطلح الحرب على الارهاب كأداة بلاغية واطار مفاهيمي للأمن القومي الامريكي الا أن اداراته استمرت في اتباع نفس سياسة سلفه الرئيس جورج بوش الابن في مسألة الحرب على الارهاب والتي شملت الحرب على داعش[2].

في هذا السياق وخلال حملته الانتخابية عام 2016م صرح الرئيس ترامب بوجوب اقتلاع تنظيم (داعش) من جذوره ولكن وبالرغم من تصريحاته الرنانة عبر ترامب عن تردده في البداية بحجة أنه ليس لديه مانع في ترك روسيا تحارب التنظيم وأن الولايات المتحدة تستطيع أن " تهتم بالبقايا" بعد أن تهزم روسيا (داعش)، كما أن ترامب يؤيد قصف حقول النفط العراقية لمنع إيرادات التنظيم ولكنه يريد أيضا أن تحصل الولايات المتحدة من العراق على 1.5 ترليون دولار من عائدات النفط لسداد تكاليف الحرب[3]، وعليه فان غاية ترامب من محاربة تنظيم داعش هو أنه يهدد المصالح الأمريكية في الخليج ويعمل على تقويض أنظمة الشرق الأوسط المتحالفة مع الولايات المتحدة لذا كان هدف الولايات المتحدة الامريكية هو مواجهة هذه التهديدات التي تستهدف أصدقائها في المنطقة وتقدم المساعدات لهم، ولكن بالنسبة للرئيس دونالد ترامب هذه الأعباء مكلفة وبالتالي يجب على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط تحمل مزيدا من العبء في مكافحة (الإسلاميين

[1] منصور أبو كريم، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب** (الدوحة: مركز حومون للدراسات المعاصرة)،2018، ص17.

[2] Richard Jackson, **" war on terrorism",** Browsed on29/01/2022 , op cit: https://bit.ly/2GrhCyO

[3] محمد بوبوش ، **قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية** ، مجلة المستقبل العربي،العدد462 ،2017.

المتشددين) مع الإقرار بأن هذا التهديد لن يتم القضاء عليه بسهولة ولكن لا ينبغي على الولايات المتحدة الدخول في التزامات عسكرية مكلفة (مفتوحة) حسب رأيه[1].

2. ظهور فواعل إقليمية ودولية جديدة: على الرغم من أن علاقات دول الشرق الأوسط مع القوى الدولية الأخرى في الآونة الأخيرة قد اكتسبت طابعا متعدد الأقطاب وذلك بظهور روسيا كقوة فاعلة في الأمن الإقليمي بالإضافة الى الصين كفاعل في الاقتصاد الإقليمي الا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى الفاعل الأساسي في المنطقة نظرا لأنها لعبت دورا حاسما في صناعة الشرق الأوسط الحديث وأنظمة دوله[2]، وعليه فان ادراك الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لم تعد اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط يدفعها للسير بنحو يتقارب مع الفاعلين الدوليين (روسيا، والصين) والفاعلين الإقليميين (تركيا، ودول الخليج) للتعامل مع تعقيدات الأوضاع وما نتج عنها مثل: قضايا الإرهاب، واللاجئين، وبالتالي فان عدم الاستقرار وتبدل قواعد اللعبة تفرض على الولايات المتحدة بناء تحالفات مع الأطراف الإقليمية الفاعلة مثل: السعودية، مصر، الامارات[3]، وفي هذا الصدد يعتقد ترامب بأهمية تنسيق الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفاءها التقليديين بحيث يشير هنا الى" أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوى المال حسبه"، ثم يوضح بأنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تدرب أي أفراد أو معارضين أو ثوار دون معرفة ما الذي سيفعله هؤلاء لاحقا ويؤكد أن بقاء رجال أقوياء حتى لو كانوا مستبدين أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة[4] وهذا نفس ما عبر عنه ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018م حيث أعلن أن بلاده تعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن لإقامة تحالف استراتيجي للشرق الأوسط[5].

3. التعامل مع أزمات الشرق الأوسط: بالنسبة لسوريا فقد شدد ترامب على أولوية تعزيز التحالفات القائمة وبناء تحالفات جديدة لمحاربة ما اسماه " الإسلام المتطرف" وعاد وأكد بعد ذلك بأن الهدف الوحيد لسياسة الولايات المتحدة هو سوريا، بالمقابل دعى ترامب الى مراجعة وإلغاء

[1] خالد هاشم محمد، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب** ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي)
[2] Victor Dalai, **"THE MIDDLE EAST AFTER TRUMP: A RESHUFFLING OF THE CARDS?"**,2020, Browsed on26/201/2022 ,op.cit
https://bit.ly/3g7fuQb
[3] علي موسى الددا، **إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، مجلة المستقبل العربي، العدد 477، 2018.
[4] منصور أبو كريم، مرجع سابق، ص20.
[5] خالد هاشم محمد، مرجع سابق.

تسليح ما أسماه "بالمعارضة المعتدلة" لعدم جديتها في محاربة (داعش) وفي نفس النطاق فقد تراجع ترامب عن مطلب رحيل بشار الأسد واعتبره شريك محتمل في محاربة داعش غير أن ذلك لا يعد اعترافا بشرعية وجوده على رأس السلطة، وهذا ما يعبر عن محاولة ترامب لكسر الفجوة بين الرؤيتين الروسية والأمريكية في دعم جهود مكافحة الإرهاب[1]، ولكن بخلاف المتوقع فقد أظهرت إدارة ترامب رغبتها في العودة الى المنطقة في محاولة لإثبات أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن المنطقة وذلك بعد استهداف البحرية الأمريكية بصواريخ توماهوك لقاعدة الشعيرات العسكرية في افريل/2017[2] (*)، والتي يعتقد المحللون بأن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الامريكية هي التي أثرت على الدور الأمريكي تجاه سوريا وذلك لتبرير الاتهامات الموجهة لترامب بتعاونه مع روسيا[3].

أما بالنسبة لليمن فمما لا شك فيه أن اليمن تشكل أولوية ضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا اهتمامها بالسيطرة على مضيق باب المندب الذي يمر عبره يوميا حوالي 4.7 مليون طن من النفط الخام لذا حرصت الولايات المتحدة أن تكون قريبة من كل الأطراف المتحاربة في اليمن، مع دعم التحالف "الاماراتي –السعودي" في حربهم على اليمن[4] ولعل ما يشير الى ذلك هو استخدم ترامب للفيتو الرئاسي عام 2019م لإبطال قرار الكونغرس بإنهاء الدعم الأمريكي للتحالف السعودي –الاماراتي[5].

4. تراجع الطلب على النفط: شهد عام 2018م وصول الولايات المتحدة الأمريكية الى مكانة أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم وزيادة صادراتها أكثر من وارداتها نتيجة اكتشافات نفطية في الولايات المتحدة، وفي هذا السياق فقد أعلن الرئيس ترامب أمام صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر 2018م أن " البترول يفقد أهميته شيئا فشيئا كسبب لبقائنا في الشرق الأوسط لأننا ننتج المزيد منه.... لذا وكما تعلمون قد نصل فجأة الى نقطة لا نحتاج فيها الى البقاء في هذه

[1] ضياء نوح، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية**، ط1(برلين: المركز الديمقراطي العربي)،2017، ص247.

[2] ا.ف.ب، **ما نعرفه على القصف الأمريكي على قاعدة "الشعيرات" العسكرية"** ،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/01/28 في بوابة https://bit.ly/3o9Q1KC

(*) قاعدة الشعيرات العسكرية موجودة قرب مدينة حمص السورية وهي التي انطلقت منها الغارة على خان شيخون قرب ادلب والتي يعتقد أن النظام السوري استخدم خلالها الأسلحة الكيماوية.

[3] محمد بوبوش، مرجع سابق.

[4] شيماء حسن تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 470، 2018.

[5] الحرب في اليمن: **ترامب يستخدم الفيتو الرئاسي لإبطال قرار الكونغرس بإنهاء الدعم الأمريكي** ،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/01/29 في بوابة https://bbc.in/34n9yjD

المنطقة"، لذلك منذ 2019م احتد الجدل داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حول أهمية الشرق الأوسط وجدوى العلاقة مع الحلفاء ولكن رغم ذلك يبقى هدف الولايات المتحدة يتمحور حول الحفاظ على معقولية أسعار البترول وتجنب اضطراب أسعاره[1]،وهذا ما تؤكده دعوة ترامب الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الى خفض أسعار النفط الخام قائلا " ان بلاده توفر الأمن لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط بينما تقوم هذه الدول بدفع الأسعار للارتفاع"[2].

الفرع الثاني: التحول الجيواستراتيجي للسياسة الأمريكية:

على الرغم من أن الرئيس ترامب يحب أن يقدم نفسه على أنه مناهض لسياسة أوباما في الشؤون الدولية الا أن ميله الى تقليص التزام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط قد سار على خطى أوباما تماما ويبدو أن الفرق الوحيد بينهما هو أن الرئيس ترامب قام بفعل ذلك بطريقة شعبوية وغير منظمة فالانسحاب الأمريكي من المنطقة قد بدأ فعليا خلال عهد أوباما[3]، وعليه فان التحول الجيواستراتيجي في السياسة الخارجية الامريكية قد بدأ يتشكل بوضوح مع زيادة الاهتمام الامريكي بمنطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادئ نتيجة التحول العالمي للقوة الى اسيا والذي يشكل خطرا على الولايات المتحدة باعتبارها قوة مهيمنة وهو ما انعكس بشكل او باخر على منطقة الشرق الاوسط المضطربة والتي شهدت انعزالا امريكيا عن قضاياها الشائكة[4]، أما بالحديث عن سياسة العزلة فانها نهج أمريكي تقلدي اتبع منذ عهد جورج واشنطن، ولكن السؤال الأكثر أهمية هو: الى أي مدى تمتد هذه العزلة الأمريكية الجديدة؟

1.<u>التنافس الدولي:</u> تفيد العديد من الدراسات والتقارير بأن هنالك تراجعا في أهمية الشرق الأوسط في تحديد شكل التفاعلات الدولية بينما تزداد منطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادئ أهمية حيث تشكل الفناء الخلفي للصين وروسيا والذين حددتهما استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام 2018م كأعداء وذلك لأن الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى الصين وروسيا كمنافسين يسعيان الى لانتزاع تسيد الولايات المتحدة للنظام العالمي[5].

---

[1] خالد هاشم محمد، مرجع سابق.

[2] نقلا عن بي بي سي، **ترامب لدول الشرق الأوسط خفضوا أسعار النفط فأنتم لن تنعموا بالأمان بدوننا**،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/01/12 في بوابة

https://bbc.in/3GduzKw

[3] Victor Dalai,op.

[4] سوباش كابيلا، **الانتقال العالمي للقوة الى اسيا** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)،2012.

[5] بلال العضايلة، **التنافس الجيواستراتيجي على الاوسط والأقصى**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/28 في بوابة

https://bit.ly/3LTgI2x

في هذا السياق وخلال حملته الانتخابية لم يترك الرئيس ترامب مناسبة الا وقد انتقد فيها الصين بل تجاوز الأمر ذلك ليقوم بمكالمة الرئيسة التايوانية في ديسمبر 2016م وهي المحادثة الأولى لرئيس أمريكي مع أخر تايواني منذ عام 1979م والتي كادت أن تحدث ازمة دبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، وفي مجرى التنافس الأمريكي الصيني تنتقد الولايات المتحدة مسألة تخفيض الصين لعملتها "اليوان" و تعتبر أن ذلك يعطي افضلية غير عادلة للصادرات الصينية[1]، هذا وفي مستهل حديثه مع شبكة سي بي اس في 15/جوان/2018م يقول الرئيس ترامب " أعتقد أن لدينا كثير من الأعداء، أعتقد أن الاتحاد الأوروبي عدو بسبب ما فعلوه بنا في التجارة (...) وروسيا هي عدو كذلك في بعض الجوانب، والصين عدو اقتصادي(...)، لكن هذا لا يعني أنهم سيئون...هذا يعني أنهم منافسون"[2].

2.سياسة العزلة: يشير مصطلح الانعزالية عادة الى فترة ما قبل ثلاثينات القرن الماضي عندما عارض العديد من الأمريكيين دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الأولى وتفضيلهم لفكرة الدفاع عن القارتين الأمريكيتين من أي تدخل أجنبي وكان هؤلاء يستندون الى فكرة أن التورط في الصراع الأوروبي يضر بأمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الهجوم الياباني على بيرل هاربور خلال الحرب العالمية الثانية أجبر الولايات المتحدة على الدخول في الحرب ومن ثم حسمت الحرب لصالح الحلفاء[3].

في هذا السياق لقد أعاد الرئيس دونالد ترامب احياء فكرة الانعزالية من جديد بحيث ساهم خطابه الانعزالي عام 2016م بفوزه في الانتخابات والذي استغل من خلاله موضوع الحرب على العراق ووجوب انسحاب القوات الامريكية في تحدي واضح لسياسات زملاؤه الجمهوريين وهذا ما يعطي أهمية لرؤية الرأي العام الأمريكي وضغوطاته على السياسة الخارجية[4]، وعليه ففي قلب رؤية ترامب في السياسة الخارجية حمل شعار " أمريكا أولا" ، اذ وبعد وقت قصير من أداء الرئيس ترامب لليمين الدستورية قام مساعدو البيت الأبيض بنشر وصف من 500 كلمة لنهج "ترامب تجاه العالم بعنوان

[1] **دونالد ترامب يهاجم الصين بشدة عبر تويتر**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/29 في بوابة https://bbc.in/3JIZL8x

[2] **ترامب يصف حلفاءه الأوروبيين وروسيا والصين "بالأعداء"**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/29 في بوابة https://bit.ly/2JyfZ3g

[3] Stephen Wertheim," **Quit calling Donald Trump an isolationist. He's worse than that**", Browsed on28/01/2022 ,op.cit https://wapo.st/3JGvE1j

[4] Kadira Pethiyagoda,"**Foreign Policy Populism: The Final Frontier**",2018, Browsed on28/01/2022 ,op.cit https://bit.ly/3r8edyK

"السياسة الخارجية لأمريكا أولا" وجاء في البيان " يجب أن يعلم العالم أننا لا نسافر الى الخارج للبحث عن أعداء، واننا نسعد دائما عندما يصبح الأعداء القدامى أصدقاء، وعندما يصبح الأصدقاء القدامى حلفاء" وأضاف بأن هزيمة الجماعات الإسلامية المتطرفة ستكون اولويتنا القصوى[1].

3.تمكين إسرائيل في الشرق الأوسط: ان فلسفة الشرق الأوسط الجديد التي أوجدتها الولايات المتحدة تفرض على الحلفاء التقليديين ضرورة التأقلم مع المتطلبات السياسية الجديدة وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين حماية النظم السياسية المحاطة بالأزمات، ويبقى الثابت الأبرز هو أمن اسرائيل الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة في زيادة تفوقها النوعي على محيطها مع تتويج التزامها بإعلان علاقات دبلوماسية بين الدول العربية واسرائيل بما يضمن وجود إسرائيل "قرنا" مستقرا حسب التصور الأمريكي لمسار السلام في الشرق الأوسط، وفي تصريحه حول تغير أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية مع صحيفة واشنطن بوست في نوفمبر 2018م يقول الرئيس دونالد ترامب" اذا كنا ننوي ابقاء قوات في هذا القسم من العالم سيكون لسبب واحد وهو اسرائيل...ان النفط تتناقص اهميته كسبب لأننا ننتج نفطا أكثر من اي وقت مضى"2، وعليه فان الدعم الأمريكي لإسرائيل ليس جديدا فقد انخرطت كافة الإدارات الأمريكية منذ 1948م في دعم إسرائيل ومحاولة تمكينها في محيطها الإقليمي، بحيث تشكل المساعدات السنوية لإسرائيل حوالي 3.8 مليار دولار أكثر من كل المساعدات الأمنية الامريكية مجتمعة لكل دول العالم، بالإضافة الى استخدام الولايات المتحدة للفيتو كل مرة لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة، ولكن حسب ترامب فالأمر مختلف ولم يقتصر على المساعدات المادية والعسكرية أو استخدام الفيتو بل ساند الرواية الإسرائيلية في كافة أجزائها وعمل من خلال حركة التطبيع العربي الإسرائيلي على جعل إسرائيل جزء لا يتجزأ من مشروع الشرق الأوسط على الطريقة الترامبية3، وللإشارة هنا وحسب تقرير صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية فان الرئيس ترامب لا يرى الشرق الأوسط على أنه استثمار حكيم وانه من المرجح أن يسعى جاهدا للحد من تورط الولايات المتحدة في المنطقة، وبالتالي فان الصراع

[1] BRIAN BENNETT,»‘ **America First,’ a phrase with a loaded anti-Semitic and isolationist history**”,2017,browsed on28/01/2022 ,op.cit

https://lat.ms/3Gckgqi

[2] بلال العضايلة، مرجع سابق.

[3] Shibley Telhami,” How Trump’s approach to the Middle East ignores the past, the future, and the human condition”,2019, browsed on28/01/2022 ,op.cit:

https://brook.gs/32JBFsN

الفلسطيني –الإسرائيلي لن يحظى باهتمام كبير لدى ترامب الا أن أمن إسرائيل خط أحمر ومبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية[1].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية (الأبعاد، والأهداف، والأدوات):

تستمد السياسة الخارجية الأمريكية أهميتها من مصدرين وهما: الأول يعبر عن التداخل الشديد بين السياستين الداخلية والخارجية وبالتالي أثر المحددات الداخلية على نمط السياسة الخارجية، أما المصدر الثاني فيقوم على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة، فضلا عن تبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة لتحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية بحيث ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات لدولة وكذلك حجم الطموح السياسي إضافة لحجم المتغيرات في البيئة الدولية، وعلى هذا الاساس تعبر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى[2].

استندت السياسة الخارجية الأمريكية على مجموعة من السياقات لتنفيذ سياستها في الشرق الأوسط عموما وتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خصوصا ولتحقيق مجموعة من الأهداف ارتكزت بالأساس على مجموعة من الأسس الدينية والسياسية معتمدة على عدة أدوات وأنماط مختلفة من القوة تتراوح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

المطلب الأول: المرتكزات الدينية للفكر السياسي الأمريكي:

ان محاولة فهم سر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل تستوجب علينا استحضار التاريخ انطلاقا من جدلية العلاقة ما بين الماضي والحاضر في محاولة فهم احجية مكانة إسرائيل في الفكر السياسي الأمريكي وانعكاس ذلك على مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعليه يعتقد الباحث ميشيل بارد Michelle Bard في دراسته حول تأثير جماعات الضغط على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " أنه من الأفكار السائدة خصوصا لدى العرب أن اليهود لهم تأثير هائل على السياسة

[1] محمود جرابعة وليهي بن شطريت ، مرجع سابق ، ص5.
[2] مروان محمد حج محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/30 في بوابة https://bit.ly/34mZ2Zz

الخارجية الأمريكية من خلال اللوبي الصهيوني.... ولكن هذه التسمية غير دقيقة حسبه لأن قطاعا عريضا من اللوبي المساند لإسرائيل ليسوا يهود".[1]

الفرع الأول: الأسس الدينية والايديولوجية للسياسة الخارجية الامريكية:

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية نموذج مختلف من حيث التكوين التاريخي للدول والأمم والجماعات البشرية اذ ومنذ نشأتها خلال القرن السابع عشر حمل المهاجرون الجدد الذين استوطنوا الأرض الجديدة العقيدة الدينية البروتستانتية الكالفينية وهذه العقيدة هي نفسها التي كونت الشخصية الأمريكية على كافة الأصعدة الاجتماعية والثقافية والدينية والتي انعكست بدورها كذلك في صياغة وبلورة السياسية الخارجية الامريكية[2]، فعلى الرغم من إقرار الدستور الأمريكي بعلمانية الدولة منذ عام 1789م الا أن المذهب البروتستانتي بقي فاعل أساسي في التكوين الثقافي والاجتماعي للشعب الأمريكي الذي تشكل فيه الطوائف المسيحية البروتستانتية حوالي 150 مليون نسمة من المجتمع الأمريكي، وعلى هذا الأساس يصف الأمريكيون الأوائل أنفسهم بأنهم شعب الله المختار وأن الرب اختارهم لحماية البروتستانتية في إسرائيل الجديدة حسبهم.

ان سيطرت الكنيسة البروتستانتية على جميع مناحي الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية قد منحها قوة التواصل مع الجماهير بحيث اضحت علاقة الكنيسة البروتستانتية بالمجتمع الأمريكي شاملة تمتد الى الاقتصاد والتعليم والسياسة ..خ، ولكن تطور دورها بشكل فاعل في الحياة السياسية الأمريكية قد بدأ خلال القرن العشرين بحيث كان للمبشرين الانجيليين دور فعال في كسر السياسات الانعزالية وإعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة مع إرساء النزعة التوسعية.[3] (*)

وعلى عكس الفروع الأخرى من المذاهب البروتستانتية تطورت الانجيلية في النصف الأول من القرن العشرين لتمتد الى الطبقات الدنيا في المجتمع الأمريكي بالإضافة الى اليمين المسيحي داخل الحزب الجمهوري بحيث وبمرور الوقت قام الإنجيليين بتوسيع نشاطاتهم من خلال التركيز على

---

[1] ميشيل بارد، **السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1(القاهرة: المشروع القومي للترجمة)،2004، ص109.

[2] جمال خالد الفاضي، **الدولة المدللة: البعد الأيديولوجي والديني للوجود الإسرائيلي في الفكر السياسي الأمريكي**، ط1(برلين: المركز الديمقراطي العربي)،2019، ص12.

[3] يوسف حمودة وحتحوت نور الدين، دور تيارات الفكر المحافظ الأمريكية في رسم السياسة الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 7، العدد 1، 2022.

(*) **الانجيلية** هي احد فروع المذهب البروتستانتي المسيحي ، وهي كلمة يونانية تعني " البشرى السارة" ، وتعود أصولها الى الإصلاح البروتستانتي الذي قام به جون كالفن وجون لوكس ومارتن لوثر وتهدف الى تجديد الايمان المسيحي ومعارضة سلطة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

الخطاب الديني الحزبي ولعل أحد أهم أسباب تأثير الانجيليين على السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة يتمثل في سببين وهما: السبب الأول هو أن الشعب الأمريكي لديه هوية وطنية مرتبطة بالدين أكثر من الشعوب الغربية الأخرى، أما السبب الثاني يتمثل في الدور المهيمن للإنجيليين في تشكيل وجهات النظر العالمية للجمهور وصناع القرار[1]، وعليه يمكن ملاحظة أن الخطاب الديني والسياسي حاضر بقوة منذ منتصف القرن العشرين وعلى نحو مكثف فنشيد قسم الولاء الأمريكي، والخطب السياسية المعدة لاستلام منصب الرئاسة والتي يلقيها جميع الرؤساء الأمريكيين يتم الحرص فيها وبشكل تقليدي على فضل الله وبركاته على حفظ الامة الامريكية، وأن وجود الولايات المتحدة هو جزء من التدبير الإلهي، وحتى على المستوى الثقافي يمكن رؤية ذلك من خلال الأفلام والكتب والخطابات الثقافية ...خ، وهذا ما يعطي صورة نمطية عن كيفية تأثير الدين في بلورة وتشكيل الفكر السياسي الامريكي[2].

عموما لقد برز في النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدا منذ انشاء "دولة إسرائيل" تيارين رئيسيين يعبران عن الحركة الدينية البروتستانتية وتأثيرها على الحياة السياسية الأمريكية، ويمثل أولهما الحركة الأصولية المسيحية (المسيحية الصهيونية) التي تعود جذورها الى البدايات الأولى من نشأة الولايات المتحدة الامريكية وهي التيار المهيمن باعتبار المذهب البروتستانتي المذهب الرئيسي في البلاد، وتركز الحركة الأصولية على التفسير الحرفي للتوراة والحضور الحي للمسيح ويؤمنون بان التوراة توفر إجابات واضحة لحل كل المشكلات الإنسانية، ويمكن قراءة كيفية تأثير الكنيسة البروتستانتية الانجيلية في الحياة العامة الأمريكية وخصوصا في القضايا المتعلقة "بإسرائيل" من خلال سيطرتها على الاعلام اذ ينتشر في الولايات المتحدة حوالي 1400 محطة إذاعية دينية، و385 محطة تلفزيونية يعمل فيها اكثر من 80 الف قسيس غالبيتهم الساحقة من الانجيليين الذين يعتبرون إسرائيل " تجليا الاهيا وتجسيدا لنعم الله من اجل خلاص بني البشر"[3].

ان عملية الربط اللاهوتي بإسرائيل بالنسبة للأصوليين ناتج من ايمانهم بالعودة الثانية للمسيح ودور إسرائيل في اخر الزمان وهو ما يعني بالنسبة للبروتستانت الانجيليين ضرورة دعم إسرائيل بكل الوسائل واعتبار أن مباركتها من رضى الله وأن الله يتعامل مع الشعوب وفق ما يتعاملوا مع

[1] Filiz Çoban-Oran, » **Amerikan Kimliği ve Dış Politikasında Evanjelizmin İzleri: Sosyal-İnşacı Perspektiften ABD-İsrail İlişkileri »,** İNSAN VE TOPLUM BİLİMLERİ ARAŞTIRMALARI DERGİSİ, vol 6,2017.

[2] جمال خالد الفاضي، مرجع سابق، ص 18.

[3] نفس المرجع، ص23.

اليهود...خ، وبالتالي يعتقد الأصوليين بأن تجمع اليهود في فلسطين هو دليل على نبوءات الكتاب المقدس الموعودة، وأن استيلاء اليهود على القدس عام 1967م ما هو الا تحقيق للعناية الإلهية[1].

أما بالنسبة للاتجاه الثاني فهو تيار المحافظين الجدد والذي تكمن جذوره في مجموعة من اليهود الذين درسوا في جامعة سيتي نيويورك في منتصف ثلاثينات القرن الماضي، والذين سرعان ما انخرطوا في صفوف الحزب الديمقراطي بحيث أطلق عليهم اسم "الليبراليون المحافظون" لأنهم شملوا بين المحافظة الاجتماعية والليبرالية ومعاداة الشيوعية، فضلا عن تأثرهم بأفكار الفيلسوف الألماني اليهودي ليو شتراوس Leo Strauss [2]، وعليه يصف فرانسيس فوكوياما في كتابه أمريكا على مفترق طرق المحافظين الجدد بأربعة مميزات تتمثل في: اهتمامهم بالديمقراطية وحقوق الانسان وكذلك السياسة الداخلية للولايات الامريكية، والاعتقاد بأن قوة الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم لأغراض أخلاقية، فضلا عن الشك بقدرة القانون الدولي والمؤسسات الدولية على حل المشكلات الأمنية، وأخيرا الرؤية بأن الهندسة الاجتماعية الطموحة قد تؤدي الى عواقب وخيمة وتقوض في الغالب غايتها[3].

في البداية لم يكن الجيل الأول من المحافظين الجدد متحمسين لمسألة السياسة الخارجية، الا أن هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام وحصول معارضة داخل الحزب الديمقراطي في سبعينات القرن الماضي أدى الى بروز نهج الجيل الثاني لتيار المحافظين الجدد على مستوى السياستين الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وتعزز ذلك بانتخاب رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي بحيث دخل العديد من المحافظين الجدد الى صفوف الحزب الجمهوري[4].

تنعكس توجهات المحافظين الجدد وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية بخدمة المصالح الاسرائيلية بحيث وعلى الرغم من وجود العديد من الأصوات السياسية الأمريكية التي تعارض سياسات المحافظين الجدد وتتهمهم بأنهم "أصحاب الولاء المزدوج– الأمريكي والاسرائيلي" مثل الكاتب الأمريكي ديفيد ديوك David Duke والذي يتهمهم بأنهم يؤثرون المصالح اليهودية على المصالح القومية الأمريكية، الا أن المحافظين الجدد يردون على هذه الاتهامات ب "معاداة السامية"، وفي ذلك يقول عضو مجلس الشيوخ ومرشح الرئاسة الأمريكية السابق باتريك بوكانان Patrick J Buchanan " بأن

[1] يوسف الحسن، **البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)،1990، ص12.

[2] يوسف حمودة، وحتحوت نورالدين، مرجع سابق.

[3] فرانسيس فوكو ياما، **أمريكا على مفترق طرق**، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان)،2007م، ص21.

[4] يوسف حمودة وحتحوت نورالدين، مرجع سابق.

الحقيقة هي أن تهمة معاداة السامية هي نفسها التي لها تأثير سام، لأن القذف بالباطل يقصد به الغاء الخطاب العام بتلويث سمعة الخصوم، وتهديدهم، وفرض الرقابة عليهم، ووضعهم بالقائمة السوداء هم ومن ينشدون لهم"، ويضيف بالقول" ان المحافظين الجدد يقولون أننا نهاجمهم لأنهم يهود، نحن لا نفعل ذلك، اننا نهاجمهم لأن دعوتهم للحرب تهديد لبلادنا، حتى ولو وجدت صدى لدى أرئيل شارون....ويواصل بالقول لقد اتهمونا بمعاداة السامية –أي كراهية اليهود بحسب عقيدتهم أو تراثهم أو أجدادهم"[1].

الفرع الثاني: التيارات المحافظة الأمريكية والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي:

منذ تبني الرئيس هاري ترومان فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين شكلت الالتزامات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية عنصرا أساسي في إبقاء إسرائيل بهذا التفوق في منطقة الشرق الأوسط، فبالرغم من الاعتبارات الدينية سابقة الذكر الا أن وجود إسرائيل اعتبر آنذاك عاملا أساسيا في الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية وازدادت اهميها كذلك مع احتداد الحرب الباردة وخوف الولايات المتحدة من التمدد الشيوعي في الشرق الأوسط وهذا ما يؤكده تصريح الرئيس بوش الاب عام 1992م وقوله "ان التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية والأيديولوجية، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بأن تهزم إسرائيل"[2].

يمكن القول بأن تنامي التيارات المسيحية الصهيونية وظهورها على المشهد السياسي الخارجي الأمريكي قد بدأ فعليا منذ انتخاب جيمي كارتر عام 1976م كرئيس للولايات المتحدة بحيث أعلن كارتر خلال حملته الانتخابية بأنه مسيحيا انجيليا وأنه ولد من جديد كمسيحي بحيث أن هذه العبارة أعطته زخما كبيرا لدى المنظمات الانجيلية اذ صورت الصحافة الأمريكية عام 1976م بأنه " عام الانجيليين"، فضلا عن ذلك فقد صرح كارتر بعد انتخابه بأن "تأسيس إسرائيل المعاصرة هو تحقيق للنبوءة التوراتية"[3]، وعلى الرغم من دعم كارتر لإسرائيل الا أنه بوصول رونالد ريغان الى رئاسة الولايات المتحدة عام 1980م انضم العديد من المحافظين الجدد الى الحزب الجمهوري وهو بداية عصر تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية[4]، بحيث أذاعت التيارات المحافظة

[1] بوعلام العباسي، المحافظين الجدد الأمريكيون واسرائيل قصة الولاء المزدوج، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 15، ص105-120، 2011.

[2] جمال خالد الفاضي، مرجع سابق، ص 56-57.

[3] محمد السماك، **الصهيونية المسيحية**، ط2(بيروت: دار النفائس)،1993م، ص29.

[4] Turaev Abrar Saloxiddinovich, » **EVOLUTION OF FOREIGN POLICY IDEOLOGY OF AMERICAN NEOCONSERVATISM",** Jizzakh State Pedagogical Institute, Jizzakh, Uzbekistan, 2017.

الأمريكية فكرة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية مدعومة من السوفييت، فضلا عن نشر العديد من الكتاب المحسوبين على المحافظين الجدد أفكار مسمومة للتأثير على الرأي العام الأمريكي مثل: دراسة كلير ستيرلينغ بعنوان "شبكة الإرهاب" والتي أصبحت فيما بعد مرجعا للتيارات المحافظة واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في محاولة احباط القضايا الوطنية الفلسطينية آنذاك[1].

بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م أجبرت الولايات المتحدة على إعادة تقييم موقفها تجاه القضية الفلسطينية وبدأت الزيارات المكوكية في محاولة أمريكية للتوسط لحل القضية الفلسطينية بناء على حل الدولتين والاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني والتي أفرزت بعد ذلك القيام بحوار فلسطيني امريكي عام 1988م في الجزائر والذي نتج عنه بعد ذلك قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل في مقابل حكم ذاتي فلسطيني عرف "باتفاقية أوسلو للسلام" عام 1993م ولكن سرعان ما تخلت إسرائيل عن التزاماتها بفشل" اتفاقية كامب ديفيد 2" [2] والذي تزامن مع صعود التيارات المحافظة على سلم الحكم في الولايات المتحدة وإعادة تعريف المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبقيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000م والتي تلتها احداث 11/ سبتمبر/2001م تبنت إدارة الرئيس بوش الابن المحافظة الطروحات الصهيونية في تعاملها مع القضية الفلسطينية وذلك بربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب[3].

في هذا السياق وفي دراسة اعدها البروفيسور القس دونالد واغنز Donald Wagnes من جامعة نورث بارك في شيكاغو يقدر عدد اتباع المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة بنحو 40 مليون نسمة يشكلون حوالي 30% من أتباع المسيحية الصهيونية في العالم والذين يقدرون بحوالي 130 مليون نسمة، ويعتقد واغنز أن تحالف الأصوليين مع المحافظين الجدد بعد احداث 11/ سبتمبر استطاع توسيع ما يسمى الحرب على الإرهاب ليشمل حرب إسرائيل ضد الفلسطينيين، فضلا أنه يؤكد في دراسته بأن هذا التحالف بين التيارين قائم على ايمانهم بالوظيفة التي تؤديها إسرائيل في كما جاء في التوراة تمهيدا لظهور المسيح وهذا نفس ما تؤكده دراسات الكثير من القساوسة الأمريكيين خصوصا

[1] مايكل كولينز بايير، **كهنة الحرب الكبار**، ترجمة عبد اللطيف أبو بصل، ط1(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان)،2006، ص20.
[2] جمال خالد الفاضي، مرجع سابق، ص61.
[3] محمد عبد العاطي، **الحصار أبرز معالم العام الثاني من الانتفاضة**،2004، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة https://bit.ly/3gn5pyE

بولايات حزام الانجيل (جورجيا ، تكساس) والتي تتمحور حول معركة هرمجدون، ونهاية العالم، أما بالنسبة لدعم المحافظين الجدد فيؤكد واغنز أنه دعم تحركه مشاعر معادية للإسلام[1].

وعليه فبعد صعود باراك أوباما الى رئاسة الولايات المتحدة وبالرغم من تمسك ادارته بحل الدولتين الا أنها لم يكن لديها القدرة على معارضة إسرائيل وذلك لأن المنظمات الصهيونية المسيحية والمحافظين الجدد يسيطرون على مؤسسات صناعة القرار الخارجي الامريكي فضلا عن وجود الكثير من عناصر اليمين المتطرف في صفوف الحزب الديمقراطي مثل: كامالا هاريس Kamala Harris والتي كانت من ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين عارضوا قرار أوباما بعدم استخدام "الفيتو" ضد قرار لمجلس الامن برفض ضم إسرائيل للضفة الغربية[2]، ولكن بفوز الرئيس دونالد ترامب في انتخابات عام 2016م تجمع أكثر من 7 الاف مسيحي انجيلي من ولاية ميامي فقط تحت شعار" انجيليون من أجل ترامب" خلال حفل تنصيبه[3] ويرجع هذا الزخم الذي حضي به ترامب من طرف التيارات المحافظة لسببين وهما: تعيينه للعديد من الأصوليين ضمن فريقه مثل: مايك بومبينو Mike Pompino المحسوب على الجناح المحافظ المتشدد بمنصب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ثم وزير للخارجية[4]، وجون بولتون John Bolton في منصب مستشار الامن القومي ويعتبر من "الصقور"، فضلا عن مايك بنس Mike Pence في منصب نائب الرئيس، اذ يعتقد الزعماء المبشرون أن مايك بنس أعاد المسيحية المحافظة الى مكانها المستحق وفي ذلك يقول رئيس مدارس المبشرين الجنوبيين ريتشارد لاند بأن مايك بنس سياسي حول فكرة التبشير المسيحي الى سياسة دولة[5].

أما السبب الثاني فيتمثل بتصريحات ترامب أثناء حملته الانتخابية بوقوفه الى جانب إسرائيل وهذا ما يتضح في تصريحات مايك بومبينو عندما قال " أن الرئيس ترامب هو اختيار إلهي من أجل الدفاع عن إسرائيل"، بل وتجاوز الأمر ذلك ليصوره بشخصية " ايستر" الموجودة في الكتب الدينية المسيحية واليهودية والتي يقال انها هي التي حمت اليهود[6].

---

[1] عماد مكي، **تحالف الصهيونية المسيحية مع المحافظين الجدد**،2006، تم التصفح بتاريخ 2022/01/30 في بوابة https://bit.ly/3sxhmI3

[2] وليد عبد الحي، **القضية الفلسطينية وفريق السياسة الأمريكية الجديد**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)،2021، ص10.

[3] سناء الخوري، **ما هي النبوءة التي يسعى ترامب الى تحقيقها؟**،2020، تم التصفح بتاريخ 2022/01/31 في بوابة https://bbc.in/3GmUhMR

[4] **لغز ترامب: ملامح السياسة الامريكية الجديدة**،2016، تم التصفح بتاريخ 2022/01/25 في بوابة https://bit.ly/35DmRgg

[5] هادي خودابندة لوي، **تأثير الأصوليين على السياسة الخارجية الامريكية**،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/01 في بوابة https://bit.ly/3AYlAMg

[6] تقارير الجزيرة الوثائقية، **الإنجيليين الجدد...ديمقراطية باسم الرب في أمريكا** ،2020، تم التصفح بتاريخ 2022/02/01 في بوابة

المطلب الثاني: مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بالشرق الأوسط:

تحت عنوان النفط لم يعد ضروريا: ترامب سيسحب قواته من الشرق الأوسط كتب الكسندر براتيرسكي Alexander Bratersky بأن الرئيس ترامب قد ربط مسألة وجود القوات الامريكية بالشرق الأوسط بعامل النفط، ويضيف بأن أحد أسباب الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط هو إسرائيل ولكن مع انخفاض أسعار النفط يقل حافز البقاء، ويشير الرئيس دونالد ترامب "بأن النفط يلعب دورا اقل فأقل، فنحن أنفسنا ننتجه أكثر من أي وقت مضى، وهكذا اتضح لنا فجأة أننا لا ينبغي لنا البقاء هناك لفترة أطول"، وعليه فان ترامب يعتبر أول رئيس أمريكي يربط عامل النفط بمسألة بقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولكن يبدو أن البنتاغون يعارض مواقف ترامب بهذا الشأن وهذا يتضح من خلال ما عبر عنه وزير الدفاع جيمس ماتيس وفقا لوسائل اعلام أمريكية[1]، و من هذا المنطلق يمكننا القول بأن مصالح الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية في الشرق الأوسط تنقسم الى جزأين وهما المصالح الهامشية والمصالح الحيوية.

الفرع الأول: التحول في المصالح المرتبطة بمصادر الطاقة التقليدية:

لطالما كانت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية مرهونة بضمان تدفق النفط لها ولحلفائها، ولكن مع تطور التكنولوجيا واكتشافات الطاقة المتجددة فضلا عن الاكتشافات الأمريكية المحلية للنفط والغاز أصبحت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية متناقصة بالنسبة للولايات المتحدة، ومع ذلك لا يزال انتاج النفط في الخليج العربي يمثل حوالي 20% من الإنتاج العالمي وما يقارب ثلث اجمالي النفط المنقول بحرا، وعليه فان الحفاظ على أسعار النفط العالمية لا يزال يعتمد على عدم الانقطاعات الكبيرة في صادرات النفط الخليجية بحيث أن الارتفاع المفاجئ والدراماتيكي لأسعار النفط يؤدي الى صعوبات تواجهها الأسواق في التكيف معها على المدى القصير[2]، وللإشارة هنا أنه على الرغم من خطابات ترامب المتكررة المتعلقة بعدم أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الا أنه طالب دول الخليج بتخفيض أسعار النفط اذ يقول في تغريده له على تويتر في سبتمبر 2018م " اننا نحمي دول

---

https://bit.ly/3godzXC

[1] ألكسندر براتيرسكي، **النفط لم يعد ضروريا: ترامب سيسحب قواته من الشرق الأوسط** ،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/06 في بوابة

https://bit.ly/3gzExeX

[2] AARON DAVID MILLER and RICHARD SOKOLSKY,**" The Middle East Just Doesn't Matter as Much Any Longer",**2020, browsed on06/02/2022 ,op.cit:

https://politi.co/3J7MMv8

الشرق الأوسط، انهم لن يتمتعوا طويلا بالأمان من دوننا وهم يرفعون أسعار النفط أكثر فأكثر ...تذكروا يجب أن تخفضوا أسعار النفط الان"[1].

من زاوية أخرى فان أحد أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يتمحور في ضمان تدفق النفط لحلفائها مثل " أوروبا، واليابان " وتأمين وصوله لهم بشكل امن[2]، غير أن ترامب لم يرى في هذه المعادلة فائدة للولايات المتحدة تذكر وهذا ما يتضح من خلال تغريدة له قد نشرها عبر حسابه في تويتر في جويلية 2019م مفادها أن على الدول التي تستورد النفط من منطقة الخليج أن تحمي شحناتها النفطية التي تشتريها من دول المنطقة مشيرا الى أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية محدودة في المنطقة وتساءل ترامب بالقول: " لماذا نحمي الممرات البحرية نيابة عن الدول الأخرى لسنوات عدة دون مقابل؟ على هذه الدول أن تحمي سفنها في هذه المنطقة الخطرة، ولا ينبغي العويل على القوات الأمريكية في حماية الممرات البحرية"[3].

كذلك الأمر تشارك الولايات المتحدة الأمريكية القوى الدولية والإقليمية في الصراع على غاز البحر الأبيض المتوسط والذي تم تقديره وفقا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010م بحوالي 122تريليون م^3 من الغاز في شرق المتوسط أي قبالة سواحل كل من " سوريا، لبنان، قبرص، "إسرائيل"، غزة" بالإضافة ل 107 مليار برميل من النفط، وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصراع على الغاز في المتوسط من نطاق أوسع يتعلق بأولوياتها في الشرق الأوسط ويرتبط غالبا بضمان تدفق الطاقة وحماية إسرائيل، اضافة لذلك يتمثل حضور الولايات المتحدة في شرق المتوسط من خلال شركاتها ومبادراتها للوساطة بين أطراف النزاع فضلا عن انتشارها العسكري في البحر المتوسط[4]، ومن هنا يمكن القول أن مصلحة الولايات المتحدة تكمن في ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط وغالبا ما تنطوي هذه المصالح على أمور تتعلق بأمن إسرائيل.

---

[1] **ترامب لدول الشرق الأوسط: خفضوا أسعار النفط الآن "فأنتم لن تتمتعوا بالأمان طويلا بدوننا"** ،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/07 في بوابة
https://bbc.in/34nSb2x

[2] Jeremi Suri and Benjamin Valentino, » **Rethinking American National Security Strategy**", Oxford University Press, 2016, pp8.

[3] **دونالد ترامب للدول المستوردة للنفط الخليجي: "احموا أنفسكم"** ،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/02/07 في بوابة
https://bbc.in/3gBiftj

[4] علي حسين باكير، **كنز في ماء المتوسط...من يربح حرب الغاز القادمة؟**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/02/07 في بوابة
https://bit.ly/3uBU0U8

الفرع الثاني: المصالح الحيوية المرتبطة بالمضائق ومبيعات الأسلحة:

فضلا عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باستقرار أسعار النفط وضمان تدفق الطاقة لحلفائها فان أهمية الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة تتمثل في كونها تحتوي على عدة مضائق تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية هامة، فضلا عن أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أعلى منطقة في استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن القول إن هذه الأهمية الحيوية مثلت جزء كبير من تعارض المواقف ما بين الرئاسة والبنتاغون في عهد ترامب.

بالنسبة للمضائق فيعد مضيق هرمز أهم ممر نفطي منفرد في العالم يقع بين دولتي عمان وايران ويربط دول الخليج ببحر العرب وما ورائها الى المحيط وهو الطريق الوحيد لأكثر من سدس انتاج النفط العالمي بما يشكل حوالي 17.2 مليون برميل يوميا وثلث الغاز الطبيعي المسال في العالم، فضلا عن وجود الاسطول الأمريكي الخامس فيه والذي مقرة مملكة البحرين.

شهد مضيق هرمز عدة أحداث كان اخرها تهديد ايران بالتدخل بالسفن العابرة من خلاله ردا على العقوبات الامريكية والأوروبية عام 2012م، فضلا عن تعرض 4 سفن للهجوم عام 2019م بما فيهم اثنتان للسعودية وبالتالي فان المضيق يثير مخاوف الولايات المتحدة بشأن امدادات النفط العالمية ومن ثم ارتفاع أسعار الطاقة[1]، وبالتوازي مع أهمية مضيق هرمز يشكل مضيق باب المندب كذلك أهمية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لأهميته الحيوية في طريق التجارة البحرية ومرور صادرات النفط والغاز من الخليج العربي من خلاله وصولا الى قناة السويس، ويعتبر مضيق باب المندب بوابة تفصل البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر البحر الأحمر وقناة السويس[2].

دفعت أهمية مضيق باب المندب الاستراتيجية والتجارية دول الشرق الأوسط المتنافسة الى الاهتمام بمنطقة القرن الافريقي، وكذلك اهتمام القوى الدولية وعلى راسها الصين التي تسعى الى جعل المنطقة سوقا تجارية لها، وعليه فقد قامت الصين باتباع سياسة اقراض منطقة القرن الافريقي المالية كما هو الحال في جيبوتي التي تشكل ثلثي ديونها الخارجية مستحقة للصين، فضلا عن اثيوبيا وتنزانيا وهو ما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التمدد الاقتصادي والعسكري الصيني بمنطقة

[1] Hamad I Mohammed, **» Why is the Strait of Hormuz so strategically important?",**2019, browsed on07/02/2022 ,op.cit:
https://bit.ly/3BfE0sm

[2] **The Bab el-Mandeb Strait is a strategic route for oil and natural gas shipments**,2019, browsed on07/02/2022 ,op.cit:
https://bit.ly/34pbuZm

القرن الافريقي وخاصة بعد انشاء قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي عام 2017م، وبخصوص المنافسة الصينية الأمريكية بالمنطقة يشير السفير الأمريكي في جيبوتي توم كيلي Tom Kelly الى أن القوات الأمريكية والصينية على مقربة شديدة "ستكون تحدي لجميع المعنيين"، وقد أشار كذلك قائد القوات الأمريكية في المنطقة الجنرال توماس والدهاوزر Thomas Waldhauser للكونغرس " بأن شراكة جيبوتي المتزايدة مع الصين تتعدى، وفي بعض الأحيان تقلل من وصول الولايات المتحدة الى مناطق نفوذها"، وكذلك الأمر يعلق السيناتور الأمريكي جيم اينهوف Jim Einhoff خلال زيارته الى جيبوتي في فبراير 2019م قائلا" لا يمكننا انكار تعدي الصين على ميناء حيوي بعد الان" وهو ما يرفع احتمالات تنافس امريكي صيني مستقبلا للسيطرة على مضائق الشرق الأوسط[1].

في جزئية أخرى فان أحد أهم مصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة هو جعل منطقة الشرق الأوسط سوقا لمنتجاتها، وللإشارة هنا فقد ارتفع حجم واردات دول الشرق الأوسط من البضائع الأمريكية خلال العقدين الأخيرين وذلك بعد توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط بحيث وفي تقرير أعده مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة عام 2019م فان إسرائيل من أوائل الدول المستوردة للمنتجات الأمريكية بحيث احتلت المرتبة 24 في قائمة أكبر مستورد للبضائع الأمريكية، في حين احتلت مصر المرتبة 59، واحتلت البحرين سابع أكبر سوق للمنتجات الأمريكية في العالم، بينما احتلت السعودية المركز 26، وقطر المرتبة 66 والامارات المرتبة 52 أما الأردن احتلت المرتبة 69.[2]

أما بالنسبة لمبيعات الأسلحة ففي تقرير أعده معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (sipri) يقول المعهد أن جميع دول الشرق الأوسط تستورد الأسلحة بأعداد قياسية وأنه ما بين 2016–2020 نمت واردات الأسلحة لكل من الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 25%، بحيث ذهب حوالي 47% من صادرات الأسلحة الأمريكية الى الشرق الاوسط ما بين 2016–2020 بزيادة قدرها 28% عن الخمس سنوات السابقة لعام 2016م، وعليه فقد شملت الصادرات الأمريكية للأسلحة كل من إسرائيل بنسبة 335 %، وقطر بنسبة 208 %، والسعودية بنسبة 175 %، وخلص التقرير الى أن الولايات

[1] John Calabrese, **» The Bab el-Mandeb Strait: Regional and great power rivalries on the shores of the Red Sea"**,2020, browsed on07/02/2022 ,op.cit:
https://bit.ly/3B9IBMu

[2] Report Series , **office of the united states trade representative** ,2019, browsed on07/02/2022 ,op.cit:
https://bit.ly/3JjxmUu

المتحدة الأمريكية لم تكن فقط أكبر مصدر للأسلحة ولكن حصتها العالمية من صادرات الأسلحة قد زادت أيضا من 32% الى 37% خلال السنوات الخمس الماضية في حين تشهد المبيعات الصينية والروسية تراجعا ملموسا في مجال بيع الأسلحة[1]، انظر الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): النسب المئوية في واردات الأسلحة للشرق الأوسط بين 2016-2020م

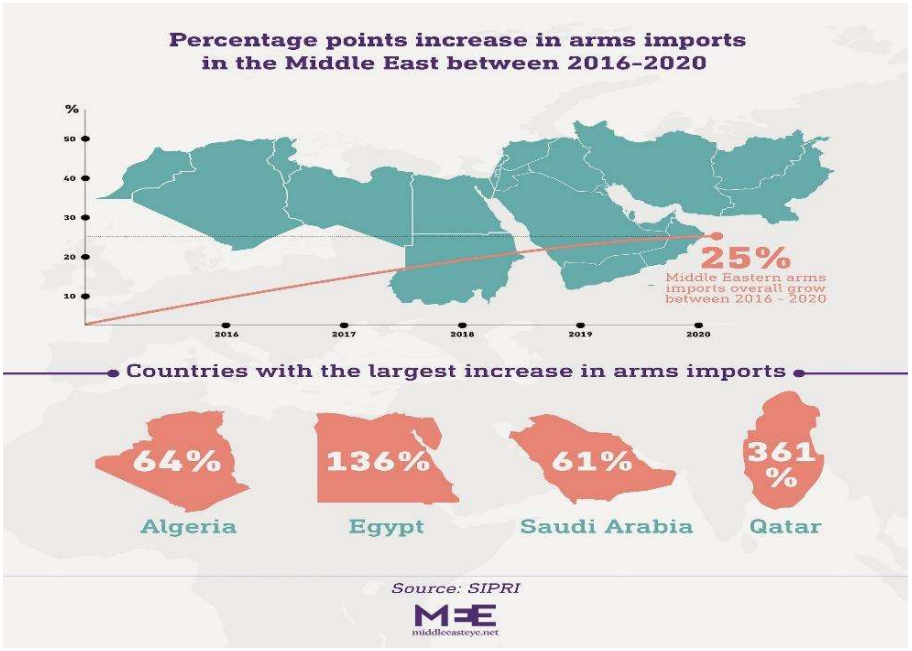

Source : Azad Essa, » Arms sales: US remains world's top supplier as Middle East spending spikes",2021,op:cit https://bit.ly/3HJEhWS

في هذا السياق تقول الباحثة في شؤون الشرق الأوسط الكسندرا كويموفا Alexandra Koimova ان الزيادات في واردات الشرق الأوسط من الأسلحة يرجع نتيجة سعي العديد من دول الشرق الأوسط لعب دور إقليمي نتيجة العلاقات المتوترة بين دول الشرق الأوسط والتنافس الإقليمي في شرق المتوسط، وتضيف كويموفا أن السعودية وحدها تمثل 24% من واردات الأسلحة الامريكية وأن الصادرات الامريكية في الخمس سنوات السابقة تمثل 85% أي أنها أعلى من صادرات روسيا للأسلحة، وللإشارة هنا فقد سعت كل من الامارات والسعودية الى اتمام صفقة مع إدارة ترامب لاستيراد المقاتلات f35، فضلا عن أنه ولأول مرة تدخل شركة ايدج للأسلحة المملوكة للإمارات قائمة سيبري لأفضل 25 دولة منتجة للأسلحة[2].

[1] **US remains top arms exporter and grows market share**,2021, browsed on07/02/2022 ,op.cit: https://bbc.in/3uGfD5R

[2] Azad Essa, **» Arms sales: US remains world's top supplier as Middle East spending spikes**",2021,op:cit

ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من رفع منسوب صادرات الأسلحة للشرق الأوسط يرجع لعدة أسباب أهمها: الحفاظ على نفوذها الإقليمي وسط تضارب مقتضيات سياستها الداخلية والخارجية، وتحديدا بعد توجهاتها الجديدة في سحب قواتها من الشرق الأوسط (بروز التوجه الانعزالي) من جهة، ومن جهة أخرى هو وجود روسيا والتي تعتبر ثاني أكبر مورد للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤثر على نسب مبيعات الأسلحة الأمريكية والتي تجعل شركات الأسلحة والبنتاغون يقومون بتكثيف الضغوط على الإدارة السياسية في الولايات المتحدة، والأهم من ذلك أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط لا تؤثر على تفوق إسرائيل العسكري[1]، وفي هذا الصدد يقول الرئيس ترامب في نوفمبر 2018م أنه " اذا الغينا عقود صفقات السلاح بحماقة مع السعودية فستكون روسيا والصين هم المستفيدين الهائلين"، وفي حديثه عن الأهمية التي تلعبها مبيعات الأسلحة الأمريكية في توطيد علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الشرق أوسطيين يقول قائد القيادة المركزية الجنرال كينيث ماكنزي Kenneth Mackenzie في جوان 2020م " لا نريد أن يتحول شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الى الصين، نحن لا نريدهم ان يتحولوا الى روسيا كذلك لشراء تلك الأنظمة"، فضلا عن ذلك فان صادرات الأسلحة الامريكية تخلق المزيد من فرص العمل وتؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وتلعب دورا مهما في تطوير الصناعات الدفاعية الأمريكية.[2]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط:

اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية منذ عقدين على إحلال "الفوضى " في الشرق الأوسط كنهج يحقق مصالحها ويعزز امنها القومي في المنطقة، فبعد أحداث 11/ سبتمبر /2001م انتهجت الولايات المتحدة سياسة اسقاط الأنظمة" المارقة" حسبها بحجة إضفاء الديمقراطية ودعم الاستقرار الليبرالي الذي تدعمه أمريكا في الشرق الأوسط لذا كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م كنوع من الهندسة

https://bit.ly/3HJEhWS

[1] Hadi Salehi Esfahani , "**The Economic Ties and Political Interests of the United Statesin the Middle East and North Africa**", SNU American Studies Journal, No 35.1,2012.

[2] Congressional Research Service, **» Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy"**,2020,op:cit

https://crsreports.congress.gov/

السياسية التي تهدف الى انشاء أنظمة ديمقراطية تحت شعار" الفوضى الخلاقة" و"الشرق الأوسط الجديد"[1].

ان اتباع الولايات المتحدة أسلوب الحرب الوقائية وزيادة الانفاق الدفاعي خلال عهدة الرئيس بوش الابن دفع إدارة الرئيس أوباما لاحقا الى تقليص الالتزامات تجاه الشرق الأوسط وذلك رغم سماحها بتدخل عسكري في ليبيا والترويج لفكرة التحالف ضد" داعش "، بمعنى أن الرئيس بوش الابن قد صنع الفوضى ولعب الرئيس أوباما دور الوسيط والمفاوض، وعليه يمكن وصف سياسة الولايات المتحدة في هذه المرحلة بأنها اعتمدت على الموازنة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في سياستها تجاه الشرق الاوسط، ولكن بصعود الرئيس دونالد ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة قام بالترويج لنفسه بأنه هو " العراب الحقيقي للحرب على الإرهاب ضد "داعش" وايران واللذين يعتبران العدو الأول للولايات المتحدة وسبب مشاكل الشرق الأوسط حسبه[2].

الفرع الأول: القوة الذكية كنهج للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

ان مفهوم القوة مفهوم مركب بطبيعته بحيث أن امتلاك عوامل القوة لا يكفي لكي تكون الدولة مؤثرة، وبناء عليه لا يمكن اختزال المفهوم في تفسيره تفسيرا مجردا دون الخوض في المسميات التي تطلق عليه بين الحين والاخر ومنها مصطلح القوة الذكية "smart power" والذي يعتبر مفهوم حديث يمزج من حيث التركيبة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وأشد فاعلية من القوتين منفردتين، ويعرف جوزيف ناي Joseph Nye القوة الذكية بأنها "القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الاخرين"[3].

ظهرت أهمية القوة الذكية في اعقاب الحملة العسكرية الامريكية على الشرق الوسط خلال عامي 2001-2003م وذلك لفشل اي من القوتين الصلبة أو الناعمة في تحقيق أهداف الولايات المتحدة بشكل منفرد، وعليه فقد طور جوزيف ناي مفهوم القوة وذلك بدمج مفهومي القوة الصلبة والناعمة معا وتسميتهما بالقوة الذكية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعبر عن جميع مقومات

[1] بتول قصير، **تحولات السياسة الامريكية في الشرق الأوسط**،2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/02 في بوابة https://bit.ly/3osOzTG

[2] VALERIA GIANOTTA , » **Soft or hard power: The cycle of US policy in the Middle East**",2020, browsed on28/01/2022 ,op.cit:
https://bit.ly/3Leccj

[3] أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كألية من اليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة نموذجا، **مجلة سياسات عربية**، العدد 32، 2018، ص 125.

السياسة الخارجية الامريكية التي وظفتها الجماعات الضاغطة والتي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها[1]، وهو كذلك ما عكسته استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017م[2].

من هنا يمكن القول أنه لطالما كان هدف الولايات المتحدة الامريكية إبقاء منطقة الشرق الأوسط امنة وبعيدة عن التنظيمات الإرهابية (القاعدة، وداعش)، وكذلك ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية للولايات المتحدة على الشرق الأوسط وذلك لما تحتويه المنطقة من أهمية حيوية للولايات المتحدة، وعليه فقد مثل التوسع الإيراني، وانهيار الدولة، والايديولوجيا الجهادية، فضلا عن الركود الاقتصادي، والمنافسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تهديد مباشر لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة[3] ما جعل أكثر الموضوعات المتكررة في خطاب السياسة الخارجية الواقعي لإدارة ترامب بشأن الشرق الأوسط هو محاربة داعش واحتواء ايران، فبالنسبة "لداعش" فيمكن القول أن مرجعية هوس ترامب بداعش نابعة من كرهه المتأصل لما يسميه "الإرهاب الإسلامي الراديكالي" الذي يشكل " البعبع" الرئيسي في الأوساط المسيحية المحافظة بعد 11/سبتمبر/2001م، وعليه فقد وعد ترامب بشكل متكرر خلال حملته الانتخابية بمحاربة داعش لأنها الهدف الأساسي في سياسته الخارجية[4] والتي قام بعد تنصيبه مباشرة بدعم تحالف قوات سوريا الديمقراطية في فيفري 2017م وتزويده بمركبات مدرعة في اطار محاربة تنظيم داعش[5] كذلك قامت البحرية الامريكية بقصف قاعدة الشعيرات في 7/ أفريل/2017م في سياق محاربة حلفاء ايران "النظام السوري" [6].

بعد اعلان هزيمة داعش في العراق في ديسمبر 2017م، وتليها اعلان هزيمتها في سوريا من طرف قوات سوريا الديمقراطية في مارس 2019م أعرب ترامب ان داعش مهزوم بحكم الظروف التي فرضتها جائحة كورونا والتي تسببت في قلة موارد التنظيم وأن الحرب الاهلية في سوريا سوف تدفع به

---

[1] رايق البريزات، القوة الذكية والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **مركز المنارة للدراسات القانونية والادارية**، العدد22، 2018، ص143-154.

[2] أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص126.

[3] Abbas Mossalanejad, "**The Middle East Security and Donald Trump's Grand Strategy »,** Geopolitics Quarterly, Vol 13, No 4,2018,PP 20-52

[4] ANDREAS KRIEG**, » Trump and the Middle East: 'Barking Dogs Seldom Bite' »**, Insight Turkey, Vol19, No 3, 2017, pp139-153.

[5] على شوقي، **تحالف قوات سوريا الديمقراطية يقول إنه يحصل على دعم إضافي منذ تنصيب ترامب**، فيفري 2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/02 في بوابة

https://reut.rs/3ooLzYr

[6] أ.ف.ب، **ما نعرفه عن القصف الأمريكي على قاعدة "الشعيرات" العسكرية في سوريا** ،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة

https://bit.ly/3LbUl5L

للاضمحلال ويضيف الرئيس ترامب" أن المقاتلين المتطرفين هزموا ..لذا بات بإمكان القوات الامريكية العودة الى بلادهم"، وفي أكتوبر2019م اعطى ترامب الضوء الأخضر لتقدم الجيش التركي في مناطق سوريا الديمقراطية التي تعتبر حليف الولايات المتحدة في محاربة داعش شمال سوريا، كما قام بقطع تمويل تحالف سوريا الديمقراطية التي تعتبرهم تركيا تهديد على أمنها الجنوبي[1]، ويرجع سماح الولايات المتحدة للجيش التركي بالتقدم في الشمال السوري الى عقيدة ترامب التي تعتمد على إعطاء دور للحلفاء في المشاركة وتحمل الأعباء بمعنى حفظ مصالح الولايات المتحدة بأقل الخسائر الممكنة مع إعادة لعب دور المهيمن في ظل ظروف التهديد الجديدة "الإرهاب، وتدفق اللاجئين" نتيجة الاضطرابات وانعدام الامن في المنطقة".[2]

أما بالنسبة لإيران فقد كانت الشريك الأول للولايات المتحدة الامريكية في محاربة داعش شمال العراق في عهد باراك أوباما غير أنه بصعود ترامب عام 2017م كانت بنية الشرق الأوسط منهارة ومتفككة اجتماعيا وسياسيا بسبب انهيار مراكز القوة القديمة " العراق، سوريا، مصر" مع افساح المجال لمراكز قوة جديدة يقع ثقلها في الخليج العربي، وبالتالي فمع توسيع إيران لمناطق نفوذها لتصل "العراق وسوريا واليمن، لبنان ، فلسطين" سعت دول الخليج الى لعب دور مؤثر كذلك في نفس المناطق التي تشهد نزاعات داخلية.

في ظل تصريحات ترامب المتكررة باتهامه لاوباما بأنه لم يقدم ما يكفي في سوريا والعراق وليبيا واليمن التي من الممكن أن تصبح حاضنة للإرهاب يقول جيمس ماتيس James Mattis أن " التيار المحافظ في الولايات المتحدة سعى الى معارضة الاتفاق النووي بين ايران وإدارة أوباما، ما أدى الى توحد ترامب والعديد من أعضاء فريقه الى معاداة انتشار نفوذ ايران في المنطقة العربية"[3]، وعليه فقد وعد ترامب في خضام حملته الانتخابية عام 2016م بتمزيق الاتفاق النووي مع ايران اذا ما وصل الى البيت الأبيض وقام بوصف الاتفاق النووي بأنه أسوأ صفقة على الاطلاق وذلك بحجة أن ايران سوف تواصل العمل على تطوير برنامجها النووي[4]، وبصرف النظر عن الصفقة كان جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي من أشد المنتقدين لإيران وسلوكياتها في المنطقة بحيث أعلن ماتيس من خلال

[1] ELIZABETH DENT, **» US POLICY AND THE RESURGENCE OF ISIS IN IRAQ AND SYRIA**», Middle East institute, 2020, pp5.
[2] Abbas Mossalanejad, op.
[3] ANDREAS KRIEG, op, pp146.
[4] **هل يتمكن ترامب من "تمزيق" الاتفاق النووي مع إيران؟** ،2016، تم التصفح بتاريخ 2022/02/03 في بوابة https://bit.ly/34G2Tkz

محاضرة في مركز الامن والدراسات الدولية في واشنطن عام 2016م "أن النظام الإيراني هو التهديد الوحيد الأكثر ديمومة للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط"، وعليه فقد شدد ماتيس لأكثر من مرة على تهديدات ايران وهو ما كان أكثر الأسباب التي رشحته لوجوده في إدارة ترامب كذلك[1].

في افريل 2017م وخلال زيارته للسعودية أكد ماتيس "أن ايران تلعب دورا يزعزع الاستقرار في المنطقة ولكن يتعين التصدي لنفوذها من أجل التوصل الى حل للصراع اليمني من خلال مفاوضات برعاية الأمم المتحدة"، وأضاف"علينا التغلب على مساعي ايران لزعزعة استقرار بلد اخر وتشكيل ميليشيا أخرى في صورة حزب الله اللبناني، لكن النتيجة النهائية هي أننا في الطريق الصحيح لذلك"[2]، وفي ضوء ما سبق فان نهج ترامب لاحتواء ايران اعتمد على توجيه عقوبات للضغط على ايران، فضلا عن اتباع الأسلوب السلبي الذي شكل الفكرة المهيمنة في حملة تغريدات ترامب على تويتر والتي بلغت ذروتها من خلال استهداف بعض الأماكن الاستراتيجية لإيران، في حين بلغ العداء ذروته عندما تم اغتيال الجنرال قاسم سليماني[3]، وخلاصة القول أن سياسة ترامب في الشرق الأوسط يتم تحديدها من خلال رؤية" أمريكا أولا" التي توفر مساحة صغيرة للتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط من خلال الدمج بين القوتين الصلبة والناعمة بما يتجاوز نقطتين وهما : داعش والحركات الجهادية ، وايران وعملياتها السرية والعلنية في المنطقة بدون طرق ووسائل متسقة لتحقيق تلك الغايات.[4]

الفرع الثاني: نهج الموازنة الخارجية وكبح قدرات الأعداء الإقليميين:

عند صعود ترامب للبيت الأبيض عام 2017م روج لنفسه على أنه العدو الأكبر للإرهاب، فضلا عن تقديمه الدعم غير المشروط لإسرائيل مع محاولة تغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط والترويج لنهج أمني جديد قائم على التحالف الإقليمي "مصر، السعودية، إسرائيل" أساسه خطر انتشار الإرهاب والتوسع الإيراني الذي يهدد الأمن الإقليمي للشرق الأوسط[5]، وعليه يمكن القول أن ترامب قد اعتمد على نهج الموازنة الخارجية(*) في سعيه الى نقطتين وهما: تقريب وجهات النظر الإسرائيلية مع القوى

[1] ILAN GOLDENBERG , **» How James Mattis Could Stop Trump From Ripping up the Iran Nuclear Deal**",2016, browsed on04/02/2022 ,op.cit:
https://bit.ly/3GzBA8P

[2] فرانس 24، **وزير الدفاع الأمريكي في الرياض لبحث سبل مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني**،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/05 في بوابة
https://bit.ly/3gzpOAI

[3] VALERIA GIANOTTA,op.

[4] ANDREAS KRIEG, op, pp147.

[5] VALERIA GIANOTTA,op.

(*) **الموازنة الخارجية:** هي مفهوم استراتيجي يستخدم في التحليل الواقعي في العلاقات الدولية ، تقوم فكرته على استراتيجية تستخدم فيها قوة عظمى لقوى إقليمية مفضلة لكبح صعود قوى معادية محتملة.

العربية الحليفة للولايات المتحدة ومن ثم الدخول في مسار تطبيع، أما النقطة الثانية فتتمحور في دفع هذه القوى الإقليمية لتحمل تكاليف واعباء محاربة انتشار الإرهاب والتوسع الإيراني في المنطقة[1]، وعليه فقد قامت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب بالانتقال من التحالف مع ايران التي شهدتها مرحلة أوباما الى العودة مرة أخرى للتنسيق مع الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة وعلى رأسها دول الخليج ومصر في سبيل مواجهة ايران مع إعطاء الأولوية لحماية أمن إسرائيل[2]، فضلا عن اعلان ترامب ضرورة تشكيل تحالفات إقليمية بحيث أشار الى "أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوى المال حسبه"، وبالتالي فقد اختار ترامب في أول زيارة خارجية له المملكة العربية السعودية في ماي 2017م وقام حينها بكشف النقاب عن مشروعه لتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "ميسا" بحيث نص اعلان الرياض على أن هذا التحالف سيساهم في تحقيق الامن والسلام في المنطقة ويشمل التحالف حسب اعلان الرياض "دول الخليج، مصر، الأردن، الولايات المتحدة"، وتتمحور فكرة هذا التحالف حول الأمن والدفاع ومتطابق مع استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام 2017م[3].

ان هدف الإدارة الأمريكية من هذه التحالفات بدء من 2017م تتبلور في رغبة أمريكية لخفض التموضع الأمني الأمريكي في الشرق الأوسط وبالتالي تدعو "استراتيجية ترامب للدفاع" الى توسيع اليات التشاور الإقليمي وتعميق الية العمل البيني لتقاسم أعباء الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فضلا أن هذه الاستراتيجية تتطابق مع تصميم ترامب على تقليص المساهمة الأمريكية للأمن الإقليمي في المنطقة ومن ثم جعل الدعم الأمريكي متساويا لما تدفعه دول الخليج فضلا عن تعويض دول الخليج للولايات المتحدة عن تكاليف الدفاع التي تحملتها الولايات المتحدة سابقا[4]، ولكن سرعان ما تهاوى هذا المشروع نتيجة عدم ابداء مصر والأردن وقطر استعدادهم للفكرة وكذلك عدم رؤية دولتي عمان والكويت في أن هذا المشروع يخدم مصالحهم، وبالتالي بقيت السعودية والامارات والبحرين الذين ينظرون الى مشروع "ميسا" على أنه يمكن أن يساعد في عمل عسكري مستقبلي ضد ايران[5].

---

[1] Abbas Mossalanejad, op

[2] منصور أبو كريم، **أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب**، 2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/05 في بوابة

https://bit.ly/3LlpkMM

[3] ياسين فاروق، **الطريق الطويل نحو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي**، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط،2019

[4] حسن حسن "**تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" تفكّك قبل أن يبدأ ولم يبقَ منه إلّا الاسم!**،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/02/05 في بوابة

https://bit.ly/34FAGKJ

[5] ياسين فاروق، مرجع سابق.

ان فشل مبادرة ترامب لمشروع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي وبقاء السعودية والامارات والبحرين ممن يرى خطر التهديد الإيراني على الخليج مهد الطريق لاتفاقيات أبراهام 2020م (*) برعاية الولايات المتحدة الأمريكية جعلت هذه الدول تعتقد بأن إسرائيل هي الحليف المحتمل للتحديات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط في ظل التحول الجيواستراتيجي للولايات المتحدة وظهور قوى إقليمية صاعدة في المنطقة مثل تركيا، فضلا عن انتشار التهديدات الإرهابية والسيبرانية ومن هنا فقد غيرت هذه التحولات الإقليمية منظور الأنظمة الملكية العربية للأمن القومي العربي وتحولت نظرتهم الى القضية الفلسطينية على أنها مجرد الهاء عن التهديدات الحقيقية في المنطقة.

كذلك ان افتقار دول الخليج لهيكل النظام الدفاعي الإقليمي مع انخفاض التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة جعل كل من السعودية والامارات والبحرين ينظرون الى التمدد الإيراني بأنه تهديد لأمنهم لعدة أسباب أهمها: أنه بالنسبة للبحرين فان عدد كبير من سكانها من الشيعة وهي الأقرب الى ايران فضلا عن وجود قاعدة الاسطول الخامس الأمريكي على اراضيها، أما بالنسبة للسعودية فيمثل نصف سكان الجهة الشرقية للملكة من الشيعة وبالتالي خوف المملكة من تأثير ايران عليهم لإحداث تغيير في الحكم، أما بالنسبة للإمارات فهي الأقرب لإيران فضلا عن اتهامها لإيران باحتلالها جزر اماراتية والأهم من ذلك ان الامارات تشترك مع إسرائيل في عداوتها لإيران وللإخوان المسلمين، وعليه فان خطر الهيمنة النابعة من دول غير عربية في الشرق الأوسط هو الذي يعطي أرضية للتفاهمات الخليجية – الإسرائيلية وذلك لان إسرائيل تمتلك مفاعل نووي فضلا عن امتلاكها التكنولوجيا السيبرانية والأهم من ذلك تعتبر أهم حليف للولايات المتحدة في المنطقة وتعتبر البديل لحفظ مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.[1]

المبحث الثالث: القوى الإقليمية وتحولات السياسة الامريكية الشرق أوسطية:

اتسمت منطقة الشرق الأوسط منذ تسعينات القرن الماضي بوجود عدة قوى إقليمية متنافسة على السلطة والنفوذ في المنطقة وهي (مصر ، والسعودية، وتركيا ، وايران ، وإسرائيل) الا أنه لم تتمكن أي قوة من هذه القوى من تولي الدور القيادي الإقليمي وذلك لعدة أسباب وهي : اما أن كل هذه القوى

(*) **اتفاقيات أبراهام** : هو اسم يطلق على مجموعة اتفاقيات قامت بها دول عربية مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرجع سبب تسميتها كذلك نسبة الى سيدنا إبراهيم عليه السلام وهو شخصية دينية يؤمن بها اليهود والمسلمين والمسيحيين.

[1] رامز صلاح عبد الاله الشيشي، **أثر اتفاقيات ابراهام على النظام الإقليمي العربي**، 2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/06 في بوابة https://bit.ly/3stObFJ

لا تمتلك كل سمات القوة الإقليمية، أو ليس لديها تفوق واضح على الاخرين فيما يتعلق بهذه الصفات، وعلى هذا الأساس تعرف القوة الإقليمية ليس فقط بقدرتها على القوة الصلبة والناعمة ولكن أيضا من خلال استعدادها للعمل كقوة إقليمية والأهم من ذلك قبولها في منطقتها الإقليمية، وبالتالي يمكن القول أنه لم تستطيع أي من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط امتلاك كل هذه السمات للظهور كقوى مهيمنة في المنطقة، وهكذا تتنافس القوى الإقليمية في الشرق الأوسط مع بعضها البعض اما لحماية وتعزيز موقعها، أو لمنع أي قوة إقليمية أخرى من أن تصبح قوة مهيمنة إقليمية[1].

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن بعد ما يسمى " بالربيع العربي" بدأت بوادر التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث حددت الولايات المتحدة الامريكية مصالح متغيرة الى حد ما في المنطقة وانخرطت في الشرق الأوسط لحماية تلك المصالح بهدف منع أي قوة إقليمية من فرض هيمنتها على المنطقة حتى لو كانت حليفا للولايات المتحدة الامريكية لان مثل هذه الهيمنة سوف تضع قيود على ممارسة القوة الامريكية[2]، غير أنه بوصول دونالد ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية عام 2017م بدأت ملامح عصر جديد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تشكلت من خلال تصريحاته خلال حملته الانتخابية وبروز التوجه الانعزالي وهو ما أعطى للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط حافز للهيمنة في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها الاقليمية:

منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 لم تشهد العلاقات الأمريكية الإيرانية أي تقارب باستثناء عهد باراك أوباما والتي أدت الى توقيع الاتفاق النووي في ماي 2015م، الا أنه بتغير الإدارة الامريكية بعد فوز الرئيس دونالد ترامب في انتخابات 2016م حدث تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران أبرزها الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في ماي 2018م وفرض العقوبات الاقتصادية عليها.

في هذا السياق يرجع المحللون سبب العداء الأمريكي لإيران هو برنامجها النووي، اذ وعلى الرغم من انتهاج إدارة أوباما الحلول السياسية والدبلوماسية بدلا من استخدام القوة الصلبة في تعاطيها مع

[1],Meliha Benli Altunisk, » **Regional Powers in a Transforming Middle East",** observatory of euro-mediterranean policies,no116 ,2014.
[2] Ibid.

برنامج إيران النووي، الا أنه و بصعود ترامب لرئاسة الولايات المتحدة اتهم إيران بأنها دولة دكتاتورية فاسدة وذلك اعتقادا منه بأن مصلحة الولايات المتحدة الامريكية تتمثل في مواجهة إيران بصفتها الراعي الأكبر للإرهاب في الشرق الاوسط والانحياز لدول الخليج[1].

الفرع الأول: أسباب وحيثيات العداء الأمريكي الإيراني:

تاريخيا تعود أسباب العداء الأمريكي لإيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979م وما أثارتها من أزمة الرهائن بعد استيلاء الثوار الايرانيين على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز 52 دبلوماسيا لمدة 15 شهرا وهو ما دفع الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات اقتصادية على ايران انتهت بإطلاق سراح الرهائن عام 1981م، وعلى الرغم من انفراج أزمة الرهائن الا أن الولايات المتحدة أعادت العقوبات على ايران في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في محاولة لإجبارها على وقف تطوير الصواريخ البالستية ودعم الجماعات المتشددة في الشرق الأوسط، ولكن مع منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين هدفت العقوبات الأمريكية والأوروبية الى الحد من برنامج ايران النووي[2]، وللإشارة هنا فمنذ هروب شاه ايران بعد الثورة الإيرانية وعودة اية الله روح الله الخميني من المنفى بعد 14 عاما ليستلم الحكم ويتولى منصب المرشد الأعلى عمل على تحويل ايران من ملكية موالية للغرب الى دولة إسلامية مناهضة للغرب، ويقول الخميني " ان ايران ستحاول تصدير الثورة الى جيرانها " وفي عام 1985م ظهرت جماعة حزب الله في لبنان الموالية لإيران، وبغزو العراق عام 2003م "العدو اللدود لإيران" بدأت جهود ايران بالتنامي في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا " العراق، سوريا ، لبنان، فلسطين، واخرها اليمن"، وفي دراسة أعدها الجيش الأمريكي عام 2019م حول حرب العراق تستخلص الدراسة أن " ايران الأكثر جرأة وتوسعية يبدو أنها المنصر الوحيد في حرب العراق"[3].

في هذا السياق فمنذ الثورة الإيرانية عام 1979م تسعى إيران الى ملئ فراغات السلطة المختلفة التي نشأت عن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان، فضلا عن الاضطرابات التي نتجت عن "ما يسمى الربيع العربي"، وعليه فان تحركات إيران في هذه المناطق لا تعكس دافعا لنفوذ إقليمي فحسب بل تعكس صراعا دام قرونا بين الإسلام الشيعي بقيادة إيران والسني

[1] Athbi Zaid Khalaf, » **American attitude towards Iran and its reflection on Iran policy towards the Arab region**", Review of Economics and Political Science, vol 5, no2, 2020.
[2] Jonathan Broder, **» U.S.-Iran Relations Is a military conflict inevitable?"** in-depth reports on today's issues, vol29, no41, 2019.
[3] **Report on US relations with Iran from 1953-2021** , browsed on07/02/2022 ,op.cit: https://on.cfr.org/3HWAZ2k

بقيادة السعودية فضلا عن التوترات العرقية القديمة بين العرب والفرس، وفي ذلك يرى بعض المحللون أن ايران وسعت نفوذها في جميع أنحاء المنطقة لمقاومة الملكيات التي يقودها السنة في الخليج العربي والتي ساعدتها الولايات المتحدة وإسرائيل وأن السعودية حاولت اضعاف المد الشيعي في المنطقة وذلك بدعم الحركات السنية المتشددة كجبهة النصرة في سوريا ولكن دون جدوى وذلك لأن "الميليشيات" المدعومة من ايران تمتد من لبنان حتى اليمن[1]، وفي هذا السياق تقول تريتا بارسي Trita Barsi مؤلفة عدة كتب عن ايران " انهم يبنون الميليشيات ويدربونها ويسلحونها ويتأكدون من وجود درجة معينة من الولاء لإيران، وتضيف أن هذه التحالفات لها روابط دينية مشتركة، واساس أيديولوجي قوي... انها أكثر من مجرد زيجات سياسية مؤقتة تقوم على المال"، فضلا عن ذلك فان ايران ووكلائها لم يتغلبوا على إسرائيل لحد الان اذ يقول جاريت بلانك Jarrett Blank المسؤول في وزارة الخارجية الامريكية الذي أشرف على تنفيذ الاتفاق النووي مع ايران عام 2015م " ان الإيرانيين يحترمون قدرات إسرائيل واستعداداتها للرد على استفزازات ايران، لذا فهم يسحبون وكلائهم في سوريا ولبنان عندما يتعرضون لهجوم إسرائيلي" ويضيف بأن عمليات الانتشار التي يقوم بها وكلاء ايران تبدو وكأنها انسحابات تكتيكية تهدف للحفاظ على الموارد للقتال في يوم اخر، وكذلك يقول مايكل كونيل Michael Connell مدير برنامج الدراسات الإيرانية في مركز التحليلات البحرية التابع للحكومة الأمريكية أن ايران عملت على تنمية قدرات وكلائها لمواجهة الأعداء المشتركين وعلمتهم ما اسماه كونيل " نموذج الردع القائم على الحرب القائمة على الاستنزاف" ويضيف بأن هدف الولايات المتحدة هو "الحاق هزيمة نفسية تمنع العدو من الاستعداد للقتال"[2]، ويمكن تحديد ما يقصد بوكلاء ايران حسب الدولة فيما يلي:

1. لبنان: تضم حركة حزب الله وهي حركة شيعية تعتبر الوكيل الأول لإيران في الشرق الأوسط تأسست في الثمانينات من القرن الماضي بدعم من الحرس الثوري الإيراني[3].
2. العراق: تتضمن أكثر الكتائب المدعومة من إيران تتمثل في (كتائب حزب الله في العراق، وعصائب أهل الحق، وحركة حزب الله النجباء، ومنظمة بدر، وكتائب سيد الشهداء)[4].

[1] Athbi Zaid Khalaf,op.
[2] Ibid.
[3] **قصة الحظر الذي يتعرض له حزب الله في مختلف أنحاء العالم**،2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/08 في بوابة https://bbc.in/3gCRPaE
[4] **نصير العجيلي، فصائل إيران في العراق. بالتفاصيل والأسماء**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة https://bit.ly/3GO7C0W

3. اليمن: وتضم حركة أنصار الله في اليمن: هي حركة سياسية شيعية تعرف باسم " الحوثيين" ظهرت عام 2004م في مدينة صعدة اليمنية تعتبرها السعودية جماعة موالية لإيران[1].
4. سوريا: وتضم حركتين وهما: لواء زينبيون وهي ميليشيا شيعية باكستانية موالية لإيران تحارب في سوريا، وفرقة فاطميون وهي ميليشيا أفغانية تعمل تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني، وهذه الميليشيات تقاتل الى جانب نظام الأسد في سوريا.
5. البحرين: يوجد بها تنظيم المقاومة الإسلامية في البحرين (سرايا الأشتر) والتي تأسست عام 2012م، فضلا عن (سرايا المختار) والموالين لإيران.
6. فلسطين: ويوجد بها حركتين تتمثل في: حركة حماس وهي حركة سنية فلسطينية موالية لإيران توترت علاقاتها مع إيران بسبب عدم تدخل الحركة في الأزمة السورية الا أنها عادت العلاقة الى طبيعتها عام 2017م، فضلا عن ذلك توجد حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وهي حركة سنية موالية كذلك لإيران.
7. المملكة العربية السعودية: ويوجد بها حركة حزب الله الحجازي وهي حركة شيعية مسلحة تأسست عام 1987م، ومتحالفة مع إيران منذ 2001م[2].

وبناء على ما سبق ذكره يمكن تمثيل المناطق التي يتحرك بها وكلاء إيران في منطقة الشرق الأوسط من خلال الخريطة رقم(1)

[1] **جماعة الحوثي**،2014، تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة https://bit.ly/3uFn6lD

[2] Ashley Lane, » **Iran's Islamist Proxies in the Middle East",**wilson center, browsed on09/02/2022 ,op.cit: https://bit.ly/3rIFdoH

الخريطة رقم (1): مناطق النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط

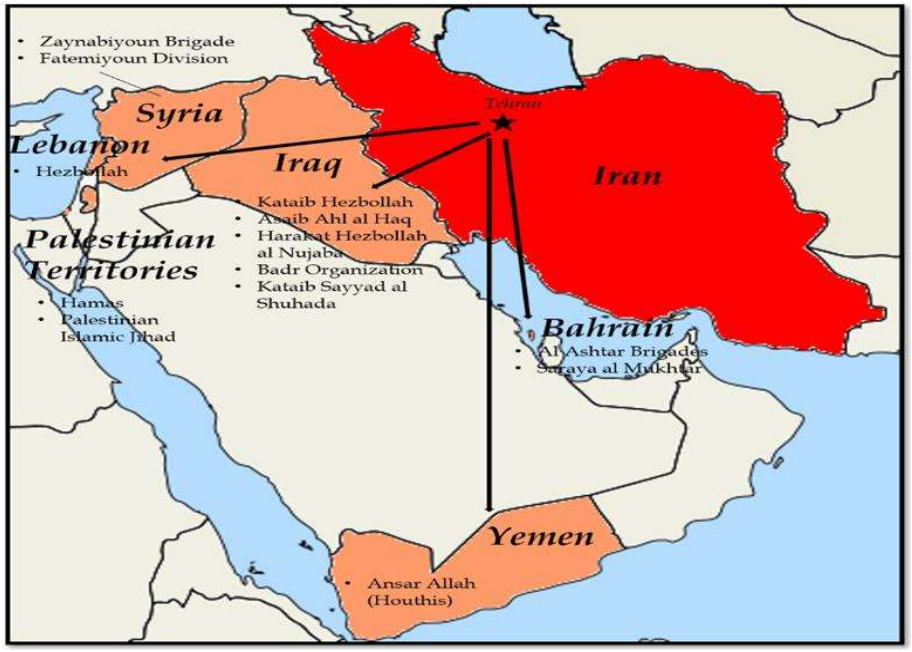

Source: Ashley Lane, » **Iran's Islamist Proxies in the Middle East»,** Wilson center, May 2021, op.cit: https://bit.ly/3rIFdoH

الفرع الثاني: تداعيات العداء الأمريكي الإيراني على المحيط الاقليمي:

بصعود الرئيس دونالد ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سعى ترامب الى تشكيل المزيد من الضغوط على إيران والتي بدأت بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي متعدد الأطراف مع إيران عام 2018م، وفرض عقوبات اقتصادية على إيران بحجة ان الاتفاق النووي مع إيران لن يحد من تنامي نفوذها في الشرق الأوسط، وتتمحور المخاوف الأمريكية من ايران من خلال دعمها المتزايد للفصائل المسلحة في المنطقة فضلا عن تزويدها للصواريخ البالستية قصيرة المدى و هو ما يمنحها إمكانية توسيع مجال المواجهة في المناطق التي تخضع للنفوذ الأمريكي وبالتالي التأثير على مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة[1].

وفي اطار تشديد العقوبات على ايران قامت الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا في 8/ افريل/2019م بتصنيف فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بأنه منظمة إرهابية فضلا عن توسيع العقوبات لتشمل النفط في 2/ ماي/2019م وهو ما دفع طهران الى زيادة حدة المواجهة في سبيل مواجهة قرارات ترامب تجاهها ورفع العقوبات عنها[2]، ويمكن القول بأن أول رد فعل مؤثر قامت

[1] Kenneth Katzman, and Kathleen J. McInnis and Clayton Thomas**," U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy",** Congressional Research Service, 2020,pp2.
[2] Jonathan Broder,op.

به ايران هو استهداف اربع ناقلات نفط سعودية وإماراتية في الخليج في 13/ماي/2019م تحمل بصمات ايران حسب مستشار الرئيس ترامب، تليها الهجوم على ناقلتي نفط في خليج عمان بتاريخ 14/ جوان /2019م والذي نفت مسؤوليته طهران[1]، الا ان هجوم 14/سبتمبر/2019م والذي استهدف منشأتين نفطيتين تابعين لشركة أرامكو السعودية والذي تبنته حركة أنصار الله الحوثية قد زاد المخاوف الأمريكية وحلفاءها في المنطقة وهو ما أثبت أن ايران وحلفائها قادرين على احداث اضرار كبيرة لحلفاء الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي المصالح الاقتصادية والإقليمية للولايات المتحدة الامريكية[2].

يمكن القول ان النصف الثاني من العام 2019م قد شهد عدة توترات بين الولايات المتحدة وايران كادت أن تؤدي الى حرب إقليمية فقد قامت الولايات المتحدة بالرد على الاستفزازات الإيرانية في مياه الخليج التي تهدد حلفائها بالمنطقة " السعودية ، والامارات" وذلك باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في 03/جانفي/2020م أثناء وجوده في مطار بغداد الدولي[3]، وهو الأمر الذي أثار مخاوف أمريكية وخليجية من رد فعل ايران على ذلك حيث وبالفعل قامت ايران بتسديد عدة ضربات صاروخية بالستية اتجاه قاعدتين امريكيتين في العراق في 8/ جانفي/2020م تليها قام حلفاء ايران في العراق بالهجوم على قاعدة التاجي الامريكية والتي أدت الى مقتل اثنين من القوات الامريكية ومسعف بريطاني في 11/مارس/2020م، فضلا عن عودة ايران الى تهديد السفن في مياه الخليج حيث وفي 14/ افريل/2020 قامت البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني باحتجاز سفينة تحمل علم هونغ كونغ، والنتيجة قام حلفاء ايران في الخليج بتنسيق مباحثات امنية مع طهران لتخفيف التوترات بين واشنطن وطهران، فضلا عن قيام الولايات المتحدة بداية من عام 2020م بإضافة 14000 جندي إضافي على حوالي 60000 جندي أمريكي في الخليج[4].

في هذا السياق يقول خبراء أنه ليس بالسهولة زعزعة قوة ايران في المنطقة وذلك لارتباط حلفاء ايران بأسس أيديولوجية دينية، اذ أن دعم ايران لحلفائها لا يضاهي مئات المليارات التي تنفقها السعودية على الأسلحة، وما يقدر بنحو 200 مليون دولار تنفقها يوميا في حربها على اليمن، وفي

[1] كريم مجدي، **اعتداءات إيران في 2019.عندما شارف العالم على حرب مدمرة** ،2019م تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة https://arbne.ws/34R2Gei

[2] **"رويترز" تكشف عن خسائر "أرامكو" السعودية جراء هجوم 14 سبتمبر**،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة https://bit.ly/3suJDPg

[3] **موقع عبري يكشف عن تفاصيل جديدة حول اغتيال قاسم سليماني**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/10 في بوابة https://bit.ly/3uKJWZ9

[4] Kenneth Katzman and «(other) ,pp10-11.

تقرير لوزارة الخارجية الامريكية عام 2018م قدر دعم ايران لحلفائها منذ 2012م بحوالي 16 مليار دولار مقسمة على حلفائها في العراق واليمن، وتقدم حوالي 800 مليون دولار سنويا الى حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وبموازاة ذلك تشكل إسرائيل اكبر تحدي لهيمنة ايران الإقليمية حيث تقصف باستمرار مخازن الأسلحة الإيرانية في لبنان وسوريا بأسلوب الحرب الاستباقية وفي ذلك يرى الكثير من المحللون أن العقوبات على ايران لا تجدي وأن الضربات على ايران وحلفائها تزيد من هجماتهم على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة " إسرائيل ، السعودية ، الامارات "، ومن هنا فبالرغم من تصوير ترامب لنفسه بأنه أول رئيس امريكي يواجه ايران الا أن العقوبات والانسحاب من الملف النووي لم يجدي نفعا في تهديد ايران لمحيطها الإقليمي[1].

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية التركية وحدود التعاون الاقليمي:

منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية مثلت تركيا العلمانية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب أهمية استراتيجية بوصفها خط الدفاع في وجه المد الشيوعي خاصة في الشرق الأوسط الذي يعتبر مركزا للمصالح الامريكية والغربية، وعليه فقد شكلت تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ليس بسبب بعدها الجيو استراتيجي فحسب ولكن بسبب تقديم نفسها على أنها الشريك الأمثل للغرب والولايات المتحدة الامريكية، وبنهاية الحرب الباردة اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بالفتور نتيجة رفض تركيا لحرب العراق ورفض الهجوم على العراق من أراضيها، وما زاد من هذه الفجوة هو الدعم الأمريكي للأكراد في شمال سوريا والعراق خلال فترة حكم الرئيس أوباما ما جعل تركيا تلجأ الى انشاء علاقة مع روسيا في الوقت الذي صعد فيه الرئيس دونالد ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية[2]، وبالرغم من ذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة ما زالت تتمتع بنفوذ كبير داخل تركيا نظرا لوجودها كشريك في حلف شمال الأطلسي " الناتو"، فضلا عن جهود تركيا في إدارة مسألة اللاجئين ومساعدة الولايات المتحدة في قضايا الشرق الأوسط.[3]

---

[1] Jonathan Broder,op.

[2] منصور أبو كريم، **اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**، (الدوحة: مركز حومون للدراسات المعاصرة)،2018، ص25-26.

[3] Max hoffman , »**flash points in usa-turkey relation in 2021**", browsed on10/02/2022 ,op.cit: https://ampr.gs/34zjGWR

الفرع الأول: تذبذب العلاقات التركية الأمريكية:

بالرغم من أن تركيا تعتبر الحليف الثاني للولايات المتحدة بعد إسرائيل في الشرق الأوسط الا أن العلاقات الأمريكية التركية قد شهدت تناقض واضح في المصالح لم تصل لحد القطيعة، ففي اطار المنافسة العالمية والتي هيمنت على حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة سعت تركيا الى دور إقليمي مهيمن في ظل التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والذي جعل واشنطن تنظر الى حلفائها من منظور مدى مساهمتها الحقيقية في تحقيق أهدافها طويلة الأمد وهذا ما أدى بالضرورة الى تخفيض الأهمية الجيواستراتيجية للبلدان التي هيمنت على تفكير السياسة الخارجية الامريكية في الماضي، ونتيجة لإدراك صانعي القرار الأتراك لمدى التحولات الدولية الراهنة أصبحت تركيا تنظر الى الشرق وما نتج عنه من صعود دول اسيا والصين فضلا عن الدور الروسي المتنامي على أنه فرصة أكثر منه كتهديد وان هذه التحولات العالمية ستؤدي حتما الى عالم متعدد الأقطاب وهو ما جعل صانعي القرار الاتراك يسعون الى إعادة تموضع بلادهم ضمن هذه البيئة المتغيرة[1].

وعليه فبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في جوان 2016م ازدادت حدة الفجوة بين البلدين الحليفين في " الناتو" خلال عهدة أوباما الأخيرة، وخصوصا بعد ادانة روسيا وايران للانقلاب في ظل رفض الولايات المتحدة تسليم عبد الله غولن رجل الدين المتهم بالانقلاب وهو ما جعل صانعوا القرار الاتراك يعيدون النظر في تحالفاتهم وكذا نظرتهم الى قوى الشرق "روسيا ،الصين"، ولكن بعد اعلان فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الامريكية 2016م نظرت تركيا بإيجابية حول امكانية عودة العلاقات الى سابق عهدها وذلك في اعتقاد منها أن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب قد تكون أكثر ترحيبا بالطروحات والحلول التركية لمشاكل المنطقة بحيث أن هذه التوقعات استندت الى تصريحات نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس Mike Pence والتي قال خلالها " ان تركيا هي من أهم حلفائنا وسوف نجعل العلاقة معها افضل"، وكذلك تصريحات كبير مستشاري ترامب المستقيل مايكل فلين Michael Flynn والتي قال فيها " ان على سياسات الولايات المتحدة الجديدة أن تضع على رأس أولوياتها علاقتها مع تركيا"[2]، ولكن على الرغم من الكثير من التصريحات والوعود الا أن إدارة ترامب لم تكن واضحة بشأن العلاقة مع تركيا وما اثار الشكوك التركية في جدوي عودة العلاقات لسابق

[1] Sinan Ülgen, » **Redefining the U.S.-Turkey Relationship**", Washington, Carnegie Endowment for International Peace,2021,pp1-2.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية الأمريكية في عهد ترامب: من خيبة الأمل الى تصاعد التوتر** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)،2017، ص3.

عهدها هو تصريحات ترامب حول المسلمين، ونقل السفارة الأمريكية الى القدس، ووقف دعم المعارضة السورية وهو ما طبقه بعد ذلك، فضلا عن ذلك كانت تركيا تتوقع أن تتغير سياسة واشنطن تجاه الاكراد وغيرها من القضايا الاستراتيجية الا أن إدارة ترامب بينت لاحقا بأن تعزيز العلاقات مع تركيا ليست من ضمن أولوياتها، و لكن على الرغم من ذلك فقد شكلت سياسات اردوغان الداخلية والخارجية قلقا لدى واشنطن لا سيما بعد تغيير البوصلة التركية نحو روسيا وبكين وهو ما جعل الولايات المتحدة تعيد النظر في سياستها تجاه تركيا[1].

في تغير واضح للسياسة التركية في علاقتها بحلفائها وخصوصا "الناتو" قامت أنقرة في منتصف عام 2017م أي بعد تولي ترامب الرئاسة بشهور بالتوقيع على اتفاقية مع موسكو لاستيراد منظومة S-400 وهي منصة دفاع جوي وصاروخي متطورة والتي تم تسليمها لأنقرة في جوان 2020م والتي قامت الولايات المتحدة على اثرها بفرض عقوبات على تركيا بموجب معايير قانون مكافحة أعداء أمريكا، فضلا عن استبعاد تركيا من سلسلة تصنيع الطائرة المقاتلة F-35 [2]، وقد بررت الولايات المتحدة مخاوفها بأن هذه المنظومة الروسية غير متوافقة مع معدات الناتو والتي من شأنها أن تسرب معلومات عسكرية حساسة تخص حلف شمالي الأطلسي "الناتو" الى روسيا، وعلى الرغم من تحذيرات المسؤولين الأمريكيين لتركيا بما فيهم سكاباروتي scapparotti (قائد القيادة الأوروبية) ونائب الرئيس مايك بنس بأن "ذلك من شأنه أن يجلب عواقب وخيمة "الا أن تركيا أصرت وقالت أن هذه الصفقة منتهية ولا يمكن الغاؤها[3]، وفي هذا الشأن يقول العديد من الباحثين أن ترامب قد فهم إمكانات تركيا كحليف ضد روسيا وايران وربما الصين ولم يهتم كثيرا بمغازلة اردوغان لروسيا أو حتى انتهاك بنك خلق التركي للعقوبات الأمريكية على ايران لكن في النهاية العلاقات الأمريكية التركية وصلت لحدود يرثى لها وذلك بسبب جماعات الضغط في الولايات المتحدة التي تتشكل من جماعات الضغط اليونانية والارمينية وحقوق الانسان وكذلك اتباع جدد ضمن برنامج " باش تركيا" الموالي لإسرائيل، فضلا عن الدوائر المحافظة المعادية للإسلام، وبالتالي فان كل هذه الجماعات تصور اردوغان على

[1] منصور أبو كريم، مرجع سابق، ص26.

[2] Sinan Ülgen, op, pp5.

[3] ÖZDEN ZEYNEP OKTAV, **» US-Turkey Relations in the Trump Era: A Turkish Perspective",**2019, browsed on10/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3oM6vsC

أنه عدو وأن الجيش الأمريكي ما زال يتجرع خيانة تركيا أثناء الحرب على العراق عام 2003م والأهم من ذلك شراء منظومة S-400 من روسيا[1].

الفرع الثاني: اختلاف الرؤى بين " حليفي الناتو" حول قضايا الشرق الأوسط:

تعد تركيا من بين القوى التي تسعى لأخذ حيزا في التوازنات الإقليمية كقوة صاعدة متوسطة حسب تقرير الاتجاهات العالمية الذي يصدره مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي، فتركيا تحاول الاستفادة من مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط فضلا عن استخدامها للقوة الناعمة في محاولة ملئ الفراغ الإقليمي الناتج عن انهيار البنية السياسية والاجتماعية لدول المنطقة منذ احتلال العراق عام 2003م ولتظهر كقوة موازية لطموح إيران الإقليمي من خلال ربطها للقضية السورية بأمنها القومي، وعليه يمكن طرح اختلاف الرؤى التركية والأمريكية للعديد من القضايا كالتالي:

1. الأزمة السورية: تعتبر تركيا حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في سوريا امتداد لحزب العمال الكردستاني المصنف حسب الحكومة التركية منظمة إرهابية، وعليه فقد كان الدعم الأمريكي لهذه القوات بحجة محاربة "داعش" تليه موافقة ترامب في 10/ ماي /2017م على تسليح البنتاغون لوحدات حماية الشعب الكردية بمثابة تهديد للأمن القومي التركي، وبالرغم من محاولة تخفيف البنتاغون لغضب تركيا إزاء ذلك بالقول "ندرك تماما المخاوف الأمنية لتركيا شريكتنا في التحالف .. نود طمأنة شعب وحكومة تركيا بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمنع أي أخطار أمنية إضافية وبحماية شريكتنا في حلف شمالي الأطلسي " الا أن تركيا رأت أن إدارة ترامب تسير بنفس خطى إدارة أوباما، ومع ذلك اختارت تركيا العمل على حل الأزمة بحلول توافقية مع واشنطن وذلك بالرغم من أن صانعوا القرار الأتراك كانوا يميلون للتقارب مع روسيا لمعالجة ضرورات الامن القومي التركي دون الاستغناء عن التحالف مع الولايات المتحدة، وفي النصف الثاني من عام 2017م قام أردوغان بانتقاد الولايات المتحدة حيث قال " ان من أوجد داعش هو نفسه من أوجد حزب الاتحاد الديمقراطي وهو من جر إقليم شمال العراق للاستفتاء"[2]، وعلى اثر الخطوة الأمريكية بتأسيس حرس الحدود في شمال سوريا والمكونة من 30 الف مقاتل اغلبهم من الأكراد دفعت تركيا الى تعزيز قواتها لشن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الكردية

[1] James Franklin Jeffrey, » **THE TRUMP FOREIGN POLICY LEGACY IN THE MIDDLE EAST**", Washington, Wilson Center, 2020, 11-19.

[2] محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص4.

في سوريا بحجة حماية امنها القومي ومنع قيام كيان كردي مستقل وقيام انقرة على اثر ذلك بعملية "غصن الزيتون" في عفرين شمال سوريا مهددة بالوصول الى ممبج وتليها نهر الفرات وصولا للحدود العراقية السورية لدحر الأكراد " حلفاء الولايات المتحدة في حربهم ضد داعش"، ولكن وقبل دخول الجيش التركي لممبج في 18/جويلية /2018م تم التوصل الى خارطة طريق تركية أمريكية والتي تضمنت انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية مقابل تولي عناصر من الجيش التركي والامريكي مهمة الانتشار بالمدينة[1].

2. أزمة قطر: في البداية لقد قامت أزمة قطر بسبب اتهام السعودية والامارات لقطر بدعم الإرهاب (جماعة الاخوان المسلمين، التقارب القطري الإيراني) وهو ما جعل دول الخليج تقوم بحصار قطر، ومن هنا فان هدف تركيا من الازمة يتعلق بتضاؤل الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط وطموح تركيا بلعب دور إقليمي مهيمن في المنطقة في ظل تنافس القوى الإقليمية في المنطقة والتي برزت مع الدور المصري في الأزمة الليبية، أو العملية التي تقوم بها السعودية في اليمن ضد الحوثيين، وبالتالي فالقاعدة التركية العسكرية الموجودة في قطر تدخل ضمن هذه البيئة التنافسية الناشئة بأقل المخاطر، فضلا عن تقارب حكومة العدالة والتنمية التركية مع جماعة الاخوان المسلمين[2].

لقد بينت الأزمة القطرية أن الولايات المتحدة وتركيا على معسكرين متعارضين في قضايا الشرق الأوسط بحيث وبعد زيارة ترامب للرياض عام 2017م بوقت قصير حدثت الازمة والتي اشترطت من خلالها المملكة العربية السعودية 13 نقطة لفك الحصار عن قطر ومن ضمن هذه النقاط هو انهاء الوجود العسكري التركي في قطر، وكذا انهاء أي تعاون عسكري بين قطر وتركيا، وعليه فقد كان رد أنقرة الفوري هو الوقوف بجانب الدوحة وارسال قوات عسكرية الى قطر وهو ما لقي تضامن إيران، وبذلك فقد بدأت بوادر الانقسام بالوضوح بين معسكرين وهما:(السعودية ومصر والامارات والبحرين) من جهة ، ومن جهة أخرى (قطر و تركيا وايران وبدرجة اقل روسيا)، حيث ومن جهته أعلن ترامب دعمه للرياض واتهم قطر ضمنيا بأنها راعية للإرهاب[3]، وبالتالي فقد كانت الازمة القطرية مثالا على عدم انقطاع التنسيق بين واشنطن وأنقرة بشكل تام فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية وانما وجود خلافات بين رؤى البلدين ففي حين دعا

[1] علي موسى الددا، مرجع سابق.

[2] Bülent Aras and Pınar Akpınar,**" TURKISH FOREIGN POLICY AND THE QATAR CRISIS»,** Turkish, Istanbul Policy Center, 2017, pp5.

[3] ÖZDEN ZEYNEP OKTAV, op.

وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون Rex Tillerson لتخفيف الحصار عن قطر علق الرئيس التركي بضرورة انهاء الحصار[1].

3. قضية القدس: في ضوء السعي التركي الى التمدد في الشرق الأوسط وزيادة نفوذها في العالم الإسلامي تأتي قضية القدس في مقدمة الرموز التي تعني بها تركيا وعليه قد أثار اعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل غضب تركيا فضلا عن مواجهة سياسية ودبلوماسية حيث دعت تركيا الى قمة طارئة لمنظمة التعاون الإسلامي بالإضافة لتصريحات المسؤولين الاتراك وفي مقدمتهم الرئيس أردوغان حيث قال " ان أمريكا أصبحت شريكة في إراقة الدماء باعتراف ترامب بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل"، وتعتقد تركيا أن قضية القدس هي جزء من مخطط أمريكي واسرائيلي يستهدفها[2]، وللإشارة هنا فان تركيا تسعى منذ مدة توسيع نفوذها في مدينة القدس وذلك بتمويل الفلسطينيين في القدس من اجل البقاء فضلا عن شراء عقارات مقدسية وإقامة رحلات تركية اليها، اذ وحسب القائم بالأعمال الإسرائيلي السابق في انقرة ايلي شاكيد Eli Shaked في حديثه مع قناة DW عربية عن حجم النفوذ التركي في مدينة القدس يقول أن " التأثير التركي في القدس الشرقية حاليا لم يبلغ مستوى كبير رغم أنهم يفعلون الكثير انطلاقا من انقرة لزيادة الضغط والتأثير على سكان القدس الشرقية ساعين لتحقيق نوع من السيطرة على الفلسطينيين الموجودين هناك"[3].

4. مسألة الصراع في ليبيا: تسعى تركيا من خلال اتفاقها مع حكومة الوفاق الوطني الليبية الى احداث شرخ في تحالف الطاقة شرقي المتوسط بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان، فضلا عن تخفيض الديون المستحقة عليها في عهد القذافي، ومن هنا فان التدخل التركي في ليبيا يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة والذي يتمثل في مواجهة النفوذ الروسي وتحقيق الاستقرار في الحكومة الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، أما محاولة أنقرة دعم حكومة الوفاق الوطني لتحقيق مصالحها في قضية الطاقة شرق المتوسط لم تكن مفيدة بالنسبة لواشنطن وهو ما أدى لتعميق الخلاف بين الحليفين في الناتو حول حلول القضية الليبية[4].

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص6.
[2] نفس المرجع، ص7.
[3] **القدس الشرقية .. وحلم أردوغان في زعامة الشرق الأوسط!**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/10 في بوابة https://bit.ly/3BpGILN
[4] Max Hoffman, op.

المطلب الثالث: الرؤى الأمريكية والإسرائيلية للشرق الأوسط:

ان عملية فهم الرؤى الأمريكية والإسرائيلية وتطابقهما في الشرق الأوسط يستوجب علينا إعادة فهم كيفية تبني الإدارة الامريكية للطروحات الإسرائيلية وتطابقها لاحقا بشأن الشرق الأوسط، ومن ثم يتبين لنا أن رؤية الولايات المتحدة الحالية تجاه الشرق الأوسط قد بدأت في عهد الرئيس رونالد ريغان، ولم تنتهي بترامب.

الفرع الأول: الشرق الأوسط الجديد "استراتيجية الهدم وإعادة البناء":

في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي ظهرت الصهيونية المسيحية في الصفحات الأولى للصحف الأمريكية بحيث يقول جيري فالويل Jerry Falwell " ان الله يتعامل مع الأمم فيما يتعلق بكيفية تعامل الأمم مع إسرائيل"، وخلال عصر الرئيس رونالد ريغان أي ببداية الثمانينات شكلت الصهيونية المسيحية الوجه الأخر للولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم وجودها كمذهب في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية الأمريكية.

شكلت النصوص الدينية رؤية أمريكية جديدة في سياستها تجاه الشرق الأوسط بحيث وأثناء غزو إسرائيل للبنان عام 1982م كان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك رونالد ريغان ينظر الى دماء الفلسطينيين واللبنانيين الذين استشهدوا في الحرب من منطلق ايمانه "بهرمجدون" وعودة المسيح الدجال، بالإضافة أنه وفي خضم حرب الخليج الأولى عام 1990م سارع الأمريكيين الى المكتبات فضلا عن ارتفاع شراء الانجيل وكتب النبوءة...خ، وتكررت موضوعات المسيحية الصهيونية حول " المعركة النهائية" التي ستجري في وادي مجيدو شمال فلسطين المحتلة " حسب معتقداتهم"[1]، وفي تسعينات القرن المنصرم بدأ تحالف اليمين المسيحي المتطرف والمحافظين الجدد بالسيطرة على المناصب المتنفذة في الولايات المتحدة وخصوصا الكونغرس ووزارات الخارجية والدفاع، وعليه ففي عام 1997م وضع مجموعة من المحافظين الجدد تصورا استراتيجيا لأمريكا في القرن الواحد والعشرين يحددون فيه مجموعة من الأسس الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية التي يفترض على الولايات المتحدة القيام بها، وبتولي الرئيس بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة عام 2000م وما تبعها من

[1] Jan Nederveen Pieterse, » **Christian Zionism and the Politics of Apocalypse**", Archives de sciences sociales des religions, NO75, 1991, pp75-103.

احداث 2001م فقد تم فسح المجال للتيارات المحافظة الأمريكية بتوحيد افكارها حول ما يسمى الحرب على الإرهاب[1].

بعد احداث سبتمبر/2001م تبنت إدارة بوش الابن الرؤية الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية " انتفاضة الأقصى"، وكذلك قامت إسرائيل بالضغط على الإدارة الأمريكية لشن الحرب على العراق بوصفه قوة إقليمية معادية لإسرائيل في المنطقة آنذاك ففي 6/ أوت/2002م صرح نائب الرئيس بوش ديك تشيني أن" إسرائيل تحض المسؤولين الأمريكيين على عدم تأخير شن الحرب والضربة العسكرية ضد صدام حسين" وبالفعل أعلنت الإدارة الأمريكية بعد ذلك حربها على العراق عام 2003[2] والتي كانت بداية اساسية لطرح الولايات المتحدة لمشاريعها في الشرق الأوسط بحيث أعلنت الإدارة الأمريكية جهارا نهارا عزمها إقامة شرق أوسط جديد ثم كبير مع وابل من الخطابات والتعابير الدينية المتكررة للمسؤولين الأمريكيين وأشهرها مقولة وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس " أنه يجب قيام الفوضى الخلاقة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط"[3].

وبالتوازي مع ذلك فبالرغم من عويل البعض على الانتخابات الأمريكية ومسألة تغير الحزب الأمريكي الحاكم ديمقراطي–جمهوري كسبيل لتغير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية يشير أحد اقطاب التيار المحافظ في الولايات المتحدة وهو تشارلز كروتهمز Charles Crothemes "أن التيار المحافظ ليس حركة سياسية بالمعنى المعروف تمتلك مؤيدين جماهيريين، ولكنهم في الحقيقة تيار وتوجه لرؤية السياسات الامريكية بأسلوب معين، لذا فهم لا يشكلون قوة سياسية في حد ذاتها بقدر استعانتهم بالأحوال السياسية التي هيأت لهم القدرة على التأثير في السياسة الامريكية"، ومن هذا المنطلق فان للمحافظين الجدد مؤسساتهم البحثية الفاعلة في السياسة الخارجية الأمريكية مثل: معهد أميركان انتربرايز، ومؤسسة هيرتيدج ...خ حيث وخلال عهدة الرئيس أوباما أنشأ مؤسسي مشروع القرن الأمريكي الجديد وهم: روبرت كاجان Robert Kagan ، ووليام كريستول William Kristol، ودان سينور Dan Senor المتحدث باسم سلطة التحالف المؤقتة في العراق مؤسسة جديدة باسم "مبادرة

[1] يوسف حمودة وحتحوت نورالدين، دور الفكر المحافظ في رسم السياسة الخارجية الامريكية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد12، العدد 2 ،2021.

[2] **التعاون الأمريكي الإسرائيلي خلال الحرب على العراق وما بعدها**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/11 في بوابة https://bit.ly/3Jvrfgd

[3] يحيى يحياوي، **أميركا ومشاريع الفوضى الخلاقة**،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/11 في بوابة https://bit.ly/3Lwh10M

السياسة الخارجية" والتي ينظر اليها على أنها تطوير لمشروع التيار المحافظ الأمريكي في ظل إدارة ذات رؤى مغايرة[1].

بعد بروز ما يسمى "بالربيع العربي" عام 2011م ترقبت إسرائيل بحذر الأحداث في الدول العربية التي شهدت الاضطرابات وذلك في سياق مخاوفها الأمنية حيث أنه وبعد الإطاحة بنظام حسني مبارك في مصر قال مسؤول إسرائيلي" اننا نعتبرها طهران عام 1979م" في اشارة منه أن ما يحدث في المنطقة العربية يشكل أكبر خطر على وجود "اسرائيل" منذ تأسيسها[2] ولكن سرعان ما تبددت هذه المخاوف وذلك بعد نشوب الثورات العكسية المضادة في نفس الدول التي شهدت الربيع العربي، ففي مصر وبعد إزاحة الرئيس عبد الفتاح السيسي لحكم الاخوان المسلمين وجدت إسرائيل ضالتها بحيث يقول المدير السياسي والعسكري لوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد "ان السيسي زعيم جديد سوف يتذكره التاريخ لقد أنقذ مصر من الهاوية"، وفي المقابل أشاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالعلاقات المصرية الإسرائيلية في أكثر من تصريح أبرزها مقابلته مع قناة سي بي اس الامريكية في 7/ جانفي/2019م حيث تحدث عن" التنسيق بين القاهرة وتل ابيب على ارض سيناء واستعانة الجيش المصري بسلاح الطيران الإسرائيلي لشن غارات على عناصر تنظيم ولاية سيناء"[3]، وفي تقرير أعدته صحيفة نيويورك تايمز تكشف تفاصيل مثيرة حول موقف إدارة أوباما من الثورة المصرية المعاكسة، وتقول بأن إدارة أوباما تواطأت مع السيسي ويضيف التقرير بان إدارة أوباما كانت منقسمة بشأن قضايا الشرق الأوسط فجزء من الإدارة مستند الى الرواية الإسرائيلية والاماراتية والسعودية حول ضرورة محاربة الإسلام السياسي وعلى رأسها الاخوان المسلمين، والجزء الاخر والذي يمثله أوباما كان يرى بضرورة تغيير نهج السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط واحترام إرادة الشعوب، كذلك يكشف التقرير الذي أعده مدير مكتب الصحيفة السابق في القاهرة ديفيد كيرباتريك David Kirpatrick الموقف الحقيقي لأعضاء إدارة ترامب من الاخوان المسلمين ويسلط الضوء على دور السعودية والامارات وإسرائيل في الضغط على إدارة ترامب لمحاربة تنظيم الاخوان المسلمين[4]، وعليه فان الثورات

---

[1] عمرو عبد العاطي، **المحافظون الجدد تيار لم يمت**، 2010، تم التصفح بتاريخ 02،2022/12 في بوابة https://bit.ly/3Ls6Me1

[2] Daniel L. Byman, » **Israel's Pessimistic View of the Arab Spring**",2011, browsed on12/02/2022 ,op.cit: https://brook.gs/3BkgOcv

[3] **وجدت حلمها في السيسي. هذه مكاسب إسرائيل من الانقلاب على مرسي**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/12 في بوابة https://bit.ly/3rJILXW

[4] بلال الخالدي، **تحليل لأهم ما كشفته NYT عن موقف أوباما من انقلاب السيسي**، 2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/12 في بوابة https://bit.ly/3sAoV0l

العربية بينت حجم الاختلافات داخل الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ومدى تأثير دوائر التيار المحافظ في صياغة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة فخلافا لما روج اليه ترامب بعد 2017م وعن قطيعته بإدارة أوباما، الا أن ترامب قد نفذ ما كان يتم صياغته في دوائر صنع القرار الأمريكي والمتناسقة مع الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط.

من هنا وبصعود ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة كانت جل اهتماماته بإسرائيل دون أن يعطي اهتماما للفلسطينيين، وفي هذا السياق ترى الباحثة أندريا ديسو Andrea Deso أن رؤية ترامب هي ثمرة للتنسيق الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن سياسة الشرق الأوسط والذي تطور منذ أواخر الخمسينات وأصبح رسميا ومؤسسيا عبر سلسلة من الاتفاقيات غير المسبوقة الموقعة خلال عهدة الرئيس رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي، وتجادل بان الولايات المتحدة يجب أن تعود الى علاقة اكثر توازنا مع إسرائيل، وهي علاقة تقدر ان المصالح الأمريكية طويلة الأمد في المنطقة لا يمكن ان تبقى من خلال الاستيعاب المفرط بين النهجين الأمريكي والإسرائيلي تجاه الشرق الاوسط[1].

الفرع الثاني: الدور الاسرائيلي في نظام" الفوضى الخلاقة" الامريكي:

لقد افرزت الاختلالات البنيوية في الشرق الأوسط بعد ما يسمى بالربيع العربي بيئة إقليمية غير مستقرة كانت نتيجتها انهيار دول مقابل دخول العديد من الدول في منافسة إقليمية حادة وظهور قوتين على الساحة الإقليمية لهما تأثير عميق في سياسات المنطقة وهما ايران وتركيا، وعليه لطالما كانت المخاوف الأمنية الإسرائيلية تتمحور حول الحروب التقليدية في علاقاتها مع جيرانها العرب ولكن سرعان ما انهارت هذه التهديدات في ظل اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية وكذا انهيار الجيوش النظامية المعادية لإسرائيل في سوريا والعراق[2]، وترى أوساط إسرائيلية أن بدايات الربيع العربي كانت مقلقة لكن نهاياته شهدت انحرافات ساهمت في دفع دول عربية نحو التطبيع مع إسرائيل، وسط ظهور تهديدات أمنية جديدة وتغير موازين القوى لصالح قوى غير عربية وتحديدا ايران، وحسب المركز الفلسطيني للشؤون الإسرائيلية "مدار" فان إسرائيل لم تبتعد في تعاملها مع أحداث الربيع العربي لأنها تقدم المصالح الأمنية والسياسية على أي اعتبارات أخرى في تعاملها مع التطورات المحلية والإقليمية

[1] Andrea Dessì, » **The Trump vision and the Israelization of US Middle East policy",** browsed on12/02/2022 ,op.cit:
http://bit.ly/2veKhHd

[2] أحمد عاطف، **الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير** ،2015، تم التصفح بتاريخ 2022/02/13 في بوابة
https://bit.ly/34RrVgI

والدولية، وفي هذا السياق يقول عضو الكنيست الإسرائيلي السابق تسفي هاوزر Zvi Hauser أن من أبرز تداعيات الربيع العربي بالنسبة لإسرائيل هو انشاء" محور شيعي متطرف" متواصل بريا من طهران حتى القنيطرة والجولان السوريتين، وأصبحت ايران البعيدة جغرافيا الاف الكيلو مترات عن إسرائيل موجودة على حدودها الشمالية في منطقة خالية من الحكم، ويضيف هاوزر بالقول أن هذه الحدود كانت في الماضي القريب تفصل إسرائيل عن كيان سياسي يسمى سوريا"[1]، وعليه وبالنظر للمستجدات الإقليمية التي افرزتها الثورات العربية لم تكتفي مراكز البحث والدراسات الإسرائيلية بإصدار دراسات وتحذيرات حول الوضع الإقليمي وتداعياته على إسرائيل، ويتمثل ذلك من خلال اجتماعات المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية للاستماع لتقارير دورية حول مستجدات الثورات العربية، وانعكاساتها على إسرائيل حيث جاءت التحذيرات على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أوفير جندلمان Ofir Gendelman بأن جماعة الاخوان المسلمين، وحركة حماس تمثل خطر على إسرائيل، كما حذر ايتان هابر Ethan Haber الرئيس السابق لديوان اسحق رابين من انتشار الجو الإسلامي في المنطقة، لذا عملت إسرائيل على محاولة كبح جماح هذه الثورات من خلال الضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتغيير سياسة دعمها للجيش المصري، والبحث عن مصادر طاقة بديلة تحسبا لأي طارئ، والتقدم نحو سلام مع العرب[2].

بعد عام 2017م توافقت رؤية ترامب مع الرؤية الإسرائيلية تماما حيث أكد ترامب مرارا على ضرورة تقديم كافة اشكال الدعم لإسرائيل، اذ عكس البيان المشترك للحملة الانتخابية للرئيس ترامب مع مستشاريه جيسون جرينبلات وديفيد فريدمان مواقف متطابقة تقريبا مع مواقف الحكومة الإسرائيلية المتطرفة برئاسة نتنياهو، فضلا عن تصريحات ترامب المتواصلة عن معادته "للإسلام المتطرف" بما يشمل الحركات السياسة الإسلامية في الشرق الأوسط، بل تخطى الأمر ذلك بحيث سعت الولايات المتحدة لنقل إسرائيل من دورها الوظيفي المساند للولايات المتحدة الامريكية لحماية مصالحها في المنطقة الى مستوى فاعل إقليمي مؤثر في سياسات المنطقة ومنافس للقوى الإقليمية والفواعل الناشئة في الشرق الأوسط وهو ما يتوافق كذلك مع سياسة العزلة التي تنتهجها الولايات المتحدة[3].

---

[1] القدس العربي، **«الربيع العربي» في عيون إسرائيلية: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع**،2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/13 في بوابة
https://bit.ly/3rM7r23

[2] عدنان أبو عامر، **السياسة الإسرائيلية في مواجهة الثورات العربية**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات ،2021، ص 5.

[3] محمود جرابعة وليهي بن شطريت ، مرجع سابق،ص4-5.

في هذا السياق يقول المحللين أن سياسة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية منذ 2017م في الشرق الأوسط هي نتيجة نقاش دام طويلا داخل البيت الأبيض تكلل بنجاح إسرائيل بقلب القناعات السابقة حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هذه القناعات الأمريكية تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية اليمينية أدت الى "تداخل" علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع حليفها الصغير في الشرق الأوسط وتجلى ذلك بشكل أكثر وضوحا من خلال الترابط السياسي والايديولوجي والمالي بين الحزب الجمهوري الأمريكي وحزب الليكود اليميني المتطرف الإسرائيلي بحيث يشترك ترامب ونتنياهو من نفس المانحين السياسيين شيلدون اديلسون، والمعلمين الايديولوجيين يورام هازوني، والمشاكل القضائية وكراهية القانون الدولي، وتقول الباحثة اندريا ديسو في ذلك" ان جوهر رؤية ترامب تتطابق مع أفكار نتنياهو المتشددة والهادفة الى اذلال الفلسطينيين واضفاء شرعية عربية على إسرائيل تمثل في النهاية اعلان انتصار إسرائيل"، وهذه الرؤية قريبة جدا من المبادرة التي اطلقها منتدى الشرق الأوسط عام 2017م بعنوان " مشروع نصر إسرائيل" والتي يعتبر رئيس هذه المبادرة دانيال بايبس Daniel Pipes من أشد المعجبين والمتحمسين لكل من ترامب ونتنياهو، وفي وقت لاحق تحدث بايبس أمام الكونغرس الأمريكي عام 2017م حيث يقول "تتفق جميع الأطراف على أن ربع قرن من السلام انتهى بالفشل، ربما حان الوقت لتجربة شيء جديد، وهو التركيز على جوهر المشكلة وهو الرفض الفلسطيني، ربما حان الوقت لمفاهيم ما بعد الحداثة للعودة الى مفهوم الانتصار المثبت، ربما حان الوقت لتفوز حليفتنا إسرائيل"[1]، ومن ثم فقد شكلت وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية عهد جديد في منطقة الشرق الأوسط يقوم على الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وتطويع الممالك العربية للتحالف مع إسرائيل بحجة أن هنالك عدو واحد مشترك وهو ايران ووكلائها في المنطقة بما فيهم المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وعليه فقد شهد عام 2020م تزايد اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية تحت مسمى اتفاقيات ابراهام، بدافع أساسه أمني "كبح جهود ايران" ليتوسع بعد ذلك ليشمل اتفاقيات تجارية وتعاونية.[2]

[1] Andrea Dessì,op.

[2] ناتان ساشز وكيفين هغارد، **إسرائيل في الشرق الأوسط: العقدين المقبلين**، ترجمة أحمد عيشة (الدوحة: مركز حومون للدراسات المعاصرة) ،2020، ص 6-7.

استنتاجات الفصل الثاني:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- عملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي معقدة للغاية، اذ تشترك العديد من المؤسسات في بلورة وتعريف السياسة الخارجية الأمريكية، وما مؤسسة الرئاسة الا واحدة من هذه المؤسسات.
- تأثير توجهات الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية محدودة من خلال سماته الشخصية، وعقيدته، وغيرها، وذلك نتيجة الضغوط التي يواجهها من طرف المؤسسات المؤثرة في صناعة القرار الخارجي الأمريكي وأهمها التيارات المحافظة الأمريكية، ووسائل الاعلام.
- ان الفرضية القائلة بأن اللوبي الصهيوني هو المتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية هي فرضية خاطئة، اذ أن المنظمات المسيحية البروتستانتية في الولايات المتحدة تعتبر داعم أكثر من اليهود الأمريكيين لإسرائيل، غير أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يشكل حوالي 3% من الأمريكيين.
- السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ديناميكية "متغيرة"، وبراغماتية "مصلحية" في ان واحد، وعليه فان نمط التغير في السياسة الخارجية الأمريكية يحكمه نمط التحولات الاقليمية والدولية.
- تشكل الاعتبارات الدينية جوهر العلاقات الأمريكية الاسرائيلية، باعتبار أن وجود اسرائيل ما هو الا نبؤه لاهوتية توراتية، لذا فان المحددات التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية مساندة في معظمها لإسرائيل وسياسة حكومتها.
- ان هدف الولايات المتحدة من دعم حلفائها الاقليميين هو خفض التموضع الأمني الأمريكي في الشرق الأوسط مع دمج اسرائيل كفاعل اقليمي مؤثر في سياسات المنطقة وذلك بما يحقق التوجه الانعزالي تجاه الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

تمهيد:

منذ قيامها عام 1948م على نحو 78% من أرض فلسطين التاريخية حظيت اسرائيل بدعم غربي مادي وعسكري غير محدود ورعاية أمريكية استثنائية شملت كافة أشكال الدعم بما فيها حماية "اسرائيل" من أي عقوبات دولية تمسها نتيجة خرقها المتكرر للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني ومن ثم منع أي محاولة لاستصدار أي قرار يلزم اسرائيل بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي–الاسرائيلي، أو بعملية السلام الفلسطينية–الاسرائيلية.

ان مواقف الادارات الأمريكية وسياساتها المختلفة من الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي كانت تنسجم الى حد كبير مع الرؤى الاسرائيلية وخاصة المتعلقة بعملية السلام المتعثرة، بل وقامت الولايات المتحدة بمنع أي دولة أو منظمة من القيام باي دور في قضايا الحل النهائي بين اسرائيل والفلسطينيين وواصلت انحيازها الكامل لإسرائيل وسياستها الاستيطانية وهو الثابت المتوافق عليه لدى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة على مدار عقود مضت، وعلى هذا الأساس فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م نصبت الولايات المتحدة الامريكية نفسها كوسيط للإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية حيث سعى الرؤساء الأمريكيين منذ عهدة الرئيس بيل كلينتون لطرح العديد من المشاريع لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على غرار حل الدولتين – وخارطة الطريق ...خ والتي باءت جميعها بالفشل نتيجة لتعنت الطرف الإسرائيلي وتهاون الطرف الأمريكي.

منذ صعود الرئيس دونالد ترامب الى رئاسة البيت الأبيض شكلت سياسته" الأكثر جرأة" تغييرا مهما في نمط السياسية الخارجية الامريكية التقليدية بحيث وصل الدعم الأمريكي لإسرائيل الى أعلى مستوياته، وقام الرئيس ترامب بالتخلي عن حل الدولتين وعن رعاية الولايات المتحدة الامريكية لعملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وكذلك السعي الى دعم إسرائيل وتشريع وجودها في المنطقة العربية مقابل محاربة إيران ووكلائها.

المبحث الأول: نهج السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب:

يلعب صناع القرار دورا هاما في صناعة وتوجيه سياسة دولتهم الخارجية، بدء بمرحلة اختيار البدائل المتاحة وصولا الى مرحلة الرد على موقف معين في البيئة الخارجية، وعليه ينطلق الكثير من الباحثين في تحليلهم لسلوك الدولة الخارجي من خلال التركيز على فاعلية العوامل الفردية ذلك لأن عملية صنع السياسة الخارجية ليست محصلة للتأثير الالي للعوامل الموضوعية والمادية وانما تتم من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد متأثرين بدوافعهم الذاتية وتصوراتهم الذهنية لموقف القرار[1]، وبذلك يلعب القائد دورا أساسيا ومهما في صنع السياسة الخارجية، وينطبق ذلك على صانع القرار الأمريكي الذي توجهه العوامل الشخصية والذاتية، والتحديات التي تؤثر في شخصيته وبالتالي طريقة اتخاذه للقرارات وتتمثل هذه التحديات في:

- المجد المفرط عندما لا تكون معارضة.
- اجهاد القرارات حيث العراقيل والعوائق المادية تؤدي الى الاحباطات، ومدى تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل والاحباط.
- مدى قدرة الرئيس على التوفيق بين الطاقم الاداري العامل معه[2].

من هنا فقد شكلت سياسة الرئيس دونالد ترامب "نمطا مغايرا" في كيفية تعامل الإدارة الامريكية مع ملف الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي وهو ما استوجب علينا دراسة كيفية تشكل الصورة النمطية للرئيس ترامب عن الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي والخيارات المتاحة التي كونت الموقف الأمريكي عموما تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك تحت تساؤل يتمثل في: كيف يتخذ ترامب القرارات؟ هل هنالك أنماط وتصورات معينة في ذهن ترامب توجه سياسته الخارجية؟، وعليه فان الاحتمالات الواردة تتمثل في انفتاح ادارته على معلومات جديدة، وتفضيل مستويات معينة من المخاطر في ظل التعقيد في هيكل المعلومات ومعالجتها.

---

[1] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق.

[2] هادي الشيب،" السياسة الخارجية الأمريكية -دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"، في: هادي الشيب وسميرة ناصري، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص17.

المطلب الأول: تحديد سياق عقيدة الرئيس دونالد ترامب:

ان أحد أكثر العوامل تعقيدا في الدراسات الإنسانية هو تكوين فكرة عن الطرف الاخر خصوصا حينما يصبح سلوك ذلك الطرف عاملا أساسيا في العلاقات بين الأمم، لذا سيكون مستوى التحليل هنا على مستوى الفاعل الفردي الذي سوف تنتهي نتائجه بدرجة معرفية/نفسية وذلك بافتراض أن اختيار النهج الذي اتبعه ترامب هو حالة فريدة في السياسة الأمريكية[1]، وعليه فان محاولة فهم وتحليل نهج ترامب في السياسة الخارجية يواجهه صعوبة موضوعية نظرا لما تتسم به سياسته من تذبذب يصل الى حد التناقض والتضارب ذلك لأن شخصيته واسلوبه الغير مألوف يضيفان تعقيدا من نوع خاص، وبالتالي فان البحث عن مبدأ ينظم فهمنا لذلك النهج يصبح أمرا ملحا في محاولة للكشف عن العوامل الجوهرية المتشابكة التي تقترب من تفسير العدوانية والتنمر الظاهرين في سياسة إدارة ترامب تجاه العالم الخارجي[2].

الفرع الأول: تحليل شخصية الرئيس دونالد ترامب:

حظيت شخصية الرئيس دونالد ترامب باهتمام الكثير من علماء السياسة وعلم النفس نظرا لما اثارته من جدل، ومنها ما نشره عميد كلية الطب في جامعة هارفرد بصحيفة " لوس انجلس تايمز" حيث قال بأن ترامب "شخصية مصابة باضطراب نرجسي"، فيما رد البروفيسور النفسي جولدنبرغ Goldenberg على ذلك بالقول "أن وصف ترامب بالنرجسي هو وصف غير دقيق، لكنه لا يجب أن يكون رئيسا"[3]، ومن هنا فان دراسة أي نسق عقيدي لأي فرد مرتبطة الى حد كبير بما عايشه من أحداث منذ الطفولة الى مراحل متقدمة من العمر وهذا من خلال تتبع أهم المحطات السياسية والاجتماعية التي أثرت فيه، وكذا خلفيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن دراسة خطاباته.

أولا: نشأته: ولد دونالد ج ترامب Donald j tramp في 14 /06/1946 بمستشفى جمايكا بمدينة نيويورك الأمريكية، والديه هما فريدريك ترامب وزوجته ماري ماكلويد، وهو واحد من خمسة افراد لعائلته، تلقى تعليمه الأولي في مدرسة كيو فورست، وفورست هل، نيويورك وفي سن الثالثة عشر

---

[1] RAMOS JOSA, Pedro Francisco. **« An Approach to Donald Trump's Foreign Policy: Towards a New Perspective** ». Browsed on26/06/2022 , op cit ;
https://bit.ly/3yPEsNS

[2] حسن أيوب، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/07/16 في بوابة https://bit.ly/2A4pqp7

[3] مروان سمور، **التحليل النفسي لشخصية ترامب**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/08/15 في بوابة https://bit.ly/3eGshMk

أرسله والده الى الأكاديمية العسكرية في شمال نيويورك (نيما) حيث كان يؤدي أداء جيدا اجتماعيا واكاديميا فنشأ كنجم رياضي وزعيم للطلبة حتى تخرج عام 1964م، ثم ارتاد جامعة فوردهام لمدة عامين قبل انضمامه الى كلية وارتون المالية في جامعة بنسلفانيا حيث حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد عام 1968م، وفي عام 1977م تزوج ترامب من ايفانا زيلنيكوفا وحظي منها بثلاثة أبناء وهم: دونالد الابن، وايفانكا، وايريك، ثم تطلقا في عام 1992م بسبب خيانته الزوجية لها، ثم تزوج بعد ذلك من مارلا مابلز وانجبا طفل واحد وهو تيفاني وتطلقا في عام 1997م، ليتزوج بعد ذلك من ميلانيا كنوس عام 2005م، أما من حيث الديانة فيعتنق ترامب المسيحية البروتستانتية[1].

ثانيا: وظائفه ومسؤولياته: انضم ترامب الى شركة والده العقارية "Elizabeth Trump and Son" في حي بروكلين بمدينة نيويورك حيث يعد والده من أثرياء مدينة نيويورك، وعليه فقد ارتكز عمله في البداية على الطبقة المتوسطة وذلك بايجار المنازل في بروكلين وكوينز وستاتن ايلاند، ومن أوائل مشاريعه بينما كان ما زال طالبا في الكلية هي احياء المجمع السكني Swifion village في سينسيناتي بولاية أوهايو، وفي عام 1971م نقل ترامب مقر اقامته الى مدينة مانهاتن في اعتقاد منه بأنها مدينة غنية بالفرص الاقتصادية، وفي عام 1985م قام بشراء عقار Mar-a-lago على شاطئ بالم بفلوريدا وجدد فندق باربيزون و100 سنترال بارك ساوث، في 1988م اشترى فندق بلازا بنيويورك وفي 1989م اشترى اسطولا من طائرات بوينغ 727 لتشكيل شراكة ترامب للنقل الجوي، وفي1996م حصل على ملكية منظمة ملكة جمال الكون، وفي 2003م أصبح صاحب حصة في شركة الاذاعة الوطنية NBC حيث أصبح المنتج التنفيذي ومضيف برنامج The Apprentice "NBC" الذي حقق نجاحا كبيرا[2]، ومع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تمتع ترامب بالشهرة نظرا لأنه كان مقدم برنامج تلفزيوني شهير ومؤلف للعديد من الكتب مثل : فن الصفقة عام 1987م، لماذا نريد ان تكون غنيا عام 2006م، وكتاب الطريق الى النجاح عام 2006م..خ[3].

ثالثا: ثروة ترامب: كشفت مجلة فوربس أن ثروة ترامب تقدر بحوالي 3.2 مليار دولار أمريكي، وبينت ذات المجلة بأن ترامب يحتل المرتبة 343 في قائمة أغنى 400 شخص بالولايات المتحدة، وبذلك فان مصادر ثروة ترامب هي عبارة عن عقارات بحيث يقدر أن لديه 880 مليون دولار في عقارات مدينة

[1] **من هو دونالد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/08/20 في بوابة https://bit.ly/3G4ytbK

[2] نفس المرجع.

[3] Brian Duignan, » **Donald Trump president of United States** », Browsed on21/08/2022, on the website : https://bit.ly/3MRg1W0

نيويورك وحدها، كذلك تقدر قيمة نوادي الغولف والمنتجعات الخاصة به بحوالي 740 مليون دولار، وتشكل وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة والعلامات التجارية الخاصة به ايضا جزء كبير من ثروته.[1]

الفرع الثاني: العمل السياسي للرئيس ترامب:

ان فلسفة ترامب للحياة قد تجلت في شقها الاقتصادي وهو ما شكل الجزء الأكبر من شخصيته وتكوينه والذي انعكس كذلك على أسلوبه وقراراته السياسية، أما بالنسبة لطموحاته السياسية فلم تكن انتخابات عام 2016م هي لحظة تفكير ترامب بالرئاسة، بل كان يفكر بها منذ ثمانينات القرن الماضي حيث اعتبرها الكثيرين مجرد دعاية اعلامية، وعلى الرغم من عدم ترشحه للانتخابات الأمريكية عام 1999م، الا انه قد نشر كتاب عام 2000م بعنوان " أمريكا التي نستحقها " والذي طرح من خلاله أفكاره السياسية الليبرالية اجتماعيا والمحافظة اقتصاديا، ثم عاد وانخرط في صفوف الحزب الجمهوري وحافظ على مكانة عالية خلال انتخابات 2012م لكنه لم يترشح[2].

أولا: ترشحه للرئاسة: في جوان 2015م أعلن ترامب بأنه سيكون مرشح للانتخابات الأمريكية لعام2016م، وفي خطاب ألقاه أمام أنصاره تعهد ترامب بجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، ووعد بخلق ملايين الوظائف الجديدة، ومعاقبة الشركات الأمريكية التي تصدر الوظائف الى الخارج، وفرض تعريفات جمركية على البلدان التي تمارس تصرفات تجارية "غير عادلة" مع الولايات المتحدة، وبناء جدار على الحدود مع المكسيك ومحاربة الهجرة غير الشرعية وحظر هجرة المسلمين، وعليه ففور انتخابه مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات 2016م سرعان ما أثبت ترامب أنه دخيل سياسي ولا يملك اي خبرة سياسية تؤهله للترشح، فمع أنه كان معروف في الأوساط المحافظة وخصوصا الجمهوريين الا أن حملته الانتخابية كان يحيطها الكثير من الجدل نظرا للخطابات الشعبوية المتكررة التي يطلقها على منصة Twitter والتي تشمل التحريض والاهانات والشتائم.

ان انتخاب دونالد ترامب كمرشح الحزب الجمهوري قد جاء بعد فوزه في الانتخابات الحزبية التمهيدية لولاية انديانا في ماي والذي حدث بعد انسحاب اخر خصمين له وهما: تيد كروز Ted Cruz، وجون كاسيش John Kasich، وفي جوان 2016م أعلن ترامب أن حاكم ولاية انديانا مايك

[1] **بعد قضية "التهرب الضريبي".. الكشف عن ثروة ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/01 في بوابة https://bit.ly/3zIIvkO

[2] Brian Duignan ,op.

بنس سيكون نائب الرئيس، وفي الأسبوع الموالي وخلال المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري تم اعلان ترامب مرشحا للحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية 2016م[1].

من هنا ففي 26/ سبتمبر/2016م بدأت أول مناظرة بين مرشحي الرئاسة الأمريكية وهما هيلاري كلينتون ودونالد ترامب في جامعة هوفسترا في لونج ايلاند بنيويورك، وهي المناظرة التي حظيت بأوسع مشاهدة منذ تأريخ أول مناظرة انتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية[2] تلاها المناظرة الرئاسية الثانية التي جرت في جامعة واشنطن في سانت لويس بتاريخ 2016/10/09م، والتي جاءت بعد تسريب مكالمة لترامب منذ 2005م يدلي فيها بتصريحات مهينة للمرأة بحيث وقبل أقل من شهر على موعد الانتخابات قام العديد من اعضاء الكونغرس والحكام الجمهوريين بالتخلي عن ترامب رغم اعتذاره التلفزيوني[3]، ولكن في المناظرة الثالثة والأخيرة التي جرت بتاريخ 2016/10/19م في لاس فيغاس حدثت سجالات عنيفة بين المرشحين وصلت الى حد الاهانات[4]، وعليه فقد تكللت هذه المناظرات بيوم انتخابي حافل بتاريخ 08/نوفمبر/2016م أظهر تفوق المرشح الجمهوري دونالد ترامب على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون ب244 صوت، مقابل 209 أصوات لهيلاري كلينتون في الهيئة الانتخابية، بحيث لم تتمكن كلينتون من الحسم في الولايات المتأرجحة بحيث فاز ترامب في ولاية أوهايو وكارولينا الشمالية بينما اكسحت كلينتون ولاية فرجينيا[5].

ثانيا: صورته السياسية: لطالما كان ترامب شخصية تجارية لامعة بحيث برع في تسويق نفسه وترخيص اسمه وشبهه بعشرات المنتجات والمباني على مدار عقود وقول أو فعل اشياء غريبة تجذب الجمهور، وعليه تقول دوروثي ويكيندين Dorothy Weekenden أن ترامب استغل بذكاء الموجة الجديدة من الثقافة الاعلامية خصوصا من خلال برنامج The Apprentice والذي جعله يستفيد من شهرته لجذب الجمهور، وعليه فقد كان ترامب تراوده فكرة الترشح للرئاسة مرارا وتكرارا غير أن الكثيرين اعتبروها مجرد حيلة دعائية[6].

---

[1] Ibid.

[2] زهير جمعة المالكي، **ترامب وكلينتون...المناظرة الأولى**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/02 في بوابة https://bit.ly/3JYV62p

[3] **مناظرة رئاسية ثانية "مختلفة" بين كلينتون وترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/02 في بوابة https://bit.ly/3ZD84se

[4] **اتهامات متبادلة من "العيار الثقيل" بين كلينتون وترامب في المناظرة الأخيرة بينهما**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/03 في بوابة https://bit.ly/3Ma68EK

[5] **الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016: ترامب يتقدم على كلينتون في الولايات المتأرجحة**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/03 في بوابة https://bbc.in/3GwQ5gH

[6] "**TRUMP'S PUBLIC IMAGE & POLITICAL STANCE**", Browsed on 03/09/2022, on the website : https://bit.ly/40AlFlr

لقد عرف ترامب بأنه ديمقراطي وليبرالي ويدعم المرشحين الديمقراطيين حتى أنه ادعى أن الديمقراطيين أفصل للاقتصاد من الجمهوريين ومع ذلك بدأت مواقف ترامب الليبرالية تتغير عندما تولى اوباما الرئاسة عام 2009م، بل وقام بدعم "حركة بيرثر" التي ادعت أن اوباما غير مولود بالولايات المتحدة بهدف عزله واسقاطه عن رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي فقد كانت "حركة بيرثر" هي أولى خطوات ترامب لجذب انتباه المحافظين وفي النهاية دعمهم بالإضافة لجذبه للقوميين العنصريين له امثال ستيف بانون، وعليه فعند ترشح ترامب للرئاسة كان مدعوما من المحافظين المتطرفين الذين عرفوه كبطل من خلال حركة بيرثر، والأشخاص العاديين الذين عرفوه كرجل اعمال ناجح[1].

أما خارجيا فان ترامب لا تحظى سياسته الخارجية بشعبية على نطاق واسع بحيث ووفقا لاستطلاع اجراه مركز بيو للأبحاث يشمل 37 دولة تشمل حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا واسيا والمكسيك وكندا فان متوسط 22% فقط يثقون في سياسة ترامب الخارجية، وهذا يتناقض مع السنوات الاخيرة من ادارة اوباما والتي أعرب 64% عن ثقتهم بالسياسة الخارجية الأمريكية[2].

ثالثا: أبرز سمات سياسته الخارجية: في دراسة أعدها موقع CNN Arabic للتعرف على الخطاب الاعلامي للرئيس دونالد ترامب بالتركيز على خطاباته أثناء حملته الانتخابية عام 2016م وبعد فوزه بمنصب الرئاسة تتساءل الدراسة حول أهم الموضوعات التي ركز عليها ترامب في خطاباته، وشكل ونوع خطاباته، ومن ثم محاولة التعرف على الافعال الكلامية بالخطاب معتمدة في ذلك على مناهج البحث العلمي، وتوصلت الدراسة الى صعوبة فهم السياسة الخارجية للرئيس ترامب بسبب أسلوب خطابه اللاذع والذي يعبر عن شريحة كبيرة من الشعب الأمريكي، كذلك تبين النتائج بأن الرئيس ترامب يولي اهتماما قويا بالشأن الداخلي الأمريكي، ويعطي السياسة الخارجية الأهمية الثانية بعد السياسة الداخلية بحيث يسلط الضوء على الارهاب العالمي الذي الصقه بالإسلام[3].

---

[1] ibid.

[2] RICHARD WIKE, and(others), **"U.S. Image Suffers as Publics Around World Question Trump's Leadership"**, Browsed on 03/09/2022, on the website :

https://pewrsr.ch/42VI2Dx

[3] ليث بدر يوسف، الخطاب الاعلامي للرئيس ترامب في الانتخابات الامريكية- دراسة في المواقع الاخبارية الالكترونية/ cnn arabic نموذجا، **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد 42، 93-108.

ان تأثير العقيدة النفسية والادراكية في شخصية ترامب، ومن ثم توجهاته السياسية يتضح من خلال مضامين خطاباته السياسية أثناء حملته الانتخابية عام 2016م، والتي تبرز مبادئ ومنطلقات سياسة ترامب الخارجية، والتي سيتم قراءتها كاطار مفاهيمي للموضوع كالاتي:

1. الشعبوية: درج مصطلح الشعبوية كمفهوم جديد في العلاقات الدولية بحيث تداول العديد من العلماء والباحثين هذا المصطلح بكثرة خلال السنوات الأخيرة، فوسط الغموض المفاهيمي الذي يشوبه هذا المفهوم حاول العلماء تحديد تعريف محدد للشعبوية فمنهم من اعتبرها أيديولوجية تفصل بين " الشعب النقي" و" النخبة الفاسدة" ، ومنهم من عرفها كخطاب مناهض للوضع الراهن، ومنهم من عرفها بأنها أسلوب سياسي يسنه ويقوم به القادة الشعبويين[1]، وبين هذا وذاك يعرف الأستاذ جورج لوفلمان George Lovelman الشعبوية بأنها " ليست نظاما عقائديا متماسكا لتنظيم العلاقات الاجتماعية أو الشروع في الإصلاح السياسي والمؤسسي بل انها نمط سياسي مرن يمكنه التكيف مع شعارات وطنية مزيفة مثل: استعادة السيادة الشعبية والإصلاح الاقتصادي والقلق الثقافي والهوياتي، وعليه تقوم الشعبوية على فصل الشعب الى مجموعتين متجانستين ومتعاديتين في ان واحد، قسم يمثل الشعب النقي والقسم الاخر يمثل النخبة الفاسدة التي خانتهم، وهنا يتم وصف الفرد او الحزب على أنه المصدر الوحيد للسيادة الشعبية متجاوزين بذلك القيود المؤسسية الديمقراطية"، ويقول في ذلك جون فيرنر مولر John ferner Mueller " يدعي الشعبويون أنهم يمثلون الشعب وهم وحدهم"[2].
2. أسلوب الصفقة: لطالما كانت هنالك علاقة وثيقة بين السياسة والاقتصاد، بحيث سعى العديد من العلماء والباحثين الى تفسير وتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية من منظور صنع القرار الاقتصادي مثل: هربرت سايمون (1960)، وبإسقاط مقاربة سايمون على شخصية الرئيس دونالد ترامب فان الأخير لا يضع مصفوفة تضم كل البدائل المتاحة ثم يعالجها ويختار أفضلها، بل يستعرض البدائل ليرى ايهما يحقق الحد الأدنى الذي يقبل به[3].

[1] Michael Magcamit, » EXPLAINING THE THREE-WAY LINKAGE BETWEEN POPULISM, SECURITIZATION, AND REALIST FOREIGN POLICIES », **WORLD AFFAIRS**, 2017, p10.

[2] Georg Löfflmann, »America First and the Populist Impact on US Foreign Policy », **Survival Global Politics and Strategy, 2019, p116.**

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 322.

وبالتالي فوفقا لعقيدة ترامب في اطار مفهومه للصفقة فان ذلك يعني بأن حجم انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا العالم عموما والشرق الأوسط تحديدا يرتبط بمقدار المنفعة الاقتصادية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا نابع من عقلية الرجل الاقتصادي الذي يتعامل بمنطق الربح والخسارة وهو ما يتضح من خلال تصريحات الرئيس دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية عام 2016م والتي كانت تدعو الى إعادة النظر في التعاون مع حلف الناتو، وكذا مسألة الدفاع عن الدول الصديقة، ورفض الاتفاق النووي الذي ابرمته ادارة أوباما مع ايران عام 2015م، والانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادئ، بالإضافة الى رفض العولمة التي أدت الى خروج الاف رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الى العالم والتي تسببت بالبطالة، وهذا ما يعكس وجهة نظر ترامب وهي ضرورة البحث عن صفقات جديدة بشروط أفضل[1].

3. السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية: من خلال مضامين شعار "أمريكا أولا" يتضح أن الهدف العام لسياسة ترامب الخارجية هو اعادة الاعتبار للمصالح الأمريكية كأساس للسياسة الخارجية وأن الولايات المتحدة ليس عليها تأمين مصالح الاخرين أو تضعها بعين الاعتبار لأنه ليس على الولايات المتحدة أن تتحمل عبئ أو تحمي دولا دون مقابل، وفي نفس السياق يرى ترامب أنه يجب محاربة الهجرة ومحاربة "الاسلام الراديكالي".
4. سياسة العزلة في السياسة الخارجية: بداية ان سياسة العزلة هي اتجاه جاكسوني للسياسة الخارجية الأمريكية، وعليه يؤمن ترامب بأنه ليس على الولايات المتحدة أن تتدخل في الشؤون الدولية، وحل مشاكل الدول وبالتالي لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الانساني كأساس للتدخل في شؤون الدول الداخلية[2].
5. حصر عملية صنع القرار في دائرة ضيقة: لعل أبرز سمة من سمات السياسة الخارجية لترامب هو تهميشه للدور التقليدي لوزارة الخارجية وحصر عملية صنع القرار به وبإدارته، ويتضح ذلك من خلال تراجعه عن حل الدولتين، وتوجيه انذار لإيران بشأن تجارب الصواريخ البالستية، فضلا عن قراره المفاجئ بالانسحاب من سورية في 29/مارس/2018م والذي تراجع عنه لاحقا والذي ثبت أن القرار تم اتخاذه بدون علم كل من البنتاغون ووزارة الخارجية، كما يظهر تهميش

[1] أحمد سيد أحمد، الصفقة وعقيدة ترامب في السياسة الخارجية، مصر: **جريدة الأهرام**، العدد 47476، 2016.
[2] محمود علاء الدين حواش، **دور القيادة السياسة في السياسة الخارجية للدولة – دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب 2016-2020**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021.

وزارة الخارجية بشكل جلي في عهد ترامب من خلال تخصيص 54 مليار دولار للإنفاق العسكري مقابل خفض نفقات وزارة الخارجية.[1]

المطلب الثاني: تحليل السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط:

رغم أن شخصية الرئيس دونالد ترامب وسماته الشخصية واقتناعاته تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وما ساعده في ذلك هو سيطرة الحزب الجمهوري على الكونغرس الأمريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب وهو ما أعطى الرئيس ترامب مرونة أكبر في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية الا أن عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي هي نتيجة للتفاعل والتوافق بين المؤسسات الأمريكية التي ذكرناها في الفصل السابق، وبالتالي فهي عملية معقدة يحكمها حجم المصالح الأمريكية وتشابكها في المنطقة والتي تفرضها حدودا على إمكانية حدوث تغييرات جذرية في ظل ضعف خبرة ترامب السياسية وعدم درايته بتعقيدات الشرق الأوسط عموما، والقضية الفلسطينية على وجه التحديد[2].

الفرع الأول: شعبوية السياسة الخارجية:

على الرغم من أن نهج ترامب قد يكون أبرز وأحدث نهج شعبوي/ قومي للسياسة الخارجية الا أنه ليس الأول في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث استعانت كل الإدارات الأمريكية بالمشاعر القومية لتبرير أفعالها من خلال الادعاء بحماية المصالح الأمريكية في البيئة الدولية ومثال ذلك: ربط إدارة بوش الابن مسألة احداث 11/ سبتمبر/2001م بالحرب على الإرهاب والحرب على العراق، وبالتالي فان ما يميز الرؤساء الأمريكيين عن بعضهم منذ عصر الرئيس هاري ترومان الى غاية نهاية عهدة الرئيس باراك أوباما أنهم ربطوا مسألة السعي وراء المصالح الوطنية الأمريكية بدعم سلسلة من المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف، وان كان ذلك بطرق مختلفة فقد سعى كل رؤساء الولايات المتحدة الى تعزيز النظام الدولي الليبرالي[3]، وذلك بعكس ما قام به الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية عام 2016م حيث قام بمهاجمة الليبرالية والعولمة وكذلك السياسات العالمية التي اتبعها الرؤساء الأمريكان

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.
[3] James McCormick & Gerald Schmitz, » Meeting the challenge of “America first” and the new nationa-lism », **Canadian Foreign Policy Journal,** no11, p2, 2020.

الذين سبقوه لا سيما إدارة أوباما، فضلا عن رسائله الشعبوية على منصة Twitter التي تشكك في النظام السياسي الأمريكي بأنه لا يستجيب لتطلعات الشعب[1].

في نفس السياق يركز ترامب على مسألة الدولة القومية تحت شعار " أمريكا أولا"، ويصور نفسه بأنه ناقل للغضب الشعبوي وأنه ممثل شعار "أمريكا أولا" وأنه ضد العولمة وضد التدخل الإنساني الذي يمهد للتدخل في الشؤون الدولية وكذلك ضد المهاجرين، وقام كذلك بحظر دخول المسلمين الى الولايات المتحدة، وبالتالي فان هدف ترامب هو العودة الى النزعة الثورية القومية القديمة، بالإضافة الى ذلك فقد شن ترامب حملة ضد حزبه الجمهوري رغم اخلاصه للتقاليد الجمهورية والتي تتلخص في ضرورة زيادة الانفاق الدفاعي والاهتمام بالجانب الأمني[2]، ولعل أهم ملامح شعبوية النخبة الأمريكية في عصر ترامب هو انسحابه من اتفاقية باريس للمناخ والتي اعلن عام 2017م عن عدم رغبته في المشاركة فيها[3](*)، فضلا عن انسحابه من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ عام 2017م[4](*)، وقيامه ببناء سور جنوب ولاية تكساس الأمريكية على الحدود مع المكسيك لمنع المهاجرين حسبه[5] .

من هنا يركز ترامب على عدة مبادئ تتضمن دور ومكانة الولايات المتحدة في العالم عموما والشرق الأوسط تحديدا وهي: ضرورة تقاسم الأعباء مع الحلفاء، ومعارضة الاتفاق النووي مع إيران، والحاجة الى إعادة بناء الثقة مع إسرائيل والسعودية، واستعادة الاحترام العالمي للولايات المتحدة[6]، فبين شعار " أمريكا أولا" ومحاربة العولمة رسم الرئيس دونالد ترامب مسارا لسياسته الخارجية التي تعارض النزعة الليبرالية الدولية والنظر الى العالم باعتباره تهديدا وجوديا وخطرا متصاعدا في ظل منافسة اقتصادية متصاعدة، وعليه فان رؤية ترامب تنطلق من فكرة مفادها بأن على الولايات المتحدة أن

---

[1] Georg Löfflmann, op, p118.

[2] David C. Hendrickson, « in Domestic Determinants of Foreign Policy", op, p 55.

[3] Matt McGrath, "**Climate change: US formally withdraws from Paris agreement**",2020, ,browsed on28/01/2022 ,op.cit

https://bbc.in/3oaU5Kr

(*) تم صياغة اتفاقية باريس عام 2015م لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ ودخلت حيز التنفيذ في 4/ نوفمبر/2016 صادقت عليها 55 دولة تمثل 55 بالمائة من الانبعاثات العالمية.

[4] **تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية رسميا من الشراكة عبر المحيط الهادئ**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة https://bit.ly/343KdeD

للمزيد من المعلومات يمكن الاضطلاع: https://bit.ly/3gaXrZC

[5] Christopher Giles, **» Trump's wall: How much has been built during his term**?",2021, browsed on28/01/2022 ,op.cit:

https://bbc.in/32OHsxi

[6] Georg Löfflmann,op,p120.

تنافس جميع الدول سواء كانت ديمقراطيات ليبرالية أو استبدادية من أجل ضمان بقاء الولايات المتحدة الأمريكية وازدهارها[1].

على هذا الأساس يمكن القول بأن نهج ترامب يتبنى ضمنيا منظور الواقعية السياسية والذي يتمحور في فكرة أن القوة الاقتصادية والعسكرية هي الوحيدة القادرة على تحديد الأمن القومي للدولة وبقائها في النظام الدولي، بينما يتعارض نهج ترامب مع الليبراليين وذلك من خلال شعار "أمريكا أولا" والذي مثل قطيعة مع تقليد ويلسون الليبرالي للسياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك تتعارض الرؤية الترامبية للسياسة الخارجية مع رؤية الاستراتيجية الأمريكية الشاملة التي سعت الى تحقيق الأمن والازدهار بالتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة، وذلك بفصل فكرة الولايات المتحدة التي لا غنى عنها في حماية الحرية والديمقراطية وتعاونها مع حلفائها، وبين اتجاهها نحو نهج انعزالي قومي " التقليد الجاكسوني"، ذلك لأن فهم ترامب للسياسة الخارجية ومدى نجاحها يرتبط بالمكاسب السياسية والمنفعة الاقتصادية التي تحققها الولايات المتحدة بدلا من أي التزام مشترك بالقضايا العالمية، وبالتالي فان دعم حقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية لم يعد أولوية بالنسبة لإدارة ترامب[2].

في هذا السياق ترفض رؤية ترامب للسياسة الخارجية فكرة السلام الديمقراطي ونشر الليبرالية الأمريكية ولكن لم تتخلى عن إمكانية استخدام القوة العسكرية كعنصر أساسي من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية حيث وفي هذا الصدد يقول الرئيس ترامب " لن أتردد في استخدام القوة العسكرية عندما لا يكون هنالك بديل .. ولكن اذا كانت الولايات المتحدة تحارب فعليها ان تفوز"، كذلك استبدل ترامب فكرة العولمة بمفهوم الأمركة بحيث وصف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالكارثية، فضلا عن تصريحاته الإعلامية المناهضة للصين وسلوكياتها التجارية التي اعتبرها ترامب صفقات غير عادلة، وبالتالي فان قومية ترامب الاقتصادية تتمحور بفكرة " اشتري منتوجا أمريكيا ...وظف أمريكيا" وهذا ما جعله يوقع على انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، واتفاقية باريس للمناخ، ومهاجمة المهاجرين والمسلمين، ومهاجمة حلف الناتو ووصفه " بأنه عفا عليه الزمن" واتهام الأوروبيين بالتمتع بالمجان تحت مضلة الامن الأمريكية، وبالتالي فان السياسة الخارجية بالنسبة لترامب تشبه الى حد ما الأعمال التجارية ونموذج الصفقة[3].

[1] Ibid,p120.
[2] Ibid,p121.
[3] Anna Dimitrova, « Trump's "America First" Foreign Policy: The Resurgence of the Jacksonian Tradition? », **L'Europe en Formation**, 2017/1 (n° 382), p. 33-46.

أما على صعيد علاقة ترامب بالتيار المحافظ الأمريكي فهي علاقة نفعية مرتبطة أساسا بالحزب الجمهوري، اذ وحسب تقرير لمؤسسة بيلو للأبحاث عام 2021م فقد عرف حوالي 74 % من المحافظين بأنهم جمهوريون و23 % يميلون الى الحزب الجمهوري وهذا ما يمثل حوالي 97 % من المحافظين الذين يعتقد حوالي 83 % منهم أن ترامب يجب أن يبقى رئيسا للولايات المتحدة مع اغلبية 55 بالمئة تريد ترامب أن يترشح مرة أخرى للرئاسة[1]، وللإشارة هنا فان الرئيس ترامب يحظى بدعم قوي من التيار المحافظ رغم سلوكياته المتناقضة، اذ وحسب المؤرخة كريستين دي ميز Christine Dee Maze المتخصصة في علاقة التيارات المسيحية الأمريكية بالشؤون السياسية بجامعة كافين في حوار مع الجزيرة نت تقول دي ميز أن العلاقة بين ترامب والتيار المحافظ هي علاقة نفعية بحيث حصل ترامب على أصوات المحافظين مقابل دعمه للقضاة المحافظين في المحاكم، كذلك يشترك التيار المحافظ مع ترامب في عدة قضايا واهمها انقاذ القانون، وامن الحدود، ومناهضة الهجرة، وما يسمى كذلك " بالعظمة الأمريكية "، وعلى هذا الأساس فان نظرة التيار المحافظ لترامب تندرج من منطلق خطة الله للبشرية بمعنى أن ترامب لن يكون قسا أو مدرسا ولكن يمكن للزعيم القوي والعدواني ان يحمي مصالح الانجيليين ويقوي سلطتهم داخل الدولة[2]، وعليه فقد قام ترامب خلال الأسابيع القليلة من فوزه بالرئاسة بتعيين فريقه الذي يمثل توجهاته لسياسته الخارجية تجاه العالم والذين يعتبر معظمهم من صقور التيار المحافظ وأشهرهم مايك بنس في صفة نائب الرئيس والذي يعتبر من اشد المحافظين وكذلك ستيف بانون الذي يوصف بالقومي الأبيض والذي يكره المهاجرين والمسلمين في منصب مستشارا، وكذلك مايك بومبيو والذي يعتبر من الصقور المحافظين المعادين للإسلام فضلا عن شخصيات محافظة وقومية أخرى في كافة المناصب الحساسة[3].

الفرع الثاني: تعامل ادارة ترامب مع تعقيدات الشرق الأوسط:

تحتكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الى معياريين رئيسيين وهما: المصالح الاستراتيجية الامريكية، والعلاقة الاستراتيجية الأمريكية مع إسرائيل، وبناء على ذلك فانه وبالرغم من التضارب والتداخل في سياسة الرئيس ترامب تجاه الشرق الأوسط الا أنها قد بدت واضحة الى حد ما في اغلب ثناياها منذ جلوس ترامب على عرش البيت الأبيض بحيث سعى ترامب الى تقوية العلاقات

[1] Pew Research Center, **"Beyond Red vs. Blue: The Political Typology",** November 2021,p 8.

[2] محمد المنشاوي، **لماذا يدعم الإنجيليين ترامب؟ مؤرخة أميركية تجيب عن أسئلة الجزيرة نت**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/09/26 في بوابة

https://bit.ly/3TemAmY

[3] تقارير الجزيرة، **لغز ترامب: ملامح السياسة الأمريكية الجديدة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016، ص5.

مع مصر و السعودية مقابل فرض العديد من العقوبات على إيران ووكلائها وهو ما نستنتجه من خلال دعم ترامب للتحالف السعودي الاماراتي في الحرب ضد الحوثيين في اليمن، فضلا عن دعوته الى مجابهة تنظيم داعش، وتحميل حلفاء أمريكا الإقليميين تكاليف الأعباء الناتجة عن ذلك، بالإضافة الى خفض القوات الامريكية في المناطق الساخنة في العالم من ضمنها العراق وافغانستان[1].

ووفق هذا الاطار فقد أعلن ترامب رفضه لأكثر من مرة للاتفاق النووي مع إيران واعتبره تهديدا للولايات المتحدة وإسرائيل ووعد بإلغاء صفقة الاتفاق للتوصل الى صفقة جديدة أفضل، ذلك لأن الشركات الأمريكية لم تستفد من رفع العقوبات على ايران خاصة في مجال استخراج النفط بل المستفيد الأكبر هو أوروبا وروسيا حسبه[2]، أما بالنسبة لدول الخليج فقد أكد الرئيس ترامب لأكثر من مرة على أن السعودية ودول حليفة أخرى يجب عليها أن تدفع لقاء حماية الولايات المتحدة لها، بحيث وفي خطاب ترامب أمام أنصاره في ولاية مسيسبي عام 2019م يقول " أنه اخبر الملك سلمان بن عبد العزيز بأن الولايات المتحدة الامريكية سوف تساعد السعودية وأن عليه دفع الأموال مقابل ذلك، وأن الملك كان متجاوبا معه"[3].

ان انشغال إدارة ترامب بإيران هو نتيجة السياسة الأمريكية الواقعية التي تسعى الى منع هيمنة أي قوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، وعلى عكس الرؤساء الأمريكيين السابقين لم يهتم الرئيس ترامب بمسألة الديمقراطية وحقوق الانسان، ولم يظهر اهتماما بالإصلاح السياسي في المنطقة على قدر استغلاله لمسألة الصراع السني الشيعي في منطقة الخليج العربي ومحاولة استغلال صراعه مع ايران لكي يمهد لمسألة إدماج إسرائيل في المنطقة، ومن هنا برزت الفكرة بإنشاء " ناتو" عربي بقيادة السعودية والامارات ومصر مع تطبيق المصالحة الخليجية مع قطر بدعم امريكي، ويهدف هذا الحلف الى تعزيز التعاون الاقتصادي والدفاعي في منطقة الخليج العربي ويجابه التمدد الإيراني في المنطقة، وعليه ففي منتصف أكتوبر 2018م تكهن العديد من المحللين أن ترامب سوف يدعم السعودية لمجابهة ايران في مقابل دعم اتفاقية السلام في الشرق الأوسط والتي تهدف الى دمج إسرائيل في المنطقة العربية في سبيل منع ايران من التمدد في المنطقة[4]، ويمكن القول

---

[1] Jack Thompson, » Trump's Middle East Policy », **Center for Security Studies (CSS),**no 233, October 2018.

[2] أحمد سيد أحمد، **إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط ...حدود التغيير**، مؤسسة الأهرام، 2017، تم التصفح في بوابة https://bit.ly/3N73LAY

[3] **ترامب: قلت لملك السعودية ادفعوا لنحميكم وتجاوب معي**، 2019، تم التصفح بتاريخ 2022/09/25 في بوابة https://bit.ly/3DaQCCq

[4] Ibid.

انه وبالرغم من اقتراب إدارة ترامب من محور السعودية والامارات الا أن خطتها للسلام الإقليمي قد واجهتها بعض العراقيل المتمحورة في رؤية قطر وتركيا التي تميل الى ضرورة المزيد من الحوار مع إيران، فضلا عن رفض السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية لفكرة الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة " لإسرائيل"، وقضية نقل السفارة الأمريكية الى القدس والتمسك بحل الدولتين، وبالتالي أي تطبيع مع إسرائيل يقابله دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

في الحقيقة ان ترامب يرى في " إسرائيل" الكيان الوحيد في المنطقة الذي يجب دعمه وحمايته بلا مقابل فقد وصل الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال حكم ترامب لأعلى مستوياته، بل هاجم ترامب وادارته الإدارات الأمريكية السابقة واتهمهم بأنهم لم يكونوا داعمين بشكل كافي " للصديق القديم" حسب تعبيره، وبالتالي فان سبب دعم ترامب لإسرائيل يرجع لسببين الأول هو ان دعم إسرائيل بمثابة عقيدة لدى الحزبين الأمريكيين لكن الحزب الجمهوري بشكل أكبر، أما السبب الثاني فهو اعتقاد وتصورات ترامب الذاتية المرتبطة بالدين المسيحي البروتسانتي والعائلية المرتبطة بأصهاره اليهود، اذ أنه وبعد لقاء ترامب برئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو أثناء اداؤه لليمين الدستورية صرح ترامب "ان حل الدولتين اعتاد أن يكون الطريق الأسهل للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن الأمر متروك للفلسطينيين والإسرائيليين لتقرير ما اذا كانوا يريدون العيش بسلام في دولتين أو في دولة واحدة"[1].

ان رؤية الرئيس ترامب للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد انعكست من خلال طريقته في تشكيل فريق السياسة الخارجية المرتبط بملف السلام في الشرق الأوسط بحيث اختار ترامب صهره جاريد كوشنر اليهودي الأرثودوكسي بصفته مبعوثا للسلام في الشرق الأوسط وكبير المستشارين في البيت الأبيض ويعتبر من أصدقاء نتنياهو ومن الداعمين للاستيطان في الضفة الغربية، وكذلك اختار ترامب في فريقه جيسون جرينبلات وهو يهودي كذلك ويعمل كمحامي عقارات في شركة ترامب ومن اشد مؤيدي الاستيطان، فضلا عن سفير الولايات المتحدة في " إسرائيل" ديفيد فريدمان وهو أيضا لاعب أساسي في فريق ترامب وهو يهودي متطرف ومن اشد المدافعين عن إسرائيل والأكثر استفزازا للفلسطينيين[2]، وبذلك فان تشكيلة ترامب لفريقه من اليهود واليمنيين المتطرفين جعل اليمين المتطرف الإسرائيلي بقيادة نتنياهو يرى في ترامب حليفا طبيعيا له خاصة بعد تقديم ترامب رؤيته المناهضة لحل

[1] Abdelkrim DEKHAKHENA, » PRESIDENT TRUMP'S POLICY TOWARDS THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT », **Journal of Islamic jerusalem Studies**, 2021, 21(2): 163-186.

[2] اماني القرم، سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022) ارث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد بايدن، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 287-288، 2022.

الدولتين التي صاغها اسلافه، وكذلك نظرته لمسألة الاستيطان بأنها لا تعرقل السلام وهو ما يتطابق حرفيا مع مواقف الحكومة الاسرائيلية والتي من الممكن أن تكون هي نفسها من صاغت موقف ترامب الرسمي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فأسلوب ترامب هو نفس أسلوب رئيس الحكومة الإسرائيلية اليمينية بنيامين نتنياهو الشعبوي[1].

من ناحية أخرى ينظر ترامب لنفسه بأنه " صانع الصفقات" وأنه قادر على اطلاق رؤية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحيث يقول " ان لدينا فرصة أفضل من أي أحد اخر لصنع اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، وفي المقابل يشن ترامب هجوما على الفلسطينيين وقيادتهم ويصف المقاومة الفلسطينية " بالإرهاب" ويهاجم ما سماها بثقافة " الكراهية الفلسطينية اللاأخلاقية في المدارس والمساجد التي تعلم الأطفال كراهية إسرائيل واليهود"، فضلا عن مهاجمته للأمم المتحدة ووصفها بأنها " ليست صديقة للديمقراطية والحرية وللولايات المتحدة وإسرائيل" وكذا مهاجمته للفلسطينيين بقوله " ندفع مئات الملايين من الدولارات ولا نحصل على أي تقدير أو احترام ..هم لا يريدون حتى التفاوض على اتفاقية سلام مع إسرائيل"[2].

نستنتج مما سبق بأن "مفهوم ترامب للصفقة" والتي صاغها تجاه دول الشرق الأوسط أو العالم ككل قد مر بعدة تحديات ومنها: أنه من الصعب فك تشابك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الخارجي خصوصا منطقة الشرق الأوسط والتي تربطها بالولايات المتحدة العديد من المصالح المتمثلة في: ضمان استقرار أسعار النفط، وحماية أمن إسرائيل، ومواجهة الإرهاب، وبالتالي فان كل هذه المصالح تتسم بالتعقيد ولا يمكن التعامل معها بمفهوم الصفقة الذي طرحه ترامب، فضلا أنه من الصعب تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها في أوروبا او اليابان أو انسحابها من حلف الناتو لأنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في دور المهيمن خاصة في ظل تصاعد قوى كالصين وروسيا، وبالتالي يمكن القول بان عقيدة ترامب القائمة على الصفقة كأسلوب للتعامل فيما بين الدول غير منطوية تحت اطار الشعبوية فحسب، بل أنها مزيج من الانعزال والانخراط والتداخل التي تركت أثرها كنتيجة لصنع القرار الخارجي الأمريكي[3]، أما بخصوص الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي فيمكن القول بان الصورة الذهنية والادراكية للرئيس ترامب والتي تشكلت بانطباع مسبق وقراءة غير موضوعية

[1] ليهي بن شطريت، **تداعيات رئاسة ترامب على الشرق الأوسط**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/20 في بوابة https://bit.ly/3TJt51H

[2] اماني القرم، مرجع سابق.

[3] احمد سيد أحمد، مرجع سابق.

لموضوع الصراع ،فضلا عن ثقته المفرطة بقدرته الخارقة على إتمام أي قضية "بأسلوب الصفقة" هي التي جعلت من الصعوبة العويل على اي حلول ممكنة للصراع الفلسطيني الاسرائيلي في ظل وجود ادارة ترامب، وعليه فقد مثل نهج ترامب نمطا مختلفا عن اسلافه وعن نهج المدارس الكلاسيكية الأمريكية في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مقومات تسوية القضية الفلسطينية:

عند رصد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية التي انتهجها الرؤساء الأمريكان سواء الديمقراطيون أو الجمهوريون تجاه القضية الفلسطينية يصعب العثور على تباينات ذات معنى في مواقفهم بخصوص الملف الفلسطيني، بل ان السمة المشتركة فيما بينهم هي الانحياز الدائم لإسرائيل، ولذلك تعامت كل الادارات الأمريكية المتعاقبة مع القضية الفلسطينية من زاوية المصلحة الاسرائيلية، ومن منطلق ادارة المشكلة وليس حلها فكان معظم ما تطرحه هذه الادارات لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير أو يضغط على اسرائيل لتنفيذ الاتفاقات التي وقعتها، بل تشابهت كل هذه الادارات في نفس المضمون واختلفت في الشكل فيما يخص مبادراتها لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي[1].

مع تولي الرئيس دونالد ترامب مقاليد الأمور في الولايات المتحدة الأمريكية بدت سياسته متناقضة ويشوبها الغموض تجاه الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي فقد سبق أن عبر ترامب عن الموقف ونقيضه عدة مرات، بحيث اعتبر نفسه الأكثر تأهيلا لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين وأنه سوف يكون محايدا ازاء ذلك، وفي المقابل يشير الى أن اسرائيل لا تريد السلام، ثم يتبنى الأجندة اليمينية الاسرائيلية بالكامل[2]، ويحتفي بالشهادات الممنوحة له من طرف منظمات صهيونية مثل: جائزة شجرة الحياة الممنوحة له من طرف صندوق النقد اليهودي عام 1983م، وكذا مشاركته في احتفال " يوم اسرائيل" عام 2004م[3]، وعليه فقد شهدت مرحلة ما بعد 2017م محاولة من ادارة ترامب لحسم قضايا الوضع النهائي محل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ومنح نتنياهو ما يريده في سبيل انهاء القضية الفلسطينية.

---

[1] خالد الزيات وحسين عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 4، 2022، ص55-68.

[2] تقدير موقف، **السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي**، الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2017، ص1.

[3] Brian Schaefer," **Where Does Donald Trump Stand on Israel?",** Browsed on23/10/2022 op ; cit https://bit.ly/41bT2ec

المطلب الأول: محورية القدس في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي:

تشكل القدس محورا أساسيا للصراع الفلسطيني– الاسرائيلي بفعل مكانتها السياسية والدينية بحيث باتت المدينة بيئة حاضنة لتجديد النضال الفلسطيني فقد انطلقت منها شرارة الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م وكانت منطلقا لمعظم الهبات الشعبية الفلسطينية في السنوات الأخيرة والتي قامت بفعل الاجراءات الصهيونية التعسفية في المدينة والتي تهدف الى التغيير الديموغرافي والهوياتي للمدينة من خلال تهويد المدينة والتضييق على الفلسطينيين في محاولة اقتلاعهم وتنفيذ المشاريع الاستيطانية بهدف عزل المدينة عن باقي المدن الفلسطينية في الضفة الغربية.[1]*

يرى الفلسطينيون أن القدس عاصمتهم الأبدية، بينما تسعى اسرائيل منذ سيطرتها على المدينة بعد نكسة 1967م الى ضم المدينة لها بحجة صلات تواراتية وتاريخية بالأرض مستخدمة بذلك الحجج القانونية والضرورات الأمنية، وعليه فقد سنت اسرائيل العديد من القوانين التي تهدف للسيطرة النهائية على المدينة والتي قوبلت برفض دولي، ومنها قرار مجلس الأمن الدولي لعام 1980م رقم 478 والذي يرفض الخطوات الاسرائيلية بشأن القدس ويدعو الدول لسحب بعثاتها الدبلوماسية منها، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1981م رقم (36–15) "بأن اي تغييرات في مدينة القدس غير شرعية وضد القانون الدولي، وأن مثل هذه الأعمال تعد عائقا أمام تحقيق السلام العادل والشامل"، وتوالت القرارات الأممية بهذا الشأن واخرها القرار رقم 2334 الصادر في 2016/12/23م والذي يؤكد "بأن انشاء اسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشرقية ليس له أي شرعية قانونية، ويطالب اسرائيل بوقف فوري للاستيطان"[2].

ان تحدي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتعهده بنقل السفارة الأمريكية الى القدس، والاعتراف بها كعاصمة موحدة "لإسرائيل" أثار غضب المسلمين والفلسطينيين على حد سواء والذين اعتبروا أن ذلك عبارة عن ظلم تاريخي للشعب الفلسطيني لا يقل في خطورته عن وعد بلفور*، وأن من شأن ذلك تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط، بحيث وفي ردها على خطوة ترامب صرحت السلطة

---

[1] حمدي علي حسين، **النضال الفلسطيني في القدس ومالاته- ورقة تحليلية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022.

* **تهويد القدس**: هو مصطلح يعبر عن المحاولات الاسرائيلية المستمرة لنزع الهوية الاسلامية والمسيحية عن مدينة القدس واعتبارها مدينة يهودية، ومن ثم السعي الى تغيير المعالم العربية الى معالم يهودية تشمل حتى أسماء الشوارع والأحياء، وتهجير الفلسطينيين من المدينة واستبدالهم بيهود، وللمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الاضطلاع عبر الموقع: https://bit.ly/3nGmYAW

[2] هاني طالب، **مكانة القدس في مواقف مكونات الشعب الفلسطيني**، تم التصفح بتاريخ2022/10/20 في بوابة https://bit.ly/3nH7fRY

***وعد بلفور:** هي الرسالة التي أرسلها اللورد ارثر جيمس بلفور الى اللورد ليونيل والتر دي روتشيلد بتاريخ 02/ توفمبر/1917م ، والتي أشار فيها بتأييد حكومة بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ويعتبرها الفلسطينيون مناسبة مشؤومة بحيث أعطى الوعد ممن لا يملك الى من لا يستحق.

الفلسطينية على لسان رئيسها محمود عباس وكذلك الفصائل الفلسطينية مجتمعة بأنه لا يمكن القبول بدولة فلسطينية لا تكون عاصمتها القدس، ومن هنا فإن مدينة القدس تشكل بعدين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يمكن التطرق لهما كالتالي:

الفرع الأول: البعد الديني والحضاري لمدينة القدس:

تشكل مدينة القدس أهمية بالغة لدى أتباع الديانات السماوية منذ قدوم النبي إبراهيم عليه السلام من مدينة بابل في العراق الى فلسطين واستقراره في مدينة الخليل التي سميت باسمه، فمدينة القدس تعد بكل ما فيها معلما أثريا ودينيا لدى المسلمين والمسيحيين اذ يوجد بها العديد من الكنائس والأديرة والقباب وأهم ما فيها المسجد الأقصى الذي بني قبل الميلاد بأكثر من 2000 عام وهو ثاني مكان للعبادة بعد المسجد الحرام فالمسجد الأقصى هو المكان الذي اسرى به الرسول محمد عليه الصلاة والسلام وأولى القبلتين، كذلك تعتبر القدس أقدس مكان لدى المسيحيين ففيها كنيسة القيامة التي بنيت في القرن الرابع الميلادي[1].*

لقد تجلى في الخطاب الفلسطيني الحديث مصطلح "الحرب الدينية" في محاولة لوصف ما ستؤول اليه الأوضاع في فلسطين في ظل الاعتداءات الصهيونية المتكررة على المسجد الأقصى وهو ما يتضح من خلال الخطابات والفعاليات الشعبية الفلسطينية سواء التي تقودها السلطة الفلسطينية أو الفصائل أو حتى الأحزاب الفلسطينية العربية في الداخل المحتل (إسرائيل)، وربما أكثر الزعامات الفلسطينية التي أشارت الى البعد الديني للصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والذي أشار في عدة مناسبات وطنية وجماهيرية الى الوجه الديني للاستعمار الاستيطاني في فلسطين بحيث وفي زيارة له لجنوب افريقيا في تسعينات القرن الماضي خاطب ياسر عرفات المصلين في مسجد وقال" القدس لن تتحرر بالاتفاقيات، القدس بحاجة الى جهاد" في إشارة منه لضرورة الحشد الإسلامي لتحرير القدس كما فعل الناصر صلاح الدين الأيوبي[2]، وبالرغم من ذلك يمكن القول أن الحركة الوطنية الفلسطينية بقيت بعيدة عن التعصب الديني حتى بعد انكشاف المشروع

---

[1] تقارير الجزيرة، **اثار القدس**،2004، تم التصفح بتاريخ 2022/10/20 في بوابة
https://bit.ly/3UOKPKo

***العهدة العمرية:** بعد الفتح الإسلامي وعند تسلم الصحابي عمر بن الخطاب مفاتيح مدينة القدس من أهلها، عاهد أمير المؤمنين أهلها المسيحيين بحمايتهم، ومنع اليهود من العيش في المدينة ووحد الطوائف المسيحية المتناحرة آنذاك حيث جعل حارس كنيسة القيامة مسلم الى يومنا هذا، وترمز العهدة العمرية الى التعايش الاسلامي المسيحي في فلسطين حاليا اذ يوظفها القادة السياسيين في العديد من المناسبات الدينية والوطنية.

[2] علاء أبو عامر، **حرب دينية في القدس؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/20 في بوابة
https://bit.ly/3TJPuMg

الصهيوني في فلسطين، وذلك بهدف حماية النسيج الوطني الفلسطيني من أي انحرافات من شأنها تحول مسار القضية الفلسطينية، بل أن العديد من الجمعيات الوطنية ذات المضامين الدينية تحولت فيما بعد الى أحزاب عملت كمؤطر للحركة الوطنية الفلسطينية ومعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني وهو ما له دلاله واضحة بأن الشعب الفلسطيني بكافة اطيافه الدينية متحد في مواجهة المشروع الصهيوني وأنه شعب يؤمن بالتعايش بين أبناء الوطن الواحد ولم يكن ضد اليهودية كدين[1].

من وجهة النظر الأخرى وبالعودة الى السرديات التاريخية الغربية نجد أن فكرة الصهيونية العملية هي مسيحية بروتستانتية بدأت من خلال دعوة الكاهن الألماني مارتن لوثر كينج (1483-1546) في كتابه "المسيح ولد يهوديا" والتي دعى من خلالها الى ضرورة جمع اليهود من أوروبا ونقلهم الى الأرض المقدسة، وقد تبنت بريطانيا هذه المهمة بعد اعتناق هنري الثامن المذهب البروتستانتي في القرن الثامن، وتعج الأدبيات السياسية الإنجليزية بهذا الموضوع ومنها كتاب القس ستيفن سايزر Stephen Sizer " المسيحيون الصهاينة: انجيليون-توراتيون-متطرفون: خارطة طريق الى معركة هرمجدون" ، وكذلك كتاب بول مركلي Paul Markley "الصهيونية المسيحية: 1891-1948"[2]، وكذلك العديد من المؤلفات العربية التي تتطرق الى نفس الموضوع وأبرزها مؤلفات محمد السماك والتي تفيد جميعها بأن الصهيونية المسيحية أقدم من الصهيونية اليهودية بحوالي 4 قرون، ولكن هذا لا يعني أن نتجاهل الصهيونية اليهودية والتي لا يمكن الرصد الدقيق لبداياتها فهنالك من يرجعها الى ما بعد تدمير الهيكل الثاني عام 70 ميلادية وهذا مشكوك فيه، وهنالك من يعيدها الى حركات خزرية اشكنازية* بدأت في صربيا ومدينة أوديسا الأوكرانية مع يهودا الكلعي (1798-1878) وليو بنسكر(1821-1891) وغيرهما في نهاية القرن 19 وهذا موثق تاريخيا ولكن تلك الحركات ارتبطت بظهور المسيح اليهودي أولا وهي فكرة بروتستانتية صاحبها الأول الكاهن مارتن لوثر[3].

يعتقد الصهاينة المسيحيين أنه يجب أن تبقى القدس كاملة وغير مقسمة عاصمة للدولة اليهودية ويعارضون بشدة أي اقتراح للسيادة المشتركة أو انشاء عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية، ويربط الصهاينة المسيحيين احتلال القدس بمسألة تحقيق مقاصد الله السيادية وأنه يجب أن تبقى القدس غير

[1] إبراهيم ابراش، قضية القدس واستشكالات الديني والسياسي في فلسطين، **الملتقى الدولي مدينة القدس العربية: المكان والمكانة**، الامارات العربية المتحدة، 25/افريل/2018.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.
* **الاشكيناز**: هو اسم يطلق على اليهود الأوروبيين.

مقسمة تحت السيادة الإسرائيلية ومفتوحة لجميع الشعوب، وبالتالي وجوب اعتراف الدول بسيادة إسرائيل عليها لأن من شروط الله أن تبقى القدس واحدة عاصمة لإسرائيل[1]، من جهة أخرى تدعو المنظمات اليهودية اليمينية وبمساندة من الصهاينة المسيحيين الى إعادة إقامة المعبد الثالث " الهيكل المزعوم"* ، والذين وبحسب اعتقاداتهم التلمودية يقولون بأن الرومان قد هدموا هيكل سليمان الثاني في عام 70 ميلادية " مكان المسجد الأقصى" ، وأنه على اليهود هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل مكانه[2]، وعليه يقول شون سولومون Sean Salomon خلال المؤتمر الصهيوني المسيحي عام 1998م " ان مهمة الجيل الحالي هي تحرير الحرم القدسي ...وازالة الرجس المهين هناك ...لن يتم إيقاف الشعب اليهودي عند البوابات المؤدية الى الحرم القدسي ...سنرفع علمنا الإسرائيلي فوق الحرم القدسي...الذي سيكون من دون قبة الصخرة والمسجد...ولن يحمل سوى علمنا الإسرائيلي ومعبدنا...هذا ما يجب أن ينجزه جيلنا"[3]، وعلى هذا الأساس يقول رئيس الكنيست السابق وابن مؤسس التيار الصهيوني أبراهام بورغ Abraham Burg لصحيفة "هآرتس" " ان عصب الائتلاف الحكومي الحالي هو ديني عقائدي"[4].

الفرع الثاني: القدس كقضية صراع سياسي:

يشرح جيري فالويل نظرة الولايات المتحدة لإسرائيل بالقول " ان الله لطيفا مع أمريكا ..لأن أمريكا لطيفة مع اليهود"، وعليه ففي أكتوبر 1995م صرح السيناتور الأمريكي بوب دول Bob Doll " بأن عاصمة إسرائيل ليست مطروحة على الطاولة في عملية السلام، ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية الى القدس لا يضر بنتيجة أي مفاوضات مستقبلية"، وفي عام 1999م قدم دول تشريعا يطالب بإعادة بناء السفارة الأمريكية في القدس الى مجلس الشيوخ الأمريكي ولكنه فشل نتيجة عدم مصادقة الرئيس الأمريكي أنداك حيث عقب على ذلك بالقول " القدس اليوم كما كانت منذ 3000 سنة قلب وروح الشعب اليهودي، ويجب أن تبقى الى الأبد عاصمة موحدة لإسرائيل..."[5]، ان ذلك يثبت أن

---

[1] **Christian Zionism: Road-map to Armageddon?,** Browsed on21/10/2022 op ; cit
https://bit.ly/3tISU7j

[2] ويكيبيديا، **الهيكل الثالث**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة
https://bit.ly/3EKNZcg

[3] Christian Zionism: Road-map to Armageddon?,op.

[4] **دوافع نقل السفارة الأمريكية الى القدس** ...رؤية شرعية، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة
https://bit.ly/3Gv9VcU

* **المعبد الثالث "الهيكل المزعوم"** هو دعوة لليهود والصهاينة المسيحيين لهدم المسجد الأقصى والذي يدعي اليهود والانجيليين أنه بعد هدم الجيش الروماني لمعبد سليمان الثاني عام 70 ميلادية انه بني المسح الأقصى في مكانه، وعليه فعند إقامة الهيكل حينها ينزل المسيح حسبهم.

[5] Christian Zionism: Road-map to Armageddon?,op.

موضوع نقل السفارة الأمريكية الى القدس لم يتم طرحه في حملة ترامب الانتخابية عام 2016م بل انه مطروح من طرف الكونغرس الأمريكي منذ عام 1995م و تم تأجيله منذ عهد الرئيس بيل كلينتون مرورا بالرئيس جورج دبيلو بوش وصولا الى باراك أوباما الذين استخدموا سلطتهم الدستورية لتأجيل القرار الذي يتم طرحه كل ستة اشهر[1].

وعلى هذا الأساس فان اقدام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على موضوع نقل السفارة الأمريكية الى القدس، أو مسألة الاعتراف بها كعاصمة موحدة لإسرائيل يمثل العقيدة الدينية التي يؤمن بها ترامب من جهة، وحجم الضغوطات التي واجهها من قبل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وخاصة من الناخبين الانجيليين من جهة أخرى، فوسائل الاعلام الأمريكية تداولت أن ضغوطا هائلة قام بها الانجيليين في سبيل نقل السفارة الأمريكية الى القدس والاعتراف بها كعاصمة موحدة لليهود، وفي ذلك يقول القس جوني مور Johnny Moor من كاليفورنيا وهو المتحدث باسم مجلس كبار الشخصيات من المسيحيين الانجيليين ويقدم المشورة الى البيت الأبيض " ليس لدي شك أن الانجيليين لعبوا دورا كبيرا في هذا القرار، ولا أعتقد أنه من الممكن أن يحدث بدونهم"، اذ أنه ومن المعروف أن الكنيسة البروتستانتية الانجيلية لها ثقلا كبيرا على السياسة الخارجية الأمريكية وهي التي ساندت ترامب خلال حملته الانتخابية وذلك بتصويت حوالي 80% من الانجيليين لصالح ترامب[2]، وهو نفس ما يوضحه الكاتب كيم سينجوبتا Kim Sengupta بحيث يقول أن السبب الحقيقي وراء اعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل هو خوفه من خسارة قاعدته الشعبية من الانجيليين الأصوليين وأن هنالك الكثير من الأصوليين الذين يؤمنون بنبوءة "نهاية الزمن" التي تشير الى سيطرة اليهود على القدس بالكامل، وصدام الحضارات، وعودة المسيح فلا يبقى لليهود الا الايمان بالمسيح أو الموت من غضب الله حسب النبوءة المزعومة ويضيف سينجوبتا أن نقل السفارة ما هو الا بداية " نهاية الزمن" حسب النبوءات التوراتية ولكن ظهور المسيح مرتبط فقط ببناء الهيكل، وبالإضافة لذلك فقد لعب نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس دورا محوريا في خطوة ترامب المتعلقة سواء بموضوع نقل السفارة الأمريكية أو مسألة الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وهو ما ينبع من أفكاره الانجيلية المرتبطة بمعركة "هرمجدون".[3]*

[1] سعيد عكاشة، **قضايا وتحليلات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، مركو الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016.
[2] تقارير الجزيرة، مرجع سابق.
[3] نفس المرجع.
* **معركة هرمجدون :** هي معركة اخر الزمان تقع في فلسطين حسب التوراه والانجيلية حيث ينزل المسيح ليحارب الدجال والشيطان والمسلمين، وتعرف عند المسلمين باسم المعركة الكبرى التي يقاتل فيها المسلمين اليهود.

من هنا وخلال اجتماعه بأنصاره عام 2020م في مطار أوشكوش في ولاية ويسكونسن يعترف ترامب "أن قراره لعام 2017م بنقل السفارة الأمريكية الى القدس والاعتراف بها كعاصمة موحدة لإسرائيل تم لصالح المسيحيين الانجيليين"، ويضيف " انه لأمر مدهش في ذلك–الإنجيليين متحمسون أكثر من الشعب اليهودي"*، وفي تعقيبه على ذلك يقول ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة في "إسرائيل" " أعتقد أن المسيحيين الانجيليين يدعمون إسرائيل بكل تفان وحماس أكبر بكثير من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة"، وكذلك تقول أستاذة العلوم السياسية في جامعة شمال تكساس اليزابيث أولدميكسون Elizabeth Oldmixon والتي تدرس العلاقة بين الانجيليين وإسرائيل أن حوالي ثلث الانجيليين من المرجح أن يضعوا سياسة إسرائيل في صلب عملية صنع القرار الانتخابي[1].

في غضون ذلك أثار موضوع اعتراف الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل موجة غضب فلسطينية واسلامية، بحيث وفي ردها على خطوة ترامب عبرت السلطة الفلسطينية في رام الله عن رفضها لطروحات ترامب بشأن القدس واعتبرتها مرفوضة بالكامل، واعلنت كذلك عن مقاطعتها للولايات المتحدة باعتبارها طرف غير نزيه في عملية السلام، وكذلك رفضت حركة حماس والفصائل الفلسطينية في غزة خطوات ترامب بخصوص القدس واعتبرتها مرفوضة كليا، ولكن في ظل انقسام الساحة الفلسطينية تبقى الحسابات الداخلية الفلسطينية شديدة التعقيد في ظل تأرجح موازين القوى بين أكبر حزبين على الساحة الفلسطينية وهما فتح وحماس بحيث دعت القوى الوطنية والإسلامية بما فيهم فتح وحماس الى التنديد بقرارات ترامب ورفضها[2]، كذلك عبرت العديد من الدول العربية والاسلامية عن رفضها وادانتها لخطوة ترامب بشأن القدس واعتبرتها خطوة تؤجج الصراع الديني في المنطقة، وعليه فباستثناء الولايات المتحدة الامريكية فقد اكدت 14 دولة من اصل 15 (مجموع أعضاء مجلس الامن الدولي) على التزامها بمجموع قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن ذات الصلة، كما رفضت معظم الدول خطوات ترامب بشأن القدس واعتبرتها مضرة بعملية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بحيث لم تمضي ساعات على خطاب ترامب حتى اعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو

*للإشارة هنا اعترف ترامب رسميا بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل في ديسمبر 2017م، وأعلن عن نقل السفارة الأمريكية الى القدس في ماي 2018م، وهو ما أثار فرحة عارمة في أوساط المحافظين، وكذلك يعتبر الصهاينة المسيحيين أن الله اختار ترامب "لتعزيز ملكوت الله على الأرض" ذلك لأن حوالي 80% من الانجيليين يعتقدون بأن قيام دولة إسرائيل عبارة عن نبوءه الاهية، وأنه يجب على الولايات المتحدة مساعدة اسرائيل دائما لأن ذلك اختيار الله حسبهم، ويشبه الإنجيليين ترامب بالملك سايروس الذي طلب منه الله انقاذ بني إسرائيل من منفاهم في بابل حسب معتقداتهم.

[1] **Trump says he moved US embassy to Jerusalem 'for the evangelicals'**, Browsed on21/10/2022 op ; cit https://bit.ly/3VsNitZ

[2] تقارير الجزيرة، **خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته**، مركز الجزيرة للدراسات،2017.

غوتيريس عن معارضته لأي خطوات أحادية تهدد فرص السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كذلك رفض الاتحاد الأوروبي قرار ترامب بحيث عارضت فرنسا وألمانيا وبريطانيا[1].

في الواقع ان خطوة ترامب بشأن القدس ما هي الا تثبيت للواقع الذي خلقته اسرائيل منذ انشائها عام 1948م وكرسته بعد احتلال الجزء الشرقي لمدينة القدس عام 1967م، بحيث سعت اسرائيل ومنذ اول يوم احتلت فيه القدس الى تهويدها وضمها كليا، ولكن مسألة الضم القانوني للمدينة كانت تؤرق الساسة الاسرائيليين منذ 1967م، ذلك لأنه لم يكن من السهل اصدار تشريع بضم القدس مباشرة نظرا لعدم وجود حدود دولية معترف بها " لدولة اسرائيل" من جهة، وتناقض هذا الضم الغير شرعي مع القانون الدولي من جهة أخرى، ولذا كان هنالك تباين في الآراء بين المسؤولين الصهاينة حول اليات الضم وليس المضمون[2]، وعليه فقد قامت اسرائيل ومنذ احتلالها للقدس بعدة اجراءات تهدف لضم المدينة من خلال:

1. التغيير الديموغرافي: سعت اسرائيل منذ احتلالها لمدينة القدس لتهجير سكانها الفلسطينيين، وذلك بهدف خلق واقع جديد يكون فيه غالبية سكان المدينة من اليهود بحيث سعت الحكومات الصهيونية المتعاقبة الى سن القوانين لتهجير الفلسطينيين ومنها: سحب الهويات من المقدسيين، وشراء ممتلكات الفلسطينيين بصفقات مشبوهة، وتنفيذ المخططات الاستيطانية في الاحياء الفلسطينية.
2. الاستيطان ومصادرة الأراضي: تستخدم اسرائيل الاستيطان كوسيلة لمصادرة اراضي الفلسطينيين بطرق مختلفة، ومن ثم تطويق المدن والقرى الفلسطينية للحد من توسعها الأفقي والعمودي، وكذلك تهدد المستوطنات التجمعات الفلسطينية بالإزالة، وخاصة التي تهدد المخطط الاسرائيلي بضم القدس.[3]
3. تحديد حجم وأماكن البناء للفلسطينيين: عملت سلطات الاحتلال منذ احتلالها للمدينة على تجميد البناء للفلسطينيين داخل حدود بلدية القدس بحجة اعداد مخططات هيكلية للمدينة، كذلك تقوم سلطات الاحتلال بمصادرة اراضي الفلسطينيين بالمدينة بحجة اقامة مناطق خضراء ومن ثم اقامة تجمعات سكنية للمستوطنين مثلما حصل في بيت ساحور وجبل أبو غنيم، بل وتعدى

[1] خالد الزيات وحسين عبد القادر، مرجع سابق.
[2] رائد عفانة، السياسات الاسرائيلية تجاه القدس، **مجلة رؤية**، العدد 9، 2001.
[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، **وسائل تهويد مدينة القدس**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة https://bit.ly/40BQkPn

الأمر ذلك لتنفيذ سياسة هدم منازل الفلسطينيين ومصادرتها غالبا تكون لأسباب سياسية[1]، ويوضح الشكل رقم (7) الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة على مدينة القدس.

الشكل رقم (7): سبعة اجراءات اسرائيلية للسيطرة على القدس

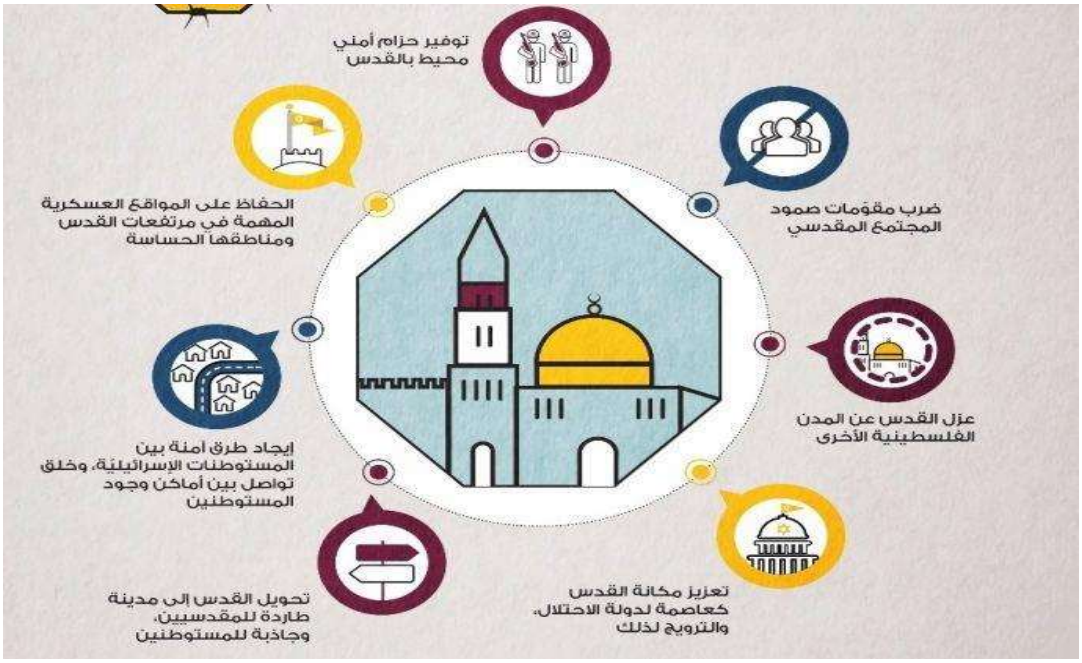

المصدر: شبكة الجزيرة، **سبعة اجراءات اسرائيلية للسيطرة على القدس**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة: https://bit.ly/434EEWW

وعليه ففي تقرير لها للنصف الأول من عام 2022 تقول صحيفة هآرتس الاسرائيلية" ان عملية تهويد القدس تجري على قدم وساق بعيدا عن الأضواء... بحيث يجري الان بناء أحياء يهودية جديدة والتخطيط لأخرى في شرقي مدينة القدس"، ويرى التقرير بأن هذا الأمر يبلور ويحدد معالم القدس "كعاصمة لإسرائيل"[2]، ومن هنا يمكن القول بأن اعتراف ترامب بالقدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية اليها، ما هو الا اضفاء صبغة قانونية على مشروع استيطاني تهويدي ممتد منذ عام 1967م.

المطلب الثاني: ادارة ترامب وحسم قضايا الحل النهائي:

منذ ترشحه للانتخابات الأمريكية لعام 2016م واستكمالا لسياسات أسلافه ركز ترامب على ضرورة تقديم كافة اشكال الدعم لإسرائيل، بينما تجاهل حقوق الفلسطينيين في اقامة دولتهم المستقلة وهذا ما

[1] رائد عفانة، مرجع سابق.

[2] نضال محمد ولد، **"هآرتس": تهويد القدس يجري على قدم وساق في كل مكان فيها**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة https://bit.ly/40LYqF4

تجلى في نص البيان المشترك لحملته الانتخابية مع مستشاريه جيسون جرينبلات وديفيد فريدمان بحيث تعهد ترامب بنقل السفارة الأمريكية الى القدس والاعتراف بها كعاصمة موحدة لإسرائيل وهو ما قام به بعد فوزه بالانتخابات، في حين بقي البيان صامتا بخصوص مسألة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، كذلك تخلى ترامب بعد تنصيبه على رأس البيت الأبيض عن حل الدولتين كأساس لعملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية وهو الخيار الذي تبناه أسلافه، وألقى باللوم على الفلسطينيين وحملهم وحدهم مسؤولية فشل عملية السلام متهما بذلك السلطة الفلسطينية" بأنها شريكة في نشر الكراهية وأن الولايات المتحدة لن تدعم إقامة دولة إرهابية في فلسطين المحتلة"، ولم يكتفي ترامب بذلك بل جدد وعوده بمحاربة كافة الأنشطة التي تدعو الى مقاطعة إسرائيل وخصوصا التجارية ومحاربة انضمام السلطة الفلسطينية الى المؤسسات الدولية او مقاضاة إسرائيل من خلالها مدعيا بذلك أن هذه الجهود من طرف واحد وتقوض عملية السلام[1].

في الواقع لقد ترسخت جهود ترامب منذ تنصيبه الرئاسي على محاولة حسم قضايا الحل النهائي وابعادها عن أي تسوية ممكنة للصراع لصالح اسرائيل، بحيث سلبت ادارته الفلسطينيين من جوهر قضيتهم عندما اعترفت بالقدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وبشرعية المستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، ورفضت ادارته حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بل وحاولت القضاء على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في سبيل انهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم الضغط على الفلسطينيين والعرب للقبول بالأمر الواقع والعودة لمفاوضات لا تجلب حقوق الشعب الفلسطيني وانما تشرع مسألة "تصفية القضية الفلسطينية".[2]

الفرع الأول: الاستيطان وامكانية قيام الدولة الفلسطينية:

يرى مجدي حماد أن نقطة الانطلاق في فهم الواقع الاستيطاني الاسرائيلي يبدأ من عدم الحاجة الى تكرار " اللاءات الاسرائيلية الأربعة" التي تعتبر محل توافق بين المكونات والتيارات السياسية الاسرائيلية وتمثل اجماع اسرائيلي ثابت عليهما، وهي كذلك الشروط الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية في اطار حل الدولتين، بحيث تتمثل هذه الاءات حسبه في: تقبل الفلسطينيين لمسألة أن هنالك اصرار وتوافق اسرائيلي على استحالة الانسحاب الى حدود الرابع من جوان 1967م، ورفض قاطع لتقسيم القدس بين

[1] تقارير الجزيرة، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب**، مركز الجزيرة للدراسات،2016م.
[2] محمد سويدان، **ترامب والقدس والقضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ2022/10/23 في بوابة
https://bit.ly/43db69P

الفلسطينيين والاسرائيليين، كما أن اسرائيل لن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وترفض كذلك تفكيك المستوطنات في الضفة الغربية وتصر على ضمها اليها في حال القبول بحل الدولتين وهو ما يمثل اكبر عائق لقيام الدولة الفلسطينية.[1]

عند النظر في الماضي القريب لمسألة الزحف الاستيطاني نجد أنه ومنذ بداية مرحلة التسوية السلمية أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو لعام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تضاعف عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس من 144 مستوطنة قبل توقيع اتفاق أوسلو الى 515 مستوطنة وبؤرة استيطانية الى غاية سبتمبر 2018م، وتضاعف عدد المستوطنين خلال هذه المدة بأكثر من 5 مرات، بمعنى أنه ارتفع عدد المستوطنين من نحو 150–200 الف مستوطن قبل اتفاق أوسلو الى حوالي 750–800 الف مستوطن، أما مساحة الأراضي التي استولى عليها المشروع الاستيطاني الصهيوني فارتفعت من حوالي 136 دونم" 10 هكتار" قبل اتفاق أوسلو الى حوالي 500 ألف دونم أي بزيادة قدرها 368% مقارنة مع ما كانت عليه، وعليه فقد قامت المستوطنات الصهيونية بتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية بالضفة الغربية والقدس، فضلا عن قيام اسرائيل بإقامة الحواجز وجدار الفصل العنصري في محاولة لعزل الفلسطينيين في كنتونات منفصلة تحت شعار "دواعي امنية"* مستغلة بذلك استمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية واستخدامها كغطاء سياسي للنشاط الاستيطاني المستمر مما أضحت المستوطنات تشكل بنية استعمارية ضخمة يصعب تفكيكها[2].

بالتزامن مع الحملة الانتخابية للرئيس ترامب لم تكف ادارة أوباما عن مطالبتها للحكومة الاسرائيلية بوقف الاستيطان وهو ما قوبل بتعنت اسرائيلي مما جعل ادارة اوباما تمرر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 والذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، وفي ردة فعله على ذلك هاجم مرشح الرئاسة الأمريكية دونالد ترامب آنذاك ادارة أوباما بحيث وصف القرار" بأنه خسارة كبيرة لإسرائيل وأن القرار سوف يعرقل فرص السلام" وذلك في استمالة واضحة منه للوبي

---

[1] عماد لبيد، " مستقبل أطروحة حل الدولتين في ظل الزحف الاستيطاني الاسرائيلي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"، في: هادي الشيب وسميرة ناصري، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص127-128.

***الكنتونات:** هي بؤر بشرية محاطة بنقاط عسكرية يصعب المرور من خلالها وعادة ما تستخدم من قبل الدول لاحتواء خطر إرهابي او بيولوجي...خ.

[2] مديحة الأعرج، **الاستيطان والجدار والتهويد مشروع متسارع يلتهم المناطق المسماة (ج)**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، تم التصفح بتاريخ 2022/10/24 في بوابة

https://bit.ly/3USl5gd

الصهيوني[1]، وعليه فقد وجدت الحكومة اليمينية الاسرائيلية مرادها بعد فوز ترامب وتوليه رئاسة البيت الأبيض بحيث وبعد تنصيبه مباشرة وتحديدا بتاريخ 06/فيفري/2017م صوت البرلمان الاسرائيلي على مشروع قانون يشرع الاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة بأثر رجعي، حيث أعلن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أنه أبلغ الادارة الأمريكية بذلك[2]، وهو ما يعبر عن نظرة نتنياهو لإدارة ترامب بأنها حليف للسياسات الصهيونية وخصوصا بعد تصريح ترامب بأنه لا يرى في المستوطنات عائقا للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما شجع حكومة إسرائيل للإعلان عن خطط لإنشاء 6000 منزل في المستوطنات، فضلا عن اعلان نتنياهو عن انشاء مستوطنة جديدة على أراضي الضفة الغربية، وفي تعقيبها على ذلك صرحت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي بأن " نتنياهو تشجع بسبب اخفاق ترامب في المعارضة على ما سمته التصعيد المحموم في مشروع إسرائيل غير القانوني"[3].

في هذا السياق يمكن القول ان هدف الحكومة الاسرائيلية المحموم برئاسة بنيامين نتنياهو والذي تزامن مع الزحف الاستيطاني السريع في الضفة الغربية والقدس منذ بداية عام 2017م هو السعي للتقدم باتجاهين وهما: شرعنة البؤر الاستيطانية من جهة، ومحاولة ضم الأغوار الفلسطينية على الحدود مع الأردن الى "سيادة إسرائيل" من جهة أخرى، وهو ما يتطابق مع تصرح نتنياهو في سبتمبر 2019م "بأن هنالك فرصة تاريخية لبسط السيادة على مستوطنات الضفة الغربية" في إشارة منه لوجود ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية معلنا كذلك بأن الرئيس ترامب سوف يعرض ما يسمى "بصفقة القرن" بعد الانتخابات الإسرائيلية مباشرة، بحيث وفي خضم حملته الانتخابية في 10/سبتمبر/2019م قام نتنياهو خلال مؤتمر صحفي بعرض خارطة للأغوار بعد" ضمها" لإسرائيل معتبرا ان ذلك سوف يكون إضافة معتبرة لإسرائيل[4].

من هنا وفي تقرير أعدته حركة " السلام الان" الإسرائيلية عام 2020م قالت أنه " خلال السنوات الأربع التي قضاها ترامب في رئاسة الولايات المتحدة كانت هناك تغييرات بعيدة المدى في الموقف

[1] **إدارة ترامب تشدد لهجتها بشأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلي**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/25 في بوابة https://bbc.in/3tLdN1M

[2] الكنيست يقر مشروع قانون " شرعنة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراض في الضفة الغربية والقدس، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 28، العدد 110، 2017، ص1-4.

[3] **إدارة ترامب تشدد لهجتها بشأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلي**، مرجع سابق.

[4] مديحة الأعرج، مرجع سابق.

الأمريكي بشأن المستوطنات الإسرائيلية شجعت على خطة الضم"، وأضافت الحركة والتي ترصد الاستيطان في فلسطين أن إسرائيل سعت وبتأييد أمريكي الى جعل مخطط الضم أمرا واقعا وذلك بزيادة التراخيص التي من شأنها زيادة الوحدات الاستيطانية، وفي هذا الصدد تسعى الحكومة الإسرائيلية الى ضم ثلث الضفة الغربية وفق تصريحات قادتها، اذ تشير حركة " السلام الان" أن عدد المستوطنات قد تضاعف مرة ونصف مقارنة بالسنوات الأربع التي سبقت وصول ترامب للسلطة[1]، ومن جهة أخرى يفيد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد صادقت في الثلاث سنوات الأولى من حكم ترامب على بناء حوالي 7 الاف وحدة سكنية سنويا، أي ما يقارب ضعف متوسط الوحدات الاستيطانية في السنوات الثلاث التي سبقتها في عهد الرئيس أوباما والتي تجاوزت 3600 وحدة سكنية، وذلك بهدف تقويض التوصل لأي اتفاق سلام مع الفلسطينيين من خلال زيادة وتيرة الاستيطان، وبحسب التقرير فقد سجل العام 2020م اسرع وتيرة للبناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية منذ 20 عاما مضت اذ صادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء 15 الف و100 وحدة استيطانية مما أدى الى زيادة وتيرة هدم قوات الاحتلال لمنازل الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المصنفة "ج"* بحيث بلغ عددها حوالي 1700 منزل[2]، ولتكوين فهم أقرب لواقع المستوطنات في الضفة الغربية انظر للجدول(3).

الجدول رقم (3): عدد الوحدات السكنية المقررة في مستوطنات الضفة الغربية (بدون القدس) (2019-2014)

السنة	عدد الوحدات الاستيطانية
2014	8,688
2015	2,292
2016	2,655
2017	9,896
2018	9,426

[1] **حركة "السلام الآن": الاستيطان تضاعف في عهد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة https://bit.ly/3XksFS8

[2] **خلافا للإدارات الأميركية السابقة. الاستيطان في الضفة يتضاعف مرتين في عهد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة https://bit.ly/3V6l2wO

***المناطق "ج"** هي مناطق فلسطينية وسكانها يحملون هويات فلسطينية ولكنها تخضع لسلطات الجانب الإسرائيلي بشكل كلي وفقا لاتفاقية أوسلو لعام 1993م.

2019	9,413

المصدر: محسن محمد صالح واخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2019**، ط1(بيروت: مركز الزيتونة للاستشارات)، 2020، ص173.

أما في القدس فلم تكن الأمور أفضل حالا فبخلاف ما كانت تعمل عليه إسرائيل خلال العقود الماضية وهو محاولة تغيير ديموغرافي داخل مدينة القدس بجلب أكبر عدد ممكن من المستوطنين فان قرار ترامب الاعتراف بها كعاصمة موحدة لإسرائيل أعاد الاعتبارات الجيوسياسية الإسرائيلية للواجهة فاصبح التوسع الاستيطاني يمشي في اتجاهين يرسمان حدود المدينة، بحيث يشكل الأول طوق خارج المدينة يفصل القدس عن باقي المدن الفلسطينية الأخرى ويوصلها بمنطقة غور الأردن، أما الاتجاه الثاني فهو يعزز الوجود الاستيطاني داخل المدينة المقدسة ويعمل على تغيير ديموغرافي بهدف تهجير الفلسطينيين من المدينة[1].

في هذا الصدد و في تقرير لها في افريل 2022م قالت صحيفة هاريتس الإسرائيلية "ان الحكومة الإسرائيلية تقوم ببناء أحياء يهودية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة مثل أحياء" هار حوما، وغفعات همطوس، وعطروت، ورمات شلومو، وتكثف جمعيات المستوطنين جهودها لتهويد حي سلوان، وحي الشيخ جراح، وجبل المكبر، وراس العمود وأحياء فلسطينية أخرى، وبذلك يرى التقرير أن موضوع الاستيطان في القدس يحدد المعالم الجديدة للقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل وهذا ما يجعل الوصول الى تسوية سياسية مع الفلسطينيين غير ممكن[2].

الفرع الثاني: المقاربة الأمريكية والاسرائيلية لحل الصراع:

لم تكتفي إدارة ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية اليها، ولا حتى سياسة غض النظر التي اتبعتها واشنطن عن مسألة الاستيطان الصهيوني المستمر في الأراضي الفلسطينية، بل تبنت إدارة ترامب نفس رؤية الحكومة الإسرائيلية اليمينية بقيادة نتنياهو القاضية بإسقاط جميع قضايا الحل النهائي من أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين، ففي 15 فيفري 2017م وخلال اجتماعه برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو رفض ترامب عرض رؤية واضحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقال " أنظر الى حل الدولتين والدولة الواحدة ...وأنا معجب بالحل الذي يعجب الطرفين ...أستطيع التعايش مع أيهما"، ثم بعد ذلك يمتنع فريق ترامب للشرق الأوسط

[1] محسن محمد صالح واخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للاستشارات)،2020، ص168.

[2] نضال محمد وتد، مرجع سابق.

عن تأييد "حل الدولتين" وهو ما يبين حجم التناقض والغموض في توجهات ترامب المبدئية تجاه الصراع، ليتبنى بعد ذلك الرؤية الاسرائيلية للصراع بحذافيرها والقاضية بحسم قضايا الحل النهائي ومن ثم التضييق على الفلسطينيين لقبول سياسة الأمر الواقع ولتمرير "مشروع صفقة القرن".

بعد تحييد ملفي القدس والاستيطان والحدود عن اي مفاوضات فلسطينية اسرائيلية مستقبلية عرجت ادارة الرئيس ترامب الى انهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين أحد أكثر المواضيع حساسية وتعقيد في قضايا الحل النهائي، ففي جانفي 2018م أعلنت واشنطن عن قيامها بخفض تمويل وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" الأونروا" التابعة للأمم المتحدة وذلك بحجب 65 مليون دولار عن الوكالة التي تقدم خدمات لنحو 5.3 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس "انظر الشكل رقم 9"، وبعد حوالي 6 أشهر قطعت واشنطن كل التمويل عن الوكالة والمقدر بقيمة 300 مليون دولار سنويا، وقامت بتقليص مساعدات قيمتها مئات ملايين الدولارات تقدم للفلسطينيين عبر منظمات إنسانية، كما اقترحت إدارة ترامب انهاء عمل وكالة أونروا وأن تتبنى الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين كفالتهم وتقديم تلك الخدمات لهم[1]، وقد بررت واشنطن قرار وقف تمويل أونروا بثلاثة أسباب وهي:

1. أن وجود وكالة الأونروا يساهم في استدامة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وذلك لأن اصرار اللاجئين الفلسطينيين على العودة الى بيوتهم المهجرين منها عام 1948م وفق قرارات الشرعية الدولية يتناقض كليا مع "يهودية دولة اسرائيل"، ومن ثم يعطل تحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين.
2. تتهم ادارة ترامب وكالة الأونروا بالمبالغة في تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين، وهي نفس رواية رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو والتي يجادل بها دوما " بأن استمرار حلم اعادة أحفاد اللاجئين الى يافا هو ما يبقي الصراع قائما" وأن الأونروا جزء من المشكلة وليس من الحل.
3. ترى ادارة ترامب بان سياسة الأونروا وممارساتها المالية خاطئة ولا يمكن اصلاحها، ومن ثم خلصت بأنه ليس على الولايات المتحدة المساهمة في وكالة أونروا[2].

[1] أورو نيوز مع رويترز، **كثير من الترهيب وقليل من الترغيب في سياسة ترامب تجاه الفلسطينيين**، 2019، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة
https://bit.ly/3EiEeRg

[2] تقدير موقف، **اسباب وقف ادارة ترامب تمويل "الأنوروا" وخلفياته**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

الخريطة رقم (2): مناطق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" أونروا"

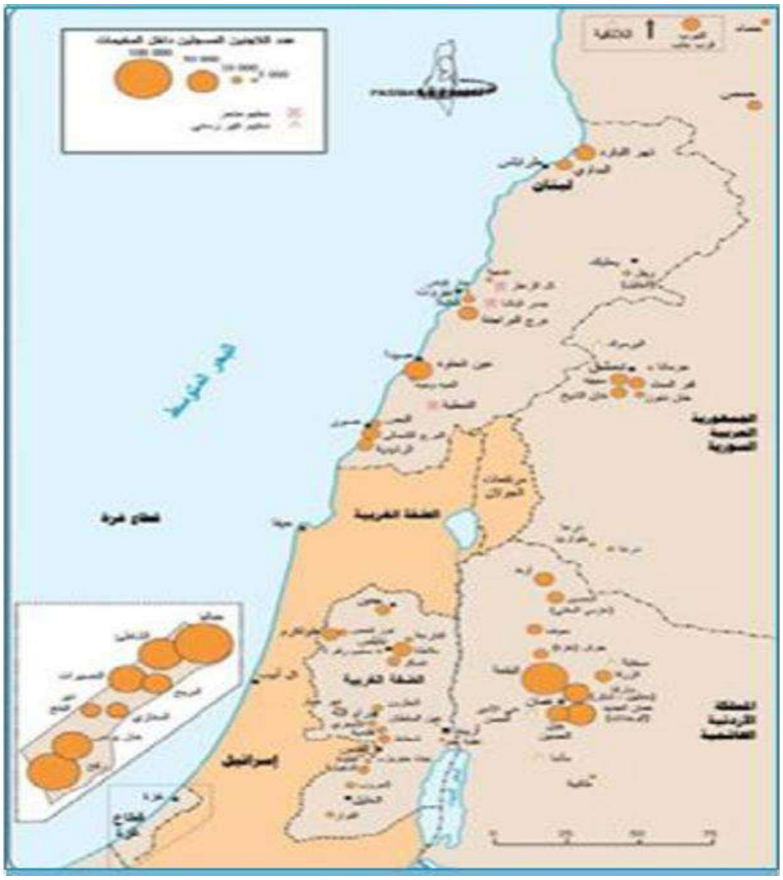

ملاحظة: يقع مخيمي " النيرب، واللاذقية" في سوريا الى الشمال من الرسم المبين في الخريطة.

المصدر: محسن صالح، **مدخل الى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، ط1(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)،2014، ص58.

وبالحديث عن مقدار التمويل الأمريكي السابق لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" أونروا" فانه يقدر بحوالي ثلث ميزانيتها السنوية المقدرة بحوالي 1.24 مليار دولار وهو ما يؤثر بشكل قوي على ملايين اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي فان هدف إدارة ترامب من القيام بهذه الخطوة يتمثل في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين بدء بعدم الاعتراف بهم وصولا للتضييق عليهم ووقف المساعدات لهم وهو ما يبرز أن هنالك توجه أمريكي إسرائيلي بحسم قضايا الصراع من جانب احادي لإنهاء قضية فلسطين، ولعل ما يبين هذه النوايا أنه وبعد اعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017م وتبعها نقل السفارة الأمريكية اليها في ماي 2018م قام الكنيست الإسرائيلي في جويلية 2018م بتبني قانون " الدولة القومية" وهو القانون الذي يمنح اليهود دون غيرهم حق تقرير المصير داخل الكيان المحتل[1]، ومن هنا ففي أوت 2018م كشفت مجلة " فورين بوليسي" عن رسائل

[1] تقارير الجزيرة، **وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا...ما الأهداف؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة

الكترونية مسربة توضح كيف ضغط كوشنر على مسؤولين في إدارة ترامب لتكثيف الجهود للضغط على وكالة "أنوروا"، وبحسب تقارير أمريكية فان قرار وقف التمويل تم اتخاذه خلال اجتماع بين كوشنر ووزير الخارجية الصقوري مايك بومبيو في حين أدت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي دورا مهما في تبني القرار، ويعتبر كوشنر وهيلي من أكبر داعمي القرار في ظل معارضة وزارة الدفاع والسي أي ايه خوفا من انزلاق المنطقة نحو العنف، وبالتالي فقد أبلغت الإدارة الأمريكية دولا إقليمية قبل اعلان القرار بأسابيع، وضغطت على دولا مضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل توطينهم مثل الأردن مقابل مساعدات أمريكية مباشرة وهو الأمر الذي رفضته الأردن[1].

وفي سياق مساعي واشنطن لإزاحة قضية اللاجئين الفلسطينيين كشفت صحيفة اسرائيلية عام 2018م عن تقرير أمريكي سري يوصي مجلس الشيوخ الأمريكي باعتماد عدد 40 ألف فلسطيني فقط كلاجئين وهم الذين هجروا عام 1948م وما زالوا احياء دون الاعتراف بأبنائهم أو أحفادهم كلاجئين، وأشارت نفس الصحيفة أن القانون الأمريكي الذي اقترحته ادارة ترامب يسمح للولايات المتحدة بإعادة دعم "أونروا" فقط في حال موافقتها على تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين رسميا في سجلاتها والمقدرين ب 5.3 مليون لاجئ فلسطيني الى 40 ألف لاجئ[2].

على هذا الأساس ونتيجة للهجمة الأمريكية على الحقوق الوطنية الفلسطينية رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية التعامل مع طروحات إدارة ترامب أو الموافقة عليها، وأصر المسؤولين الفلسطينيين على مواجهة الاحتلال ومن خلفه الادارة الأمريكية من خلال المؤسسات الدولية وهو ما جعل ادارة ترامب تعلن في 10 سبتمبر 2018م إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقد بررت الإدارة الأمريكية ذلك بأن السلطة الفلسطينية تصر على محاسبة المسؤولين الإسرائيليين في محكمة الجنايات الدولية وهو ما سبق وحذرت منه واشنطن السلطة الفلسطينية في نوفمبر 2017م، وفي تعقيبها على القرار صرحت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان قادتها " بأن القرار ما هو الا استمرار لسياسات إدارة ترامب المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه، والتي بدأت بنقل السفارة الأمريكية الى القدس، ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ووقف دعم المستشفيات الفلسطينية" وشددت المنظمة عن أن اغلاق مكتبها لن يثنيها عن مساعيها للتوجه الى محكمة

https://bit.ly/3TUKpRj

[1] نفس المرجع.

[2] غسان الشامي، **أمريكا رأس الحربة في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة https://bit.ly/3UuBlEv

الجنايات الدولية لمحاسبة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني ولن يثنيها كذلك عن اسقاط صفقة القرن[1]، وفي ذات السياق اتهمت واشنطن المسؤولين الفلسطينيين "بعدم اجراء مفاوضات مباشرة ومهمة مع إسرائيل" بحيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نويرت Heather Nauert في بيان لها "ان قادة منظمة التحرير الفلسطينية انتقدوا الخطة الأمريكية للسلام حتى قبل الاضطلاع عليها، ورفضوا التحدث مع الحكومة الأمريكية بشأن جهودها من أجل السلام"[2].

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة ترامب على القضية الفلسطينية:

بقدوم عام 2017م بدأت سياسة خارجية أمريكية جديدة تلوح بالأفق اعتبرها الكثير من المراقبين بأنها بداية نكبة ثانية للشعب الفلسطيني، فقد قامت الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب بتغيير قواعد اللعبة كليا في تعاملها مع القضية الفلسطينية ووضعت قواعد أخرى تكون فيها إسرائيل طرفا أساسيا لأي حلول مستقبلية في المنطقة العربية التي أنهكتها الحروب الداخلية والمناكفات السياسية الإقليمية، فقد تخلى ترامب عن التزام أسلافه بقيام دولة فلسطينية وبأن أراضي 1967م أرض فلسطينية محتلة وأن القدس الشرقية عاصمة لها، وسارت ادارته في ثلاث مسارات فيما يخص السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية عموما والقضية الفلسطينية تحديدا يمكن تحديدها في هذه النقاط وهي: النهب الاقتصادي المنظم والعلني لأموال دول الخليج، وربط دول الخليج بمسار التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، وسحق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

في هذا السياق لقد اتضحت أولويات ادارة ترامب ورؤيتها بعد أن انصب اهتمامها ببناء تحالف شرق أوسطي لمواجهة ايران وحلفائها مع تجاوزها لتعقيدات الملف الفلسطيني، وارتكزت الادارة الأمريكية على صياغة وتطبيق حل اقليمي شامل يعيد ترتيب الأوضاع بالمنطقة بما يمكن من ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية وفق استراتيجية outside-in أي من الخارج الى الداخل، والاعتماد على الشركاء الاقليميين للضغط على الفلسطينيين للقبول بأي مقترحات أمريكية[3].

---

[1] تقارير الجزيرة، **"صفعة للسلام" من ترامب... أميركا تغلق سفارة فلسطين**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/24 في بوابة https://bit.ly/3XjIGYv

[2] العربي الجديد، **واشنطن تعلن رسمياً إغلاق مكتب منظمة التحرير لديها**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/25 في بوابة https://bit.ly/3gjzT8z

[3] أماني القرم، مرجع سابق، ص88.

***القرار 242:** هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي في 22/نوفمبر/1967م أي بعد النكسة العربية لعام 1967م وينص القرار على ضرورة سحب القوات الاسرائيلية من "الأراضي" التي احتلتها أثناء الحرب، وحل مشكلة اللاجئين، وحرية الملاحة في الممرات البحرية مع اقامة سلام شامل وعادل بالشرق الاوسط.

المطلب الأول: صفقة القرن والحل الاقليمي:

منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م عملت الادارة الأمريكية أنداك على ايجاد سلام شامل في الشرق الأوسط يشمله ايجاد تسوية سياسية للصراع العربي–الاسرائيلي بمنطق اقامة دولتين لشعبين على أرض فلسطين التاريخية مع انشاء علاقات طبيعية بين العرب واسرائيل وذلك وفقا للتصور الأمريكي الذي أعلنه الرئيس بوش الأب في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في 6/ مارس/1991م بأن "أساس التسوية يتبنى قراري مجلس الأمن 242، و338، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وضمان أمن اسرائيل" *، وعلى هذا الأساس وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقية أوسلو عام 1993م لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي برعاية الولايات المتحدة، بحيث تم الاتفاق أنه بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاق سيتم التفاوض على قضايا الحل النهائي وهي "القدس، اللاجئين، المياه، الحدود"[1]، ولكن سرعان ما تعطل مشروع التسوية هذا نتيجة للتعنت الاسرائيلي ورفض تقديم تنازلات وفقا للشرعية الدولية، واتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين والتي كانت نتيجتها قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية " انتفاضة الأقصى"، وبالرغم من تقديم الادارات الأمريكية السابقة العديد من المقترحات التي تشمل خرائط، وتبادل أراضي، الا أنها تركت قضايا شائكة كالقدس واللاجئين مرهونة بمسألة القبول الاسرائيلي مما جعل مشروع التسوية يراوح مكانه مع تزايد الاجراءات الاسرائيلية على أرض الواقع التي جعلت مسألة اقامة دولة فلسطينية "حلم بعيد"[2].

بمجيء دونالد ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة اتخذت واشنطن منحى جديدا لتسوية الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي وهو ما أكده ترامب خلال حملته الانتخابية بالقول " لدينا فرصة أفضل من أي أحد اخر لصنع اتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين" ليسيطر بعد ذلك مصطلح " صفقة سلام" كبديل عن كلمة "اتفاق في مضامين الخطاب الأمريكي[3]، فما هي ملامح التسوية السياسية الأمريكية التي تطرحها "صفقة القرن"؟

***القرار 338:** هو قرار اصدره مجلس الامن في 22/ اكتوبر/1973م والذي دعى الى وقف الحرب العربية الاسرائيلية "حرب اكتوبر1973م" خلال 12 ساعة مع التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 242.

[1] يحيى سعيد قاعود، "صفقة القرن-محاولة ضبط المفهوم وادراك المحتوى"، في: هادي الشيب وسميرة ناصري، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017،145.

[2] نفس المرجع، ص146.

[3] أماني القرم، مرجع سابق.

الفرع الأول: مقاربة ترامب للسلام:

خلال حملته الانتخابية عام 2016م أعلن الرئيس دونالد ترامب عن طرحه صفقة يكون من خلالها حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فور نجاحه بالانتخابات ، وبالتالي ففور تنصيبه الرئاسي قام ترامب بتعيين فريقه للسلام وعلى رأسهم صهره جاريد كوشنر الذي قام بتكليفه بمهمة إيجاد "حل للصراع" رفقة فريقه للشرق الأوسط وباتت تعرف هذه الجهود "بالجهود الرامية الى السلام" التي يقوم بها الرئيس ترامب ومستشاره للشرق الأوسط جاريد كوشنر، وفي افريل 2017م وخلال لقاء جمع بين ترامب والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تحدث الأخير عن دعمه لجهود ترامب فيما وصفه لأول مرة " بصفقة القرن" في إشارة لحل جذري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبعد ذلك انتشر خبر الصفقة بشكل واسع بين مؤيديها ومعارضيها وبأسماء مختلفة غير أن مضامين الصفقة لم تكن واضحة المعالم، بل كانت هنالك تسريبات في وسائل الاعلام الإسرائيلية بين الحين والاخر حول تغيير معالم الدولة الفلسطينية المفترضة وما الى ذلك[1].

في هذا الصدد رفضت السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية مجتمعة الصفقة قبل صدورها وذلك بعد اعلان الإدارة الأمريكية نقل سفارتها الى القدس والاعتراف بها كعاصمة موحدة لإسرائيل واعتبرت السلطة الفلسطينية أن الادارة الأمريكية فقدت مصداقيتها كطرف نزيه في المفاوضات متهمة ادارة ترامب بأنها ترجح قضايا الصراع الأساسية " قضايا الحل النهائي" لصالح الاحتلال الاسرائيلي، الا أنه وبالرغم من ذلك بقيت السلطة الفلسطينية تراهن على أن المفوضات هي السبيل الوحيد لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهذا ما يؤكده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي قام بطرح مبادرة في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 20/فيفري/2018م تتضمن عقد مؤتمر دولي للسلام يكون في منتصف عام 2018م ويستند الى قرارات الشرعية الدولية وبمشاركة طرفي الصراع والقوى الدولية والإقليمية وتكون مخرجاته اعتراف متبادل بين دولة فلسطين و"دولة إسرائيل" على حدود عام 1967م وتشكيل لجنة دولية متعددة الأطراف تساعد الطرفين لحل قضايا الوضع النهائي وتطبيق مبادرة السلام العربية للحل الإقليمي وكمرجعية للسلام[2].

---

[1] عمر أبو عرقوب، صفقة القرن من منظور الاعلام وهندسة الجمهور" تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي"، **مجلة رؤى تركية**، العدد 4، 2018، ص 53-76.

[2] أمد للاعلام، **النص الكامل لـ "مبادرة الرئيس عباس للسلام" التي عرضها امام مجلس الأمن عام 2018**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/02 في بوابة

https://bit.ly/3Vhp31G

عمليا لقد سعت الولايات المتحدة للضغط على السلطة الفلسطينية لقبول الصفقة مع حشد الدعم العربي لمحتوها، ويرجح الكثير من المراقبين أن هذا هو سبب التأخير الاساسي للإعلان عن "الصفقة"، بحيث أنه وخلال عامي 2018-2019م شنت الولايات المتحدة وادارتها للشرق الأوسط برئاسة كوشنر هجوما شرسا على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، فخلافا للرأي السائد بأن "صفقة القرن" مرفوضة وأنها ولدت ميتة، الا أن مؤيدي الصفقة ليسوا قلة، فمن المعلوم أنه كان من نتائج وافرازات ما يسمى " بالربيع العربي" أن القضية الفلسطينية أصبحت في أدنى أولويات العرب، ونتيجة للصراعات الدامية في دول الشرق الأوسط " سوريا-العراق-اليمن" فقدت فلسطين أولويتها في المنطقة، وهو ما أثر سلبا على القضية الفلسطينية برمتها حيث وجد الفلسطينيين أنفسهم لوحدهم في مواجهة اعتى استعمار استيطاني وديني وهوياتي في التاريخ[1].

في منتصف عام 2019م بدأ فريق ترامب للسلام بالشرق الأوسط بإظهار اجزاء من "صفقة القرن"، بحيث أنه في الفترة 25-26/ جوان/2019م تم عقد ورشة عمل في العاصمة البحرينية المنامة تعني بشأن التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ، وهي ضمن مبادرة أمريكية أوسع لحل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي في ظل غياب الجانب الفلسطيني، ويهدف المؤتمر الذي ينعقد تحت عنوان " السلام من أجل الازدهار، الخطة الاقتصادية: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني" الى جمع استثمارات بخمسين مليار دولار على مدى عشرة أعوام تقدمها دول عربية وأجنبية ومنظمات دولية[2]، وقد تم افتتاح الورشة من قبل جاريد كوشنر مستشار ترامب وصهره وحضر أعمالها ممثلون عن 39 دولة من بينها دول عربية مع غياب الفلسطينيين عنها، أما بالنسبة لتفاصيل مؤتمر المنامة فتقع الخطة المسماة "السلام من أجل الازدهار" في 40 صفحة وتقوم على ثلاث مبادرات رئيسية وهي: تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، تمكين الفلسطينيين، تعزيز الحوكمة، وتزعم الخطة بأنها في حال تنفيذها سوف تخلق اكثر من مليون فرصة عمل، كذلك تتبنى الخطة مقاربة اقليمية تقوم على التعاون والتكامل بحيث أن الاندماج الاقتصادي سوف يكون بين المناطق الفلسطينية المحتلة واسرائيل، وكل من الأردن ولبنان ومصر، بمعنى أنها خطة لإرساء بنية تحتية للتطبيع بين دول عربية واسرائيل[3].

---

[1] تونجاي قارداش وسيرا جان، **من يدعم صفقة القرن ولماذا؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/02 في بوابة https://bit.ly/3Xlhrgk

[2] **ورشة "السلام من أجل الازدهار" تنطلق اليوم بالمنامة**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/03 في بوابة https://bit.ly/3L39tnV

[3] تقدير موقف، **ورشة المنامة و"خطة السلام" الأميركية: لماذا فشلت حال إطلاقها؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

يرجح المحللون أن ما أعطى خطورة "لصفقة ترامب" وما تبعتها من إجراءات أمريكية وإسرائيلية منذ بداية 2017م هو أنها كانت تمشي بالتوازي مع دفع العرب للتطبيع مع "إسرائيل" بدون ربط ذلك بتسوية القضية الفلسطينية، لدرجة محاولة الإدارة الأمريكية إقناع العرب بقلب المبادرة العربية للسلام، بمعنى السلام أولا مع إسرائيل ثم حل القضية الفلسطينية، فضلا أنه وبالرغم من فشل واشنطن في ترسيخ "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل" عربيا، وذلك بعد القمة العربية في مدينة الظهران السعودية في افريل عام 2018م التي أكدت على "عدم شرعية" اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، الا أن المساعي الأمريكية للتطبيع ترافقت مع دفع العرب للضغط على الفلسطينيين للقبول " بأي حل" تنفيذا لما دعا له نتنياهو من أولوية الحل الإقليمي على الحل مع الفلسطينيين، والدعوة لتشكيل حلف عربي إسرائيلي في مواجهة ايران في المنطقة[1].

الفرع الثاني: مضامين "صفقة القرن" وظروف صدورها:

خلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض بتاريخ 2020/01/28م وبحضور كل من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصفته راعي الصفقة ورئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ظل مقاطعة فلسطينية وعربية ما عدا ثلاث دول عربية وهي: الامارات، والبحرين، وعمان، تم الإعلان عن "صفقة القرن" والتي جاءت في 181 صفحة، يحتوي الجزء الأول منها والمتعلق باطار العمل السياسي على 22 قسما، و4 ملاحق، من بينها خريطتان توضحان جغرافية" الكيان الصهيوني" والدولة الفلسطينية المفترضة وتوزيع المستوطنات[2]، أما الجزء الثاني من الصفقة فقد أتى بعنوان اطار العمل الاقتصادي ويتكون من ثلاث أقسام وملحق اقتصادي بما يشكل مجموع 127 صفحة[3].

حملت " صفقة القرن" مضامين سياسية وأخرى اقتصادية، يمكن التطرق لهما كالاتي:

أولا: الشق السياسي: تقترح الصفقة مضمون الدولة الفلسطينية المفترضة في عدة نقاط وهي:

1. دولة فلسطينية منزوعة السلاح تماما، وتلتزم بمنع أي تنظيم مسلح من الوجود فيها، مع اشتراط أن تحكم غزة قوى غير حماس والجهاد الإسلامي.

[1] محمد محسن صالح واخرون، مرجع سابق، ص215.

[2] "Deal of the Century": What Is It and Why Now**?, Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS)**, Browsed on26/10/2022, via the website :
https://bit.ly/3tKDzDp

[3] **وثيقة السلام من أجل الازدهار "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي"**، ترجمة منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية (ارض)،2020، ص2.

2. تكون عاصمة الدولة الفلسطينية في الضواحي المجاورة للقدس الشرقية، مع إقامة سفارة أمريكية فيها، ولكن توصيف القدس كلها بأنها عاصمة موحدة "لإسرائيل".
3. ضم المستوطنات في الضفة الغربية الى إسرائيل.
4. ابقاء حدود الدولة الفلسطينية غير مرسمة لمدة 4 سنوات، مع عدم الحديث عن حدود عام 1967م مجددا، ويتم خلال هذه المدة إيجاد طريقة لوصل المناطق الفلسطينية، وكذلك يتم تجميد الاستيطان شريطة ضمان ألا تشكل هذه الدولة الفلسطينية المفترضة اي شكل من اشكال التهديد "لإسرائيل"، والتخلي عن السلاح[1].
5. أن تكون قوانين السلطة الفلسطينية موجهة لتقييد "النشاط الارهابي" مع حق إسرائيل بتدمير أي منشأة تراها خطرا عليها.
6. خلال المفاوضات لا يجوز للسلطة الفلسطينية الانضمام لأي منظمة دولية دون "موافقة اسرائيل"، فضلا عن الإقرار "بيهودية الدولة".
7. ربط المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية بشبكات نقل، ويسمح للفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق إسرائيلية من التنقل داخل الدولة الفلسطينية المقترحة، مع خضوع منطقة نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية وتعويض المزارعين الفلسطينيين عن ذلك.
8. المياه الإقليمية لقطاع غزة تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وتبقى إسرائيل تسيطر على المعابر مع اعتراف أمريكي بذلك.
9. دمج سكان المثلث الفلسطيني (الفلسطينيين فيما يسمى شمال إسرائيل) مع الدولة الفلسطينية، ومقايضة الدولة الفلسطينية بالأراضي التي يعيشون عليها باقتطاعها من الدولة الفلسطينية.

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فقد ربطت الصفقة هذا الموضوع باللاجئين اليهود من الدول العربية، والاشارة الى حق إسرائيل في تعويضها عن ممتلكات اليهود من الدول العربية، أما حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فهو:

1. بعضهم تستوعبه الدولة الفلسطينية المقترحة.
2. وبعضهم يتم دمجه في الدول التي يقيمون فيها.
3. والجزء المتبقي منهم ان تتكفل بتوطينه دول إسلامية من منظمة التعاون الاسلامي.

[1] محمد محسن صالح، مرجع سابق، ص213.

4. ، توسع إسرائيل قطاع غزة من خلال إضافة مناطق من صحراء النقب.[1]

ثانيا: الشق الاقتصادي: وهو القسم الثالث من وثيقة الصفقة بعنوان " رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والاقليم" ويتضمن:

1. تعزيز مسار التطبيع العربي الإسرائيلي، وربطه بمشاريع اقتصادية مع الفلسطينيين ومع دول العالم.
2. إقامة شبكة مواصلات بين الضفة الغربية وغزة وبين المناطق الفلسطينية تكون خاضعة للسيطرة الاسرائيلية.
3. السماح للفلسطينيين باستخدام الموانئ الإسرائيلية في حيفا واسدود.
4. إقامة منطقة تجارة حرة بين فلسطين والأردن مع تسهيل إسرائيل لذلك شرط مراقبة السلع المنقولة.
5. وضع حد للمؤسسات الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني وذلك بتمكين الولايات المتحدة للفلسطينيين من الاعتماد على أنفسهم.
6. عدم إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال والذين تم أسرهم بقضية قتل أو الشروع بقتل مستوطنين يهود.
7. حشد التعاون العربي الإسرائيلي لمحاربة إيران وحماس وحزب الله[2].
8. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحشد استثمارات دولية بقيمة 50 مليار دولار على مدى 10 سنوات كجزء من برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي[3].

في سياق ما سبق نلاحظ أن الخطة تلبي مخاوف إسرائيل الأمنية بالإضافة فإنها تمنح إسرائيل مسؤولية الأمن الجوي والبري على حدود الضفة الغربية مع الأردن فضلا أنها تطالب الدولة الفلسطينية وفق الخطة أن تمنع نشوب أي مقاومة فلسطينية مما يعني في حال الموافقة الفلسطينية عليها نشوب

[1] نفس المرجع، ص 214.
[2] نفس المرجع، 215.
[3] Nabil Fahmy, **« The "Deal" of the Century?** », Browsed on25/10/2022, via the website : https://bit.ly/3EPOpyc

صراع فلسطيني داخلي دامي، والى جانب ذلك تطالب الخطة الفلسطينيين "نبذ الكراهية" تجاه إسرائيل وتغيير المناهج الدراسية.

أما من حيث الأرض والتنازل فان الخطة تنص على تنازل الفلسطينيين لإسرائيل عن حوالي 87% من الأراضي المصنفة "ج" الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وطرحها كذلك لمفهوم نقل الأراضي الذي يخفف العبء الديموغرافي عن إسرائيل، أما بالنسبة للقدس فستبقى وفق الخطة عاصمة موحدة لإسرائيل وبالنسبة للفلسطينيين المقيمين فيها فعليهم الاختيار اما مواطنين داخل إسرائيل او مواطنين داخل دولة فلسطين، او الحفاظ على وضعهم كمقيمين دائمين[1] مما يعني أن "صفقة ترامب" هي مذلة وخنوع للشعب الفلسطيني في حال الموافقة عليها، ومن هنا توضح الخريطة رقم (3) الدولة الفلسطينية المقترحة وفق خطة ترامب للسلام.

الخريطة رقم (3): خارطة فلسطين وفق خطة ترامب للسلام

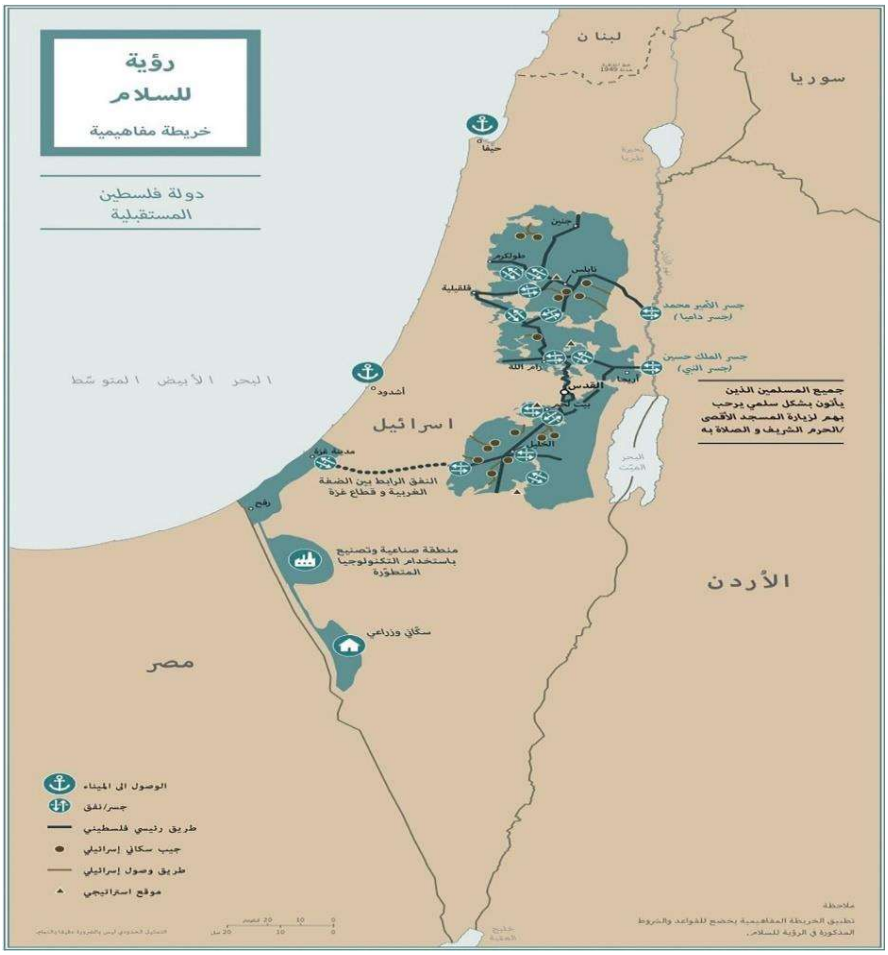

[1] **"Deal of the Century": What Is It and Why Now**?,op.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، **هكذا سيكون شكل الدولة الفلسطينية وفق خطة ترامب للسلام**،2020، تم التصفح بتاريخ 2022/11/05 في بوابة
https://bit.ly/3UU2hgo

في هذا الصدد عارضت تركيا وإيران الصفقة بحيث تم اعتبار أن من شأن هذه الخطة اغراق الشرق الأوسط في فوضى غير مسبوقة في حال تنفيذها، وعلى الرغم من رفض العرب الخجول للخطة الا أن اعداد الخطة والاستشارة في مضمونها تم بجهد بعض الدول العربية وهو ما يفسر وجود سفراء عمان والبحرين والامارات أثناء الإعلان عن " صفقة ترامب للسلام"، وهذا يعني أن هنالك ميول للنخب السياسية في هذه الدول للاتجاه نحو التطبيع وهو ما حدث فعليا وذلك لاعتقاد هذه الدول بأن الأولوية ضرورة وضع حد لنفوذ إيران بالمنطقة، أما بالنسبة لأوروبا فقد دعمت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الخطة وكل له حساسيته تجاه الموضوع فبالنسبة لبريطانيا فهي من الداعمين الأوائل وأحد مؤسسي "الكيان الصهيوني"، أما بالنسبة لألمانيا فان حساسية موقفها تجاه قضية الهولوكوست وما انتجته الحرب العالمية الثانية هو ما يجعلها تتخذ مواقف داعمة وثابتة لإسرائيل، أما فرنسا فتسعى أن تكون المسافة السياسية بينها وبين إسرائيل او بينها وبين أمريكا ترامب غير متفاوتة لذا فالموقف الفرنسي كان معتدل نسبيا تجاه خطة السلام[1].

في هذا الصدد نستنتج أن خطة " ترامب للسلام" ما هي الا تصورات لليمين المتطرف الإسرائيلي خطط لها منذ عشرات السنوات، وأن هذا المشروع عبارة عن محاولة لاستغلال مسألة الضعف العربي والانقسامات الفلسطينية الداخلية، فضلا عن عدم وجود استراتيجية واضحة لدى القيادة الفلسطينية لمواجهة المشروع الصهيوني، وهذا ما يعطي انطباع بأن الرئيس ترامب لم يأتي بفكرة جديدة وانما طرح ما كان يتم بالخفاء بشكل علني، والذي عملت عليه إسرائيل منذ احتلالها لفلسطين عام 1948م.

المطلب الثاني: التطبيع العربي-الإسرائيلي:

لقد أصبح مصطلح "التطبيع" من المفاهيم السياسية كثيفة الاستعمال في الآونة الأخيرة، وهو الذي يعني "العمل المبرمج والمخطط له بعناية بهدف اعادة العلاقات بين دولتين ذات سيادة الى سابق عهدها قبل نشوب الحرب أو المقاطعة السياسية الطارئة على هذه العلاقات"[2]،أما في حالة التطبيع

[1] تونجاي قارداش وسيرا جان، مرجع سابق.
[2] سعيد يقين داوود، التطبيع بين المفهوم والممارسة -دراسة حالة التطبيع العربي الاسرائيلي، **رسالة ماجستير** في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، فلسطين،2002،ص8.

العربي–الاسرائيلي فقد عرف التطبيع بأنه "شروع دولة عربية ما بإقامة علاقات طبيعية مع الاحتلال الاسرائيلي ومؤسساته وأجهزته ومواطنيه، عن طريق المشاركة في الأنشطة والمبادرات والمشاريع المحلية أو الدولية التي تجمع العرب مع اسرائيل، مؤسسات كانوا أم افراد " والتطبيع له عدة أنواع وهي: السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الأمنية وأخطر أشكاله التطبيع العلمي والمهني او الفني والاجتماعي الذي يهدف الى ازالة الحواجز النفسية بين الطرفين بغرض التقارب، وبالتالي تجاهل حالة الحرب الفلسطينية الاسرائيلية والاعتراف بمشروعية اسرائيل على حساب الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية.[1]

منذ قيام مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م عول الكثيرين بأن السلام الشامل هو عنوان المرحلة القادمة، وأن التطبيع سوف يرسي دعائم السلام بالمنطقة، ويدشن علاقات طبيعية بين اعداء الأمس، ويؤدي الى رفاه اقتصادي سمي مجازا "بعوائد السلام"، ولكن بعد مرور ما يقارب الثلاثة عقود على توقيع اتفاقية اوسلو باتت المنطقة أبعد ما تكون عن السلام، وبالرغم من اعلان الدول العربية بأن السلام يسبق التطبيع وهو ما اتضح في "مبادرة السلام العربية لعام 2002" والذي يطالب اسرائيل بالعودة الى حدود 4/ جوان/1967م ومن ثم التطبيع، الا أن اسرائيل لم تهتم بهذا العرض العربي فالمجتمع الاسرائيلي كان يتحرك حينها الى أقصى اليمين وأصبحت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تشجع الاحتلال والاستيطان، وعليه أصبح صنع السلام أقرب ما يكون الى وهم متبدد، في حين كانت اسرائيل تغير من الامر الواقع تدريجيا لخلق واقع جديد استكمالا للمشروع الصهيوني في فلسطين.[2]

مع اندلاع ما يسمى "بالربيع العربي" تغيرت البيئة الاقليمية، وتبدلت تبعا لذلك قاعدة الأصدقاء والأعداء، وذهبت مقولة "السلام يسبق التطبيع" أدراج الرياح مع بروز مقاربة تعلي من شأن التطبيع والتحالف مع اسرائيل قبل تحقيق السلام، وحاول اليمين الاسرائيلي مدعوما بالرئيس ترامب طرح مقولة السلام معكوسا أي التطبيع والسلام العربي الاسرائيلي سيكون مطلبا اساسيا لتحقيق السلام بين الفلسطينيين واسرائيل.[3]

---

[1] وصال الطناني، **التطبيع العربي الاسرائيلي واثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/5 في بوابة https://bit.ly/3LdQ4Rr

[2] حسن البراري، **التطبيع مع اسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2022.

[3] نفس المرجع.

***التطبيع:** هو إقامة علاقات ثقافية واجتماعية وسياسية شاملة مع إسرائيل وذلك بالاعتراف بها كدولة قائمة ذات سيادة، ويعرف التطبيع وفقا لعلم الاجتماع بأنه " العملية التي يتم من خلالها اعتبار الافكار والسلوكيات التي تحدث خارج الأعراف الاجتماعية على أنها طبيعية"، أما سياسيا فيشير مصطلح التطبيع الى اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، وللمزيد يمكن الاضطلاع من خلال الرابط: https://bit.ly/3osvlQX

الفرع الأول: جذور التطبيع ومخاطره على القضية الفلسطينية:

بداية تعد فكرة التطبيع أحد أهم مرتكزات الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين بحيث عملت إسرائيل منذ انشائها على مسألة قبولها في وسط إقليمي يكن لها العداء لذلك يعتبر الاحتلال الصهيوني مسألة التطبيع هدف استراتيجي وانتصار دبلوماسي للمشروع الصهيوني في فلسطين*، وعليه فمنذ انشاء "دولة إسرائيل" عام 1948م عملت الأنظمة العربية القومية أنداك على تسليح العقل العربي بفكرة "القطيعة مع الاحتلال والصراع الدائم"، غير أن اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978م كسرت هذه القاعدة مما أدى الى نفور شعبي ورسمي عربي من القرار المصري مع شعور مصري بالانتصار، والحقيقة أن كل التنازلات التي قدمتها إسرائيل لمصر كان الهدف منها تحوير مصطلح الصراع مع العرب وتثبيت اقدام الكيان في المنطقة كشيء مرغوب فيه، وجاءت خطوة اتفاقية أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وهي التي كانت بمثابة النافذة التي فتحت قضية التطبيع من جديد[1]،ويمكن القول ان هدف إسرائيل الأساسي منذ البداية هو حصر معركتها مع الفلسطينيين بعيدا عن المحيط العربي حتى وان بقيت القضية الفلسطينية تندرج في اطار الصراع فانه ينبغي تحويل العلاقة بين إسرائيل والعرب في اطار النزاع ثم التعاون المشترك، ومن ثم تحويل قضية فلسطين كأي نزاع مثل: قضية الاكراد مثلا.

على المستوى الرسمي لا يمكن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية أو جمهورية مصر العربية أول المطبعين بل كانت هناك علاقات تطبيعيه سرية انتقلت الى شكلها العلني مع بداية تسعينات القرن الماضي[2] مثل: العلاقات السرية بين سلطنة عمان واسرائيل والتي كانت من أوائل الدول العربية التي ربطتها علاقات سرية بإسرائيل ومثلت استثناء خليجيا بذلك، اذ وفي تقرير نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية بعد وفاة السلطان قابوس ترصد الصحيفة تاريخ العلاقات العمانية الإسرائيلية وأرجعتها الى عام 1963م أي قبل نكسة فلسطين بأربع سنوات، وتردف الصحيفة بالقول أن الموساد الإسرائيلي قد ساند السلطان قابوس خلال حربه ضد المد الشيوعي في منطقة ظفار على الحدود مع اليمن عام 1975م، وتضيف أنه وبعد ما يقارب 30 عاما من العلاقات السرية أي بعد اتفاقية أوسلو عام 1993م صرحت عمان بعلاقتها مع إسرائيل علانية ولكن بدون إقامة سفارات بين" البلدين".[3]

[1] معاذ العامودي، **العرب والتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي...جذور القصة ولماذا؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/05 في بوابة https://bit.ly/3EUgIM3

[2] نفس المرجع.

[3] أحمد أبو ليلى، **تاريخ العلاقة بين سلطنة عمان وإسرائيل منذ ستينات القرن الماضي حتى اليوم**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/06 في بوابة

بالإضافة الى سلطنة عمان مثلت العلاقات المغربية الإسرائيلية حالة خاصة وفريدة من نوعها في المنطقة العربية، اذ ترجع جذور هذه العلاقة الى مطلع ستينات القرن الماضي وبالتحديد خلال فترة حكم الملك المغربي الحسن الثاني، اذ وفي مقال نشره موقع " زمن إسرائيل" وقام بترجمته موقع "عربي21" " فانه تم انشاء مبادرة العلاقات بين الموساد وأجهزة الأمن المغربية بشكل شبه عشوائي، بناء على توصية ضابط خدم في القوات الفرنسية مع الجنرال المغربي محمد أوفقير، ويكشف شلومو يحزكيلي الذي خدم في تلك الأيام ضابط عمليات في مقر الموساد في باريس في كتابه "مذكرات" عن لقاء عقده الجنرال أوفقير في باريس مع يعقوب كراوز عام 1963م والمعروف بانه الرجل العسكري للملك المغربي الحسن الثاني"، وعليه فان العلاقات المغربية الإسرائيلية لم تتميز يوما بالعداء بل ساعدت المغرب اليهود على رحيلهم الى فلسطين من خلال علاقتها بالموساد مقابل توفير الحماية للملك المغربي وقمع المعارضين[1].

كذلك تعتبر المملكة الأردنية من أوائل الدول العربية التي تعاملت مع إسرائيل بحيث بدأت هذه العلاقة منذ ارتباط العائلة الهاشمية المالكة بالمسؤولية عن حماية الأماكن المقدسة في القدس بمنحة من الحكومة البريطانية آنذاك وكذا لعبت المملكة دورا بارزا في المفاوضات مع الحركة الصهيونية بعد اعلان قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في حين رفض زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية الحاج محمد امين الحسيني المفاوضات، وبالرغم من ذلك تتشابك العلاقات الفلسطينية الأردنية كذلك بدرجة من التعقيد اذ شاركت الأردن في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م وتعزز ارتباط الأردن بفلسطين كذلك بعد مبايعة زعامات فلسطينية للملك عبد الله الأول ملكا على فلسطين والأردن خلال مؤتمر أريحا غير أن العلاقات الرسمية بين الأردن وإسرائيل قد تشكلت فعليا مطلع تسعينات القرن الماضي حيث شاركت الأردن في مباحثات مدريد للسلام عام 1991م والتي افضت الى اتفاق علني للسلام مع إسرائيل " اتفاقية وادي عربة عام 1994م"[2].

أما بالنسبة للعلاقات الخليجية الإسرائيلية فقد تمحورت في معظمها بعد اتفاقية أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وكان سياقها الغالب ينطوي في الاطار الأمني وهذا ما يؤكده الكاتبان البريطانيين كلايف جونز ويويل جوزانسكي " "Yoel Goransky and Clive Jones

https://bit.ly/3EnJUcA

[1] عدنان أبو عامر، **مؤرخ إسرائيلي يكشف بداية العلاقات السرية مع المغرب**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/10 في بوابة https://bit.ly/3ANySN4

[2] دانية بلال، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية... من بن غوريون إلى نتنياهو**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/10 في بوابة https://bit.ly/3u1rCcE

في كتابهما " fraternal enemies: Israel and the Gulf monarchies " عام 2019م أن العلاقة بين إسرائيل ودول الخليج يمكن فهمها في سياقها الأمني الذي يربط دول الخليج ببعضها وخصوصا الامارات والسعودية والبحرين مع الأخذ بعين الاعتبار أنه غالبا لا تتم الاتفاقيات بين هذه الدول بشكل مكتوب او يكون بين أطراف الاتفاق أي قيم معيارية مشتركة، وبالتالي فانه ووفق منظور الأمن الخليجي يتم السماح بالتعاون الأمني بين الجهات المعنية " مثلا تجاه ايران" ولكن دون المساومة على المواقف السياسية الحساسة والتي من الممكن ان تنشئ معارضة داخلية[1].

أما بالحديث عن مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية فيمكن تحديدها في النقاط التالية:

1. يكسب التطبيع شرعية قانونية وسياسية للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، بحيث ومنذ انشاء اسرائيل وهي تسعى لأن تكون جزء لا يتجزأ من المنطقة العربية.
2. أن مخاطر التطبيع لم تكن مقصورة على القضية الفلسطينية فحسب، بل تخطت ذلك لتشمل الشعوب الاسلامية التي تعتبر المستهدف الرئيسي وذلك من خلال اضعاف القضايا التي تهم المسلمين وتفكيك هوية الأمة الاسلامية، فبعد أن كان التعامل مع اسرائيل خيانة للإسلام والمسلمين، اصبحت الدول العربية والاسلامية تهرول نحو التطبيع مع المحتل الصهيوني.
3. انشاء جيل من المسلمين متخبط دينيا وفكريا، ويرى في اسرائيل نموذجا للدول الناجحة، فجيل مسلم لا يعرف عدوه من صديقه اخطر من التطبيع نفسه.
4. يساهم التطبيع في تمرير المشاريع الصهيوأمريكية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.
5. تراجع مكانة القضية الفلسطينية عربيا واسلاميا مما يعجل عملية تصفية القضية الفلسطينية واعتبار اسرائيل شريك اساسي للعرب وقضاياهم[2].
6. اثارة الفتن والنعرات العرقية والطائفية بالدول العربية بما يفتت شمل العرب والمسلمين، ويحقق الحلم الصهيوني "بإسرائيل الكبرى".
7. تدمير المناهج التعليمية العربية وذلك بحذف الآيات القرآنية والنصوص الدينية التي توضح مكانة القدس وفلسطين بالنسبة للمسلمين وكذا الآيات التي تحض على الجهاد في سبيل الله.
8. منع أي جهود عربية أو اسلامية لتحرير فلسطين واتهام كل من يفكر في ذلك بالإرهاب[1].

---

[1] Clive Jones and Yoel Goransky, » **fraternal enemies: Israel and the Gulf monarchies** », london, hurst and company,2019,p4.

***اتفاقيات ابراهام:** هو اسم يطلق على سلسلة اتفاقيات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وسمي بذلك نسبة للنبي إبراهيم عليه السلام.

[2] وصال الطناني، مرجع سابق.

الفرع الثاني: اتفاقيات ترامب للسلام "اتفاقيات أبراهام":

تكمن خطورة الاجراءات الأمريكية في عهد ترامب كونها سعت لتصفية قضايا الحل النهائي وذلك بترجيحها لإسرائيل على حساب الفلسطينيين مع السير بخطى موازية في اتجاه مسألة قبول اسرائيل في المنطقة العربية "التطبيع" ، وهذا ما يتضح من خلال اعلان نتنياهو خلال مؤتمر صحفي في غرب افريقيا في جويلية/2017م بالقول " أن الكثير من الدول العربية لم تعد ترى في اسرائيل عدوا لها، حتى انني سأقول انهم يرون في اسرائيل حليفا لهم، حليفهم الذي لا غنى عنه في حربهم ضد الارهاب واغتنام مستقبل التكنولوجيا والابتكار"[2]، وعليه فمع بداية العام 2018م لم تتوانى الحكومة الاسرائيلية وعلى رأسها بنيامين نتنياهو وكذا وسائل الاعلام الاسرائيلية في فضح العرب المطبعين وتحويل الزيارات السرية الى علنية، بل وتسريب مضامين العلاقات التي تجمع بعض العواصم العربية بتل أبيب، وهو ما أدلى به بنيامين نتنياهو في 17/ ديسمبر/2018م بالقول "ان التطبيع مع العرب متواصل بدون أي تقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين" في اشارة منه بأن القضية الفلسطينية لم تعد من أولويات السياسة العربية، وأن العرب يريدون القفز على الفلسطينيين من أجل الوصول الى تل أبيب بأي ثمن[3]، أتت هذه التصريحات بعد زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الى سلطنة عمان في اكتوبر 2018م وملاقاته بالسلطان قابوس، ومن ثم زيارة ادريس ديبي رئيس جمهورية تشاد ذات الغالبية المسلمة والناطقة بالعربية الى تل أبيب في نوفمبر 2018م والاحتفال بعهد جديد من التعاون بين الطرفين بعد 46 عام من قطع العلاقات، وعليه فخلافا لما نص عليه الاجماع العربي والمبادرة العربية للسلام بدأت بعض الدول العربية والخليجية في اواخر عام 2018م بتعديل موقفها التقليدي باتخاذ منحى جديد في العلاقات مع اسرائيل تدريجيا، ولعل أبرز مؤشر على ذلك هو زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي الى سلطنة عمان، وتلتها زيارة وزيرة الثقافة والرياضة الصهيونية ميري ريغيف الى الامارات العربية لحضور مباريات الجودو الدولية، وكذا حضور وزير الاتصالات الاسرائيلي أيوب قرا لمؤتمر حول الاتصالات في دبي، الا أن ثقل التركيز الاسرائيلي كان على المملكة العربية السعودية باعتبارها مركز ثقل العالم الاسلامي، ولعل ما جعل اسرائيل تتفاءل بإمكانية حدوث تقارب سعودي اسرائيلي مستقبلي هو تصريح ولي العهد محمد بن سلمان ومغازلته لإسرائيل في افريل/2018م خلال مقابلة مع صحيفة "ذا اتلانتيك" بالقول " ان للإسرائيليين الحق بالعيش على

---

[1] محمد أبو سمرة، **مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/11 في بوابة https://bit.ly/3oAhDLC

[2] محمود جرابعة، **مرحلة جديدة من التطبيع العربي الاسرائيلي وافاقه**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018.

[3] محمد أمين واخرون، **العرب واسرائيل "مخاطر التطبيع والمطبعين"**، منتدى الفكر العربي، لندن،2019، ص29.

أرضهم" وهو ما اعتبرته اسرائيل اعتراف ضمني بها بصورة تخالف مواقف المملكة التقليدية تجاه اسرائيل".[1]

في هذا الاطار توافقت الرؤية الاسرائيلية مع المجهودات الأمريكية فيما يعرف "بصفقة القرن" والذي يشمل سلام اقليمي شامل يبدأ معكوسا " التطبيع قبل السلام"، وعليه ففي تعقيبه على زيارة نتنياهو الى سلطنة عمان عام 2018م غرد مبعوث السلام الأمريكي جيسون غرينبلات "بأنه هذه خطوة مفيدة لمبادرتنا للسلام وضرورية لخلق مناخ استقرار وامن وازدهار بين الفلسطينيين والاسرائيليين وأيضا مع جيرانهم"، وضمن هذا الاطار يمكن فهم موقف المملكة العربية السعودية من التقارب مع اسرائيل، بحيث يتفق السعوديون أو على الاقل ولي العهد مع خطة ترامب للسلام، ففي افريل/ 2018م نشرت الصحافة الاسرائيلية تصريحات منسوبة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان وهو يوجه انتقادات حادة وغير مسبوقة للفلسطينيين أمام منظمات صهيونية يهودية في نيويورك، بحيث حمل القيادة الفلسطينية مسؤولية فشل السلام، وفي اشارة منه لصفقة القرن يضيف بن سلمان "ان على الفلسطينيين قبول اقتراحات السلام او "فليصمتوا".[2]

مع قرب نهاية عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبعد طرحه "لصفقة القرن" ظهرت سلسلة من اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل سميت فيما بعد "باتفاقيات ابراهام"*"، شملت على التوالي الدول الاتية: الامارات في 13/أوت/2020م، البحرين في 11/ سبتمبر/2020، السودان في 23/أكتوبر/2020م، المغرب في10/ديسمبر/2020م، وقد بررت هذه الدول مسألة تطبيعها مع المحتل الاسرائيلي برغبتها في تحقيق التنمية والسلام الشامل في المنطقة، وتعزيز التعاون الأمني والتكنولوجي والاقتصادي بين الدول الموقعة لاتفاقية السلام مع إسرائيل، فضلا عن أمور داخلية مرتبطة بها، مثل اعفاء السودان من ديونها التي تبلغ 60 مليار دولار مقابل التطبيع، وكذا الاعتراف بالصحراء الغربية كجزء من أراضي المغرب[3]، وبالتالي فعند النظر لعلاقات هذه الدول بإسرائيل نجد أنه لا توجد دولة من هذه الدول تربطها حدود مع فلسطين المحتلة " إسرائيل"، ولم تشارك أي منها في حروب مع إسرائيل، كما أن علاقة هذه الدول مع إسرائيل قبل "اتفاق ابراهام" امتازت بالتذبذب ما بين العداء العلني وعدم وجود علاقات أو وجود علاقات دبلوماسية قصيرة الأجل، ويجسد هذا التطبيع

[1] محمود جرابعة، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع.
[3] جواد الحمد، مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 281، 2020، ص 78-84.

الثالث من نوعه مع إسرائيل "مصر 1979م، ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن 1993م، واتفاق ابراهام 2020م"[1].

في هذا السياق وعند عند مقارنة اتفاقيات السلام السابقة مع الاتفاقيات الابراهيمية نلاحظ عدة فروق أهمها:

1. أن احد الفروق الجوهرية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أنه عندما طبعت مصر مع الاحتلال كان بهدف استرجاع أراض مصرية، أما اتفاقيات ابراهام ما هي الا إضفاء شرعية عربية مجانية للاحتلال الصهيوني بما يحقق فكرة " إسرائيل الكبرى".
2. بالرغم من تطبيع مصر والأردن مع إسرائيل الا أن هنالك حالة من البرود الشعبي ورفض للاحتلال في كلتا الدولتين في حين أن اتفاقيات ابراهام لقيت حفاوة شديدة للمطبعين الجدد تجاه إسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي.
3. تتميز الاتفاقيات الابراهيمية عن التي سبقتها أنه عندما تم التطبيع الإسرائيلي المصري كانت القضية الفلسطينية على رأس أولويات مصر واعتبرتها جزء من أمنها القومي على النقيض من اتفاقيات ابراهام التي تجاوزت القضية الفلسطينية بكل ابعادها[2].

من هذا المنطلق يمكن وصف "اتفاقيات أبراهام" بأنها تندرج من منطلق وحدة التهديد وهو مواجهة ايران ووكلائها بما يشمل بعض الفصائل الفلسطينية وهي "حماس، والجهاد الإسلامي" والتي تصنفها كل من اسرائيل والامارات والبحرين "منظمات إرهابية"، بالإضافة لاشتراك كل من "مصر، الامارات، السعودية، البحرين" في كراهيتهم للإخوان المسلمين، وتفضيلهم لتوحيد جهودهم لمواجهة التمدد التركي الذي يمثل التوجه السني المعتدل وحليفه القطري في المنطقة العربية، وعليه تمثل " اتفاقيات ابراهام" تجسيدا لأهداف متقاربة بين الأطراف"[3]، ففي حين شكلت اتفاقيات ابراهام حد الانسجام والانتقال من عداء ديني وسياسي الى علاقة " حب" فان المفارقة أن الامارات باعتبارها أول دولة طبعت في اطار هذه الاتفاقيات تحدثت بأن "الصفقة" منفعة للفلسطينيين وهذا ما صرح به وزير الدولة الاماراتي

[1] Amr Yossef, » The Regional Impact of the Abraham Accords », **modern war Institute, MWI Report, series** 2021, no 2, p3.

[2] **الفلسطينيون والتطبيع العربي مع فكرة إسرائيل الكبرى**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/12 في بوابة https://bit.ly/3GMXcT8

[3] مكرم المسعدي، **المعلن والمخفي في اتفاق " ابراهام"**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)،2020، ص2.

للشؤون الخارجية أنور قرقاش بالقول " أن هذه الصفقة شكلت الضربة القاضية لضم الأراضي الفلسطينية"، ولكن في الواقع ما هذه الفكرة الا ستار لقطار التطبيع[1].

من جهة أخرى اثارت اتفاقيات التطبيع برعاية الولايات المتحدة الأمريكية غضب الفلسطينيين بحيث وصفت مستشارة الرئيس الفلسطيني حنان عشراوي الاتفاقيات بأنها " خيانة" وهذا ما عبر عنه الموقف الرسمي الفلسطيني عموما بكافة الأطياف الفصائلية ولكن المخاوف الفلسطينية تمحورت في غالبيتها فيما إذا كانت المملكة العربية السعودية سوف تحذو باتجاه التطبيع أم لا خصوصا بعد موافقتها الضمنية وعدم معارضتها لاتفاقيات ابراهام عام 2020م، ويمكن قراءة الموقف السعودي المتذبذب من مسألة التطبيع مع اسرائيل في اطار المنافسة مع طهران والحسابات السياسية مع قطر والتي شكلت الموقف السعودي المعارض لحكم حماس والداعم للسلطة الفلسطينية وهو الموقف المتمثل في خطاب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في فيفري 2018م أمام البرلمان الأوروبي حيث قال "بأن وقف تمويل دولة قطر لحركة حماس سمح للحكومة الفلسطينية بالسيطرة على قطاع غزة واصفا بحماس "بالمتطرفة" بعد وصفها ب "الإرهابية" ، ولكن وبالرغم من ذلك عادت المملكة وأكدت انها لن تمشي في مسار التطبيع بدون قيام دولة فلسطينية[2]، أما عند قراءة ردود الفعل الفلسطينية على "اتفاقيات ابراهام" يتضح لنا بأنها ضعيفة فالسلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في قطاع غزة وكذلك الفصائل الفلسطينية الأخرى بصرف النظر عن ادانتهم نجد أنهم تصرفوا كما لو انهم "لا حول ولا قوة" تماما كما وصفها وروج لها كوشنر ونتنياهو بأن القضية الفلسطينية لم يعد لديها صدى ، وأنه بالإمكان تجاهلها اذا جرى عملية تطويق لها باتفاقيات تطبيعية عربية إسرائيلية، وهو كذلك نفس ما صرح به صهر ومستشار الرئيس ترامب جاريد كوشنر لصحيفة " وول ستريت جورنال" عام 2021م بالقول " اننا نشهد الانفاس الأخيرة لما عرف بالصراع العربي الإسرائيلي"[3].

بالنسبة للأردن يعتقد البروفيسور الأردني حسن البراري أن علاقة الأردن بقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مرتبطة بالأساس بالمخاوف الأمنية الأردنية من فكرة إسرائيل المتعلقة بتحويل الأردن "كوطن بديل للفلسطينيين" لذا فقد سعت الأردن على مدى عقود تكوين علاقات تضامنية مع الدول العربية وفي نفس الوقت مساعدة الفلسطينيين على تحقيق إقامة دولتهم المستقلة، وبالتالي فانه وبالرغم من تطبيع الأردن السياسي مع إسرائيل الا أن "اتفاقيات أبراهام" أعادت مخاوف الأردن من جديد وذلك

[1]حسن البراري، **اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن**، (عمان: مؤسسة فريدريش ايريت)، 2020، ص9.
[2] محسن محمد صالح واخرون، مرجع سابق، ص307.
[3]الفلسطينيون والتطبيع العربي مع فكرة إسرائيل الكبرى، مرجع سبق ذكره.

خوفا من تجاوز الأردن عربيا وعدم حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يشكل خطرا على استقرار الأردن على المدى البعيد، وعليه يتمثل موقف الأردن من اتفاقيات ابراهام من خلال تصريح وزير خارجيتها أيمن الصفدي حيث قال " ما لم تنشأ دولة فلسطينية قابلة للحياة، فان الصراع هو الذي سيحل بالمنطقة وليس السلام[1].

[1] حسن البراري، مرجع سابق، ص6.

استنتاجات الفصل الثالث:

من خلال ما تناوله هذا الفصل يمكننا استنتاج ما يلي:

- ان ما تناولته وسائل الاعلام الأمريكية والدولية حول شخصية ترامب "النرجسية" أنه يجب عزله عن كرسي الرئاسة ذلك لأنه شخصية ترامب الشعبوية تؤثر على المصالح الأمريكية الداخلية "قضايا العنصرية، وانتشار السلاح ...خ" أو الخارجية " المعاملات الاقتصادية الدولية مثل: الشراكة عبر المحيط الهادئ- أو السياسية التي تتمثل في علاقة الولايات المتحدة بحلفائها"، وليس القضايا الحساسة وفي مقدمتها موضوع الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي.
- ينظر الرئيس ترامب الى العالم كسوق تجاري يمكن من خلاله مساومة أي طرف، وهذا هو أساس مفهومه لحل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي من خلال صفقة.
- استخدم الانجيليين شخصية الرئيس ترامب لفرض تصوراتهم للشرق الأوسط وما يتعلق " بنهاية العالم- وعودة المسيح"، ذلك لأن ترامب لم يكن ليستطيع أن يتربع على رئاسة البيت الأبيض دون دعم الانجيليين له.
- لم يكن في جعبة الرئيس ترامب الا ما طرحه أسلافه وتم تأجيله لعدم تهيؤ الظروف الاقليمية والدولية انداك، وما مرحلة ترامب الا عملية اظهار ما كان يدور في أروقة الكونغرس وصانعوا القرار الأمريكيين تجاه الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي.
- ساهمت الظروف الاقليمية التي تزامنت مع فترة رئاسة ترامب في تمهيد الطريق أمام طرح المشاريع الأمريكية والاسرائيلية للمنطقة العربية بما يضمن حماية أمن اسرائيل ل100 عام قادمة، لذا فان صدور "صفقة القرن" ما هو الا تعبير عن حالة الانهيار والضعف العربي، والذي برز من خلال هرولة العرب نحو التطبيع مع الاحتلال.

الفصل الرابع

تمهيد:

بداية لا يمكن الجزم بأن التطبيع العربي الأخير مع إسرائيل هو السبب الوحيد لتراجع دور القضية الفلسطينية على المستويين الدولي والإقليمي، بل ان أحد أهم الأسباب التي أضعفت القضية الفلسطينية هو الانقسام الداخلي الفلسطيني وما سببه من تداعيات سياسية واجتماعية ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من اثارها الى حد الان، ولعل السبب الثاني في تراجع القضية الفلسطينية وهو أحد افرازات ما يسمى "بالربيع العربي" وهو انعكاس الانقسامات العربية على مجمل أوضاع القضية الفلسطينية.

على هذا الاساس سارعت الحكومة اليمينة الإسرائيلية لتمرير مخططاتها الاستيطانية والتهويدية في القدس والضفة الغربية بالتزامن مع تغذية الانقسام بين شقي الوطن الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وكذلك قطبي الصراع السياسي الداخلي (حركتي فتح وحماس)، اذ ومع بداية الانتفاضات العربية سعت إسرائيل بكل جهدها لتحوير هذه الانتفاضات لتغيير قواعد اللعبة ومسار الصراع، وذلك بتمرير المشروع الصهيوني المتمثل في مسألة قبول إسرائيل في المنطقة (التطبيع قبل السلام)، وتحويل مسار الصراع (من الصراع العربي الإسرائيلي الى الصراع العربي والإسرائيلي مع ايران) مستغلة بذلك المنافسة الإقليمية الشديدة في المنطقة في ظل تحول واضح في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة بدأت ملامحه في عهد الرئيس باراك أوباما ورسخه الرئيس دونالد ترامب.

مع بداية عهد جديد في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بفوز الرئيس دونالد ترامب ارتأت الحكومة اليمينية الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو أنها فرصة إسرائيل الوحيدة لترسيخ ما كنت ترسمه منذ عقود سواء تجاه الصراع الدائر مع الفلسطينيين أو تجاه المنطقة برمتها مستغلة بذلك الضعف الفلسطيني بسبب الانقسام، والانقسامات العربية والمشاكل الداخلية العربية.

المبحث الاول: التحليل النظري والمفاهيمي للانقسام الفلسطيني الداخلي:

يربط العديد من الباحثين موضوع الانقسام الفلسطيني الداخلي بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في شهر جوان عام 2007م بعد صدامات وأحداث دامية بين حركتي حماس وفتح استمرت لمدة عام تقريبا، أي منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وما ترتب عل ذلك من انقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتأليف حكومتين منفصلتين، وبالتالي تعميق الاشكالات التي واجهت النظام السياسي الفلسطيني "المشروع الوطني" منذ تأسيسه كمشروع لحركة تحرر وطني بناء على اعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني بالجزائر عام 1988م.

كذلك يرجع قسم اخر من الباحثين قضية الانقسام الفلسطيني الداخلي الى الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م أي بانطلاقة حركة حماس بحيث تنطلق رؤية هذا التيار من فكرة مفادها أن الانقسام الفلسطيني الداخلي ما هو الا نتيجة لسلسلة من الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس[1]، وبين هذا وذاك ارتأينا أن نتطرق للانقسام الفلسطيني الداخلي وفق التيار الثاني والذي يرجع الانقسام الفلسطيني الداخلي الى نشوء حركة المقاومة الإسلامية حماس عام 1987م، ومن ثم ابراز دور الانقسامات العربية في تعزيز الانقسام الفلسطيني الداخلي.

المطلب الأول: الانقسام الفلسطيني الداخلي" أطرافه ودوافعه":

قبل التطرق الى حيثيات الانقسام الفلسطيني الداخلي يجدر بنا تعريف المشروع الوطني الفلسطيني والذي يعرفه الدكتور ابراهيم ابراش بأنه ليس مشروع حزب بعينه بل أنه مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض المشروع الصهيوني، وبالتالي هو تعبير عن المجموع الوطني الفلسطيني، ويضيف ابراش بأن المشروع الوطني ما هو الا رديف لاستقلالية القرار الوطني، وعليه فمن لا يملك قرارا مستقلا حسبه لا يمكنه قيادة المشروع الوطني الفلسطيني.

من هذا المنطلق فقد مر المشروع الوطني الفلسطيني بعدة مراحل بحيث صيغت بنوده الأولى من خلال الميثاق الفلسطيني الأول عام 1964م، ثم المشروع الوطني عام 1968م الذي ينص على وجوب تحرير كل فلسطين ورفض قرارات الشرعية الدولية والدعوة لمشروع الدولة الديمقراطية في كل فلسطين مع توطين اليهود ضمن اطار هذه الدولة، وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس

[1] عمر شعبان، **تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، تم التصفح بتاريخ 2022/11/15 في بوابة
https://bit.ly/3gxUYMF

الوطني الفلسطيني عام 1971م، الى غاية البرنامج المرحلي عام 1974م، ثم مشروع الدولة المستقلة "حل الدولتين" وفق اعلان الاستقلال بالجزائر عام 1988م، ثم الى اتفاق أوسلو 1993م وما تلاها.[1]

وتماشيا مع ذلك يمكن القول أن الساحة السياسية الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م قد أفرزت تيارين سياسيين أحدهما يعرف نفسه بأنه تيار جماهيري وطني ومخضرم سياسيا، والثاني يعرف نفسه بأنه تيار إسلامي وجزء من مشروع ايديولوجي يشمل العالم الإسلامي ككل وينطلق من فلسطين كنقطة بداية له " مشروع الاخوان المسلمين"، وعليه فان قيام حركة حماس وما جمعته من توليفة " إسلامية، ووطنية، وعالمية" داخل الأرض المحتلة كان أحد أهم الأسباب التي دفعت الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات للدخول في مباحثات سرية افضت الى مباحثات مدريد للسلام عام 1991م وذلك في محاولة منه لقطع الطريق على هذا التيار الناشئ من رحم الحركة الوطنية الفلسطينية ويتبنى أسس أيديولوجية مختلفة والتي من شأنها أن تشكل البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة[2].

الفرع الأول: الانقسام الأيديولوجي:

بعد نكبة فلسطين عام 1948م* وهزيمة الجيوش العربية على ايدي العصابات الصهيونية تشكلت البنية الفصائلية الفلسطينية داخل تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية مستندة على أنماط جديدة من العشائرية والقبلية التي تعوض حالة الاغتراب الفلسطيني مستدلة بأدواتها على استعارة التعبئة السياسية من طوائف الشرق الأوسط، والبنى القبلية في تضامنها الاجتماعي الذي يشدد على أواصر الأخوة، وعلى هذا الأساس فقد أعطت نكسة 1967م* الفصائل الفلسطينية المنطوية تحت اطار منظمة التحرير الفلسطينية زخما كبيرا مما جعلها تحتكر السياسة الفلسطينية*، وتفكر بالدولة الفلسطينية من باطن الشتات معتمدة على الخطابات الشعبوية والهوياتية[3].*

---

[1] ابراهيم ابراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 20، العدد 78، 2009م، ص1-12.

[2] هاني عواد، فهم "حماس": تأملات في ثلاثة مداخل نظرية مختلفة ومتشابكة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 45، 2020، ص 24-44.

[3] هاني عواد، محاضرة حول "المسألة الفلسطينيّة الجديدة: قراءة مختلفة في الانقسام الفلسطينيّ الكبير"، **معهد الدوحة للدراسات العليا**،2019.

* **نكبة فلسطين1948م:** تمت بعد انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتسليم فلسطين للعصابات الصهيونية المدعومة من بريطانيا ، حيث تم على اثر ذلك "اعلان دولة إسرائيل على ارض فلسطين" وتهجير أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

***نكسة 1967م:** هي هزيمة الجيوش العربية ضد " الكيان الصهيوني" الذي احتل هذا الأخير ما تبقى من ارض فلسطين وهي القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

* **منظمة التحرير الفلسطينية:** تأسست عام 1964م بعد المؤتمر الفلسطيني الأول بالقدس الذي كان نتيجة لمؤتمر القمة العربي عام 1964م لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وتضم منظمة التحرير في حناياها أغلب الأحزاب والفصائل الفلسطينية وأهمها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، حزب الشعب ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ، حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" ،الجبهة العربية الفلسطينية ،جبهة التحرير العربية ، جبهة التحرير الفلسطينية ،الجبهة العربية الفلسطينية ،قوات الصاعقة

من جهة أخرى وكغيرها من الحركات الايديولوجية نشأت حركة حماس كفرع من جماعة الاخوان المسلمين في مصر وبدأت مسيرتها من خلال العمل الدعوي والاجتماعي ومن ثم توسعت قاعدتها الشعبية فشاركت في النقابات المهنية واتحادات الطلبة في الجامعات الفلسطينية وعملت على بناء مؤسسات خاصة بها في الوقت الذي كانت فيه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منشغلة في مقاومة اسرائيل وكانت مستهدفة من قبل الاحتلال فقد غض الاحتلال بصره عن أنشطة الاخوان المسلمين وفعالياتها خلال تلك المرحلة لأن مقاومة الاحتلال لم تكن من ضمن أولويات الحركة آنذاك[1].

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م نقطة محورية فاصلة في تاريخ النضال الفلسطيني بحيث كانت اول رد فعل شعبي و جماهيري يعبر عن رفض الاحتلال الإسرائيلي من داخل الأرض المحتلة، فضلا عن أنها شكلت البداية الأولى لانطلاقة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" كأحد أذرع جماعة الاخوان المسلمين، ومن داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بحيث كانت تقاوم الاحتلال الاسرائيلي وحدها دون مشاركة فصائل منظمة التحرير أو حتى حركة الجهاد الاسلامي وذلك محاولة منها لطرح نفسها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تضم أحزابا علمانية ويسارية كانت تقاوم إسرائيل من الدول العربية المحيطة " الأردن ثم لبنان وصولا لتونس والجزائر"، وعليه فقد شكلت هذه المرحلة بداية المنافسة بين كلا من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس على قيادة المشروع الوطني الفلسطيني.

ان تبنى منظمة التحرير الفلسطينية "للعلمانية" كمبدأ في كفاحها المسلح ضد إسرائيل جعل حركة حماس خلال الانتفاضة الأولى تتحفظ على الاعتراف بها كاطار يمثل الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه الدينية والسياسية، بحيث طالبت الحركة بضرورة إضفاء الطابع الإسلامي على المقاومة ضد إسرائيل، ومن هنا فقد بدأت حركة حماس مسيرتها بتعصب ايديولوجي يرفض قوى اليسار الفلسطيني ونهج منظمة التحرير العلماني[2]، مما جعل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيسها ياسر عرفات تعجل بالدخول في مسار التسوية الذي شكله مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م وهو ما لم يفسح

وأغلب هذه الأحزاب يسارية ضعف تأثيرها في الحقل السياسي الفلسطيني بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أواخر ثمانينات القرن الماضي ، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أساس النظام السياسي الفلسطيني الحالي والممثل الوحيد للشعب الفلسطيني فقد أعادت المنظمة ملامح الهوية الفلسطينية ووضعت الفلسطينيين في كافة أنحاء تواجدهم في اطار مؤسساتي وقانوني على المستويين الاقليمي والدولي.

* **(طرفي الانقسام):** هو مصطلح روجته قوى اليسار الفلسطيني لتبرئة نفسها من قضية الانقسام الفلسطيني الداخلي والحقيقة أن الانقسام الفلسطيني هو بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تضم كل الفصائل ما عدا حماس والجهاد الإسلامي، وعليه فقد انقلبت حركة حماس على سلطة منظمة التحرير وليس على حركة فتح.

[1] عقل محمد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص14.

[2] مجدي نجم محمد عيسى، المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبارغماتية السياسية، **مذكرة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة**، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2007، ص15.

المجال للقوى الإسلامية الوليدة "حركتي حماس والجهاد الإسلامي" من أن تكون جزء من النظام السياسي الفلسطيني الناشئ[1].

ان أحد أسباب دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مسار التسوية مع الاحتلال الصهيوني كان نتيجة تخوف رجالات المنظمة من طرح حركة حماس نفسها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة في حين كان رجالات المنظمة متواجدين في كل من تونس والجزائر البعيدين بالمسافة عن فلسطين ولا تربطهما حدود مع الأرض المحتلة، فضلا عن ذلك أن معظم قيادات حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الأوائل كانوا ذو خلفية اخوانية بمعنى معرفة سابقة "بالخلفية الايديولوجية للإخوان" ومن هذه القيادات خليل الوزير وياسر عرفات والذين انشقوا عن الاخوان في 1958-1960م وقاموا بتأسيس حركة فتح كحركة وطنية فلسطينية عام 1964م ذو بعد وطني و قومي عربي وبمباركة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر في حين عارض الاخوان المسلمين آنذاك قيام حركة فتح معتبرين ان مشروع الحركة الوطني مختلف عن مشروع الاخوان العالمي[2].

في هذا السياق وبالنظر الى الخلفية التاريخية يمكن القول أن بذور الانشقاق في الساحة الفلسطينية كانت انعكاسا لنكسة فلسطين عام 1967م، حيث أنه بعدها مباشرة تشكل تيارين متعارضتين على الساحة الفلسطينية ينظر كل واحد منهما للصراع مع إسرائيل من زاوية مختلفة الأولى تتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح والتي تضم أحزابا يسارية وعلمانية وتقاوم إسرائيل من الدول العربية المجاورة ومعترف بها عربيا وعالميا كممثل للشعب الفلسطيني، والتيار الثاني إسلامي ذو بعد عالمي ينظر الى فلسطين كوقف إسلامي ومنطلق الصراع الديني مستغلا بذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعانيها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو تيار ينطلق من المسجد لنشر رؤيته ثم بناء المؤسسات ثم فرض الرؤية الاسلامية وهو تيار منبوذ عربيا بسبب أفكاره الأيديولوجية والتوسعية، ويعود سبب عدم تصدي الاحتلال الاسرائيلي للإخوان المسلمين في هذه المرحلة الى انشغال اسرائيل في الحرب مع الفصائل الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تبني تيار الاخوان آنذاك أي مقاومة أو جهاد ضد إسرائيل، بل وقامت إسرائيل باستغلال فتاوي الاخوان الدينية والأيديولوجية ضد فصائل منظمة التحرير خصوصا اليسارية، فكانت علاقة إسرائيل بالإخوان في تلك المرحلة مرهونة بعلاقتهم بمنظمة التحرير

[1] **ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية: العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/16 في بوابة https://bit.ly/3UpBebL

[2] عقل محمد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص70.

الفلسطينية[1]، ومن هنا يظهر لنا أن الانقسام الأيديولوجي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس قد برز فعليا بعد حرب 1967م وما الانتفاضة الفلسطينية الأولى لعام 1987م الا بداية حاسمة لظهور الصراع السياسي علنيا في فلسطين رغم حدوث العديد من المناوشات قبل ذلك التاريخ وخصوصا بين أعوام 1982-1987م حيث دارت اشتباكات عنيفة بين الاخوان وفصائل منظمة التحرير أهمها الاشتباكات بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والكتلة الإسلامية التابعة لحركة حماس في جامعة بيرزيت برام الله عام 1982م، فضلا عن قيام الاخوان باقتحام نفس الجامعة عام 1983م باعتبارها مقلع لليسار الفلسطيني حسبهم، كما دار صراع بين حركة الجهاد الإسلامي والاخوان[2].

على هذا الأساس فمع قرب نهاية الانتفاضة الأولى 1987م برزت مظاهر التصارع بين هذين التيارين بالوضوح حيث ازداد التراشق الإعلامي بين الطرفين وافتعال المشكلات حتى داخل السجون الإسرائيلية، وعلى الصعيد السياسي قامت حركة حماس بإصدار ميثاق عام 1988م يوازي ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لعام 1968م، ورفضت الانضمام للمجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير ذلك أنها لا ترى نفسها شريكا للمنظمة بل بديلا عنها وذلك ما أوضحه رئيس الحركة الشيخ أحمد ياسين في أحد حواراته الصحافية في أبريل عام 1989م أي قبل توقيع اتفاقية أوسلو بسنوات "أن حركته ترى في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للفلسطينيين في الخارج لا في الأراضي المحتلة "مضيفا في تصريح اخر "نحن لا نختلف مع منظمة التحرير لنا فكر والمنظمة فكر والحاكم الوحيد هو الشعب ،وما يقره الشعب هو المقبول لدينا "[3]، وعليه فان صياغة حركة حماس لمبادئها في ميثاقها التأسيسي عام 1988م ما هو الا تأكيد على الرؤية المختلفة لحركة حماس في نظرتها للصراع مع إسرائيل بحيث عرفت الحركة في ميثاقها فلسطين على أنها أرض وقف إسلامي وما الاحتلال الصهيوني لها الا امتداد للحملات الصليبية ضد المسلمين وهو ما تؤكده المادة 11، و34، و35 من ميثاق الحركة فضلا عن رفضها لقرارات الأمم المتحدة 242*، و338* ،وعليه فان قبول المنظمة لقراري مجلس الامن السابقين في وثيقة الاستقلال عام 1988م بالجزائر أدى الى تعميق الهوة بين

---

[1] نفس المرجع، ص72-73.

[2] نفس المرجع ص73.

https://bit.ly/3XTPGvH

[3] هاني عواد، مرجع سابق، ص24-44.

***القرار242:** هو القرار الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أعقاب الهزيمة العربية خلال نكسة 1967م والذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية عام 1967، ولقراءة المزيد راجع الموقع:

https://bit.ly/3izyefP

* **القرار338:** هو قرار يطالب بتنفيذ القرار السابق صدر عن مجلس الامن، ولقراءة المزيد يمكن الاضلاع

الطرفين بحيث رأت حركة حماس أن ذلك يشكل خروجا عن الثوابت الوطنية، وتنازلا عن ثوابت فكرية وسياسية مهمة في إدارة الصراع مع إسرائيل.[1]

الفرع الثاني: الانقسام السياسي:

شكل سقوط الاتحاد السوفياتي وانتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى فرصة لواشنطن لتنظيم مؤتمر دولي للسلام في مدريد عام 1991م مما أتاح " للكيان الصهيوني" لأول مرة بالتحدث مع جيرانه العرب بشكل علني وبمشاركة الفلسطينيين، وهو ما شكل مرحلة تحول جديدة في تاريخ النضال الفلسطيني[2]، وعلى هذا الأساس فقد أرغمت العديد من الظروف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على تبني خيارات جديدة في صراعها مع إسرائيل أهمها:

1. تفكك البعد القومي العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979م.
2. تشكل وضع دولي جديد إثر انهيار موازين القوى عقب سقوط الاتحاد السوفياتي حليف الثورة الفلسطينية.
3. حدوث انقسام سياسي عربي بعد احتلال العراق للكويت ومن ثم محاصرة الثورة الفلسطينية سياسيا وماليا بعد مناصرة منظمة التحرير الفلسطينية للرئيس العراقي صدام حسين اثناء غزوه للكويت.
4. انزلاق الثورة الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر في مواجهات مع الأنظمة العربية أو حتى الصراعات الداخلية العربية: مثل حرب لبنان الاهلية عام 1982م، واحداث الأردن عام 1970م، وحرب خليج الأولى.
5. بروز حركة حماس من خارج منظمة التحرير الفلسطينية وتعاملها مع العديد من الأحزاب والدول، مما أثار مخاوف قادة المنظمة من أن تشكل حركة حماس بديلا لمنظمة التحرير داخل فلسطين.
6. تغلغل فكرة التسوية لدى العديد من الأنظمة العربية[3].

[1] باسم الزبيدي، **الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، 2006.

[2] تقارير الجزيرة، **اتفاق أوسلو**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/15 في بوابة

https://bit.ly/3iDolxG

[3] إبراهيم أبراش، **بعد 27 عاما على أوسلو**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/15في بوابة

https://bit.ly/3EVVXyl

في هذا السياق ونتيجة لمفوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل بعد مؤتمر مدريد قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رفقه رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين بالتوقيع على اتفاقية أوسلو في 13/سبتمبر/ 1993م وبمشاركة وزير خارجية روسيا الاتحادية اندريه كوزيريف، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وارين كريستوفر كشاهدين، وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون آنذاك في حديقة البيت الأبيض[1]، بحيث تمثلت أهم نصوص الاتفاقية في نبذ منظمة التحرير الفلسطينية للمقاومة المسلحة ضد إسرائيل مع ضرورة تعديل ذلك في ميثاقها، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل على مساحة 78% من فلسطين التاريخية، وبالمقابل تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبموجب ذلك تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 5 سنوات على عدة مراحل*.[2]

في تفاصيل الطريق الى أوسلو كان فريق فلسطيني بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي يقود مفاوضات علنية بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م بينما فريق اخر يقود مفاوضات سرية في أوسلو كان مهندسوها كل من محمود عباس واحمد قريع مع عدد محدود من السياسيين الذين ينتسبون لحركة فتح وقلة من خارجها وذلك بسبب خشية قيادة المنظمة من توصل إسرائيل لتفاهمات مع قيادة الداخل الفلسطيني والمتمثلة في "حماس" وتهميش المنظمة في الخارج وبذلك قامت قيادة منظمة التحرير بالتلويح للأمريكيين والإسرائيليين باستعدادها لتقديم تنازلات كان من الصعب على فلسطينيي الأرض المحتلة تقديمها، وعليه فلم يكن الخلل في سرية المفاوضات فقط بل في انفراد عدد محدود من الأشخاص بالمفاوضات والبحث في قضايا مصيرية حتى بدون توافق داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بل حتى داخل حركة فتح نفسها، فضلا عن أن هؤلاء الأفراد المفاوضين كانوا معظمهم لا يعرفون جغرافية فلسطين لأنهم ولدوا وعاشوا خارجها، وبالتالي فلم يكونوا على دراية بمجريات الأمور في الأرض المحتلة إضافة لقلة خبرتهم في كثير من الملفات التي تم التفاوض عليها، بينما كان الوفد الإسرائيلي للمفاوضات فريق مختص في كافة المجالات مما جعل كثير من الأمور مبهمة بنصوص الاتفاق[3].

---

[1] اتفاق أوسلو، مرجع سابق.

[2] سامي عبد الرحمن، **29 عامًا على اتفاقية أوسلو...إلى أين وصلت القضية الفلسطينية؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/17 في بوابة https://bit.ly/3iBxTck

***لمراجعة نصوص اتفاقية أوسلو** يمكن الاضطلاع في الموقع: https://bit.ly/3iDolxG

[3] نفس المرجع.

***السلطة الوطنية الفلسطينية:** هي شكل من أشكال الحكم الذاتي ولكن دون استقلال أو سيادة على الموارد والحدود، تشكلت بموجب اتفاقية أوسلو وبعد اجتماع المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1994م.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية* انقسمت الساحة السياسية الفلسطينية بين مؤيد ويرى أنه يمكن أن تقود مباحثات السلام الى دولة فلسطينية حقيقية، وأنها سبيل لنقل المعركة الفلسطينية مع إسرائيل لداخل فلسطين بدلا من الدول العربية المجاورة، وطرف اخر معارض ويرى مباحثات السلام ما هي الا استفراد بالقرار الوطني الفلسطيني وتنازل عن الثوابت الفلسطينية، واعتبارها نهجا استسلاميا وقد تشكل ذلك في رفض حركتي حماس والجهاد الإسلامي إضافة لبعض القوى اليسارية والشخصيات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فلم يقتصر هذا الأمر على الخلاف السياسي فقط بل تعدى ذلك لمظهر يشبه الانشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل جبهة وطنية معارضة "لنهج أوسلو" تمحورت في حركتي حماس والجهاد الإسلامي وبعض القوى اليسارية، وفي رد فعلها على اتفاقية "أوسلو" قامت حركة حماس بتنفيذ العديد من العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر* وذلك لعرقلة التوصل لأي اتفاق تسوية مما جعل قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية تلاحق افراد من حركة حماس فضلا عن العديد من المناوشات بين الطرفين بين الحين والأخر[1].

شكلت اتفاقية أوسلو عام 1993م فرصة سياسة لحركة حماس كي تزيد من قاعتها الشعبية على حساب حركة فتح باعتبارها قائدة منظمة التحرير، فقد استغلت الحركة النفور والتذمر الشعبي في الشارع الفلسطيني الغاضب من أوسلو ومن حركة فتح، وعملت على استمالة بعض القوى اليسارية في منظمة التحرير الفلسطينية المعارضة لأوسلو وذلك رغم عدم التناغم الايديولوجي بينهما، وكذا رفضت الحركة المشاركة في أول انتخابات تشريعية فلسطينية بحجة أنها تنطوي تحت اطار "اتفاقية أوسلو" التي عارضتها بالأساس، وفي هذا السياق فان تفسير رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات الفلسطينية الأولى، ومشاركتها في الانتخابات الفلسطينية الثانية عام 2006م رغم وقوع الحالتين في نفس اطار أوسلو، هو خوف الحركة من الوقوع في نفس فخ حركة فتح بعد أوسلو وبالتالي خسارة قاعتها الشعبية بفقدان مصداقيتها من جهة، ومن جهة أخرى خسارة موقعها كقائدة للمعارضة أنداك،

[1] إبراهيم ابراش، **البديل الوطني لاتفاقية أوسلو وتوابعها**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، تم التصفح بتاريخ 2022/11/16 في بوابة
https://bit.ly/3gXnEPf

***الخط الأخضر:** هو الحدود الفاصلة بين فلسطين المحتلة بعد النكبة عام 1948م "الكيان الصهيوني" وفلسطين المحتلة بعد نكسة 1967م.

أما مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م كانت نتيجة تغير هيكل الفرص السياسية وانتقاله من حركة فتح الى حركة حماس وذلك بتأسيس قاعدة شعبية وعسكرية[1].

المطلب الثاني: الانقسام في سياق معادلة أمريكية واسرائيلية:

بداية لم يخفى على حكومة إسرائيل وجود خلافات عربية فلسطينية أو خلافات فلسطينية داخلية هي التي أدت بالنهاية الى توقع اتفاقية أوسلو في 13/ سبتمبر/1993م، فقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل الأساسي من الاتفاق هو تحييد منظمة التحرير الفلسطينية عن المقاومة المسلحة، ومن ثم استخدام الانشقاق الأيديولوجي والسياسي بين الأحزاب الفلسطينية كأداة لإطالة أمد الصراع وادارته، وكوسيلة لقضم الأراضي الفلسطينية بالضم والاستيطان، فمن خلال رعاية الولايات المتحدة الأمريكية " للسلام" المفترض بين الفلسطينيين والإسرائيليين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعهد بتمويل المؤسسات الفلسطينية التي تشكلها السلطة الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الى حين الوصول الى حل نهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل مما يعني عملية تحويل للمقاومين والمناضلين في صفوف المنظمة الى موظفين داخل السلطة الناشئة، ومن ثم يمكن القول إن اتفاقية أوسلو عام 1993م قد شكلت تقاطع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من جهة وحماس من جهة أخرى ولم تكتفي هذه الأخيرة بمعارضة اتفاقية أوسلو بل قاطعت مؤسسات الحكم الذاتي في التسعينات وقامت بالعديد من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل لعرقلة جهود منظمة التحرير الفلسطينية، ثم انخراطها بكل قوتها في الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، التي أفرزت قبول حماس بالدخول في انتخابات تشريعية عام 2006م[2].

الفرع الأول: الرهانات الإسرائيلية:

في المعادلة الإسرائيلية لم تكن إسرائيل أو المجتمع الصهيوني مستعدين فعليا للسلام مع الفلسطينيين في أوسلو ولم يكن واردا مسألة قيام دولة فلسطينية في القدس الشرقية والضفة وغزة، بل كانت إسرائيل تخطط لقيام دولة فلسطينية في غزة فقط منذ البداية لذا بدأت تفاهمات السلام بعنوان "غزة أولا" ثم "غزة

[1] عقل محمد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص15.
[2] هاني عواد، مرجع سابق.

وأريحا أولا" ثم جاءت مرحلة تقسيم مناطق السلطة أ–ب–ج *، ومرحلة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي[1].

في 28/سبتمبر/1995م تم التوقيع على اتفاقية طابا "أوسلو2" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل باعتبارها استكمالا لاتفاقية أوسلو عام 1993م، وذلك بحضور وتوقيع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والنرويج ومصر، ومن ثم تم اعتبار "اتفاقية طابا" بأنها أساس الوضع النهائي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتي بموجبها تم تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني وتنظيم بنيته ووظيفته التي تنص على " أن قانون وأنظمة الانتخابات لن تكون مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية"، وكذلك على التزام المجلس بعد تنصيبه بإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني المعادية لإسرائيل، كما نصت الاتفاقية على "أن إسرائيل سوف تنقل صلاحيات ومسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس بموجب نص الاتفاقية"، بالإضافة لذلك قامت الاتفاقية بتقسيم الضفة الغربية الى ثلاثة مناطق وهي "أ–ب–ج" مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات ومسؤولية امن الإسرائيليين والثلاث مناطق السابقة الذكر[2]*.

عمليا يمكن القول إن "اتفاقية طابا" أعطت لإسرائيل صلاحية التقسيم المكاني للأرض الفلسطينية بحيث قامت إسرائيل بتقسيم الأراضي الفلسطينية الى ثلاثة مناطق، وكذا التقسيم السياسي بحيث جعلت المجلس التشريعي الفلسطيني ضمن سلطات وصلاحيات الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي فان أي حزب سياسي فلسطيني سوف يترشح لانتخابات المجلس التشريعي وجب عليه التصديق ضمنيا على الشروط التي أسست المجلس ومنها الاعتراف بإسرائيل، وكذا الاعتراف بكافة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبذلك فبالرغم من أن اتفاقية طابا تضمنت قيام الدولة الفلسطينية بحلول العام 1999م كحد اقصى، الا أن المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية في قمة "كامب ديفيد" بولاية ميرلاند الأمريكية في 11/ جويلية/ عام 2000م تعثرت بسبب التعنت الإسرائيلي حول

---

[1] إبراهيم أبراش، **تعريف الانقسام وفرص وسيناريوهات انهائه**، المرصد الوطني الفلسطيني،2020.

***مناطق أ-ب-ج:** وفقا لاتفاقية أوسلو فقد تم تقسيم الضفة الغربية والقدس الى ثلاث مجموعات حيث المنطقة أ هي مناطق فلسطينية خاضعة للسلطة الفلسطينية أمنيا ومدنيا، أما المناطق ب فهي مناطق فلسطينية خاضعة للسلطة الفلسطينية مدنيا ولإسرائيل أمنيا، أما المناطق ج فهي مناطق فلسطينية خاضعة للاحتلال الإسرائيلي مدنيا وأمنيا.

[2] تقارير الجزيرة، **أهم مضامين اتفاقية طابا الفلسطينية الإسرائيلية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/17 في بوابة https://bit.ly/3B6dpyU

*للاضطلاع على كافة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل يمكن مراجعة مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا عبر الموقع الالكتروني https://bit.ly/3P34i7L

القدس ورفض اعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية، بحيث روجت وسائل الاعلام الإسرائيلية والغربية بأن الرئيس ياسر عرفات هو سبب فشلها[1].

في الحقيقة كانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة ايهود باراك تحمل مشروعا جاهزا لإفشال أي اتفاق مع الفلسطينيين بحيث بعد فشل قمة "كامب ديفيد" بحوالي ثلاثة أشهر قام رئيس حزب الليكود اليميني الإسرائيلي أرئيل شارون باقتحام المسجد الأقصى في 28/ سبتمبر/2000م والتي قامت على إثرها الانتفاضة الفلسطينية الثانية " انتفاضة الأقصى"، والتي أعادت إسرائيل خلالها احتلال كافة المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولعل أهم نتائج هذه المرحلة هو قيام الاحتلال الإسرائيلي بتقسيم المناطق الفلسطينية الى كنتونات عسكرية بحجة محاربة " الهجمات الإرهابية" وصولا الى حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر المقاطعة برام الله، وفي هذه المرحلة قامت إسرائيل بتصفية كل قادة المقاومة الذين وضعتهم بين الاغتيال والأسر، ففي حين تم إزاحة كل من رئيس منظمة التحرير وحركة فتح ياسر عرفات ورئيس حركة حماس أحمد ياسين وكذا نائبه عبد العزيز الرنتيسي عن المشهد السياسي الفلسطيني قامت إسرائيل باعتقال كل من أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومروان البرغوثي القيادي في حركة فتح فضلا عن العديد من قيادات المقاومة الفلسطينية في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أو حركة حماس والجهاد الاسلامي[2].

من هنا يمكن القول أن العام 2005م قد شكل حقبة جديدة في التاريخ الفلسطيني المعاصر بحيث تم انتخاب الرئيس محمود عباس " أبو مازن" رئيسا للسلطة الفلسطينية في انتخابات هي الأولى بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات، وعليه فقد كانت أولى خطوات عباس بصفته أحد مهندسي أوسلو هو القيام بهدنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإتاحة الفرصة لمشروع " خارطة الطريق" الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بحيث تمكن عباس من الحصول على تعهد من حركتي حماس والجهاد وكتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح بالتهدئة مقابل وقف إسرائيل لاعتدائها على الفلسطينيين، وذلك بناء على ربط شارون لملف التهدئة بوقف المقاومة الفلسطينية، وقيام السلطة بتفكيك التنظيمات الفلسطينية المسلحة وذلك خلال قمة شرم

[1] **حقيقة السلام ووهمه... هل كان "كامب ديفيد 2" فرصة ضائعة؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/20 في بوابة https://bit.ly/3gZ33tM

[2] محمد عبد العاطي، **الحصار أبرز ملامح العام الثاني من الانتفاضة**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/25 في بوابة https://bit.ly/3UqG3BK

الشيخ التي جمعت شارون بعباس في 8/ فيفري/2005م[1]، وعلى هذا الأساس فقد سعى عباس الى تعزيز سياسة التنسيق الأمني التي أوجدت بيئة مريحة للاحتلال ومستوطنيه فضلا عن قيامه بإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية بإشراف الجنرال الأمريكي كيث دايتون، وكذلك إعادة تشكيل قيادة السلطة الفلسطينية وازاحة المعارضين والمنافسين للرئيس عباس واهمهم محمد دحلان[2]، ومن جانبها أعلنت إسرائيل عن قيامها بتنفيذ خطة شارون الأحادية الجانب بالانسحاب من قطاع غزة في 20/ فيفري/2005م، والتي تم على اثرها الانسحاب الإسرائيلي وإعادة الانتشار للجيش من 26/ جويلية الى غاية 22/ أوت/2005م، بحيث تم تسليم معبر رفح للسلطة الفلسطينية وبشروط إسرائيلية ومراقبة أوروبية بعد ثلاثة أشهر من اغلاقه، ومن هنا وعلى الرغم من تطويع الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية ورضوخها للشروط الأمنية الأمريكية والاسرائيلية الا أن عباس لم يستطع الحصول على ضمانة أمريكية بحل الصراع قبل انتهاء ولاية الرئيس بوش الابن[3].

فلسطينيا بدأت الخلافات الحزبية والفصائلية تطفو الى السطح بحيث كان صداها قويا بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في جانفي 2006م أي بعد حوالي أربعة أشهر من الانسحاب الإسرائيلي من غزة بحيث لم تتقبل حركة فتح الخسارة الانتخابية باعتبار أنها أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية يمنى بهزيمة انتخابية في فلسطين المحتلة، بل وحتى في دوائر صنع القرار الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي لم تكن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية متوقعة، وعليه ففي ردة فعلها على الانتخابات رغم معارضتها لترشح حركة حماس منذ البداية طالبت الحكومة الإسرائيلية حركة حماس بقبول الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ومن ضمنها الاعتراف بإسرائيل بحكم أن المجلس التشريعي برمته هو أحد افرازات أوسلو، وعليه فقد قام رئيس وزراء إسرائيل بالوكالة ايهود أولمرت بإعلان تجميد مستحقات السلطة الفلسطينية المالية خوفا من وصولها "لعناصر إرهابية" حسبه، أما الرئيس الأمريكي جورج دبيلو بوش وفي ردة فعله على فوز حركة حماس أكد" أن برنامج حركة حماس الداعي الى تدمير إسرائيل يجعل من المستحيل أن تكون الحركة شريكا في السلام" [4].

---

[1] ماجد أبو دياك، **فلسطين 2005... انسحاب وانتخابات وهدنة انتهت صلاحيتها**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/25 في بوابة https://bit.ly/3H8kfYr

[2] سامي عبد الرحمن، مرجع سابق.

[3] ماجد أبو دياك، مرجع سابق.

[4] تقارير العربية، **بوش... برنامج "حماس" يمنعها من أن تكون شريكا في عملية السلام**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/25 في بوابة https://bit.ly/3h8Qlsq

من زاوية أخرى فقد تم اعتبار مسألة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية بأنها عملية تغيير جذرية للتوازنات التقليدية على الساحة الفلسطينية، اذ بات بمقدور حركة حماس ان تقدم نفسها كقوة سياسية موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأنها القوة الأولى في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بعد أن أثبتت قدرتها على منافسة وازاحة حركة فتح باعتبارها اكبر فصيل لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الفلسطينية منذ 1965م، وعلى هذا الأساس ففي ضوء عدم قبول حركة فتح للواقع وحدوث اشتباكات بين الحزبين الكبريين بين الحين والأخر أخذ الصراع منحى اخر خصوصا بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في صيف 2007م بالقوة مما أظهر نوايا حركة حماس في تدشين مشروع إسلامي للإخوان المسلمين يصفه الدكتور إبراهيم ابراش مشروعا مستقلا تماما عن المشروع الوطني الفلسطيني الذي اتفقت عليه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في اعلان الاستقلال بالجزائر عام 1988م، الا أن حركة حماس أصرت على تسمية انقلابها على السلطة الفلسطينية بالحسم العسكري ضد مرتدين عن الانتخابات[1]، وبغض النظر عن تسميته بالانقلاب أو الحسم فقد كانت نتائجه وخيمة على القضية الفلسطينية وأهمها:

1. لأول مرة يحدث شرخ وانقسام بين شقي الوطن بحيث سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، وبقيت حركة فتح تسيطر على الضفة الغربية.
2. أظهر الانقسام الفلسطيني الداخلي قوة العوامل الخارجية وتأثيرها على العمل الوطني الفلسطيني.
3. أضرت الأحداث الدموية بين فتح وحماس بصورة المشروع الوطني الفلسطيني وبرنامجه المقاوم، وأحدث حالة من الاستياء العربي والإسلامي وحتى الأوساط العالمية الداعمة للشعب الفلسطيني.
4. تعاملت الرئاسة الفلسطينية في رام الله مع "انقلاب" حماس كفرصة لتعطيل القانون الأساسي الفلسطيني وإصدار المراسيم وإعلان حكومة طوارئ، فضلا عن الاعتداء على أنصار حماس في الضفة العربية وبالمقابل كانت حركة حماس تعتدي على عناصر فتح الموجودين في قطاع غزة.

[1] منصور أبو كريم، **الصراع الداخلي الفلسطيني على السلطة بين حركتي فتح وحماس: أبعاده وتداعياته ومالاته**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية -مسارات، 2022.

5. استمرت الرئاسة الفلسطينية في رام الله بالمضي قدما في مشروع التسوية برعاية أمريكية وغربية وبعض الأطراف العربية، في مقابل اعتداء إسرائيل المتواصل على قطاع غزة المحاصر بحجة محاربة حماس وكانت بدايته حرب غزة 2008م.[1]

الفرع الثاني: الرهانات الأمريكية:

بعد مؤتمر مدريد للسلام 1991م نصبت واشنطن نفسها كوسيط لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولم تسمح لأي قوة سواها بالتدخل لحل الصراع وهو ما سنح الفرصة للإنجيليين بأن يرمون بكل ثقلهم في مراكز صنع القرار الأمريكي خصوصا في المواضيع التي تخص إسرائيل، ففي حين كانت إدارة الرئيس الأمريكي الديمقراطي بيل كلينتون ترعى اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كان الكونغرس الأمريكي قد أقر قرارا عام 1990م ينص على نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب الى القدس، وقد تم تجديد القرار في عهد كلينتون عام 1995م ويتضمن القرار ثلاثة بنود وهي: "بقاء القدس موحدة وغير مجزأة ، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والبند الثالث يلزم الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية للقدس في الوقت الملائم" غير أن الكونغرس قد أجاز إمكانية تأجيل هذه الخطوة 6 أشهر كل مرة بناء على طلب مسبق يقدمه الرئيس الى الكونغرس وهو الأمر الذي أحال دون تنفيذ القرار في عهد كل من الرئيس بيل كلينتون ، وجورج دبيلو بوش، وباراك اوباما[2].

وعليه فبالرغم من أن إدارة الرئيس بيل كلينتون كانت أشد الإدارات تحمسا للوصول الى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الا أنها لم تستطع الضغط على إسرائيل للتوصل لاتفاق سلام وهذا ما اتضح خلال مؤتمر "كامب ديفيد2" بحيث فشلت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية قبيل انتهاء عهدة الرئيس كلينتون عام 2000م[3]، وفي ذلك تقول مستشارة الأمن القومي للرئيس السابق جورج بوش الابن كونداليزا رايس في مذكراتها المنشورة عام 2012 بعنوان" أسمي مراتب الشرف" بأنه "كان ايهود باراك زعيم حزب العمل يريد التوصل الى اتفاق سلام في كامب ديفيد، وكان يبدو من الظاهر انه على استعداد للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة قريبا، وأن يسمح بعودة جزء محدود من اللاجئين الفلسطينيين الى "إسرائيل"، وأن يجد حلا للقدس، ولكن بالرغم من ذلك لم يكن هنالك اجماع

[1] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)،2022، ص156-157.

[2] ماجد كيلاني، **القرار الأمريكي بشأن القدس والموقف الفلسطيني**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/27 في بوابة https://bit.ly/3P0NpuG

[3] تقارير الجزيرة، **29 عاما على توقيعها... تعرف على اتفاقية أوسلو وحصادها**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/28 في بوابة https://bit.ly/3Y01oon

من الإسرائيليين حول مسألة قيام دولة فلسطينية، وتردف رايس قائلة أنه وبعد زيارتها للأراضي المقدسة ذهبت خلالها لزيارة أرئيل شارون المنافس اليميني في حزب الليكود لإيهود باراك حيث أوضح لها بأن الإسرائيليين ليسوا كلهم راغبين بإنهاء الصراع على أساس اتفاق مماثل لكامب ديفيد2، وتقول ان شارون كرس اللقاء في عرضه لخرائط تؤكد مطالبته بالضفة الغربية وغزة والقدس"[1].

من هنا يتضح أن أدارة الرئيس جورج بوش الابن كانت على دراية مسبقة بالنوايا الإسرائيلية المبيتة ولكنها تساوقت مع الاحتلال الإسرائيلي فبعد أحداث 11/ سبتمبر/2001م مباشرة تبنت الإدارة الأمريكية الرواية الإسرائيلية وذلك بوصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب ومن ثم المطالبة بضرورة تغيير القيادة الفلسطينية بحيث صرح الرئيس بوش في 4/ افريل/2002م بالقول أن "ياسر عرفات مسؤول عما يجري من اعمال عنف وأنه خيب الآمال المعقودة عليه من طرف شعبه" وجاء هذا التصريح في وقت كان الحصار قد اشتد على الرئيس عرفات في مقره بالمقاطعة برام الله، وفي وقت لاحق طالبت إدارة بوش تغيير القيادة الفلسطينية كشرط لقيام دولة فلسطينية، وعلى الرغم من قبول عرفات لتغييرات في قيادة السلطة، الا أن الإدارة الأمريكية اعتبرت هذه التغييرات غير كافية وأنها مراوغة من عرفات.

بشكل عام يمكن القول بأن الموقف الأمريكي في هذه الفترة متساوق كليا مع رواية الاحتلال وهو موافقة مبدئية لإزاحة عرفات عن المشهد السياسي الفلسطيني، بحيث تطابق الموقف الأمريكي مع موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك أرئيل شارون في 29/ مارس/ 2002م والذي اعتبر" أن الرئيس عرفات عدو ينبغي عزله"[2]، وفي ذلك تقول كونداليزا رايس في مذكراتها بأن" الرئيس بوش كان يرى في عرفات مراوغا وفاسدا ونتيجة لذلك اتخذت الولايات المتحدة قرارا بالتخلص منه، وتقول أنه في ديسمبر 2001م قال شارون بأن عرفات خارج اللعبة وذلك في رده على سلسلة عمليات تفجيرية قامت بها حماس، وتقول رايس كذلك عكفنا عن دراسة بدائل عرفات والتي تجعل حل الدولتين حل ممكنا"[3]، وتضيف قائلة "بأن تعيين محمود عباس رئيسا للوزراء حضي بترحيب واسع ثم تشرح سرور الرئيس بوش بصعود عباس لقيادة السلطة، وفي سياق اخر تصف رايس لقاء كولن باول بعرفات بعد مؤتمر

[1] كونداليزا رايس، **أسمى مراتب الشرف**، ترجمة وليد شحادة، ط1(بيروت: دار الكتاب العربي)، 2012، ص 75-78.
[2] تقارير الجزيرة، **تأثير 11 سبتمبر في فلسطين**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/29 في بوابة
https://bit.ly/3iGSNaf
[3] كونداليزا رايس، مرجع سابق، ص165-166.

شرم الشيخ الذي حضره عباس بدلا من عرفات حيث قال لعرفات بأنه اخر مسؤول امريكي يجتمع به"[1].

ومن هنا تميزت فترة ما بعد عام 2005م بصعود الرئيس محمود عباس لقيادة السلطة وهو ما أعطى للولايات المتحدة القدرة على إعادة تشكيل قيادة السلطة الفلسطينية في ظل تراجع ملموس لدور منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الجنرال الأمريكي كيث دايتون بتدريب قوت الأمن الفلسطينية التابعة للسلطة بهدف احباط جهود أي حركة مقاومة ضد اسرائيل، حيث وفي خطاب له في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى المحسوب على اللوبي الصهيوني عام 2009 تحدث دايتون عن " الفلسطيني الجديد" أو "الرجال الجدد" الذين اعدهم والذين تم من خلالهم التصدي لحدوث انتفاضة فلسطينية ثالثة.[2]

المبحث الثاني: أثر البيئة الإقليمية والدولية على الانقسام الفلسطيني الداخلي:

يعتقد الدكتور إبراهيم ابراش أنه ولغاية 2004م كان مخطط التقسيم المكاني بين الضفة الغربية وغزة أو التقسيم السياسي بين حركتي فتح وحماس هو مخطط إسرائيلي بالأساس، ولكن بدء من العام نفسه التقت المصالح والرؤى الإسرائيلية والأمريكية ليصبح مخطط فصل غزة عن الضفة الغربية مصلحة مشتركة لدى الطرفين إضافة لبعض القوى الإقليمية، وعليه يعتقد أبراش ان هذه الرؤية المشتركة ما هي الا نتيجة للتحول في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وذلك عندما استنفذت واشنطن أدواتها في المنطقة وبات من الضروري الاعتماد على أدوات جديدة تتمحور في القوى المحلية والإقليمية لتنفيذ اهداف واشنطن بالمنطقة، وبالتالي فقد كان أحد ادواتها الجديدة حسب ابراش هم الاخوان المسلمين باعتبارهم حلفاء تقليديين للغرب منذ منتصف القرن الماضي.[3]

في هذا السياق وعند الخوض في افرازات وارتباطات الانقسام الفلسطيني الداخلي نجد أنه لا يمكن فصل الانقسام الفلسطيني الداخلي عن المكون الإقليمي وما ارتبط به منذ حرب الخليج الأولى، وتشكل سياقات جديدة بعيدة عن السياق العربي والإقليمي التقليدي، وما عزز من ذلك هو التوظيف

[1] نفس المرجع، ص256،255.

[2] أسامة أبو رشيد، **حقيقة السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/29 في بوابة https://bit.ly/3VQCkhW

[3] إبراهيم ابراش، مرجع سابق.

الصهيو أمريكي للانقسام الفلسطيني في طرح أسس وأدوات جديدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولتأسيس أرضية مشتركة تجمع اليهود والعرب في أرض العرب.

المطلب الاول: البعد العربي والاقليمي للانقسام الفلسطيني:

بداية لا يمكن الجزم أن الفلسطينيين وحدهم من انقسموا بعد اتفاقية أوسلو عام 1993م، بل ان اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في مسار التسوية كان نتيجة انقسام عربي بالأساس برزت مظاهره بعد حرب الخليج الثانية ومحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية عربيا بعد تأييدها للعراق في غزوها للكويت، اذ وبعد استعادة الكويت مباشرة أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن عزم بلاده الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام بحيث نجحت إدارة بوش الأب لأول مرة في دفع العرب وإسرائيل بأن يكونوا تحت مظلة واحدة، وعليه فقد شكل مؤتمر مدريد للسلام بداية اختراق العرب وتمرير فكرة التسوية[1]، وعليه فعلى الرغم من انتهاء مسار تسوية مدريد بانتهاء عهدة بوش الأب، الا أن فكرة التسوية كانت خيارا قائما لدى بعض الأنظمة العربية المشاركة في المؤتمر، ومن ثم انقسم العرب الى جزء مؤيد للتسوية ويرى أنها ممكن أن تنتج سلام دائم بالشرق الأوسط، واتبع مسار التسوية الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية بعد أوسلو مثل المملكة الاردنية، وجزء اخر ربط السلام مع إسرائيل بقيام دولة فلسطينية، وبين هذا وذاك فقد تبلورت بعد غزو العراق 2003م مرحلة جديدة مبنية على طروحات جديدة لتكوين شرق أوسط جديد مفاهيمه أمريكية ومفاتيحه اسرائيلية، فضلا عن تسلل قوى إقليمية جديدة غير عربية لأول مرة معترك التنافس الاقليمي على أنقاض النظام العربي القومي البائد.

الفرع الأول: النظام الإقليمي بعد غزو العراق 2003:

شكل غزو العراق عام 2003م مرحلة جديدة في العلاقات العربية العربية بحيث تم تعزيز الانقسام السياسي بين الأنظمة العربية والذي انعكس بشكل أو بأخر على مجريات القضية الفلسطينية، فضلا وأنه بعد احتلالها للعراق فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نمطا جديدا من العلاقات مع الأنظمة العربية باعتبارها قوة احتلال على النحو الذي أقره مجلس الأمن الدولي رقم 1483*، فأخذت الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى تمارس نوعا من الهيمنة الذي هدف الى تغيير النظم الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها بمعنى " استراتيجية الهدم وإعادة البناء" بهدف إعادة تشكيل الشرق

[1] تقارير الجزيرة، **مؤتمر مدريد للسلام**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/30 في بوابة https://bit.ly/2E7DsbZ

الأوسط تحت مسميات " الفوضى الخلاقة" و"الشرق الأوسط الجديد" و"الشرق الأوسط الكبير"،[1] وما يؤكد ذلك أنه وعقب غزوه للعراق اعلن الرئيس بوش الابن بانه بصدد زيارة العراق ليجعل منه واحة الديمقراطية للشرق الأوسط فكان سبيله هو الهدم والدمار " لإعادة البناء" لاحقا وفق نموذج منظري الفوضى الخلاقة الذي صرحت به وزيرة خارجيته كونداليزا رايس[2]، وعليه يمكن القول ان الفلسفة السياسية التي تبنتها إدارة المحافظين الجدد بعد غزو العراق هي فلسفة دينية مرتبطة بصعود اليمين الديني في الولايات المتحدة " الصهيونية المسيحية"[3] ، وهو ما يؤكده قول برنارد لويس مستشار الرئيس بوش الابن " ان إسرائيل لن تنمو وتستمر في موقعها الاستراتيجي المهم ما لم تعد منطقة الشرق الأدنى الى ما كانت عليه في عهد الإمبراطورية العثمانية من كيانات وقوميات وعرقية وعنصرية ومذهبية متفرقة ومتصارعة بفعل نزاعاتها المستمرة"[4]، وبالتالي يقوم مشروع الفوضى الخلاقة على عدة دعامات تتمثل في: تأجيج الصراع العرقي والطائفي ومن ثم دفع تلك العصبيات لضرب ركائز الدولة واستبدالها بالولاء للطائفة أو الحزب، ومن ثم ضرب البعد الأمني وزعزعة الاستقرار الاقتصادي، وصولا الى توجيه الاعلام للترويج بالوعود التبشيرية التي "تحملها المنظومة الجديدة" وكيف انها حاربت " أنظمة الشر الشمولية" في سبيل نشر الديموقراطية والحرية[5].

في خضم ذلك يمكن القول ان هدف الحملة الأمريكية على العراق بمناصرة بريطانيا التي حرضت الأوروبيين كذلك بتشجيع من رئيس وزرائها توني بلير آنذاك كانت تهدف الى كسر التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية وإسرائيل، فضلا عن منع العراق من امداد أي قوى متاخمة للحدود مع " إسرائيل" بالأسلحة مما يمنع أي مواجهات عسكرية مستقبلية معها، مع الأخذ بالاعتبار بأعداد اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الدول العربية وتحديدا "سوريا ولبنان والأردن والعراق" وما يمكن ان يقدمه العراق من فتح افق في أي تسوية قادمة للاجئين الفلسطينيين في حال توافق فلسطيني

---

[1] **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/01 في بوابة https://bit.ly/3F5E54c

***قرار مجلس الأمن 1483:** هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم 4761 المعقودة في 22/ ماي/2003م أي عقب احتلال قوى التحالف الغربي للعراق وازاحة النظام العراقي برئاسة صدام حسين المجيد، وينص القرار على: أهمية نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، والتشديد على حق الشعب العراقي في اختيار مستقبله السياسي، ويشجع المجلس الشعب العراقي على تكوين حكومته على مبدأ سيادة القانون والمساواة، ولمزيد من المعلومات يمكن الاضطلاع عبر الموقع الالكتروني: https://bit.ly/40RFRPb

[2] يحيى اليحياوي، **أميركا ومشاريع الفوضى الخلاقة**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/01 في بوابة https://bit.ly/3P7ipcq

[3] حنان رزايقية، توجهات السياسة الأمريكية في العراق بين إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما 2003-2016، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، 2018.

[4] صلاح الدين سليم محمد، **الموقف الإقليمي والدولي**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/02 في بوابة https://bit.ly/3uslXMH

[5] يحيى اليحياوي، مرجع سابق.

إسرائيلي[1]، ومن زاوية أخرى فقد افرزت البنية الإقليمية الفوضوية التي خلفتها حرب العراق فرصة لدخول قوى إقليمية غير عربية لأول مرة مسرح التنافس الإقليمي بعد إزاحة النظام العراقي باعتباره كان يشكل أحد أكبر العقبات أمام تسلل هذه القوى للمنطقة.

بعد عام 2004م برزت مظاهر التحول في الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، أي في أواخر ولاية بوش الابن والذي ترافق مع انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م والذي ترافق كذلك مع تقسيم امريكي للمنطقة العربية وذلك بتشكل " محور الاعتدال" بقيادة مصر والسعودية والامارات، و"محور الممانعة" بقيادة سوريا وايران وحزب الله وحماس، ومع رفض حركة حماس للمبادرة العربية للسلام عام 2002م، وتفاقم الأزمة الإيرانية السعودية بعد بسط ايران نفوذها على العراق، وهو ما أدى الى انعكاس العلاقات السعودية الايرانية على الموقف السعودي من حركة حماس، ومن الانقسام الفلسطيني الداخلي عموما[2].

من هنا يمكن القول ان تسارع الأحداث الدولية والإقليمية بعد 2005م فسحت المجال لكل من تركيا وايران بأن يكونوا جزء من "الشرق الأوسط الجديد"، بحيث أنه وبالنسبة لإيران فان طبيعة العلاقة التنافسية بينها وبين إسرائيل "باعتبارهما قوتين اقليميتين ذوات مشاريع توسعية" دفعت إيران بعد انهيار عدوها الرئيسي " النظام العراقي" من جهة ومنافستها "لإسرائيل" في المنطقة من جهة أخرى لأن تدرك دور حركة حماس المحوري في القضية الفلسطينية مما دفعها لتمويل الحركة وخصوصا بعد حصار الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها الحركة بعد فوزها بانتخابات 2006م، وعليه فان دعم ايران لحركة حماس مرتبط بشكل أساسي بمشروع ايران التوسعي الإقليمي "تصدير الثورة الإيرانية"، فضلا أنه يكسب ايران "قوة ناعمة " وذلك بتصويرها بأنها نموذج داعم للمقاومة وللقضية الفلسطينية، ويظهرها كمشروع للأمة الإسلامية وليس "مشروع لطائفة شيعية" باعتبار حركة حماس محسوبة على " التيار السني"[3]، أما بالنسبة لتركيا باعتبارها القوة الإقليمية الثانية المؤثرة بالقضية الفلسطينية، فقد سنحت الخلفية الأيديولوجية " مشروع الاخوان المسلمين" بالتقارب بين الدولة التركية وحركة حماس، فضلا عن اعتبار القضية الفلسطينية كمفتاح لدخول أي قوة إقليمية أو دولية للمنطقة العربية، ومن هنا فقد عملت تركيا على مسافة متقاربة تحكمها عدة سياقات مرتبطة بها كدولة لها ارث ديني في المنطقة

[1] صلاح الدين سليم محمد، مرجع سابق.
[2] حمزة إسماعيل أبو شنب، **علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع السعودية**، مركز الخليج لسياسات التنمية،2015.
[3] محمد حسين أبو حديد، **ماذا تستفيد إيران من دعمها لحماس؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/05 في بوابة https://bit.ly/3PbHEdL

مع مراعاة أنها دولة يحكمها نظام علماني ولها علاقات جيدة مع إسرائيل وعضو في حلف الناتو، وعليه فقد قامت الدولة التركية باتصالات مبكرة مع حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وطالبت باحترام خيارات الشعب الفلسطيني رغم المعارضة الغربية والإسرائيلية آنذاك، وكذلك أدانت تركيا الحصار المفروض على الحكومة التي شكلتها حماس بعد انتخابات 2006م، ولم تتحفظ على "حكومة حماس" بعد انقلابها على السلطة الفلسطينية في صيف 2007م[1]، ولعل ابرز محطات الظهور التركي وأثره على القضية الفلسطينية قد تشكل خلال حرب إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر 2008م ومهاجمة اردوغان الإعلامية لقادة إسرائيل فضلا عن وقفه لتبني المحادثات السورية الإسرائيلية غير المباشرة للتعبير عن رفض تركيا للعدوان على قطاع غزة[2] .

عمليا لقد كانت القوى الثلاث "إيران –تركيا–إسرائيل" تستند في طروحاتها على هشاشة النظم السياسية العربية ومن ثم اتخذت القضية الفلسطينية كمدخل للمنطقة العربية، ففي حين كانت هذه القوى تتدخل بقوة في تشكيلة النظام السياسي الفلسطيني، كانت الأنظمة العربية منقسمة بين مؤيد لحركة فتح "محور الاعتدال"، وبين المؤيد لحركة حماس" محور الممانعة"، وبالتالي فقد خضع كل من حركتي فتح وحماس للتجاذبات الإقليمية فالموقف المصري كان يشدد في البداية على ضرورة وقف الاقتتال الفلسطيني الداخلي في محاولة لتبني موقف متوازن من الفصائل الفلسطينية لكنه بالنهاية مال تدريجيا لصالح حركة فتح[3]، أما بالنسبة للموقف السعودي فرغم ترحيب المملكة بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية 2006م ودعوة المجتمع الدولي للتعامل معها، الا أن السعودية لم تكن مستعدة فعليا للتخلي عن حركة فتح لصالح حركة حماس، فضلا أن تمويل ايران لحركة حماس قطع الطريق لأي تقارب بين الحركة والسعودية[4]، وعلى النقيض من ذلك فقد دعم النظام السوري حركة حماس بحيث انقلبت حركة حماس على السلطة الفلسطينية عام 2007م من خلال احتضان النظام السوري لها وتدريبه لعناصرها المسلحة[5].

---

[1] محسن صالح، **محددات السياسة التركية تجاه حماس**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/05 في بوابة https://bit.ly/3FnR814

[2] بولنت اراس وسيلين بولم، **حرب غزة والتدخل التركي**، ترجمة شيرين فهمي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)،2009.

[3] اية زهير جادالله، **الانقسام الفلسطيني 2007م الظروف والتداعيات**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل،2019، ص94.

[4] نفس المرجع، ص101.

[5] عز الدين أبو عيشة، **خفايا وتفاصيل عودة العلاقات بين "حماس" والنظام السوري**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/06 في بوابة https://bit.ly/3iSUvFD

الفرع الثاني: الربيع العربي وتغير الأولويات:

بالرغم من حضور القضية الفلسطينية منذ خمسينات القرن الماضي لدى كل الدول العربية رسميا وشعبيا باعتبارها قضية وطنية، الا أن الثورات العربية بعد 2011م أضعفت من حضور القضية الفلسطينية في المشهد السياسي العربي بحيث سعى قادة هذه الثورات الى ضمان عدم اصطفاف الدول الغربية مع الأنظمة العربية وذلك بالابتعاد عن الشعارات المستفزة للغرب ومنها القضية الفلسطينية، وبذلك فلم تكن تستند هذه الثورات الى شعور قومي عربي بل كانت تسعى لإزاحة أنظمة قومية عربية ينظر اليها بأنها السبب في الجوع والفقر وعدم الحرية والاستقرار، ولكن بشكل أو باخر فقد تم تغيير وجهة هذه الثورات بحيث أظهرت المكبوتات العرقية والطائفية في الدول العربية وأهملت القضية الفلسطينية باعتبارها لب التضامن العربي.[1]

عمليا لقد ألقت الثورات العربية كذلك بضلالها على قضية الانقسام الفلسطيني الداخلي، بحيث خضعت كل من حركة فتح وحركة حماس لتأثير التجاذبات والصدامات المستمرة بين القوى الدولية والإقليمية بعد عام 2011م، فالموقف الرسمي الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية قد اختار الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية العربية خلال احداث ما يسمى "بالربيع العربي" وذلك بحجة عدم الوقوع في نفس الفخ الذي وقعت فيه المنظمة بعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت[2]، وهو ما أكده الرئيس الفلسطيني محمود عباس لأكثر من مرة مما جعل هنالك شبه اجماع رسمي فلسطيني بالحياد عن احداث الربيع العربي، فقد تعاملت القيادة الفلسطينية بواقعية مع المجلس العسكري بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك في مصر في 2011/01/25م، وكذلك مع حكومة محمد مرسي، ومن ثم مع حكومة الببلاوي بعد عزل مرسي، وصولا للرئيس عبد الفتاح السيسي، وبالتالي فقد نأت القيادة الفلسطينية بنفسها عن افرازات الربيع العربي واتبعت سياسة واقعية متوازنة مع كل الدول العربية التي شهدت الصراعات[3]، أما بالنسبة لحركة حماس فقد عبرت الحركة عن عدم تدخلها في الشؤون الداخلية العربية بالرغم من اتهامها بدعم الثورة المصرية ومساندة الرئيس المصري محمد مرسي المعزول وهو ما نفاه القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق معتبرا ان هذه الاتهامات تنم

[1] صالح السنوسي، **القضية الفلسطينية في زمن الربيع العربي**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/10 في بوابة https://bit.ly/3PV1fiL

[2] سمير الزين، **السلطة الفلسطينية ومعاداة الربيع العربي**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/10 في بوابة https://bit.ly/3ijw6ZY

[3] أحمد بوخريص، **الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/11 في بوابة https://bit.ly/3VSNC4Y

عن فهم خاطئ والخلط بين الموقف الرسمي والشعبي لدى الحركة، وفي سوريا غادرت قيادة حركة حماس الأراضي السورية ابان الثورة السورية وعارضت الحركة سلوك النظام في قمع المتظاهرين مما تسبب في قطع العلاقات بين حركة حماس والنظام السوري[1]، غير أن هذه العلاقة قد عادت الى طبيعتها في الآونة الأخيرة.

من هنا لقد أثبتت تجربة " الربيع العربي" أثر البيئة الإقليمية والدولية على الثورات وحركات التغيير بحيث أصبحت بعض القوى الإقليمية والدولية لاعبا أساسيا في صناعة الأحداث في الدول التي شهدت الربيع العربي، وهو ما نلاحظه من خلال قيام الثورات المضادة وتدخل قوى خارجية بعد ذلك بهدف تغيير مسار "الربيع العربي" مما أفرز أنظمة عربية أكثر بعدا عن القضية الفلسطينية ومجرياتها، فبالنسبة لإسرائيل فقد سعت منذ بداية "الربيع العربي" الى عدم تحول البيئة الإقليمية الى بيئة مناهضة لها، أما الولايات المتحدة فقد ساندت الأنظمة العربية الحليفة لها مع المحافظة على تفوق إسرائيل وافشال أي مشروع مناهض لها، أما القوى الإقليمية في الخليج وتركيا وايران فقد ساند كل طرف منهم ما يخدم مصالحه، وهكذا فقد وجدت قوى التغيير العربية نفسها بأنها لم تعد لاعب أساسي وأن وزنها السياسي يتضاءل[2]، ومن هنا وتبعا للأحداث الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة العربية فقد تأثرت القضية الفلسطينية بمجريات الأحداث ذلك بحكم الارتباط الوثيق بين الفلسطينيين ومحيطهم العربي وخصوصا في سوريا ومصر بحكم التاريخ المشترك الذي صنعته الجغرافيا السياسية وقواسم الثقافة والدين، اذ وبحسب خارطة القوى الوطنية الفلسطينية فقد ارتبطت حركة فتح تاريخيا بمصر صانعة أول سلام مع إسرائيل وهو ما أهلها لاحتضان مشروع التسوية الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وبالتالي فان وصول الاخوان المسلمين الى سدة الحكم في مصر بعد احداث " الربيع العربي" قد شكل ضربة قاضية لحركة فتح اثر انهيار نظام حليفها حسني مبارك مقابل ارتياح لحركة حماس التي رأت بأن محور مصر "مرسي" وتركيا وقطر قد يمثل رافعة لها وهو ما شجعها على الابتعاد عن حلفائها الاستراتيجيين السابقين "سوريا–ايران–حزب الله" ومعارضة النظام السوري نتيجة اعتقادها بإمكانية فشل النظام السوري وايران في مجابهة الحراك الشعبي القوي، ولكن سرعان ما فشلت طموحات حماس السياسية بحدوث ثورة مصرية مضادة أدت الى انهيار نظام الاخوان وصعود نظام الاعتدال "الحليف لحركة فتح" بدعم من الجيش المصري، فضلا عن دخول

[1] نفس المرجع.

[2] محسن محمد صالح، **عشرون درسا من الربيع العربي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2019، ص 3-4.

العديد من القوى الإقليمية والدولية على خط الأزمة السورية في تحول تدريجي الى حرب أهلية بأيدي خارجية وهو ما تسبب في تعارض الأجندات الإقليمية والدولية بين ايران وتركيا والسعودية وإسرائيل وقطر ومصر وروسيا والولايات المتحدة فأصبحت سوريا أرض معركة للتنافس الدولي والإقليمي[1].

من هنا سارعت حركة حماس الى تطوير علاقتها بكل من قطر وتركيا والإبقاء على علاقتها بإيران، أما بالنسبة لحركة فتح فقد انشغلت الحركة بنزاعها الداخلي بين تيار الرئيس محمود عباس وتيار محمد دحلان المدعوم من الامارات ومصر، كما ضعفت الحركة بسبب انشغال حلفائها التقليديين "محور الاعتدال: مصر، السعودية، الامارات، الأردن" بمشاكلهم الداخلية، فضلا عن بداية تقربهم من إسرائيل بمعزل عن الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية بذريعة مواجهة ايران"، وفي تعقيبه يقول خالد مشعل" ان دولا عربية استغلت التحولات في المنطقة للهرولة والتطبيع مع إسرائيل، ومحاولة خفض سقف مطالب الشعب الفلسطيني، ومحاولة فرض قيادة فلسطينية جديدة وعرقلة المصالحة بين فتح وحماس"[2]، وعليه فمع توقيع الاتفاق النووي بين ايران وإدارة أوباما عام 2016م و اشتداد توتر العلاقات السعودية الإيرانية اعتبرت المملكة العربية السعودية حركة حماس بأنها احد وكلاء ايران في المنطقة ومن ثم قامت بتصنيفها "منظمة إرهابية"، وهو ما شكل مرحلة جديدة تنبئ بتغير جذري في تشكيلة التحالفات الاقليمية.[3]

المطلب الثاني: التحولات الدولية وتصفية القضية الفلسطينية:

تصادفت التحولات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011-2016م مع صعود اليمين الصهيوني المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو لرئاسة حكومة إسرائيل وفوز المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية دونالد ترامب في انتخابات 2016م بحيث أن الضعف العربي وهشاشة النظام الإقليمي قد فسحت المجال للرئيس المنتخب دونالد ترامب بتمرير رؤيته المنحازة لإسرائيل واهمها الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية اليها، اذ بالرغم من تصريحات ترامب المتناقضة الا أنه لم يختلف عن سابقيه ولم يقدم أي جديد يذكر ذلك لأن ما طرحه ترامب "للسلام" يشكل توليفة مترابطة من طروحات للكونغرس أو لرؤساء الولايات المتحدة الذين سبقوا ترامب فموضوع نقل السفارة والاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل كان مطروحا منذ عام 1990م كما ذكرنا

[1] أحمد الحيلة، مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي، **مجلة رؤية تركية**، العدد 6، 2017، ص9-25.
[2] نفس المرجع.
[3] هاجر أبو زيد، **الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط)،2014.

سابقا، و على الرغم من مهاجمة ترامب المتكررة لنهج أوباما الا انه استمر في نهجه الانعزالي ، وعليه لقد سعت إدارة ترامب الى تحييد العرب عن القضية الفلسطينية ومن ثم انهاؤها مع تشريع وجود إسرائيل في المنطقة في محاولة لاستغلال التوتر الخليجي الإيراني وانقسام الفلسطينيين[1]، اذ وبالتوازي مع اعترافه بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الامريكية اليها، قام ترامب بزيارة للسعودية أكد من خلالها على معارضته للاتفاق النووي مع ايران، وعلى ضرورة محاربة ايران ووكلائها، مع أهمية التخلص من" داعش"، وذلك بحضور اكثر من ستة وخمسون دولة عربية و إسلامية من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية المصرية مع تراجع ملحوظ لأهمية القضية الفلسطينية ومكانتها على الساحة العربية، وموافقة مبدئية على صفقة القرن[2].

الفرع الأول: التجاذبات الإقليمية وانعكاساتها على القضية:

لعل أحد اهم انعكاسات الانقسام الفلسطيني الداخلي على القضية الفلسطينية هو زيادة حدة التدخلات العربية والإقليمية في القضية الفلسطينية وخضوع طرفي الانقسام لبرامج وتوجهات الداعمين سواء كانت الولايات المتحدة أو الاحتلال أو أطراف إقليمية وعربية بحيث أصبح القرار الداخلي الفلسطيني مرتهن بشكل العلاقات بين كل الأطراف سواء في محور الاعتدال او محور الممانعة، فضلا عن أن الانقسام الفلسطيني الداخلي قد وفر الغطاء لبعض الدول العربية لتملصها من التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية بل حتى قد قام بتوفير غطاء لهرولة بعض الدول العربية نحو التطبيع مع الاحتلال و هو ما يعني تراجع واضح للقضية الفلسطينية من سلم الأولويات العربية[3].

في الحقيقة لقد بدا أن خارطة إقليمية تتشكل مع بروز توجه ادارة أوباما الانعزالي والذي نأى بنفسه عن تحولات "الربيع العربي" منذ بداية الاحداث في تونس ثم مصر مع تلويح مستمر بالانسحاب من العراق وأفغانستان بحيث بقي هذا النهج مستمرا الى غاية توقيع الاتفاق النووي مع إيران في 14/جويلية/2015م، وعلى الرغم من تأكيد إدارة اوباما على مسألة دعم إسرائيل واستمرارها في التعاون الأمني مع دول الخليج الا أن الاتفاق النووي مع إيران قد شكل مرحلة جديدة في السياق الأمني الإقليمي[4]، بحيث وفي تعريفه لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في تلك المرحلة صرح

[1] احمد كردش، **صفقة القرن...بعد الخذلان العربي ما هي الخيارات؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/12 في بوابة https://bit.ly/3GOyMba

[2] زهير حمداني، **عام على قمة الرياض...ماذا فعلت بالمنطقة؟**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)،2018.

[3] عبد الرحمن الجبور، تأثير الانقسام السياسي الداخلي على بنية المجتمع الفلسطيني في (قطاع غزة)، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد الأول، العدد 2، 2020، ص1-18.

[4] **أوباما: الاتفاق مع إيران أوقف انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/20 في بوابة

الرئيس أوباما للكاتب الصحفي توماس فريدمان أن " المصالح الجوهرية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة في هذه المرحلة ليس النفط أو الحضور الإقليمي (...) مصالحنا الجوهرية هي ان يعيش كل انسان بسلام، وأن يستتب النظام، ولا يتعرض حلفاؤنا للهجوم (...) فمصالحنا هي في الواقع هي التأكد من أن أحوال المنطقة على ما يرام، فاذا كانت كذلك سنكون على ما يرام"، ومن هنا فقد اثار هذا التعريف مخاوف حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين من تزايد نفوذ ايران في المنطقة بعد غزو العراق وانهيار كيان الدولة عام 2003م، وذلك في ظل ادعاء إدارة أوباما بأنه ليس لديها سبب وجيه لتخصيص موارد ضخمة لمواجهة ايران، وكذلك القيام بتبليغ الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة بأنه حان الوقت لأن يأدوا دورا متزايدا في سبيل المحافظة على مصالحهم، وهذا ما أدى الى بروز تقارب خليجي إسرائيلي قامت بترسيخه إدارة الرئيس دونالد ترامب لاحقا.[1]

وعليه فان تحديد الأهداف الامريكية في المنطقة الذي تم خلال عهدة أوباما دفع شركاء الولايات المتحدة الإقليميين وتحديدا دول الخليج بقيادة السعودية الى التحرك لمواجهة ما يسمونهم " وكلاء إيران في المنطقة" بما يشمل الحوثيين في اليمن وحركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان والعديد من الحركات الشيعية في العراق، وفي المقابل هددت إسرائيل بإمكانية شن هجوم على البرنامج النووي الإيراني في تغير واضح في المشهد الإقليمي اذ تم التركيز على إيران مقابل تهميش للقضية الفلسطينية[2]، وعليه فمع نهاية عهدة الرئيس أوباما صرح مرشح الانتخابات الامريكية آنذاك دونالد ترامب عزمه الغاء الاتفاق النووي مع ايران ومواجهة تنظيم الدولة في كل من سوريا والعراق فور نجاحه بالانتخابات، وهو ما أعطى بصيص أمل لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة من أن رئاسة ترامب سوف تشكل مرحلة مختلفة في التعامل مع ايران على عكس سلفه أوباما، وعليه فبعد زيارته للسعودية وحضوره لقمة الرياض خلال 20 و21/ ماي/2017م شدد ترامب على ضرورة مواجهة ايران وداعش والى ضرورة مساعدة شركاء الولايات المتحدة بحيث ازادت حدة التنسيق الأمريكي السعودي خلال قمة الرياض في عملية تدشين واضحة لخارطة إقليمية جديدة بأيدي عربية وبمباركة أمريكية، بحيث كانت أولى نتائج "قمة الرياض" هو حصار قطر بمشاركة كل من السعودية والامارات والبحرين ومصر في 23/ جوان/2017م بحجة احتضان حماس والاخوان المسلمين ودعم ايران

https://arbne.ws/3HgrkpP

[1] يوسف منير، الاتفاق مع إيران واثاره بالمنطقة وفي إسرائيل وفلسطين، **مجلة سياسات عربية**، العدد 16، 2015، ص100-104.
[2] نفس المرجع.

والنظام السوري وحزب الله اللبناني والذي تم بتطمينات ومباركة من جاريد كوشنر مبعوث ترامب للشرق الأوسط وصهره، فضلا أن "قمة الرياض" كانت بمثابة التمهيد لصفقة القرن التي طرحها الرئيس ترامب بخصوص حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالإضافة الى كونها بمثابة الضوء الأخضر لتدخل السعودية وحليفتها الامارات في اليمن تحت اطار "الحرب على الحوثيين المدعومين من ايران"[1].

من هنا لم يسلم الفلسطينيين من شدة التحولات الإقليمية التي تبعت السلوك الأمريكي الجديد الذي اعلنه أوباما وطبقه ترامب بحيث القت التجاذبات الإقليمية بضلالها على السلطة الفلسطينية وحركة حماس، اذ وعلى الرغم من طمأنة المملكة العربية السعودية باعتبارها قائدة لمحور الاعتدال للسلطة الفلسطينية بأن المملكة ستعارض أي خطة للسلام يطرحها الرئيس ترامب بدون القدس واللاجئين الفلسطينيين، الا أن تصريح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأن " للفلسطينيين والإسرائيليين الحق بأن تكون لهم ارضهم الخاصة بهم" قد أثار مخاوف الفلسطينيين خصوصا بعد الاجتماعات التي شملت كل من بن سلمان ومبعوث ترامب جيسون جرينبلات ومستشاره جاريد كوشنر لمناقشة عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية[2]، وفي ذلك يرى مراقبون بأن ضغوطا شديدة قد مارسها "محور الاعتدال" بقيادة السعودية ومصر على السلطة الفلسطينية لقبول مقترحات ترامب للسلام التي تبعت "قمة الرياض" وتكررت تلك الضغوط مرة أخرى عام 2018م اذ قامت السعودية بوقف تمويلها لموازنة السلطة الفلسطينية لمدة ثلاثة أشهر نتيجة رفض السلطة لقبول طلب السعودية بالموافقة على خطة ترامب للسلام، فضلا عن رفض السلطة لعودة محمد دحلان المدعوم من السعودية والامارات لحركة فتح وهو ما أدى الى فتور في علاقة السلطة الفلسطينية وحركة فتح مع "محور الاعتدال"[3].

في سياق اخر القت الأزمة الخليجية بضلالها على القضية الفلسطينية بحيث كان أحد أسباب حصار قطر هو دعمها لحركة حماس باعتبارها أحد وكلاء إيران في المنطقة والتلويح بقبول إسرائيل في العالم العربي وعدم النظر اليها كعدو وتطبيع العلاقات معها تحت ذريعة مكافحة عدو مشترك وهو " التمدد الإيراني في المنطقة"، ومن هنا تبنت إسرائيل مزاعم السعودية بشأن قطر وذلك في مراهنة

---

[1] زهير حمداني، مرجع سابق.

[2] ميخائيل باخنر ووكالات، **الملك السعودي يؤيد الموقف الفلسطيني من خطة ترامب للسلام**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/21 في بوابة https://bit.ly/3iyBXe4

[3] عدنان أبو عامر، **أغضبت إسرائيل فتوقف الدعم... قصة المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها، ولماذا تشكو الآن؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/22 في بوابة https://bit.ly/3X5Q09P

إسرائيلية على أن الأزمة الخليجية ما هي الا فرصة لضرب حماس وإعادة ترسيم السياسيات الإقليمية بما يفضي الى اعلان تسوية سياسية مع الدول العربية بمعزل عن القضية الفلسطينية، وفي ذلك يؤكد الباحث في الشأن الإسرائيلي أنطوان شلحت للجزيرة "بأن مسارعة إسرائيل لتبنيها للموقف السعودي تجاه قطر يؤكد توافق الجانبين بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية للمتغيرات الإقليمية المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط وأهمها القضية الفلسطينية"[1]، ومن هنا تجذر الإشارة الى أن علاقة حركة حماس بالسعودية المتوترة ترجع الى انقلاب حركة حماس على السلطة الفلسطينية عام 2007م بحيث اتهمت المملكة حماس بالانقلاب على اتفاق مكة الذي رعته المملكة للم شمل الفلسطينيين وبالتالي فبعد وفاة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز عام 2015م، قامت المملكة باعتقال العديد من قيادات حركة حماس المتواجدين على أراضيها، وخلال قمة الرياض عام 2017م هاجم الرئيس ترامب حركة حماس خلال القمة بوصفها " بالإرهابية"، وبعد ذلك وتحديدا في 22/ فيفري/2018م وصف وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي في بروكسل حركة حماس بأنها "حركة إرهابية" وهو ما تم اعتباره سابقة خطيرة في تاريخ علاقة المملكة بحركة حماس[2].

الفرع الثاني: التوظيف الصهيو أمريكي للانقسام الفلسطيني الداخلي:

لقد سعت إسرائيل بعد الانسحاب الأحادي من قطاع غزة عام 2005م الى جر الفلسطينيين للاقتتال فيما بينهم بحيث وبعد الانتخابات التشريعية عام 2006م التي فازت بها حركة حماس مباشرة قامت إسرائيل والولايات المتحدة بتعزيز حركة فتح باعتبار أنها تخلت عن المقاومة المسلحة وتبنت الخيار السلمي مقابل حصار حركة حماس التي تم اعتبارها تهديدا لأمن إسرائيل، وبالتالي عدم الاعتراف بها وبحكومتها ما لم تعترف بإسرائيل وتنبذ المقاومة المسلحة وهو الذي شكل احد أسباب الصراع المسلح بين حركتي فتح وحماس والذي استمر لمدة عام وتوج بانقلاب حركة حماس على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة صيف عام 2007 والذي بموجبه اعادت إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي تمويلهم للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مقابل اعلان حصار شامل على قطاع غزة بحجة محاربة حركة حماس[3].

[1] محمد محسن وتد، **حصار قطر يمهد لتصفية القضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/22 في بوابة https://bit.ly/3XAcvU4

[2] **حماس والسعودية... هل قررت الرياض تصفية العلاقة مع الحركة؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/23 في بوابة https://bit.ly/3ZCTjqJ

[3] سيدي محمود هلال، **انقلاب حماس على السلطة بين الحقيقة والوهم**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/24 في بوابة https://bit.ly/3CSjxvz

في هذا السياق وفي ردة فعلها على "انقلاب حماس" أعلنت إسرائيل في سبتمبر/2007م قطاع غزة كيانا معاديا وفي أكتوبر من نفس العام فرضت حصارا شاملا على القطاع، وعليه ففي ديسمبر/ 2008م بدأت إسرائيل حربا على قطاع غزة تحت ذريعة "انهاء حكم حركة حماس" ولكن في الحقيقة لقد أعطت الحرب فرصة لحركة حماس لجلب التعاطف الدولي لها ولحكومتها في قطاع غزة المحاصر[1]، مقابل إجراءات داخلية صارمة تتضمن الرقابة والتهديد والعقاب في سبيل إزالة خصومها السياسيين وتحديدا في حركة فتح[2]، ومن جهة أخرى لقد اعطى انقلاب حركة حماس على السلطة في قطاع غزة ذريعة للرئاسة الفلسطينية وحركة فتح لتبني إجراءات تقتضي بالتحرر من الشراكة مع حركة حماس باعتبارها " عدو داخلي" مقابل توفير الشروط امام تسوية تفاوضية مع إسرائيل، ومن هنا فقد تم تشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية برئاسة سلام فياض، وإصدار مرسوم بتجميد عمل المجلس التشريعي، وتجريد الضفة الغربية من السلاح، والتركيز على بناء أجهزة امنية تحمي العملية التفاوضية السلمية.

في ذات السياق لقد انتعشت امال السلطة الفلسطينية وحلفاء واشنطن العرب بعد فوز الرئيس باراك أوباما بالانتخابات الامريكية على امل منهم ان الرئيس أوباما سيكون أكثر حيادا وعدلا إزاء الملف الفلسطيني وبعض القضايا العربية، وبالرغم من صعود اليمين المتطرف الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو الى رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد إزاحة حكومة ايهود أولمرت بقيت السلطة الفلسطينية تراهن على العملية السلمية خصوصا بعد تعيين جورج ميتشيل مبعوثا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، غير أن نتنياهو لم يأبه لتطلعات السلطة الفلسطينية واستمر في توسيع الاستيطان بما يشمل مشروعه " القدس الكبرى"[3]، وهو ما أدى الى خلافات أمريكية إسرائيلية طوال عهدة الرئيس اوباما بحيث تمثل المأزق الأمريكي في عدم قدرة ادارة أوباما من التراجع عن طلبها بوقف الاستيطان من إسرائيل على اعتبار أن الرئيس أوباما قد طرح الموضوع لأكثر من مناسبة امام حلفاء واشنطن العرب وهو ما يؤثر على مصداقية الموقف الأمريكي، أما مأزق السلطة الفلسطينية فقد تمثل في الانقسام الداخلي وفشل نموذج العملية التفاوضية السلمية الذي تمثله وهو ما انعكس على عدم قدرة السلطة

[1] **أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/24 في بوابة https://bit.ly/3w4WYjk

[2] هيومان رايس واتش، **تحت غطاء الحرب العنف السياسي لحركة حماس في غزة**،20/افريل/2009م.

[3] تقدير موقف، **السلطة الفلسطينية: مازق على عدة جبهات**، مركز الجزيرة للدراسات،2009، تم التصفح بتاريخ 2022/12/25 في بوابة https://bit.ly/3kon0vG

على القبول باقل من إيقاف كامل للاستيطان والذي يعطي فرصة لإطلاق عملية تفاوضية، ولكن ما حدث هو استمرار إسرائيل في الاستيطان مقابل نقل الضغط الأمريكي على السلطة الفلسطينية في ظل عدم دعم حركة حماس لخطوات السلطة الفلسطينية بهذا الشأن.[1]

بالتوازي مع ذلك لقد شكل موضوع الانقسام الفلسطيني الداخلي حرجا لدى إدارة أوباما، بحيث وعلى الرغم من عدم تعاطي إدارة أوباما رسميا مع حركة حماس الا أن إدارة أوباما نظرت لمسألة قيام أي مصالحة فلسطينية داخلية بأنها ضربة قوية " لعملية السلام" التي تتبناها إدارة أوباما لذا استمرت إدارة أوباما في التعامل مع السلطة الفلسطينية بالرغم من انحسار مشروع التسوية، وفي ذلك يقول الكاتب الأمريكي جاكسون ديل " أن العديد من الفلسطينيين يصبون الى تحقيق المصالحة بين فتح وحماس، ولكن بالنسبة لإسرائيل وإدارة أوباما فان المصالحة بمثابة كارثة"، ويعتقد الكاتب بأن الكونغرس الأمريكي لن يسمح باي تعامل مع حركة حماس دون الرضوخ للشروط الامريكية والإسرائيلية وأنه في حال تحقيق مصالحة فان الكونغرس سوف يعيد النظر في المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية.

وفي تقرير لها عام 2011م كتبت صحيفة كيرستيان ساينس مونيتور تقرير بعنوان " إذا ما التأم الانقسام الفلسطيني، فهل يخدم الأهداف الامريكية في الشرق الأوسط؟"، تتطرق فيه لمسألة " عملية السلام والانقسام الفلسطيني" اذ تقول الصحيفة "بأن الانقسامات الحادة بين الفلسطينيين سمحت لإسرائيل بالزعم بأنه لا توجد حكومة فلسطينية واحدة يمكن التفاوض معها ...وتتابع بالقول بأنه حتى في حال تحقيق مصالحة فلسطينية فستنطوي على مشاركة حركة حماس في الحكومة الفلسطينية وهو ما سيدفع إسرائيل لرفض المشاركة في عملية سلام مع حكومة تضم حركة حماس".[2]

في هذا السياق ورغم فشل إدارة أوباما في تحقيق أي تقدم في العملية السلمية نتيجة التعنت الإسرائيلي بقيت السلطة الفلسطينية تراهن على "مشروع السلام المتعثر" بحيث وبعد انتخاب الرئيس دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة ومواقفه المنحازة كليا الى إسرائيل واعلانه" صفقة القرن" الا أن

[1] تقرير لمركز راند، **التخطيط الاستراتيجي على طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات ،2008.
[2] **المصالحة الفلسطينية بالصحف الأمريكية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/26 في بوابة
https://bit.ly/3QM6yRP

السلطة الفلسطينية على لسان رئيسها محمود عباس استمرت في الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام في ظل عدم وضوح مسار المصالحة الفلسطينية[1].

المبحث الثالث: مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الرؤية الأمريكية الراهنة:

يواجه المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وعاصمتها القدس، والذي كان أحد أهم مخرجات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته 19 في الجزائر عام 1988م تحديات وعقبات متعلقة بفشل العملية السلمية " مشروع السلام"، وانسداد الأفق السياسي في ظل صعود اليمين الصهيوني الأكثر تطرفا الى سدة الحكم في إسرائيل، ومن جهة أخرى وجود تحديات متعلقة بالوضع الداخلي الفلسطيني في ظل تعثر اتفاقات المصالحة الفلسطينية نتيجة تمسك كل طرف بمواقفه، وتحديات أخرى مرتبطة بتحول الموقف الأمريكي من قضايا الوضع النهائي ومحاولة إدارة الرئيس ترامب شطب قضية القدس واللاجئين والمستوطنات من على طاولة أي مفاوضات مستقبلية[2].

المطلب الأول: المصالحة الفلسطينية:

ان سمة الازدواجية التي فرضها الانقسام الفلسطيني الداخلي بعد عام 2007م جعلت من الصعوبة النظر الى إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في ظل اختلاف الرؤى لدى أطراف الانقسام، وتهميش واضح لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها جامعة "للكل الفلسطيني"، فالذي يجرى في فلسطين يشبه الى حد ما الذي يجري في الدول العربية من انهيار للبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية غير أن الاختلاف في أن ما يحدث عربيا تم تحت وطأة التدخلات والضغوط الخارجية وتراكم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، أما فلسطينيا فلقد تداعى الحقل السياسي الفلسطيني في ظل تغول الاستعمار الاستيطاني ووجود تناقضات حزبية فلسطينية[3]، فبعد حوالي 16 عاما ما زالت هنالك اسئلة كثيرة تطرح وأهمها: ما هي أبرز معوقات المصالحة الفلسطينية؟ وما هي السيناريوهات المطروحة لتحقيق المصالحة في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية؟

---

[1] **ما هي جدوى دعوة الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/27 في بوابة https://bit.ly/3w5Z1Us

[2] منصور أبو كريم، **مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية** (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل")،2019، ص3.

[3] جميل هلال، تفكك الحقل السياسي الفلسطيني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 27، العدد 107، 2016، ص7-13.

الفرع الأول: محطات المصالحة وأسباب الفشل:

منذ انتخاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عام 2005م توالت اتفاقات المصالحة الفلسطينية في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة تجمع الفصائل والقوى الفلسطينية، غير أن الانتخابات التشريعية 2006م وما تلاها من انقلاب حركة حماس على السلطة عام 2007م جعلت الأمور تتجه الى التعقيد وهذا ما جعل العديد من الدول تسعى لطرح المبادرات لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني والتي باءت جميعها بالفشل، ولعل أبرز تلك المحطات هي:

1. اعلان القاهرة 2005م: لقد كان اعلان القاهرة الموقع في 19/مارس/2005م أولى محطات المصالحة الفلسطينية وذلك بتوقيع كل من حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة حماس والجهاد الإسلامي على اعلان القاهرة الهادف الى توحيد القوى الفلسطينية ضد الاحتلال وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية.
2. وثيقة الأسرى 2006م: تم التوقيع عليها في ماي/ 2006م من قبل 5 فصائل فلسطينية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي عرفت بوثيقة الأسرى وكان الهدف منها انهاء الانقسام السياسي الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
3. اتفاق مكة 2007م: تم التوقيع عليه في 8/ فيفري/2007م من قبل حركتي فتح وحماس بحضور الملك السعودي عبدا لله بن عبد العزيز ال سعود بعد 8 أيام من المباحثات والتي تكللت بتكليف الرئيس محمود عباس للسيد إسماعيل هنية برئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني، ولكن سرعان ما انهار الاتفاق لتتجدد الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس والتي انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة[1].
4. اتفاق صنعاء 2008م: تم بموجبها الاتفاق بين حركتي فتح وحماس على مواصلة الحوار الوطني في 23/ مارس/2008، ولكن فشل الاتفاق بعد ذلك نتيجة اختلاف تفسيرات الطرفين للاتفاق.
5. لقاء دكار 2008م: في 6/ جويلية/2008م حركتي فتح وحماس تلتقيان في العاصمة السنغالية دكار وتتفقان على " حوار أخوي" بوساطة الرئيس السنغالي عبد الله واد، ولكن لم يحصل أي تقدم بالمصالحة.

[1] **أبرز محطات المصالحة الفلسطينية خلال 11 عاما**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/28 في بوابة https://bit.ly/3J6dgAb

6. اعلان القاهرة 2009م: في مارس/2009م عقدت سلسلة من الاجتماعات بين حركتي فتح وحماس بوساطة مصرية لإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن تكللت هذه الاجتماعات بالفشل، وفي 15/ أكتوبر من نفس العام اقترح الوسيط المصري اتفاقا يدعو الى الانتخابات منتصف عام 2010م وقعت عليه حركة فتح وتهربت منه حركة حماس.
7. اجتماعات دمشق: في 24/سبتمبر/2010م التقى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالمسؤول في حركة فتح عزام الأحمد في دمشق تلاه لقاء بين نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق بالقيادي في فتح عزام الأحمد في 9 و10/ توفمبر/2011م[1].
8. بيان موسكو: خلال 21و 22/ ماي 2011م اجتمعت الفصائل الفلسطينية في العاصمة الروسية موسكو والذي توج بإعلان بيان موسكو للمصالحة الفلسطينية[2].
9. اتفاقية القاهرة 2011م: في 27/ افريل/2011م أعلنت الفصائل الفلسطينية اتفاقا بوساطة مصرية لتشكيل حكومة مؤقتة مع اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عام 2012م، وفي 04/ ماي من نفس العام وقع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل الاتفاق، وفي جوان من نفس العام حدثت خلافات بين حركتي فتح وحماس على من تكون شخصية رئيس الوزراء.
10. اعلان الدوحة 2012م: وقعه الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في فبراير 2012م، وتم اعتبار الاتفاق مكملا لاتفاق القاهرة 2011م.
11. اتفاق الشاطئ 2014: في 23/ افريل/2014م وافقت حركتي فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون 5 أسابيع تليها الانتخابات التشريعية والرئاسية في غضون 6 أشهر.
12. تفاهمات القاهرة 2017: تزامنا مع زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية للقاهرة في أول زيارة خارجية له لبحث العلاقات بين مصر وحماس والذي ترافق مع حل حركة

[1] **المصالحة الفلسطينية... محطات متعثرة**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/29 في بوابة https://bit.ly/3HmzVHr

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" وفا"، **وثائق المصالحة الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/29 في بوابة https://bit.ly/3QZ5Dhd

حماس للجنة الإدارية التي كانت من نقاط الخلاف بين حركتي فتح وحماس والذي لقي ترحيب فصائلي تلاه عقد لقاءات ثنائية بين حركتي فتح وحماس توجت بإعلان اتفاق بينهما يليه لقاء لكل الفصائل الفلسطينية[1].

13. اعلان موسكو 2019م: خلال 11 و13/ فيفري/2019م اجتمعت الفصائل الفلسطينية في موسكو، حيث تم الاتفاق على انهاء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وتطبيق اتفاقات المصالحة الموقعة بالقاهرة 2017م[2].

أسباب فشل حوارات المصالحة الفلسطينية:

يعتقد الدكتور محسن صالح مدير مركز الزيتونة للدراسات والمختص في الدراسات الفلسطينية أنه ومع افتراض حسن النية لدى طرفي المصالحة الفلسطينية الا أن إسرائيل تعتبر "الحاضر الغائب" في اتفاقات المصالحة جميعها حيث يوجد هنالك ثلاثة ملفات لا يمكن ان يتم التوافق عليها بين الطرفين الرئيسيين للمصالحة دون موافقة إسرائيلية عليها وهي: مسألة تشكيل الحكومة الفلسطينية، واجراء الانتخابات، وإصلاح الأجهزة الأمنية اذ يرى صالح أنه لا يمكن لأي مصالحة فلسطينية أن ترى النور دون موافقة إسرائيلية عليها[3].

في هذا السياق وفي ظل غياب صيغة توافقية بعد فشل كل حوارات المصالحة وتفرد حركتي فتح وحماس بالقرار الوطني الفلسطيني وصل مسار المصالحة الفلسطينية الى طريق مسدود خصوصا بعد قرار الرئيس عباس في 24/ديسمبر/2018م بحل المجلس التشريعي الفلسطيني بناء على قرار المحكمة الدستورية، واعلان استقالة حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني برئاسة رامي الحمد الله وتكليف محمد شتيه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بتشكيل الحكومة في 10/مارس/2019م، وهو ما جعل حركة حماس تقوم بعقد جلسة للمجلس التشريعي بمدينة غزة والتي أعلنت بموجبها "نزع الاهلية السياسية عن الرئيس عباس"، وهو ما يعني عودة الانقسام الى المربع الأول، فبالنسبة لمواقف طرفي الانقسام يؤكد الرئيس عباس خلال اجتماعه بالقيادة الفلسطينية في 22/ ديسمبر/2018م بأن حركة فتح تريد المصالحة ولكن بشرط استلام حكومة الوفاق الوطني لكافة الأمور في قطاع غزة، وينادي

[1] مرجع سابق.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **اعلان موسكو –شباط 2019**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/30 في بوابة https://bit.ly/3QZ5Dhd

[3] محسن صالح، **مأزق المصالحة الفلسطينية والمسار الخاطئ**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/30 في بوابة https://bit.ly/3WoMzd3

عباس كذلك بضرورة اتخاذ اتفاق القاهرة 2017م كمرجعية لأي اتفاق مصالحة ، أما بالنسبة لحركة حماس فقد ربطت ما ورد في اتفاق 2017م بقضية موظفيها، ووقف إجراءات السلطة الفلسطينية ضد قطاع غزة، واصرت الحركة بالتمسك بالسيطرة الأمنية على قطاع غزة على أساس حماية "سلاح المقاومة"، ولكن بعد اتهام الحركة بتفجير موكب رئيس حكومة الوفاق الوطني رامي الحمد الله في 13/ مارس/2017م اشترطت حركة حماس العودة الى اتفاق القاهرة 2011م الذي اعتبرته اكثر شمولية بحيث يحقق الوحدة والشراكة السياسية من خلال عقد الاطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية[1].

من جهة أخرى هنالك رؤية إسرائيلية متقاربة للمصالحة الفلسطينية اذ في حين عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن إسرائيل لن تعترف بالمصالحة بين حركتي فتح وحماس لكنها لن تقطع علاقتها بالسلطة الفلسطينية ولن تمنع تنفيذ الاتفاق، وستعمل مع الحكومة الفلسطينية بالشأن الإنساني لقطاع غزة، صرح رئيس حزب البيت اليهودي نفتالي بينيت عند توقيع اتفاق المصالحة 2017م الى أن الاتفاق سيشكل "حكومة إرهاب وطني"، وطالب بقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية وإعادة العقوبات التي فرضت عليها عقب اتفاق المصالحة عام 2014 " اتفاق الشاطئ" ، ولكن بعد ذلك سمحت إسرائيل بنقل أموال قطرية الى قطاع غزة بعد تفاهمات بين قطر وإسرائيل والأمم المتحدة لضمان توفير الوقود لشركة كهرباء غزة ودفع قطر حوالي 15 مليون دولار لحركة حماس كي تدفع رواتب موظفيها ، وهو ما دافع عنه نتنياهو أنذاك بالقول " بأن ذلك يشكل جزء من استراتيجية أوسع نطاقا، تهدف للإبقاء على الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وهو ما خفف الضغوط المفروضة على حركة حماس لتطبيق اتفاق المصالحة[2].

أما بالنسبة للموقف الأمريكي فبالرغم من ترحيب المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط آنذاك جيسون غرينبلات باتفاق المصالحة 2017م الا أنه عاد بعدها لمطالبة الحكومة الفلسطينية "المتوافق عليها" من القبول بشروط الرباعية الدولية[3]، وعلى المستوى الإقليمي خضع موضوع الانقسام الفلسطيني ومن ثم ملف المصالحة الفلسطينية لتجاذبات العلاقة سواء علاقة حركة فتح مع الأطراف الإقليمية الداعمة

[1] أشرف أبو خصيوان، **المصالحة الفلسطينية... عوامل الفشل المتكرر**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2019، ص3-4.
[2] نفس المرجع ، ص5.
[3] عليان الهندي، **تطورات الموقف الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 2018م.

لها أو علاقة حركة حماس بالأطراف الإقليمية الداعمة لها وذلك وفق مصالح كل طرف في تعامله مع القضية الفلسطينية[1].

الفرع الثاني: سناريوهات تحقيق المصالحة الفلسطينية في ضوء اتفاق الجزائر:

بداية لطالما مثلت الجزائر قبلة الفلسطينيين على مختلف فصائلهم، فالجزائر وبحكم ارتباطها الوثيق بقضية فلسطين منذ القدم تعي تماما قسوة الاحتلال وظلمه، ومن بين أكثر الدول التي لم يكن لديها أي مصالح في استمرار الانقسام الفلسطيني، وعليه وتحت رعاية الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وبمشاركة كل الفصائل الفلسطينية في الفترة من 11-13/ أكتوبر/2022م في الجزائر العاصمة تم الإعلان عن "اتفاق الجزائر" المنبثق عن مؤتمر "لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية" والذي كان ثمرة جهود حثيثة من الدبلوماسية الجزائرية على مدى تسعة اشهر تم خلالها استضافة القوى والفصائل الفلسطينية من أجل بلورة رؤية موحدة للخروج من مأزق الانقسام الفلسطيني الداخلي[2].

في هذا السياق وعند التطرق لفحوى "اعلان الجزائر" نجد أنه ينص على 9 بنود تتلخص في النقاط التالية وهي:

1. اعتماد لغة الحوار.
2. تكريس مبدأ الشراكة السياسية.
3. تعزيز دور منظمة التحرير.
4. انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني وفق صيغة متوافق عليها.
5. اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية بحلول أكتوبر/2023م.
6. تشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم بالشرعية الدولية".
7. توحيد المؤسسات الفلسطينية.
8. تفعيل الية للأمناء العامين للفصائل لتسهيل عمل الحكومة.
9. تشكيل فريق جزائري فلسطيني بمشاركة عربية لمراقبة تنفيذ الاتفاق.[3]

---

[1] أسامة أبو نحل، **الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية موقفي (إيران، تركيا)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية السابع، تحت عنوان: (المصالحة الفلسطينية: المواقف المحلية والإقليمية والدولية)، مركز التخطيط الفلسطيني وبالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، غزة،2014.

[2] محسن صالح، **المصالحة الفلسطينية في الجزائر... الى أين؟**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/01 في بوابة https://bit.ly/3QVSchK

[3] نور أبو عيشة وقيس أبو سمرة، **"مسودة الجزائر"... فرصة لمصالحة فلسطينية في انتظار آلية التطبيق (تحليل)**، وكالة الأناضول، تم التصفح بتاريخ 2023/01/02 في بوابة https://bit.ly/3ZSVPJu

وعليه فقد اعتبر العديد من المحللين" اعلان الجزائر" بالاتفاق التاريخي وأنه فرصة لتوحيد الصف الفلسطيني، مع الأخذ بالاعتبار توقيت صدور الإعلان الذي ترافق مع انعقاد القمة العربية بالجزائر العاصمة يومي 1و2/نوفمبر/2022م، ومكان توقيع الإعلان، اذ تم التوقيع على الإعلان في قصر الأمم حيث أعلن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في 15/نوفمبر/1988م قيام دولة فلسطين، كما أشار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الى ذلك، وقام بزيارة تشجيعية للمجتمعين قبيل صدور الإعلان[1].

ولكن وبالنظر الى افاق تطبيق "اعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية" يستبعد العديد من المراقبين حدوث أي تقدم ملموس في المصالحة الفلسطينية على المدى القريب رغم الاهتمام الجزائري الرسمي بهذا الملف، ويرجح المراقبون ذلك الى وجود فجوة كبيرة بين الرؤى والمواقف السياسية لطرفي الانقسام في حركتي فتح وحماس، إضافة لعراقيل إقليمية ودولية تمنع حدوث أي مصالحة فلسطينية حقيقية مع الأخذ بالاعتبار أن اسرائيل هي أكبر مستفيد من استمرار الانقسام الفلسطيني لذلك تعمل على افشال اي محاولات لإنهائه[2]، من جهته يرى الدكتور محسن صالح أن اعلان الجزائر جاء" فضفاضا" ويحوي خطوطا عامة هي في معظمها ليس مواضع اختلاف وقد تم الاتفاق عليها في الاتفاقات السابقة بينما تم ترحيل اليات التنفيذ الى أوقات لاحقة، ويعتقد صالح أن الجزائر ارادت ايصال رسالة تعبر عن رفضها للتطبيع مع إسرائيل موجهة خصوصا للطرف المغربي وباقي الدول المطبعة مؤخرا، فضلا عن محاولة جزائرية لاختراق موضوع الانقسام وتحقيق تقدم في الموضوع، غير ان حركة فتح لم ترد افشال الجهود الجزائرية ذلك لأنها تدرك مكانة الجزائر، أما بالنسبة لحركة حماس فإنها اعتبرت الجهود الجزائرية فرصة مهمة للتواصل والاحتكاك مع المؤسسة الرسمية الجزائرية وتقديم وجهة نظرها في الوقت الذي تهيمن فيه حركة فتح على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية[3].

---

[1] **الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/02 في بوابة https://bit.ly/3H6f3my

[2] نور أبو عيشة، **إعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية... مساعٍ رغم العراقيل**، وكالة الأناضول، تم التصفح بتاريخ 2023/01/03 في بوابة https://bit.ly/3XsvWOZ

[3] محسن صالح، مرجع سابق.

المطلب الثاني: سناريوهات محتملة لمستقبل الدولة الفلسطينية:

بداية يختلف الاستشراف عن التنبؤ أو التكهن اذ هو علم له أدواته المعرفية بحيث يستلهم القاعدة القائلة " الحاضر مستقبل الماضي، كما أنه ماضي المستقبل"، وبالتالي فمن خلال استلهام الماضي وأخذ الدروس والعبر منه، ومن خلال الاستقراء العلمي للواقع الراهن حول القضية محل البحث والبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، والتمعن في الأسباب التي أوجدت هذا الواقع بإيجابياته وسلبياته يمكن توقع ما ستؤول اليه الأمور مستقبلا، وعليه فان أي استشراف موضوعي لمستقبل القضية الفلسطينية سيكون محملا بكثير من التحديات واحتمالات مزيد من التدهور في الأوضاع الداخلية، لان استشراف المستقبل ينبني على حسابات واقعية وعقلانية مستمدة من معطيات الحاضر وموازين القوى المؤثرة في مسار القضية، والواقع يقول إن القيادات السياسية للشعب الفلسطيني لم تعد اليوم الفاعل الوحيد الذي يحدد مستقبل القضية الفلسطينية، كما فقد الشعب الفلسطيني الكثير من أوراق القوة الذاتية بسبب الانقسام والصراعات الداخلية الفلسطينية، فضلا عن المتغيرات الإقليمية خصوصا بعد التطبيع العربي الأخير " اتفاقيات ابراهام"[1].

في هذا السياق وكما تطرقنا سابقا فقد سعت منظمة التحرير الفلسطينية الى ابراز الكيان الفلسطيني من خلال اتفاقية أوسلو عام 1993م والتي قامت على اثرها السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية لأول مرة منذ استعمار اليهود لفلسطين في سعي من منظمة التحرير الفلسطينية الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4/ جويلية/1967م، الا أن مستقبل هذه "الدولة" بقي مجهولا في ظل التطورات التي لحقت بالقضية الفلسطينية منذ " اتفاقية أوسلو" الى يومنا هذا خاصة في ظل التعنت الإسرائيلي وزيادة حدة الاستيطان، وعلى هذا الاساس فان هذا الاستشراف سوف يتطرق الى مستقبل الدولة الفلسطينية ضمن أحد السيناريوهات وهما : اما في اطار سيناريو "حل الدولتين" أو سيناريو الدولة الواحدة" ثنائية القومية".

الفرع الأول: أفول مشروع "حل الدولتين":

يعرف سيناريو "حل الدولتين" كصيغة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث يستند هذا السيناريو على أساس قرار الأمم المتحدة 181 المتعلق بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية وأخرى يهودية عام 1947م والذي بموجبه قامت العصابات الصهيونية بإعلان " دولة إسرائيل" في 15/ماي/1948م

[1] إبراهيم أبراش، **استشراف مستقبل فلسطين ما بين التشاؤم والتفاؤل**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/04 في بوابة https://bit.ly/3HpLfSW

مقابل رفض العرب والفلسطينيين قرار التقسيم دون الاعتراف بدولة فلسطينية قائمة، ومن ثم اعلان الجيوش العربية الحرب على "الدولة الصهيونية الناشئة"، ثم منيت هذه الجيوش بالهزيمة، ومن ثم تم الحفاظ على الوضع الراهن بحيث بقيت الضفة الغربية والقدس الشرقية تحت سيطرة المملكة الأردنية وقطاع غزة تحت السيطرة المصرية الى غاية حرب الأيام الستة عام 1967م والتي تعرف "بالنكسة"، اذ قامت إسرائيل بعد هزيمتها الثانية للجيوش العربية باحتلال ما تبقى من فلسطين والتي بموجبها تبنى مجلس الامن الدولي القرار 242 والذي يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وعليه فقد أصبح القرار 242 أساس حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحت شعار " حل الدولتين"[1].

منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م الذي جمع الفلسطينيين والإسرائيليين وجها لوجه لأول مرة منذ انشاء " دولة إسرائيل" في مفاوضات مباشرة برز هنالك اجماع دولي على مسألة ضرورة قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من جويلية عام 1967م تعيش بسلام وأمن الى جانب " دولة إسرائيل"، كما تكررت النقاشات حول "حل الدولتين" خلال عدة لقاءات جمعت الفلسطينيين والإسرائيليين بواسطة أمريكية بحيث تم مناقشة العديد من القضايا بما فيها حدود الدولتين، ومصير المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، ومسألة تقسيم مدينة القدس بين الدولتين، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، الا أن كل اتفاقيات التسوية السلمية قد باءت بالفشل نتيجة تماطل الطرف الإسرائيلي وتبني الولايات المتحدة الامريكية لنفس الرواية الإسرائيلية في تعاملها مع الملف الفلسطيني، وصولا الى عهدة الرئيس ترامب الذي وضع نهاية أي افاق محتملة "لحل الدولتين"[2].

على هذا الأساس يواجه" مشروع حل الدولتين" عدة تحديات في ظل محاولات إسرائيل فرض سياسات الأمر الواقع في المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م و أبرزها استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مع زيادة بعدد المستوطنين الى حوالي 726 الف و427 مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية بنهاية عام 2022م[3] ، بالإضافة للمشاريع الإسرائيلية التهويدية في

---

[1] Kali Robinson, » **What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?** », 2022, Revised date06 /01/2023, via the website :

https://on.cfr.org/3Y6mIYJ

[2] ادوارد بي جيرجيان واخرون، **دولتان أم دولة واحدة " نظرة ثانية الى المأزق الإسرائيلي-الفلسطيني** «، مؤسسة كارنيغي للسلام، واشنطن،2019، ص5.

[3] عزيزة نوفل، **ارتفع في 2022 بنسبة غير مسبوقة منذ 1967... هل يكون 2023 عام اكتمال الاستيطان في الضفة والقدس؟**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/05 في بوابة

https://bit.ly/3DlPVXL

القدس وترحيل العديد من العائلات الفلسطينية اذ أن هنالك شبه اجماع لدى كل الأحزاب الإسرائيلية فحواه رفض انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بحجة أن مشروع "حل الدولتين" من شأنه ان يهدد مستقبل "دولة إسرائيل" [1]، كما أن السلوك الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب حال دون المضي قدما في " مشروع الدولتين"، بل شكك في نزاهة الوساطة الامريكية للسلام في الشرق الأوسط اذ تبنت ادارته طروحات مغايرة لما يقوم عليه "مشروع حل الدولتين" وقامت بإعادة تعريف القضايا المحورية محل الخلاف بين الفلسطينيين والاسرائيليين مثل: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود، وهو ما يعني فرض رؤية الامر الواقع على الفلسطينيين،.

على الرغم من تكرار إدارة الرئيس جو بايدن لشعار فحواه بأن الولايات المتحدة ما زالت تدعم "حل الدولتين" كمبدأ لحل الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، الا أن ذلك يعبر فقط عن استمرار النمطية الأمريكية التي تقول "الكذب ثم الكذب "، فالواقع يقول أنه في حين تراجعت ادارة بايدن عن بعض القرارات التي اتخذتها الإدارة الامريكية في عهد ترامب مثل: إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإعادة الموازنة المالية والدعم الأمريكي للسلطة الفلسطينية، الا أنها أبقت على القضايا والموضوعات الأساسية وفي مقدمتها موضوع الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها بدون أي نقاش أو تغيير، وبالتالي لم تعيد ادارة بايدن أي قرارات مصيرية اتخذتها ادارة ترامب بشأن الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي الى سابق عهدها "أي الى نهاية عام 2016م"[2]، وخلاصة القول ان افاق "مشروع حل الدولتين" المستقبلية قد منيت بالفشل نتيجة عدة متغيرات داخلية وخارجية أهمها:

1. جنوح المجتمع الاسرائيلي نحو أقصى اليمين حيث بات "حل الدولتين" غير مدرج في أهداف المجتمع الاسرائيلي أو الحكومة. (انظر الشكل رقم 08)
2. أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يعارضان بشكل فعال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس حيث تم منع أي هجمات على "إسرائيل"، بالإضافة للتركيز على بناء مؤسسات الدولة قبل تحقيق التحرير.
3. تآكل الدبلوماسية الفلسطينية رغم تحقيق العديد من الإنجازات ومنها منح فلسطين صفة دولة غير عضو بالجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية عام 2012م، إضافة لتبني مجلس الامن

[1] امطانس شحادة وعميد شعابنة، **دور فلسطينيي مناطق ال 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني" قراءة في مواقف المجتمع الفلسطيني"**، مجلة مدى الكرمل، العدد 25، 2015، ص 1-7.

[2] Kali Robinson,op.

الدولي القرار 2334 عام 2016م والذي يصف المستوطنات الإسرائيلية بأنها انتهاك صارخ للشرعية الدولية، ولكن السلطة الفلسطينية لم تتوصل الى استراتيجية سياسية متكاملة ومتسقة وفعالة تلزم المجتمع الدولي بتطبيقها.

4. توقف عملية السلام حتى من قبل صعود الرئيس ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة، فضلا عن أن الديناميكيات الإقليمية والفلسطينية الداخلية ساهمت بشكل أساسي في تقويض افاق إقامة دولة فلسطينية في ظل الاضطرابات التي شملت المنطقة العربية ومن ثم التراجع عن جعل القضية الفلسطينية في صلب أولويات العرب.

5. ساهم الانقسام الفلسطيني الداخلي في شل السياسات الفلسطينية ووطد اركان الحكم المتسلط في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو ما قوض شرعية السلطتين المتصارعتين، ومن ثم فان الصراع المستمر بين حركتي فتح وحماس قد ساهم في غياب استراتيجية فلسطينية واضحة ومتسقة تصبو الى التحرير، وعليه فان اتباع السلطة الفلسطينية لنهج المفاوضات واتباع حركة حماس لنهج المقاومة لم يؤدي بالنتيجة الا الى فشل النهجين معا[1].

الشكل رقم(08): موقف الجمهور الاسرائيلي من حل الدولتين خلال العقد الماضي

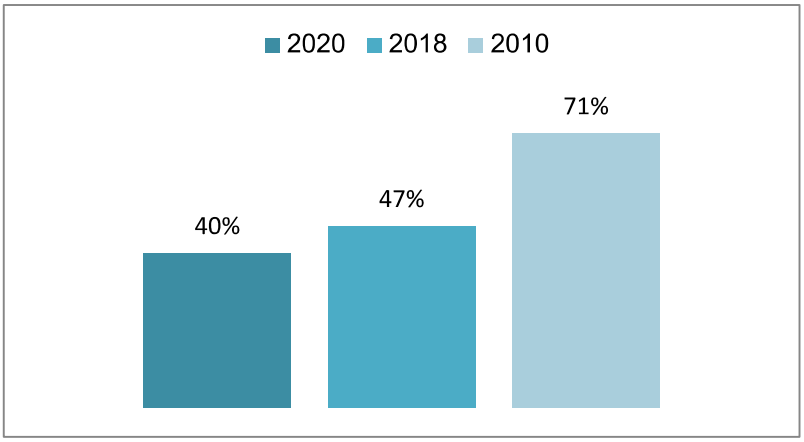

المصدر: ليهي بن شطريت ومحمود جرابعة، **مسار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في ظل غياب حل الدولتين**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

[1] مايكل يونغ واخرون، **ما الآفاق المتاحة أمام الفلسطينيين لبناء دولة، على ضوء احتضار عملية السلام؟**، تمت المراجعة بتاريخ 2023/01/06 في بوابة https://bit.ly/3kT5GPx

الفرع الثاني: سيناريو الدولة الواحدة " ثنائية القومية":

نتيجة للاستيطان الإسرائيلي الكثيف في الضفة الغربية والقدس المحتلة في ظل صعود الأحزاب اليمينية الإسرائيلية الأكثر تطرفا الى سدة الحكم في "إسرائيل" مع زيادة انعزالية وحيادية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن عن تعقيدات وقضايا الشرق الأوسط واهمها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بالإضافة الى اتجاه عربي واقليمي متزايد في التطبيع مع إسرائيل واهمال حقوق الفلسطينيين، وعليه فان الأوضاع في الأراضي المقدسة تتجه نحو حل الدولة الواحدة والذي يعرف بأنه" تسوية للصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية"، ويعتبر هذا السيناريو بديلا عن "حل الدولتين"، ولكن يحمل هذا الطرح عموما نموذجين مختلفين حيث يقوم النموذج الأول على أساس قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية والتي يعيش فيها " المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين مع اليهود الإسرائيليين"، فيما يقوم النموذج الثاني على أساس فكرة دولة ثنائية القومية، وبالتالي فان استنباط هذه المشاريع قد تم من خلال عدة تجارب حول العالم ك "سويسرا–جنوب افريقيا"[1]، ولتوضيح هذا السيناريو سوف نتطرق لعرض الفرق بين الدولة الفلسطينية الديمقراطية، والدولة ثنائية القومية وردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية على سيناريو الدولة الواحدة ومدى تحقيق نجاح هذا السناريو.

أولا: الفرق بين الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية:

عند الرجوع لأدبيات الفكر السياسي الفلسطيني نجد أن فكرة الدولة الفلسطينية هي "فكرة غامضة" بالأساس بحيث لم تتطرق الثورة الفلسطينية في بدايتها لموضوع "الدولة الفلسطينية" بل تم ارجاع هذه النقطة الى المرحلة النهائية للثورة الفلسطينية وهي معركة التحرير الحاسمة التي لن تكون فلسطينية خالصة بل عربية كذلك، وبالتالي فقد كان الهدف الأساسي للثورة الفلسطينية هي استنهاض الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل رفض بعض الأنظمة العربية آنذاك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني الا بعد الحصول على ضمانات بأن هذه المنظمة لن تمارس سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وعليه فقد نص الميثاق القومي لعام 1964م على أن جيش التحرير الفلسطيني سوف يكون ملحقا بالجيوش العربية وأن خطة التحرير ستكون خطة عربية، ولكن في بداية السبعينات من القرن الماضي وتحديدا بعد الحرب الأهلية الأردنية* وتكشف الموقف العربي

[1] خالد الشيخ عبد الله، مستقبل الدولة الفلسطينية بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين " دراسة استشرافية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 3، العدد 57، 2021، ص 81-91.

الرسمي اتجهت حركة " فتح" باعتبارها أكبر فصيل فلسطيني في منظمة التحرير الى التحرر بعيدا عن الاطار القومي العربي المأزوم ومن ثم بدأ الحديث داخل حركة فتح عن دولة فلسطينية ديمقراطية وعلمانية عام 1969م وتم تثبيتها في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971م حيث تم الحديث لأول مرة عن الدولة الفلسطينية العلمانية التي يتعايش فيها اتباع كل الديانات السماوية والتي تم رفضها ليس من قبل إسرائيل فقط بل حتى من قبل بعض القوى الفلسطينية ذات التوجه القومي آنذاك، ولكن سرعان ما استطاع الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين بعد ذلك من تغيير فكرهم من خلال وصول جزء منهم الى ضرورة العيش المشترك ومن ثم إعادة الحديث عن الدولة الواحدة[1].

أما بالنسبة للدولة ثنائية القومية فهي محط الحديث بعد عام 2020م وانتهاء ولاية الرئيس ترامب الذي ترافق مع تسابق عربي محموم نحو التطبيع مع إسرائيل، فالدولة ثنائية القومية هي نموذج يشبه الى حد ما " النموذج السويسري–البلجيكي" حيث يقوم على نظام الدولة الفدرالية–الكونفدرالية والتي تعمل على حماية المؤسسات الفلسطينية والاسرائيلية على حد سواء ومنح الفلسطينيين الحكم الذاتي في دولة ديمقراطية ثنائية القومية وهو ما يعني أن كل جماعة قومية سيكون لها حكومتها الخاصة وأجهزة حكومية معينة ولغة محددة كما ستقوم هاتان المجموعتان القوميتان بتشكيل حكومة تمثيلية فدرالية تعمل على السياسات الخارجية وسياسات الدفاع.

في هذا الإطار يختلف حل الدولة ثنائية القومية عن حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي طرحتها حركة فتح بداية السبعينات من القرن الماضي بحيث أن مفهوم الدولة الديمقراطية الفلسطينية يستند الى نفي يهودية "إسرائيل" ولا يعترف بوجود قومية إسرائيلية بل هذا الحل يدعو لإقامة دولة علمانية يكون كل افرادها متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات وذلك على عكس حل الدولة ثنائية القومية الذي يقر ضمنيا بوجود جماعتين مختلفتين قوميا واثنيا يمكنهما التعايش دون الانصهار الهوياتي وهذا الطرح يلقى ترحيب من العديد من المفكرين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء خصوصا بعد فشل نموذج حل الدولتين[2]، وفي ذلك يعتقد السفير الأمريكي لدى تونس والقنصل العام في القدس 2005–2009م جيك والاس " أن الإسرائيليين والفلسطينيين يسيرون في اتجاه تنازلي نحو

[1] إبراهيم أبراش، الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية "الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية"، **مجلة رؤية**، العدد 5، 2001.

* **الحرب الأهلية الأردنية:** ويطلق عليها احداث "أيلول الأسود" هي اشتباكات تمت بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية استمرت بين العامين 1970-1971م، لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة الموقع

https://bit.ly/3HCW30i

[2] خالد الشيخ عبد الله، مرجع سابق.

دولة ثنائية القومية، وفي تعقيبه على خيار الدولة الواحدة يرى والاس أن بعض الفلسطينيين يتبنى خيار الدولة الديمقراطية الواحدة لكنه لن يلبي تطلعات الفلسطينيين، وكذلك لن يتخلى الإسرائيليين عن "مشروعهم الوطني" أو يساوموا على يهودية "دولتهم"، وسينتهي المطاف بالفلسطينيين في هذا السياق بأن يكونوا محرومون من حقوقهم، فتطور الوضع القائم الى دولة ثنائية القومية ليس سوى وصفة "لصراع ابدي"[1].

ثانيا: مدى قبول الفلسطينيين والاسرائيليين لنموذج الدولة الواحدة "ثنائية القومية":

في ظل تصاعد مأزق "حل الدولتين" تزايدت الأصوات الفلسطينية والإسرائيلية التي تدعو الى حل "الدولة الواحدة"، ومن هذه الأصوات نائب رئيس بلدية القدس السابق والمرشح للكنيست الإسرائيلي عن حزب راتس ميرون بنبنستي الذي يعتقد بانه يجب إعادة النظر الى " ارض إسرائيل" كوحدة جيوسياسية واحدة، اذ وفي ظل تزايد الاستيطان فانه من الصعب قيام دولتين لشعبين بل الذي يجب فعله هو الوصول الى حالة من المساواة على المستوى الفردي والجماعي في اطار عام واحد في جميع أنحاء "فلسطين التاريخية"، ويؤيده في نفس الفكرة العديد من الاكاديميين الإسرائيليين مثل: حاييم هنبغي، كراكستين وسارة أوساسكي لازار، ومن هنا فان الخلاف داخل المجتمع الإسرائيلي يتمحور حول طبيعة هذه الدولة وأسس كيانها الذي يعتبر الغاء لمبادئ الحركة الصهيونية وللحقوق اليهودية حسبهم[2]، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد انقسمت اراء الاكاديميين حول فكرة الدولة الواحدة كحل بديل حيث يصف نزار حسين راشد في موقع "جفرا نيوز" أن حل "الدولة الواحدة" هو " مشروع ارشيفي بدأ مع اول قدوم للعصابات الصهيونية، وعلى لسان الحزب الشيوعي الإسرائيلي "راكاح" بما فيه أعضاؤه العرب الذين ألبسوا المشروع الصهيوني ثوب الأممية" ، أما الكاتبة الفلسطينية دلال عريقات تقول في صحيفة القدس الفلسطينية " أن حل الدولة الواحدة يمثل السيناريو الحضاري الذي نحلم به ولكن الواقع السياسي يقول غير ذلك، فإسرائيل دولة عنصرية يقودها مجموعة من مجرمي الحرب وعلى رأسهم نتنياهو"[3]، وفي ذلك ترى الدكتورة الفلسطينية ليلى فرسخ انه يجب إعادة تعريف الفلسطينيين لقضيتهم

[1] مايكل يونغ واخرون، مرجع سابق.

[2] مصطفى كبها، **فكرة الدولة ثنائية القومية...اسرائيليا**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/10 في بوابة https://bit.ly/3DLjDp9

[3] **حل الدولة الواحدة بين إسرائيل والفلسطينيين "إفلاس" أم "سيناريو حضاري"؟**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/11 في بوابة https://bbc.in/3DM9Zmm

وهو النضال من أجل المساواة في الحقوق وليس الدولة في حد ذاتها، وترى أن الحل الأنسب هو إعادة النظر وتقييم نموذج "الدولة" فلسطينيا[1].

ثالثا: حدود نجاح سيناريو الدولة الواحدة" ثنائية القومية":

مما لا شك فيه أن إقامة دولة واحدة ثنائية القومية في كل فلسطين التاريخية هو الحل الأنسب لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي اذ أنه يلبي الحاجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية في ظل فشل "خطة ترامب" ونظرا لأن مشروع "حل الدولتين" هو مشروع ميت بالأساس بسبب كثافة المستوطنات الإسرائيلية التي تقطع اوصال المدن الفلسطينية فضلا عن ضم إسرائيل لمدينة القدس واعتبارها عاصمة مواحدة "لإسرائيل"، وبذلك فبالرغم من نظرة البعض بأن حل الدولة الواحدة هو ظلم للفلسطينيين بحيث أنه يساوي بين أصحاب الأرض والمحتلين، ونظرة البعض الأخر بأنه مشروعا متطرفا كونه يأتي بمنطلقات مختلفة عن ما اجتمع عليه المجتمع الدولي وهو حل الدولتين، الا أن "حل الدولة الواحدة "يعتبر خيارا توفيقيا بما أنه يعسى الى الحفاظ على الحقوق الفلسطينية كاملة، كما أنه ليس متطرفا نظرا لأنه يسعى لقراءة الواقع وتغييره بالوسائل المتاحة، وعليه فان التحديات التي يواجهها "حل الدولة الواحدة" تتمثل في:

1. على الرغم من أن إسرائيل بسياستها التوسعية الاستيطانية تجعل حل الدولتين حلا مستحيلا وتتجه فعليا نحو حل الدولة الواحدة، الا أنه ليس هنالك استعداد لدى المجتمع الإسرائيلي بقبول فكرة "دولة ثنائية القومية" نظرا لأنها تعني نهاية مبادئ المشروع الصهيوني.[2] (انظر الشكل رقم 09)
2. صعوبة إعادة تعريف القضية الفلسطينية بحيث أن الحل القائم على أساس" الدولة الواحدة" يستوجب إعادة وضع النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير ضمن اطار "الحقوق" وهو ما يتطلب توافق وطني فلسطيني يحول المطالب الفلسطينية من إقامة الدولة المستقلة الى المطالبة بتحقيق المساواة في الحقوق داخل نظام حكم واحد" ثنائي القومية".
3. يعتبر تحديد شكل الدولة الديموقراطية التي يريدها الفلسطينيين هو أكبر تحدي تواجهه القيادات الفلسطينية ومن ثم حشد الدعم الشعبي والإقليمي والدولي، بحيث أن هذا التحدي ليس قانونيا او

[1] leila farsakh, «One-State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict: Palestinian Challenges and Prospects », **Middle East Journal**, Vol. 65, No. 1 (Winter 2011), pp. 55-71

[2] خالد الشيخ عبدالله، مرجع سابق.

دستوريا وحسب "فدرالية–كونفدرالية–ثنائية قومية–وحودية" بل تحد سياسي كذلك، بحيث يجب وضع اطار فلسطيني عام يشمل "اللاجئين الفلسطينيين– وفلسطينيو 1967– وفلسطينيو1948م" ومن ثم تطوير خطة لمواجه المشروع الاستعماري العنصري في سبيل إقامة نظام سياسي جديد، وهذا يعني أن على الفلسطينيين مواجهة الصهيونية بدلا من تجريدها كما فعلت "أوسلو" ومن ثم أن يبينوا كيف للفلسطينيين والإسرائيليين ان يكونوا مواطنين في دولة ديموقراطية واحدة.[1]

الشكل رقم (09) نسبة اليهود الاسرائيليين الذين يجدون الحل التالي مقبولا (حسب التوجهات السياسية)

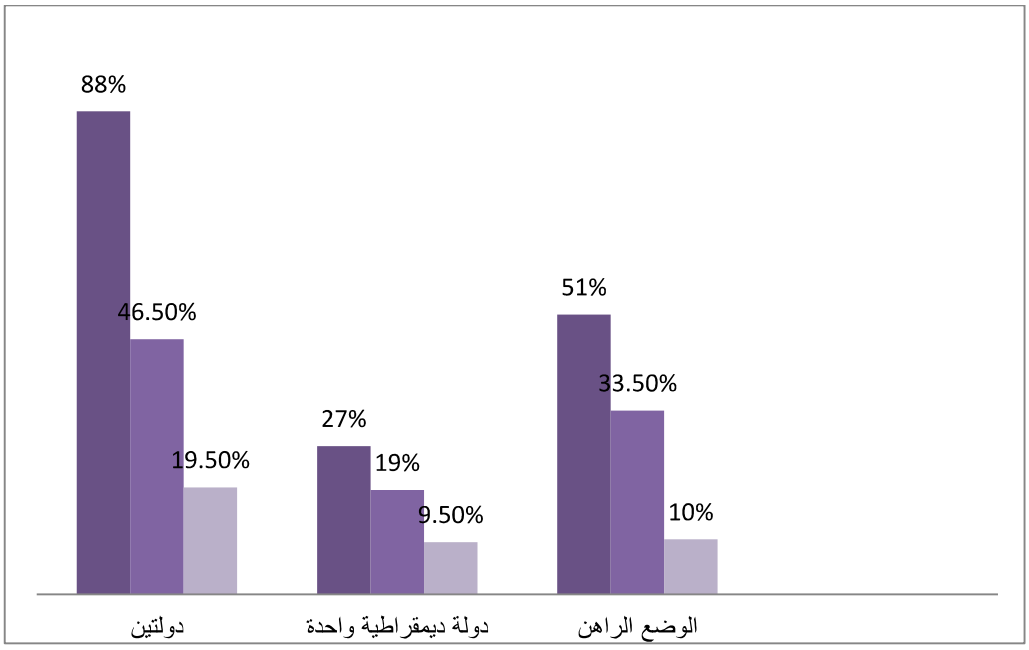

المصدر: ليهي بن شطريت ومحمود جرابعة، **مسار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في ظل غياب حل الدولتين،** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2021.

[1] Leila farsakh, op.

استنتاجات الفصل الرابع:

من خلال من تم تناوله في هذا الفصل يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. ان الانقسام الايديولوجي بين أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وحركة حماس باعتبارها من رحم الاخوان المسلمين من جهة أخرى عقد المشهد السياسي الفلسطيني وجعله أكثر غموضا في ظل اختلاف الرؤى والموقف من الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وبالتالي فان هذا الانقسام يشكل ضربة قاصمة للمشروع الوطني الفلسطيني الذي صاغته منظمة التحرير الفلسطينية وفق مخرجات الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1964م، والذي لا تعترف به حركة حماس.
2. ساهم الانقسام الفلسطيني الداخلي في ضرب اللحمة الوطنية الفلسطينية، وعزز سبل تهميش القضية الفلسطينية عربيا واقليميا، واضعف الرواية الفلسطينية مقابل الرواية الصهيونية عالميا.
3. عزز الانقسام العربي الذي نتج عن حرب الخليج الأولى الانقسامات العربية المتتالية مما أضعف امكانية الخروج بقرار عربي موحد تجاه القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.
4. ساهمت التحولات الاقليمية التي أفرزها الربيع العربي في تهميش القضية الفلسطينية كقضية مركزية ولب التضامن العربي، مما أتاح الفرصة لقوى اقليمية غير عربية للتدخل في الشؤون الداخلية العربية.
5. فتحت الانقسامات العربية في ظل التحولات التي تعصف بالشرق الأوسط المجال للولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل كي يقوموا بإعادة تشكيل موازين القوى والأدوار في الشرق الأوسط، بحيث تكون اسرائيل الطرف الأقوى والمؤثر في سياسات المنطقة.
6. غياب البدائل السياسية الفلسطينية، والتماهي مع الخطوات الاسرائيلية الهادفة لخلق واقع جديد على الأرض.

الخاتمة

لم يعد صعبا اليوم توصيف السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة في صياغتها، حيث أن المؤسسات الأمريكية الراسخة، والقيود القانونية والدستورية والسياسية، ومجموعات الضغط المختلفة بما فيها التحالف الصهيوني المسيحي، ومراكز الأبحاث، والرأي العام، لعبوا دورا هاما في بلورة وتعريف السياسة الخارجية الأمريكية، فضلا عن العوامل الخارجية المرتبطة بشدة التحولات الاقليمية والدولية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة أن السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على مبدأ تحقيق المصالح المجتمعية السابقة الذكر عبر ادراك مصادر القوة، واظهار أهداف النخب الحاكمة التي تسعى الى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية والذي يعتمد على عدة أدوات تتراوح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، لذا فان السلوك الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي يعكس حجم المتغيرات داخل المجتمع الأمريكي من جهة، وكذا حجم التحولات الاقليمية في الشرق الأوسط من جهة أخرى.

مما لا شك فيه أن دور الرئيس الأمريكي يتحدد من خلال المعطيات السابقة، وتبقى له درجة معينة من التأثير تنعكس من خلال "شخصيته- عقيدته-انتمائه الحزبي وغيرها، وعليه فقد ساهمت العقيدة الانجيلية الكلفانية في صياغة الشخصية الأمريكية لمراحل متعددة لعل اهمها وصول دونالد ريغان الى سدة الحكم عام 1980م، ومنذ ذلك التاريخ حملت مفردات السلوك الخارجي الأمريكي تجاه الدول الأخرى الصبغة الدينية وأهمها تلك المرتبطة بإسرائيل، وعليه فقد شكلت عقيدة ترامب الانجيلية وارتباطاته العائلية باليهود، وكذا انتمائه للحزب الجمهوري صور ومعتقدات نمطية انعكست على توجهاته تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، أما نهجه السياسي فقد برز من خلال حياته التجارية والتي جعلت الرئيس ترامب ينظر الى العالم كأنه "سوق تجاري" يساوم من خلاله كيفما يريد، لذا فان الضغوط الداخلية التي تلقاها ترامب من التيار المحافظ الأمريكي جعلته يمنح الحكومة الاسرائيلية ما تريده تحت اطار "صفقة القرن"، ذلك لأن ترامب لا يريد خسارة أصوات الانجيليين.

كذلك ساعدت البنية السياسية المنهارة لدول الشرق الأوسط الادارة الأمريكية في عهد ترامب على تقريب وجهات النظر بين اسرائيل وبعض الدول العربية، وذلك بعد سنوات من انعزال ادارة أوباما عن قضايا المنطقة الشيء الذي تسبب في صعود أحزاب الاسلام السياسي في المنطقة وتوسع ايران خصوصا بعد الاتفاق النووي عام 2015م، لذا عملت الادارة الأمريكية منذ تولي ترامب رئاسة البيت الأبيض على تحميل ايران تبعات انهيار المنظومة السياسية في كل من سوريا والعراق واليمن، ومهاجمة أحزاب الاسلام السياسي الذي تمثله "الاخوان المسلمين" ومن ثم السماح للخليجيين بحصار قطر، وبالتالي فان الترحيب

العربي الذي تلقاه ترامب منذ تولية الرئاسة عام 2017م بخصوص الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي كان نتيجة المتغيرات الاقليمية التي شهدتها المنطقة في الفترة 2011–2016م والتي أدت ببعض الأطراف العربية لإعادة التفكير بإمكانية انشاء تحالف عربي–اسرائيلي ضد ايران وحركات الاسلام السياسي وهو ما مهد الطريق للتطبيع العربي– الاسرائيلي تحت اطار "اتفاقيات أبراهام" أواخر عام 2020م.

تمحورت خطورة الاجراءات التي قامت بها ادارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية في أنها كانت تعمل منذ بداية عام 2017م على إسقاط قضايا الحل النهائي عن اي مفاوضات فلسطينية–اسرائيلية مستقبلية، وذلك بالتساوي مع تسويقها ورعايتها لاتفاقيات التطبيع بين العرب واسرائيل، ولم يستثنى موضوع الانقسام الداخلي الفلسطيني من ذلك، فقد تم استخدام موضوع الانقسام الفلسطيني بين رام الله وغزة من طرف الادارة الأمريكية كوسيلة لإجبار الفلسطينيين على قبول "صفقة القرن" على اعتبار أنه لا يوجد طرف فلسطيني مستعد للسلام مع اسرائيل، وكذلك الأمر فقد استغل المطبعين العرب الانقسام الفلسطيني الداخلي لتبرير تطبيعهم مع اسرائيل، وذلك تحت شعار بأنه يجب اقتلاع حركة حماس من غزة باعتبارها أحد حركات الاسلام السياسي المحسوبة على ايران تارة، وتارة أخرى بأن تطبيعهم مع اسرائيل كان مقابل ايقاف اسرائيل للأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، وبالتالي محاولة الضغط على السلطة الفلسطينية لقبول صفقة القرن باعتبارها اخر سبيل لإقامة دولة فلسطينية في ظل التشرذم والانقسام العربي والفلسطيني.

لا شك أن عهدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شكلت مرحلة مهمة من تاريخ الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، حيث أنه وخلال عهدته قدمت ادارته ما لم تقدمه أي ادارة أمريكية لإسرائيل ابتداء باعترافه بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وصولا لطرحه صفقة القرن والسلام الاقليمي والذي يعبر عن الأجندة الاسرائيلية بكافة حذافيرها ومن خلفها أهداف اليمين المحافظ الأمريكي، وعلى الرغم من تصويره المتكرر لنفسه بأنه صانع الصفقات، الا أن صفقة ترامب المطروحة لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي تنم عن عدم المام الرئيس ترامب بمجريات الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي وعدم ادراكه لأهمية القدس وفلسطين للفلسطينيين والمسلمين، بل ان الهدف من الصفقة رغم رفضها فلسطينيا وعربيا واسلاميا هو تذليل الطريق أمام المشروع الصهيوني لقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية ومن ثم العربية بهدف تحقيق مشروعا لاهوتيا ونبوءة توراتية مفادها قيام "دولة اسرائيل الكبرى" من الفرات الى النيل.

لقد بينت هذه الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية باقية ومستمرة في انحيازها التام لإسرائيل وهذا ما تترجمه عهدة الرئيس الحالي جو بايدن الذي سعى منذ ولايته للإبقاء على الوضع الراهن فيما يخص

الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي ولم يغير أي شيء من الاجراءات التي أجراها سلفه، ذلك لأن الخيارات التي انتهجها الرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هي سياسة أمريكية مترسخة تجاه اسرائيل لا تفرضها شخصية أي رئيس أمريكي بل المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الأمريكية والمؤيدة لإسرائيل بصفتها تجسيدا لنبوءة توراتية تستوجب الدعم الأمريكي المستمر لها.

ان المراهنة الفلسطينية والعربية على نزاهة الوسيط الأمريكي في تحقيق سلام عادل بالمنطقة بائت بالفشل نتيجة تبني الادارات الامريكية لطروحات الحكومات اليمينة الإسرائيلية في تعاملها مع الصراع، والتطورات الاقليمية التي فرضها الربيع العربي والتي أدت الى حالة من التهميش على صعيد مركزية القضية الفلسطينية وهو ما برز بعودة تسلل فكرة التطبيع العربي مع اسرائيل، فضلا عن الاعتبارات التي كرسها الانقسام الفلسطيني الداخلي، وبالتالي فقد أصبحت مسألة تحقيق الدولة الفلسطينية في غاية الصعوبة والتعقيد نظرا لتعدد وتشابك المتغيرات، وعليه فقد باتت مسألة تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ضرورة أخلاقية وسياسية تلزم الأحزاب والفصائل الفلسطينية تحقيقها، ورغم انخفاض سقف الطموح الفلسطيني والعربي من تحقيق أي تقدم بخصوص المصالحة الفلسطينية التي ترعاها الجمهورية الجزائرية ممثلة برئيسها الرئيس عبد المجيد تبون، الا أن الآمال الفلسطينية في الدور الجزائري متفائلة بحدوث تغيير في مسار المصالحة على اعتبار الموقف التاريخي الجزائري مساند دائما للقضية الفلسطينية وقد تخلله نجاح مواقف ومبادرات جزائرية سابقة لتوحيد الموقف الفلسطيني نتجت عن اختلافات بين أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب لبنان 1982م.

وبناء على ما تقدم يمكن استخلاص **النتائج** التالية:

1. ان اختلاف نهج السياسة الخارجية الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي فيما يخص الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي ليس اختلافا جوهريا فكلا الحزبين يدعمان اسرائيل وسياستها، ويعبر كلاهما عن مصالح التيار المحافظ الأمريكي، ولكن الاختلاف بين الحزبين في التعامل مع الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي هو أن الجمهوريين يتعاملون مع القضايا التي تخص القضية الفلسطينية أو المسلمين عموما بطريقة هجومية حادة.
2. رغم معارضته المستمرة لنهج أسلافه، الا أن الرئيس ترامب لم يكن في جعبته الا ما قدمه أسلافه بخصوص الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، فنهج ترامب الانعزالي تجاه المنطقة وقضاياها وضعت أسسه ادارة الرئيس أوباما، وكرسه ترامب، واستمر به بايدن، أما موضوع القدس فهو مشروع مطروح منذ تسعينات القرن المنصرم، وعليه فان حدود التغيير فيما بين الادارات الأمريكية

المتعاقبة تخص القضايا الداخلية الأمريكية وليس القضايا الخارجية الحساسة وأهمها الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، اذ أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت ولا زالت متماهية مع المشروع الصهيوني في فلسطين، وباقية في تدمير اخر معاقل المسلمين.

3. ساهمت المتغيرات الاقليمية التي فرضها الربيع العربي والتي ترافقت مع صعود الرئيس الجمهوري دونالد ترامب الى رئاسة البيت الأبيض في تذليل العقبات أمام مشاريع التيار المحافظ الأمريكي التي تخص منطقة الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية، ولعل جل ما عبرت عنه "صفقة القرن" هو مرحلة الضعف العربي والاسلامي وما اتفاقيات التطبيع الاخيرة عام 2020م الا دليل على ذلك.
4. ان طرح الادارة الأمريكية "لصفقة القرن" رغم رفض الفلسطينيين والكثير من الأوساط العربية والاسلامية لها لا يعني زوالها بزوال دونالد ترامب عن رئاسة البيت الأبيض، بل هي مقدمة أمريكية واسرائيلية للاستمرار في المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين مع فتح المجال لدول العالم بما فيها الدول العربية بالاعتراف بمضمون الصفقة تدريجيا وعلى مدى سنوات، فبالنظر تاريخيا نجد أن المشاريع الأمريكية لا تنتهي بمجرد انتهاء عهدة الرئيس، فمشروع "خارطة الطريق" الذي وضعه الرئيس بوش الابن كان من احد شروطه بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية واعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهو ما تم خلال ادارة الرئيس أوباما وتكرس الى يومنا هذا، وذلك بالرغم من انتهاء عهدة الرئيس بوش الأبن.
5. سعت ادارة ترامب من خلال رعايتها للتطبيع العربي–الاسرائيلي للسير في اتجاهين: الأول هو أن التطبيع سوف يجعل اسرائيل دولة طبيعية في المنطقة العربية ويجلب لها الامان الذي لم تنعم به منذ انشائها، أما السبب الثاني هو اشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في النهج الانعزالي تجاه منطقة الشرق الأوسط لذا تسعى الى ضمان استمرار وجود اسرائيل لمئة عام قادمة وبحماية عربية.
6. ان استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي هو تغطية مجانية للاحتلال الصهيوني للاذعان في جرائمه بحق الفلسطينيين، وسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية، فبالنظر الى تاريخ الانقسام الفلسطيني منذ العام 2007م نجد أن اسرائيل استغلت الانقسام الفلسطيني الداخلي بتوسيع الأنشطة الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، مقابل توجيه أنظار العالم على قطاع غزة، بمعنى تحويل القضية

الفلسطينية من قضية سياسية الى قضية انسانية، ومن ثم اعادة صياغة القضية الفلسطينية بما يتناسب مع المشروع الصهيوني والذي طرحته "صفقة القرن".

وفق **النتائج** السابقة يمكننا صياغة **التوصيات** التالية:

1. لقد أثبتت الدراسات أن الولايات المتحدة لم ولن تكون طرفا نزيها فيما يخص الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، لذا على الفلسطينيين تدويل قضيتهم والتخلي عن الوساطة الامريكية أو المراهنة عليها، مع ضرورة التركيز والتشبث بالبعد العربي والاسلامي كداعم ومساند للحقوق الوطنية الفلسطينية.
2. ان التطبيع العربي مع اسرائيل لن يجلب الأمان والاستقرار للعرب بل الدمار والحروب، وهذا ما أثبتته التجارب السابقة، لذا على الدول العربية المطبعة اعادة النظر في معاهداتها مع الكيان الصهيوني.
3. ان اتفاقيات التطبيع مع اسرائيل خيانة للقضايا العربية والاسلامية، ويشكل غطاء للاحتلال الصهيوني ومحفزا كافيا كي يستفرد بالفلسطينيين ويُهوّد المقدسات وخصوصا المسجد الأقصى الذي يشهد عملية تهويد غير مسبوقة.
4. ضرورة الاسراع في توحيد الصف الفلسطيني وفق ما اقره "اعلان الجزائر"، وذلك لقطع الطريق أمام المشاريع الأمريكية والصهيونية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، مع تقوية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها جامع الكل الفلسطيني.
5. أثبتت الوقائع في القرن الواحد والعشرين أن للإعلام دور في توضيح الحقائق ومن ثم تغيير القناعات، لذا على الفلسطينيين بكافة أدواتهم المتاحة " الانترنت-الصحافة والاعلام- المؤسسات – الشوارع...خ" أن يواجهوا الرواية الصهيونية التي سرقت كل شيء في فلسطين، وأن يبرزوا الحضارة الفلسطينية الكنعانية الممتدة لآلاف السنين.
6. على الفلسطينيين اعادة تعريف مشروعهم الوطني بما يتلاءم مع المرحلة القادمة، وأن يتم طرح رؤية مغايرة لحل الدولتين الذي فرضته أوسلو وباء بالفشل، ومن ثم مطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بذلك.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
2. احمد قاسم عبد الحليم " الشايب"، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث 11 سبتمبر**، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.
3. إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013.
4. أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، أبو ظبي: ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.
5. أندرو هيود، **مدخل الى الأيديولوجيات السياسية**، ترجمة محمد صفار، القاهرة: ترجمة المركز القومي للترجمة، 2012.
6. أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007.
7. بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية** الراهنة، ط1، بيروت: دار الجبل للطباعة والنشر ،1999.
8. تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة ربيع وهبة القاهرة: المشروع القومي للترجمة،2005.
9. تشارلز كجلي ويوجين ويتكوف، **السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية**، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2004.
10. جان جاك شوفالييه ، **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة محمد زعرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1979م.
11. جمال خالد الفاضي، **الدولة المدللة: البعد الأيديولوجي والديني للوجود الإسرائيلي في الفكر السياسي الأمريكي**، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.
12. جون بايلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1 الامارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2014.

13. جون ميرشايمر وستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية**، ترجمة فاضل جكتر، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان،2006.
14. جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع ،1985.
15. السعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج2، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1999م.
16. سكوت بورتشيل واخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صغار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
17. سيسيل بيشو واخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة عمر الشافعي، ط1، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات،2017.
18. ضياء نوح، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية**، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي،2017.
19. عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمان: دار الشروق، 2010م.
20. عقل محمد أحمد صلاح، **حركة حماس وممارستها السياسية والديموقراطية 1992-2012**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
21. علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.
22. فرانسيس فوكو ياما، **أمريكا على مفترق طرق**، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبية العبيكان،2007م.
23. كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ط1، الامارات: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004م.
24. كونداليزا رايس، **أسمى مراتب الشرف**، ترجمة وليد شحادة، ط1بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.
25. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989.

26. مايكل كولينز بايبر، **كهنة الحرب الكبار**، ترجمة عبد اللطيف أبو بصل، ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2006.
27. محسن محمد صالح واخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، ط1 بيروت: مركز الزيتونة للاستشارات،2020.
28. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
29. محمد السماك، **الصهيونية المسيحية**، ط2، بيروت: دار النفائس،1993م.
30. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
31. ميشيل بارد، **السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية**، ترجمة عبد الوهاب علوب القاهرة: المشروع القومي للترجمة،2004.
32. هادي الشيب وسميرة ناصري، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.
33. يوسف الحسن، **البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

ب-المقالات:

I.المنشورة في المجلات:

1. إبراهيم أبراش، "**الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية "الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية""**، مجلة رؤية، العدد 5، 2001.
2. ابراهيم ابراش، "**جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78، 2009م.
3. أحمد الحيلة، "**مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي**"، مجلة رؤية تركية، العدد 6، 2017.
4. أحمد قاسم حسين، "**مقتربات القوة الذكية كألية من اليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة نموذجا**"، مجلة سياسات عربية، العدد 32، 2018.

5. أحمد نوري النعيمي، "**تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، 2008.
6. اماني القرم، "**سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022) ارث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد بايدن**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 287-288، 2022.
7. امطانس شحادة وعميد شعابنة،" **دور فلسطينيي مناطق ال 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني" قراءة في مواقف المجتمع الفلسطيني**""، مجلة مدى الكرمل، العدد 25، 2015.
8. بتول هليل الموسوي، "**وزارة الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون**"، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد16،2005.
9. بوعلام العباسي، "**المحافظين الجدد الأمريكيون واسرائيل قصة الولاء المزدوج**"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15، 2011.
10. جميل هلال، "**تفكك الحقل السياسي الفلسطيني**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 27، العدد 107، 2016.
11. جواد الحمد، "**مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، 2020.
12. حنان رزايقية، "**توجهات السياسة الأمريكية في العراق بين إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما 2003-2016**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018
13. خالد الزيات وحسين عبد القادر، "**السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب**"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 4، 2022.
14. خالد الشيخ عبد الله، "**مستقبل الدولة الفلسطينية بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين " دراسة استشرافية**""، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 57، 2021.
15. خالد المصري، "**النظرية البنائية في العلاقات الدولية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، الجلد 30، العدد 2، 2014.
16. رائد عفانة، "**السياسات الاسرائيلية تجاه القدس**"، مجلة رؤية، العدد 9، 2001.

17. رايق البريزات، "**القوة الذكية والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، مركز المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد22، 2018.
18. زنودة منى، "**تحليل صنع القرار من منظور العقائد السياسية**"، مجلة المفكر، العدد14، 2017.
19. شيماء حسن، "**تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 470، 2018.
20. الطاهر دلول، السايح بوساحية، "**السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2014.
21. عبد الرحمن الجبور، "**تأثير الانقسام السياسي الداخلي على بنية المجتمع الفلسطيني في (قطاع غزة)**"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد الأول، العدد 2، 2020.
22. عقل محمد أحمد إبراهيم، "**مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركة الاجتماعية**"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 3، 2015.
23. على الجرباوي ولورد حبش، "**النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية**"، مجلة سياسات عربية، العدد 38، 2019.
24. علي موسى الددا، "**إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 477، 2018.
25. عمر أبو عرقوب،" **صفقة القرن من منظور الاعلام وهندسة الجمهور" تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي**""، مجلة رؤى تركية، العدد 4، 2018.
26. كريم رقولي، "**المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزناو نموذجا**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثاني ،2019.
27. **الكنيست يقر مشروع قانون " شرعنة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراض في الضفة الغربية والقدس**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 28، العدد 110، 2017.
28. ليث بدر يوسف، "**الخطاب الاعلامي للرئيس ترامب في الانتخابات الامريكية– دراسة في المواقع الاخبارية الالكترونية/ cnn arabic نموذجا**"، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 42، 2018.

29. مجيد حميد محمد، "**السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة نظرية تحليلية**"، المجلة السياسة والدولية، العدد31-32، 2016.

30. محمد بوبوش ، "**قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية**" ، مجلة المستقبل العربي،العدد462 ،2017.

31. محمد شاعة، "**تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الاعمال النموذجية**"، مجلة الأستاذ الباحث في الدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، 2017.

32. محمد عربي لادمي، "**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر 2016.

33. محمود حمد، "**الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002.

34. مصطفى بوصبوعة، "**تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، 2016.

35. ميلود ولد الصديق، "**أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الامريكية "دراسة حالة الرئيس ترامب""**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1 ،2019.

36. ناهد عزالدين، "**مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي**"، مجلة النهضة، المجلد 5، العدد الأول،2005.

37. هاني عواد، "**فهم "حماس": تأملات في ثلاثة مداخل نظرية مختلفة ومتشابكة**"، مجلة سياسات عربية، العدد 45، 2020.

38. وصفي محمد عقيل، "**التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد الأول، 2015.

39. يوسف حمودة وحتحوت نور الدين، "**دور تيارات الفكر المحافظ الأمريكية في رسم السياسة الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد 1، 2022.

40. يوسف حمودة وحتحوت نورالدين، "**دور الفكر المحافظ في رسم السياسة الخارجية الامريكية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12، العدد 2 ،2021.

41. يوسف منير، "**الاتفاق مع إيران واثاره بالمنطقة وفي إسرائيل وفلسطين**"، مجلة سياسات عربية، العدد 16، 2015.

II. المقالات المنشورة في الصحف:

1. أحمد سيد أحمد، ""**الصفقة" وعقيدة ترامب في السياسة الخارجية**"، صحيفة الأهرام، الأربعاء: 30/ نوفمبر/ 2016،العدد 47476.

III. المقالات المنشورة عبر الانترنت:

2. **مقاربات السياسة الخارجية**، تم التصفح بتاريخ 2020/04/01 في بوابة

https://bit.ly/3BvuYaC

3. جورج مون بيونت، **النيوليبرالية النظرية التي هدمت العالم**، 2017، تم التصفح بتاريخ 2021/09/15 في بوابة

https://bit.ly/3GZBKX9

4. منير الماوري، **صناعة السياسة الخارجية الأمريكية ...العسكر هم الأقوى**، أوت 2014، تم التصفح بتاريخ 2022/01/14 في بوابة

https://bit.ly/3G0xpTa

5. "أقوى رجل بالعالم" **ما هي صلاحيات الرئيس الأمريكي؟** ، جانفي 2021، تم التصفح بتاريخ 15/جانفي/2022 في بوابة:

https://bit.ly/3KHoCJp

6. **صلاحيات الرئيس الأمريكي**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2022/01/16م في بوابة

https://bit.ly/3FTHQYB

7. **البنتاغون**، 2015، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة

https://bit.ly/3G2OjR0

8. ناجي ملاعب، **دور البنتاغون في عهد أوباما في السياسة الخارجية الامريكية**، 2017، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة

https://bit.ly/3nXE76r

9. توم مورس، **ماذا يفعل مجلس الأمن القومي**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة

https://bit.ly/33R4FiO

10. حسام إبراهيم، **كيف سيتعامل مجلس الأمن القومي مع الشرق الأوسط؟** ،2019، تم الصفح بتاريخ 2022/01/21 في بوابة

https://bit.ly/3fYSbbm

11. **سي أي أي عين أمريكا على العالم**، 2015، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20 في بوابة

https://bit.ly/33OF0qQ

12. **كيف سيطر اللوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية؟**، 2018، تم التصفح بتاريخ 2022/01/25، في بوابة

https://bit.ly/3H6BsoX

13. عبد الحق دحمان، **أهمية مراكز الفكر في صنع السياسات الخارجية للدول**، مركز المجدد للبحوث والدراسات، تم التصفح بتاريخ 2022/01/26 في بوابة

https://bit.ly/3uaiRy3

14. بشار نرش، **كيف تؤثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية؟** ،2020، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة

https://bit.ly/3HaDOwq

15. **ما نعرفه على القصف الأمريكي على قاعدة "الشعيرات" العسكرية"** ،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/01/28 في بوابة

https://bit.ly/3o9Q1KC

16. **الحرب في اليمن: ترامب يستخدم الفيتو الرئاسي لإبطال قرار الكونغرس بإنهاء الدعم الأمريكي** ،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/01/29 في بوابة

https://bbc.in/34n9yjD

17. **ترامب لدول الشرق الأوسط خفضوا أسعار النفط فأنتم لن تنعموا بالأمان بدوننا**،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/01/12 في بوابة

https://bbc.in/3GduzKw

18. بلال العضايلة، **التنافس الجيواستراتيجي على الاوسط والأقصى**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/28 في بوابة

https://bit.ly/3LTgI2x

19. **دونالد ترامب يهاجم الصين بشدة عبر تويتر**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/29 في بوابة

https://bbc.in/3JIZL8x

20. **ترامب يصف حلفاءه الأوروبيين وروسيا والصين "بالأعداء"**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/29 في بوابة

https://bit.ly/2JyfZ3g

21. مروان محمد حج محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/30 في بوابة

https://bit.ly/34mZ2Zz

22. محمد عبد العاطي، **الحصار أبرز معالم العام الثاني من الانتفاضة،2004**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة

https://bit.ly/3gn5pyE

23. عماد مكي، **تحالف الصهيونية المسيحية مع المحافظين الجدد**،2006، تم التصفح بتاريخ 2022/01/30 في بوابة

https://bit.ly/3sxhmI3

24. سناء الخوري، **ما هي النبوءة التي يسعى ترامب الى تحقيقها؟**،2020، تم التصفح بتاريخ 2022/01/31 في بوابة

https://bbc.in/3GmUhMR

25. هادي خودابندة لوي، **تأثير الأصوليين على السياسة الخارجية الامريكية**،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/01 في بوابة

https://bit.ly/3AYIAMg

26. تقارير الجزيرة الوثائقية، **الإنجيليين الجدد...ديمقراطية باسم الرب في أمريكا**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/02/01 في بوابة

https://bit.ly/3godzXC

27. ألكسندر براتيرسكي، **النفط لم يعد ضروريا: ترامب سيسحب قواته من الشرق الأوسط**، 2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/06 في بوابة https://bit.ly/3gzExeX

28. **ترامب لدول الشرق الأوسط: خفضوا أسعار النفط الآن "فأنتم لن تتمتعوا بالأمان طويلا بدوننا"**، 2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/07 في بوابة https://bbc.in/34nSb2x

29. **دونالد ترامب للدول المستوردة للنفط الخليجي: "احموا أنفسكم"**، 2019، تم التصفح بتاريخ 2022/02/07 في بوابة https://bbc.in/3gBiftj

30. علي حسين باكير، **كنز في ماء المتوسط...من يربح حرب الغاز القادمة؟**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/02/07 في بوابة https://bit.ly/3uBU0U8

31. بتول قصير، **تحولات السياسة الامريكية في الشرق الأوسط**،2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/02 في بوابة https://bit.ly/3osOzTG

32. على شوقي، **تحالف قوات سوريا الديمقراطية يقول إنه يحصل على دعم إضافي منذ تنصيب ترامب**، فيفري 2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/02 في بوابة https://reut.rs/3ooLzYr

33. **هل يتمكن ترامب من "تمزيق" الاتفاق النووي مع إيران؟**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2022/02/03 في بوابة https://bit.ly/34G2Tkz

34. فرانس 24، **وزير الدفاع الأمريكي في الرياض لبحث سبل مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني**،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/05 في بوابة https://bit.ly/3gzpOAI

35. منصور أبو كريم، **أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب**، 2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/05 في بوابة

https://bit.ly/3LIpkMM

36. حسن حسن "**تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" تفكك قبل أن يبدأ ولم يبقى منه الا الاسم**،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/02/05 في بوابة

https://bit.ly/34FAGKJ

37. رامز صلاح عبد الاله الشيشي، **أثر اتفاقيات ابراهام على النظام الإقليمي العربي**، 2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/06 في بوابة

https://bit.ly/3stObFJ

38. **قصة الحظر الذي يتعرض له حزب الله في مختلف أنحاء العالم**،2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/08 في بوابة

https://bbc.in/3gCRPaE

39. نصير العجيلي، **فصائل إيران في العراق. بالتفاصيل والأسماء**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة

https://bit.ly/3GO7C0W

40. **جماعة الحوثي**،2014، تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة

https://bit.ly/3uFn6ID

41. كريم مجدي، **اعتداءات إيران في 2019.عندما شارف العالم على حرب مدمرة**، 2019م تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة

https://arbne.ws/34R2Gei

42. "**رويترز" تكشف عن خسائر "أرامكو" السعودية جراء هجوم 14 سبتمبر**،2019، تم التصفح بتاريخ 2022/02/09 في بوابة

https://bit.ly/3suJDPg

43. **موقع عبري يكشف عن تفاصيل جديدة حول اغتيال قاسم سليماني**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/10 في بوابة

https://bit.ly/3uKJWZ9

44. **القدس الشرقية... وحلم أردوغان في زعامة الشرق الأوسط**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/10 في بوابة

https://bit.ly/3BpGILN

45. **التعاون الأمريكي الإسرائيلي خلال الحرب على العراق وما بعدها**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/11 في بوابة

https://bit.ly/3Jvrfgd

46. يحيى يحياوي، **أميركا ومشاريع الفوضى الخلاقة**،2017، تم التصفح بتاريخ 2022/02/11 في بوابة

https://bit.ly/3Lwh10M

47. عمرو عبد العاطي، **المحافظون الجدد تيار لم يمت** ،2010، تم التصفح بتاريخ 02،2022/12 في بوابة

https://bit.ly/3Ls6Me1

48. **وجدت حلمها في السيسي. هذه مكاسب إسرائيل من الانقلاب على مرسي**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/12 في بوابة

https://bit.ly/3rJILXW

49. بلال الخالدي، **تحليل لأهم ما كشفته NYT عن موقف أوباما من انقلاب السيسي** ،2018، تم التصفح بتاريخ 2022/02/12 في بوابة

https://bit.ly/3sAoV0l

50. أحمد عاطف، **الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير**، 2015، تم التصفح بتاريخ 2022/02/13 في بوابة

https://bit.ly/34RrVgl

51. القدس العربي، **«الربيع العربي» في عيون إسرائيلية: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع**،2021، تم التصفح بتاريخ 2022/02/13 في بوابة

https://bit.ly/3rM7r23

52. حسن أيوب، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/07/16 في بوابة

https://bit.ly/2A4pqp7

53. مروان سمور، **التحليل النفسي لشخصية ترامب**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/08/15 في بوابة

https://bit.ly/3eGshMk

54. **من هو دونالد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/08/20 في بوابة

https://bit.ly/3G4ytbK

55. **بعد قضية "التهرب الضريبي".. الكشف عن ثروة ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/01 في بوابة

https://bit.ly/3zIlvkO

56. زهير جمعة المالكي، **ترامب وكلينتون...المناظرة الأولى**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/02 في بوابة

https://bit.ly/3JYV62p

57. **مناظرة رئاسية ثانية "مختلفة" بين كلينتون وترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/02 في بوابة

https://bit.ly/3ZD84se

58. **اتهامات متبادلة من "العيار الثقيل" بين كلينتون وترامب في المناظرة الأخيرة بينهما**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/03 في بوابة

https://bit.ly/3Ma68EK

59. **الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016: ترامب يتقدم على كلينتون في الولايات المتأرجحة**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/03 في بوابة

https://bbc.in/3GwQ5gH

60. **تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية رسميا من الشراكة عبر المحيط الهادئ**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/22 في بوابة

https://bit.ly/343KdeD

61. محمد المنشاوي، **لماذا يدعم الإنجيليين ترامب؟ مؤرخة أميركية تجيب عن أسئلة الجزيرة نت**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2022/09/26 في بوابة

https://bit.ly/3TemAmY

62. أحمد سيد أحمد، **إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط ...حدود التغيير**، مؤسسة الأهرام، 2017، تم التصفح في بوابة

https://bit.ly/3N73LAY

63. **ترامب: قلت لملك السعودية ادفعوا لنحميكم وتجاوب معي**، 2019، تم التصفح بتاريخ 2022/09/25 في بوابة

https://bit.ly/3DaQCCq

64. ليهي بن شطريت، **تداعيات رئاسة ترامب على الشرق الأوسط**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/20 في بوابة

https://bit.ly/3TJt51H

65. هاني طالب، **مكانة القدس في مواقف مكونات الشعب الفلسطيني**، تم التصفح بتاريخ2022/10/20 في بوابة

https://bit.ly/3nH7fRY

66. **اثار القدس**،2004، تم التصفح بتاريخ 2022/10/20 في بوابة

https://bit.ly/3UOKPKo

67. علاء أبو عامر، **حرب دينية في القدس؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/20 في بوابة

https://bit.ly/3TJPuMg

68. ويكيبيديا، **الهيكل الثالث**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة

https://bit.ly/3EKNZcg

69. **دوافع نقل السفارة الأمريكية الى القدس ...رؤية شرعية**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة

https://bit.ly/3Gv9VcU

70. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، **وسائل تهويد مدينة القدس**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة

https://bit.ly/40BQkPn

71. نضال محمد ولد، "**هآرتس": تهويد القدس يجري على قدم وساق في كل مكان فيها**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/22 في بوابة

https://bit.ly/40LYqF4

72. محمد سويدان، **ترامب والقدس والقضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ2022/10/23 في بوابة

https://bit.ly/43db69P

73. **إدارة ترامب تشدد لهجتها بشأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلي**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/25 في بوابة

https://bbc.in/3tLdN1M

74. **حركة "السلام الآن": الاستيطان تضاعف في عهد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة

https://bit.ly/3XksFS8

75. **خلافا للإدارات الأميركية السابقة. الاستيطان في الضفة يتضاعف مرتين في عهد ترامب**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة

https://bit.ly/3V6I2wO

76. **أورو نيوز مع رويترز، كثير من الترهيب وقليل من الترغيب في سياسة ترامب تجاه الفلسطينيين**، 2019، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة

https://bit.ly/3EiEeRg

77. **وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا...ما الأهداف؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة

https://bit.ly/3TUKpRj

78. غسان الشامي، **أمريكا رأس الحربة في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/23 في بوابة

https://bit.ly/3UuBIEv

79. تقارير الجزيرة، "**صفعة للسلام" من ترامب... أميركا تغلق سفارة فلسطين**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/24 في بوابة

https://bit.ly/3XjIGYv

80. **واشنطن تعلن رسمياً إغلاق مكتب منظمة التحرير لديها**، تم التصفح بتاريخ 2022/10/25 في بوابة

https://bit.ly/3gjzT8z

81. أمد للاعلام، **النص الكامل لـ "مبادرة الرئيس عباس للسلام" التي عرضها امام مجلس الأمن عام 2018**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/02 في بوابة

https://bit.ly/3Vhp31G

82. تونجاي قارداش وسيرا جان، **من يدعم صفقة القرن ولماذا؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/02 في بوابة

https://bit.ly/3XIhrgk

83. **ورشة "السلام من أجل الازدهار" تنطلق اليوم بالمنامة**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/03 في بوابة

https://bit.ly/3L39tnV

84. وصال الطناني، **التطبيع العربي الاسرائيلي واثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/5 في بوابة

https://bit.ly/3LdQ4Rr

85. معاذ العامودي، **العرب والتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي...جذور القصة ولماذا؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/05 في بوابة

https://bit.ly/3EUgIM3

86. أحمد أبو ليلى، **تاريخ العلاقة بين سلطنة عمان وإسرائيل منذ ستينات القرن الماضي حتى اليوم**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/06 في بوابة

https://bit.ly/3EnJUcA

87. عدنان أبو عامر، **مؤرخ إسرائيلي يكشف بداية العلاقات السرية مع المغرب**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/10 في بوابة

https://bit.ly/3ANySN4

88. دانية بلال، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية... من بن غوريون إلى نتنياهو**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/10 في بوابة

https://bit.ly/3u1rCcE

89. محمد أبو سمرة، **مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/11 في بوابة

https://bit.ly/3oAhDLC

90. **الفلسطينيون والتطبيع العربي مع فكرة إسرائيل الكبرى**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/12 في بوابة

https://bit.ly/3GMXcT8

91. **ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية: العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/16 في بوابة

https://bit.ly/3UpBebL

92. تقارير الجزيرة، **اتفاق أوسلو**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/15 في بوابة

https://bit.ly/3iDoIxG

93. إبراهيم أبراش، **بعد 27 عاما على أوسلو**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/15في بوابة

https://bit.ly/3EVVXyl

94. سامي عبد الرحمن، **29 عامًا على اتفاقية أوسلو...إلى أين وصلت القضية الفلسطينية؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/17 في بوابة

https://bit.ly/3iBxTck

95. إبراهيم ابراش، **البديل الوطني لاتفاقية أوسلو وتوابعها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/16 في بوابة

https://bit.ly/3gXnEPf

96. **أهم مضامين اتفاقية طابا الفلسطينية الإسرائيلية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/17 في بوابة

https://bit.ly/3B6dpyU

97. **حقيقة السلام ووهمه... هل كان "كامب ديفيد 2" فرصة ضائعة؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/20 في بواية

https://bit.ly/3gZ33tM

98. محمد عبد العاطي، **الحصار أبرز ملامح العام الثاني من الانتفاضة**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/25 في بوابة

https://bit.ly/3UqG3BK

99. ماجد أبو دياك، **فلسطين 2005... انسحاب وانتخابات وهدنة انتهت صلاحيتها**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/25 في بوابة

https://bit.ly/3H8kfYr

100. **بوش... برنامج "حماس" يمنعها من أن تكون شريكا في عملية السلام**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/25 في بوابة

https://bit.ly/3h8QIsq

101. ماجد كيلاني، **القرار الأمريكي بشأن القدس والموقف الفلسطيني**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/27 في بوابة

https://bit.ly/3P0NpuG

102. تقارير الجزيرة، **29 عاما على توقيعها... تعرف على اتفاقية أوسلو وحصادها**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/28 في بوابة

https://bit.ly/3Y01oon

103. تقارير الجزيرة، **تأثير 11 سبتمبر في فلسطين**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/29 في بوابة

https://bit.ly/3iGSNaf

104. أسامة أبو رشيد، **حقيقة السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/29 في بوابة

https://bit.ly/3VQCkhW

105. **مؤتمر مدريد للسلام**، تم التصفح بتاريخ 2022/11/30 في بوابة

https://bit.ly/2E7DsbZ

106. **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/01 في بوابة

https://bit.ly/3F5E54c

107. يحيى اليحياوي، **أميركا ومشاريع الفوضى الخلاقة**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/01 في بوابة

https://bit.ly/3P7ipcq

108. صلاح الدين سليم محمد، **الموقف الإقليمي والدولي**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/02 في بوابة

https://bit.ly/3usIXMH

109. محمد حسين أبو حديد، **ماذا تستفيد إيران من دعمها لحماس؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/05 في بوابة

https://bit.ly/3PbHEdL

110. محسن صالح، **محددات السياسة التركية تجاه حماس**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/05 في بوابة

https://bit.ly/3FnR814

111. عز الدين أبو عيشة، **خفايا وتفاصيل عودة العلاقات بين "حماس" والنظام السوري**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/06 في بوابة

https://bit.ly/3iSUvFD

112. صالح السنوسي، **القضية الفلسطينية في زمن الربيع العربي**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/10 في بوابة

https://bit.ly/3PV1fiL

113. سمير الزين، **السلطة الفلسطينية ومعاداة الربيع العربي**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/10 في بوابة

https://bit.ly/3ijw6ZY

114. أحمد بوخريص، **الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/11 في بوابة

https://bit.ly/3VSNC4Y

115. احمد كردش، **صفقة القرن...بعد الخذلان العربي ما هي الخيارات؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/12 في بوابة

https://bit.ly/3GOyMba

116. **أوباما: الاتفاق مع إيران أوقف انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/20 في بوابة

https://arbne.ws/3HgrkpP

117. **ميخائيل باخنر ووكالات، الملك السعودي يؤيد الموقف الفلسطيني من خطة ترامب للسلام**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/21 في بوابة

https://bit.ly/3iyBXe4

118. عدنان أبو عامر، **أغضبت إسرائيل فتوقف الدعم... قصة المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها، ولماذا تشكو الآن؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/22 في بوابة

https://bit.ly/3X5Q09P

119. محمد محسن وتد، **حصار قطر يمهد لتصفية القضية الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/22 في بوابة

https://bit.ly/3XAcvU4

120. **حماس والسعودية... هل قررت الرياض تصفية العلاقة مع الحركة؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/23 في بوابة

https://bit.ly/3ZCTjqJ

121. سيدي محمود هلال، **انقلاب حماس على السلطة بين الحقيقة والوهم**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/24 في بوابة

https://bit.ly/3CSjxvz

122. **أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/24 في بوابة

https://bit.ly/3w4WYjk

123. **المصالحة الفلسطينية بالصحف الأمريكية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/26 في بوابة

https://bit.ly/3QM6yRP

124. **ما هي جدوى دعوة الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام؟**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/27 في بوابة

https://bit.ly/3w5Z1Us

125. **أبرز محطات المصالحة الفلسطينية خلال 11 عاما**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/28 في بوابة

https://bit.ly/3J6dgAb

126. **المصالحة الفلسطينية... محطات متعثرة**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/29 في بوابة

https://bit.ly/3HmzVHr

127. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" وفا"، **وثائق المصالحة الفلسطينية**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/29 في بوابة

https://bit.ly/3QZ5Dhd

128. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **اعلان موسكو –شباط 2019**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/30 في بوبة

https://bit.ly/3QZ5Dhd

129. محسن صالح، **مأزق المصالحة الفلسطينية والمسار الخاطئ**، تم التصفح بتاريخ 2022/12/30 في بوابة

https://bit.ly/3WoMzd3

130. محسن صالح، **المصالحة الفلسطينية في الجزائر... الى أين؟**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/01 في بوابة

https://bit.ly/3QVSchK

131. نور أبو عيشة وقيس أبو سمرة، "**مسودة الجزائر"... فرصة لمصالحة فلسطينية في انتظار آلية التطبيق (تحليل)**، وكالة الأناضول، تم التصفح بتاريخ 2023/01/02 في بوابة

https://bit.ly/3ZSVPJu

132. **الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/02 في بوابة

https://bit.ly/3H6f3my

133. نور أبو عيشة، **إعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية... مساعٍ رغم العراقيل**، وكالة الأناضول، تم التصفح بتاريخ 2023/01/03 في بوابة

https://bit.ly/3XsvWOZ

134. إبراهيم أبراش، **استشراف مستقبل فلسطين ما بين التشاؤم والتفاؤل**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/04 في بوابة

https://bit.ly/3HpLfSW

135. عزيزة نوفل، **ارتفع في 2022 بنسبة غير مسبوقة منذ 1967... هل يكون 2023 عام اكتمال الاستيطان في الضفة والقدس؟**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/05 في بوابة

https://bit.ly/3DIPVXL

136. مايكل يونغ واخرون، **ما الآفاق المتاحة أمام الفلسطينيين لبناء دولة، على ضوء احتضار عملية السلام؟**، تمت المراجعة بتاريخ 2023/01/06 في بوابة

https://bit.ly/3kT5GPx

137. مصطفى كبها، **فكرة الدولة ثنائية القومية...اسرائيليا**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/10 في بوابة

https://bit.ly/3DLjDp9

138. **حل الدولة الواحدة بين إسرائيل والفلسطينيين "إفلاس" أم "سيناريو حضاري"؟**، تم التصفح بتاريخ 2023/01/11 في بوابة

https://bbc.in/3DM9Zmm

139. أشواق عباس، **السياسة الخارجية**، تم التصفح بتاريخ 2021/11/16 في بوابة

https://bit.ly/3DrHc4h

ج. **التقارير:**

1. إبراهيم أبراش، **تعريف الانقسام وفرص وسيناريوهات انهائه**، رام الله: المرصد الوطني الفلسطيني،2020.
2. ادوارد بي جيرجيان واخرون، **دولتان أم دولة واحدة " نظرة ثانية الى المأزق الإسرائيلي-الفلسطيني**، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام ،2019.
3. أشرف أبو خصيوان، **المصالحة الفلسطينية... عوامل الفشل المتكرر**، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية –مسارات، 2019.
4. باسم الزبيدي، **الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي**، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية–مسارات، 2006.
5. بولنت اراس وسيلين بولم، **حرب غزة والتدخل التركي**، ترجمة شيرين فهمي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2009.
6. **تحت غطاء الحرب العنف السياسي لحركة حماس في غزة**، تقرير هيومان رايتس واتش، 20/افريل/2009م.
7. **التخطيط الاستراتيجي على طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط**، تقرير مؤسسة راند، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2008.
8. تقدير موقف، **لغز ترامب: ملامح السياسة الأمريكية الجديدة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016،.

9. تقدير موقف، **اسباب وقف ادارة ترامب تمويل "الأنوروا" وخلفياته**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
10. تقدير موقف، **السلطة الفلسطينية: مازق على عدة جبهات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2009.
11. تقدير موقف، **السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي**، الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2017.
12. تقدير موقف، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2016م.
13. تقدير موقف، **خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2017.
14. تقدير موقف، **ورشة المنامة و"خطة السلام" الأميركية: لماذا فشلت حال إطلاقها؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
15. حسن البراري، **اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن**، عمان: مؤسسة فريدريش ايريت، 2020.
16. حسن البراري، **التطبيع مع اسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2022.
17. حمدي علي حسين، **النضال الفلسطيني في القدس ومالاته– ورقة تحليلية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
18. حمزة إسماعيل أبو شنب، **علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع السعودية**، الامارات: مركز الخليج لسياسات التنمية،2015.
19. خالد هاشم محمد، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب** ،برلين : المركز الديمقراطي العربي.
20. دينا لاشين، **الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي،2020.
21. زهير حمداني، **عام على قمة الرياض...ماذا فعلت بالمنطقة؟**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018.

22. ستيفن والت، **العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة**، ترجمة عادل زقاغ، وزيداني، جامعة الملك سعود ،2009.

23. سعيد عكاشة، **قضايا وتحليلات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016.

24. سليم كاطع علي، **دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز الديمقراطي العربي،2017.

25. سوباش كابيلا، **الانتقال العالمي للقوة الى اسيا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2012.

26. عدنان أبو عامر، **السياسة الإسرائيلية في مواجهة الثورات العربية**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات ،2021.

27. عصام عبد الشافي، **كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة**، المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2018.

28. عليان الهندي، **تطورات الموقف الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 2018م.

29. عمر شعبان، **تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

30. عمرو دراج، **إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية**، المعهد المصري للدراسات، مارس 2017.

31. محسن محمد صالح، **عشرون درسا من الربيع العربي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2019.

32. محمد أمين واخرون، **العرب واسرائيل "مخاطر التطبيع والمطبعين"**، لندن: منتدى الفكر العربي ،2019.

33. محمود جرابعة و ليهي بن شطريت ، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2016.

34. محمود جرابعة، **مرحلة جديدة من التطبيع العربي الاسرائيلي وافاقه**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018.

35. محمود جرابعة وليهي بن شطريت، **مسار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في ظل غياب حل الدولتين**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

36. محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية الأمريكية في عهد ترامب: من خيبة الأمل الى تصاعد التوتر**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2017.

37. محمود علاء الدين حواش، **دور القيادة السياسة في السياسة الخارجية للدولة – دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب 2016–2020**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021.

38. مديحة الأعرج، **الاستيطان والجدار والتهويد مشروع متسارع يلتهم المناطق المسماة (ج)**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

39. مكرم المسعدي، **المعلن والمخفي في اتفاق " ابراهام"**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2020.

40. منصور أبو كريم، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب** ،الدوحة: مركز حومون للدراسات المعاصرة،2018.

41. منصور أبو كريم، **الصراع الداخلي الفلسطيني على السلطة بين حركتي فتح وحماس: أبعاده وتداعياته ومالاته**، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2022.

42. منصور أبو كريم، **مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية**، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"،2019.

43. ناتان ساشز وكيفين هغارد، **إسرائيل في الشرق الأوسط: العقدين المقبلين، ترجمة أحمد عيشة** ،الدوحة: مركز حومون للدراسات المعاصرة،2020.

44. هاجر أبو زيد، **الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،2014.

45. **وثيقة السلام من أجل الازدهار "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي"**، ترجمة منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية (ارض)،2020.

46. وليد عبد الحي، **القضية الفلسطينية وفريق السياسة الأمريكية الجديد**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021.

47. ياسين فاروق، **الطريق الطويل نحو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي**، واشنطن: مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط،2019.

د. **الدراسات المنشورة:**

1. إبراهيم ابراش، "**قضية القدس واستشكالات الديني والسياسي في فلسطين**"، الملتقى الدولي مدينة القدس العربية: المكان والمكانة، الامارات العربية المتحدة، 25/افريل/2018.
2. أسامة أبو نحل، "**الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية موقفي (إيران، تركيا)**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية السابع، تحت عنوان: (المصالحة الفلسطينية: المواقف المحلية والإقليمية والدولية)، مركز التخطيط الفلسطيني وبالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، غزة،2014.
3. هاني عواد، محاضرة حول "**المسألة الفلسطينيّة الجديدة: قراءة مختلفة في الانقسام الفلسطينيّ الكبير**"، معهد الدوحة للدراسات العليا،2019.

أ. **رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:**

1. اية زهير جادالله، "**الانقسام الفلسطيني 2007م الظروف والتداعيات**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل،2019.
2. حاتم أحمد موسى شاهين، "**النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة (1991–2015)**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الازهر بغزة، 2017.
3. حمايدي عز الدين، "**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.
4. سعيد يقين داوود، "**التطبيع بين المفهوم والممارسة –دراسة حالة التطبيع العربي الاسرائيلي**"، رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، فلسطين،2002.
5. شيباني ايناس، "**تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة باتنة ،2019م.

6. مجدي نجم محمد عيسى، "**المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**"، مذكرة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت،2007.

ثانيا: باللغة الانجليزية:

I. Books:

1. Alexander wendt**, "social theory of international politics"**,United Kingdom: Cambridge Studies in International Relations, 1992.
2. Clive Jones and Yoel Goransky, » **fraternal enemies: Israel and the Gulf monarchies** », london, hurst and company,2019.
3. Derek Beach, Rasmus Brun Pedersen **, "Analyzing Foreign Policy"**,UK, Bloomsbury Publishing, 2019.
4. Georg Löfflmann, »**America First and the Populist Impact on US Foreign Policy** », Survival Global Politics and Strategy, 2019.
    i. International Affairs, 2018.
5. James M. Lindsay**," Invitation to Struggle: Congress, the President, and U.S. Foreign Policy"** by Daniel S. Hamilton and Teija Tiilikainen, Editors, in Domestic Determinants of Foreign Policy in the European Union and the United States, Washington, Center for Transatlantic Relations and Finnish Institute of
6. John J. Mearsheimer, **"the Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities "**New Haven: Yale University Press, 2018.
7. Marks, G., McAdam, D**."On the Relationship of Political Opportunities to the Form of Collective Action: the Case of the European Union"**. In: della Porta, D., Kriesi, H., Rucht, D. (eds) Social Movements in a Glob-alizing World. Palgrave Macmillan, London, 1999.
8. NEUSS, Beate. Kenneth N. Waltz**," Theory of International Politics"**, New York 1979. In: Schlüsselwerke der Politikwissenschaft. VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2007.
9. Oudie Klotz, lynch**," strategies for research in constructivist international relation**",USA, library of congress, 2007.
10. Robert Jackson and Georg Sorensen, «**International Relations Theories and Approaches"**, UK, Oxford University Press, 2013.
11. Robert Jervis, **"Perception and Misperception in International Politics**", Princeton University Press, 2017.
12. Valerie M Hudson and (others) **," Foreign Poliey Deeision-Making (Revisited) Richard C Snyder ,H. W. Bruck, Burton Sapin"** , PALGRAVE Macmillan , England,2002.

13. Volker Rittberger,**"Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations The-ories",** Center for International Relations, University of Tübingen, 2004.
14. Volker Rittberger,**"Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations The-ories",** Center for International Relations/Peace and Conflict Studies,University of Tübingen ,2004.

II. Articles:

1. Abbas Mossalanejad**, "The Middle East Security and Donald Trump's Grand Strategy** », Geopolitics Quarterly, Vol 13, No 4,2018.
2. Abdelkrim DEKHAKHENA, » **PRESIDENT TRUMP'S POLICY TOWARDS THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT »,** Journal of Islamic jerusalem Studies, vol 21, no(2), 2021.
3. ANDREAS KRIEG, » **Trump and the Middle East: 'Barking Dogs Seldom Bite'** », Insight Turkey, Vol 19, No 3, 2017.
4. ANDREW FARKAS**, "Evolutionary Models in Foreign Policy Analysis",** International Studies Quarterly, no 40, 1996.
5. Athbi Zaid Khalaf, » **American attitude towards Iran and its reflection on Iran policy towards the Arab region",** Review of Economics and Political Science, vol 5, no2, 2020.
6. Chanan Naveh, » **The Role of the Media in Foreign Policy Decision-Making: A Theoretical Framework",** conflict & communication online, Vol. 1, No. 2, 2002.
7. Cho young chul **," convention and critical constructivist approaches to national security"** , the Korean journal of international studies ,vol 7-1 ,2009.
8. Filiz Çoban-Oran, **"Traces of Evangelicalism in American Identity and Foreign Policy: US-Israel Relations from a Social-Constructivist Perspective"**, JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES RESEARCH, Vol: 6, Issue: 3, 2017.
9. GRAHAM T. Allison,**"Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis**", American Political Science Association, Vol. 63, No. 3 ,Sep1969.
10. Guillermo Campitelli, Fernand Gobet**," Herbert Simon's Decision-Making Approach: Investigation of Cognitive Processes in Experts"**, American Psychological Association, vol 14, no 4, 2010.
11. Hadi Salehi Esfahani , **"The Economic Ties and Political Interests of the United Statesin the Middle East and North Africa",** SNU American Studies Journal, No 35.1,2012.
12. Harold Sprout; Margaret Sprout, **"Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics** », the American Political Science Review, Vol. 52, No. 1 ,Mar1958.
13. Jack Thompson, » **Trump's Middle East Policy** », Center for Security Studies (CSS),no 233, October 2018.

14. James McCormick & Gerald Schmitz, » **Meeting the challenge of "America first" and the new nationalism »,** Canadian Foreign Policy Journal, no11, 2020.
15. Jan Nederveen Pieterse, » **Christian Zionism and the Politics of Apocalypse**", Archives de sciences sociales des religions, NO75, 1991.
16. John.j.mearsheimer**," the false promise of international institution"**, international security, vol 15, no 1, 1990.
17. John.j.mearsheimer ،**"realism replay"** ،international security ،vol 1 ،no 20 ،1995.
18. Jonathan Broder**, » U.S.-Iran Relations Is a military conflict inevitable?"** in-depth reports on today's issues, vol29, no41, 2019.
19. Juliet Kaarbo**,"A Foreign Policy Analysis Perspective on the Domestic Politics Turn in IR Theory** ", Interna-tional Studies Review, 2015.
20. Kristine Zaidi**," Approaches to Decision Making in Foreign Policy: Literature Review",** Journal of Political Science and International Relations, vol4, no2, 2021.
21. leila farsakh, **«One-State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict: Palestinian Challenges and Prospects »**, Middle East Journal, Vol. 65, No. 1 (Winter 2011),
22. Michael Magcamit, » **EXPLAINING THE THREE-WAY LINKAGE BETWEEN POPULISM, SECURITIZATION, AND REALIST FOREIGN POLICIES** », WORLD AFFAIRS, 2017.
23. Stephen G. Walker ,**The Evolution of Operational Code Analysis** , Political Psychology, Vol. 11, No. 2, 1990.
24. Stephen. M.walt, **» us grand strategy after the cold war** », international relation, vol32.
25. Stephen.m.walt**," us grand strategy after to cold: can realism explain it? Should realism guide it?"** , inter-national relation,vol 32, 2018.
26. STEVE SMITH, **«The discipline of international relations: still an American social science?»**, British Journal of Politics and International Relations, Vol. 2, No. 3, October 2000.
27. Thomas J. Christensen and Jack Snyder**," Chain gangs and passed bucks: predicting alliance patterns in multipolarity",** International Organization. Vol 44. No 02. March 1990.
28. VALERIE M. HUDSON, **«Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations»**, Foreign Policy Analysis, no 1, 2005.

III. Published Studies:

1. Amr Yossef, » **The Regional Impact of the Abraham Accords** », modern war Institute, MWI Report, no 2, 2021.
2. Anna Dimitrova, **« Trump's "America First" Foreign Policy: The Resurgence of the Jacksonian Tradition? »**, L'Europe en Formation, 2017/1,n° 382.
3. Bülent Aras and Pınar Akpınar**," TURKISH FOREIGN POLICY AND THE QATAR CRISIS»**, Turkish, Istanbul Policy Center, 2017.
4. Chris Alden and amnon aran**, "foreign policy analysis"**, UK, Routledge.
5. ELIZABETH DENT, **» US POLICY AND THE RESURGENCE OF ISIS IN IRAQ AND SYRIA»**, Middle East institute, 2020.

6. Filip shroudet, **"event data in foreign Policy analyses"**, university of Kansas, 1993.
7. Gunther Hellmann and Knud Erik Jorgensen,**"Theorizing Foreign Policy in a Globalized World"**, UK: PAL-GRAVE MACMILLAN, 2015.
8. JAKOB GUSTAVSSON,**" How Should We Study Foreign Policy Change?** » the SAGE Social Science Collections ‹PENNSYLVANIA STATE UNIVERSITY, 2015.
9. James Franklin Jeffrey, » **THE TRUMP FOREIGN POLICY LEGACY IN THE MIDDLE EAST"**, Washington; Wilson Center, 2020.
10. Jeremi Suri and Benjamin Valentino, » **Rethinking American National Security Strategy"**, Oxford University Press, 2016.
11. Katrina Morgan**, » Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement",** Political Science Senior Thesis, Avril 2006.
12. Kenneth Katzman, and Kathleen J. McInnis and Clayton Thomas**," U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy"**, Congressional Research Service, 2020.
13. Meliha Benli Altunisk, » **Regional Powers in a Transforming Middle East"**, observatory of euro-mediterranean policies,no116 ,2014.
14. Pat Paterson, **«Origins of U.S. Foreign Policy"**, William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, 2018.
15. Pew Research Center, **"Beyond Red vs. Blue: The Political Typology",** November 2021.
16. Robert E. Brown**," The American Histories of President Trump: Beyond the Jacksonian Parallel"**, American Behavioral Scientist, SAGE Publications,2020.
17. Sandra anthunes and isabel camisao**," introducind realism in international relation theory"**, université libre de bruxelles, belgium, 2018.
18. Sinan Ülgen**, » Redefining the U.S.-Turkey Relationship"**, Washington; Carnegie Endowment for International Peace,2021.

IV. Articles published on the Internet:

1. Kiibi Muriith, **"Determinants of Foreign Policy",** Browsed on26/08/2021, op cit

   https://bit.ly/3kSvgkL

2. Sheriff folarin ,**"foreign policy"** , 2017, Browsed on26/09/2021 , op cit

   https://bit.ly/3tFn3DJ

3. Milo Kershaw, "**national identity influences us foreign** policy ",2018 , Browsed on26/09/2021 , op cit

   https://bit.ly/2V0yQPL

4. **SUPPORT J STREET'S POLITICAL WORK**, Browsed on26/01/2022 , op cit

https://bit.ly/32I7Wk0

5. JTA , **“Pro-Israel Think Tank With Influence on Trump Administration Supports Jordan Valley Annexation”**, Browsed on26/01/2022 , op cit

https://bit.ly/3r61b4L

6. LYDIA SAAD**, “Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians”**, may 2021, Browsed on26/01/2022 , op cit:

https://bit.ly/3r66bWW

7. Claus Leggewie**," A president just like Trump?",**2018, Browsed on27/01/2022 , op cit:

https://bit.ly/42uJix8

8. H.W. Brands,**" The Four School masters"** , The National Interest ,2001, Browsed on28/01/2022 , op cit:

https://bit.ly/3niha0e

9. Richard Jackson, " **war on terrorism**", Browsed on29/01/2022 , op cit:

https://bit.ly/2GrhCyO

10. Victor Dalai, **"THE MIDDLE EAST AFTER TRUMP: ARESHUFFLING OF THE CARDS?",**2020, Browsed on26/201/2022 ,op.cit

https://bit.ly/3g7fuQb

11. Stephen Wertheim,**" Quit calling Donald Trump an isolationist. He’s worse than that"**, Browsed on28/01/2022 ,op.cit

https://wapo.st/3JGvE1j

12. Kadira Pethiyagoda**,”Foreign Policy Populism: The Final Frontier”,**2018, Browsed on28/01/2022 ,op.cit

https://bit.ly/3r8edyK

13. BRIAN BENNETT,»‘ **America First,’ a phrase with a loaded anti-Semitic and isolationist history”**,2017, browsed on28/01/2022 ,op.cit

https://lat.ms/3Gckgqi

14. Shibley Telhami**,” How Trump’s approach to the Middle East ignores the past, the future, and the human condition”**,2019, browsed on28/01/2022 ,op.cit:

https://brook.gs/32JBFsN

15. AARON DAVID MILLER and RICHARD SOKOLSKY,” **The Middle East Just Doesn’t Matter as Much Any Longer”,**2020, browsed on06/02/2022 ,op.cit:

https://politi.co/3J7MMv8

16. Hamad I Mohammed, » **Why is the Strait of Hormuz so strategically important?**”,2019, browsed on07/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3BfE0sm

17. **The Bab el-Mandeb Strait is a strategic route for oil and natural gas shipments**,2019, browsed on07/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/34pbuZm

18. John Calabrese, » **The Bab el-Mandeb Strait: Regional and great power rivalries on the shores of the Red Sea**”,2020, browsed on07/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3B9IBMu

19. Report Series , "**office of the united states trade representative"** ,2019, browsed on07/02/2022 ,op. cit:

https://bit.ly/3JjxmUu

20. **"US remains top arms exporter and grows market share"**,2021, browsed on07/02/2022 ,op. cit:

https://bbc.in/3uGfD5R

21. Azad Essa, » **Arms sales: US remains world's top supplier as Middle East spending spikes”**,2021, op:cit

https://bit.ly/3HJEhWS

22. Congressional Research Service, » **Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy**”,2020,op:cit

https://crsreports.congress.gov

23. VALERIA GIANOTTA , » **Soft or hard power: The cycle of US policy in the Middle East”**,2020, browsed on28/01/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3Lecccj

24. ILAN GOLDENBERG , » **How James Mattis Could Stop Trump From Ripping up the Iran Nuclear Deal”,**2016, browsed on04/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3GzBA8P

25. **Report on US relations with Iran from 1953-2021** , browsed on07/02/2022 ,op.cit:

https://on.cfr.org/3HWAZ2k

26. Ashley Lane**, » Iran's Islamist Proxies in the Middle East**",wilson center, browsed on09/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3rIFdoH

27. Max hoffman , »**flash points in usa-turkey relation in 2021",** browsed on10/02/2022 ,op.cit:

https://ampr.gs/34zjGWR

28. ÖZDEN ZEYNEP OKTAV, » **US-Turkey Relations in the Trump Era: A Turkish Perspective",**2019, browsed on10/02/2022 ,op.cit:

https://bit.ly/3oM6vsC

29. Daniel L. Byman, » **Israel's Pessimistic View of the Arab Spring**",2011, browsed on12/02/2022 ,op.cit:

https://brook.gs/3BkgOcv

30. Andrea Dessì, » **The Trump vision and the Israelization of US Middle East policy"**, browsed on12/02/2022 ,op.cit:

http://bit.ly/2veKhHd

31. RAMOS JOSA, Pedro Francisco. « **An Approach to Donald Trump's Foreign Policy: Towards a New Perspective** ». Browsed on26/06/2022 , op cit ;

https://bit.ly/3yPEsNS

32. Brian Duignan, » **Donald Trump president of United States »,** Browsed on21/08/2022, on the website :

https://bit.ly/3MRg1W0

33. **"TRUMP'S PUBLIC IMAGE & POLITICAL STANCE",** Browsed on 03/09/2022, on the website :

https://bit.ly/40AlFlr

34. RICHARD WIKE, and(others**), "U.S. Image Suffers as Publics Around World Question Trump's Leadership",** Browsed on 03/09/2022, on the website :

https://pewrsr.ch/42VI2Dx

35. Matt McGrath, **“Climate change: US formally withdraws from Paris agreement”**,2020, ,browsed on28/01/2022 ,op.cit

https://bbc.in/3oaU5Kr

36. Christopher Giles, » **Trump's wall: How much has been built during his term?”**,2021, browsed on28/01/2022 ,op.cit:

https://bbc.in/32OHsxi

37. Brian Schaefer**," Where Does Donald Trump Stand on Israel?**", Browsed on23/10/2022 op ; cit

https://bit.ly/41bT2ec

38. "**Christian Zionism: Road-map to Armageddon?",** Browsed on21/10/2022 op ; cit

https://bit.ly/3tISU7j

39. **Trump says he moved US embassy to Jerusalem ‘for the evangelicals’**, Browsed on21/10/2022 op ; cit

https://bit.ly/3VsNitZ

40. **"Deal of the Century”: What Is It and Why Now?",** Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS), Browsed on26/10/2022, via the website :

https://bit.ly/3tKDzDp

41. Nabil Fahmy, « **The “Deal” of the Century?** », Browsed on25/10/2022, via the website :

https://bit.ly/3EPOpyc

42. Kali Robinson, » **What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict? »,** 2022, Revised date06 /01/2023, via the website :

https://on.cfr.org/3Y6mIYJ

ثالثا: اللغات الأجنبية:

I. articles:

1. C. A. Rootes**,” Structures d'opportunités politiques : promesses, problèmes et perspectives ”**, Publié dans La Lettre de la maison Française d’Oxford, n 10, 1999.
2. Filiz Çoban-Oran, » **Amerikan Kimliği ve Dış Politikasında Evanjelizmin İzleri: Sosyal-İnşacı Perspektiften ABD-İsrail İlişkileri** », İNSAN VE TOPLUM BİLİMLERİ ARAŞTIRMALARI DERGİSİ, vol 6,2017.

II. Published Studies:

1. Turaev Abrar Saloxiddinovich, » **EVOLUTION OF FOREIGN POLICY IDEOLOGY OF AMERICAN NEOCONSERVATISM”**, Jizzakh State Pedagogical Institute, Jizzakh, Uzbekistan, 2017.

الفهرس

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية

تمهيد.....	01
1. المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة.....	02
1.1 المطلب الأول: السياسة الخارجية (مفهومها ومناهج تحليلها).....	02
1.1.1: الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية.....	03
2.1.1: الفرع الثاني: طرق ومناهج دراسة السياسة الخارجية.....	04
1.2 المطلب الثاني: السياسة الخارجية "التوجهات والمحددات".....	09
1.2.1: الفرع الأول: توجهات السياسة الخارجية.....	09
1.2.2: الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية.....	10
1.3المطلب الثالث: تطور تحليل السياسة الخارجية.....	14
1.3.1: الفرع الأول: نهج الجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية.....	15
1.3.2: الفرع الثاني: نهج الجيل الثاني في تحليل السياسة الخارجية.....	18
2. المبحث الثاني: الحدود التفسيرية للنظريات الكبرى في تفسير السياسة الخارجية.....	20
1.2: المطلب الأول: التفسير الواقعي للسياسة الخارجية.....	21
1.2.1: الفرع الأول: الواقعية الجديدة	22
1.2.2: الفرع الثاني: الواقعية النيو–كلاسيكية	24
2.2: المطلب الثاني: التفسير الليبرالي للسياسة الخارجية.....	27
2.2.1: الفرع الأول: الليبرالية الجديدة	27
2.2.2: الفرع الثاني: المذهب الليبرالي الدولي.....	29
2.3: المطلب الثالث: التفسير البنائي للسياسة الخارجية.....	32
2.3.1: الفرع الأول: الأطر النظرية للتفسير البنائي.....	33
2.3.2: الفرع الثاني: قواعد السلوك الخارجي.....	36
3.المبحث الثالث: المقاربات الجزئية المتخصصة.....	38

3.1: المطلب الأول: مقاربة صنع القرار	40
3.1.1: نموذج اتخاذ القرار عند ريتشارد سنايدر.....	41
3.1.2: نموذج صنع القرار عند هربرت سايمون.....	44
3.2المطلب الثاني: المقاربات النفسية والادراكية.....	46
3.2.1: المقاربات الادراكية في تحليل السياسة الخارجية.....	47
3.2.2: تحليل السمات الفردية للقائد.....	49
3.3المطلب الثالث: نظرية الفرصة السياسية.....	52
3.3.1: مفهوم هيكل الفرص وعناصره.....	53
3.3.2: العلاقة بين هيكل الفرص والحركات الاجتماعية والعمل الجماعي.....	56
استنتاجات الفصل الأول.....	60

الفصل الثاني: التحليل المؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد.....	61
1. المبحث الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية.....	62
1.1: المطلب الأول: المحددات الدستورية والرسمية.....	62
1.1.1: الفرع الأول: الرئيس والكونغرس والسياسة الخارجية.....	62
1.1.2: الفرع الثاني: أدوار المؤسسات الحكومية في رسم السياسة الخارجية.....	65
1.2: المطلب الثاني: متغيرات البيئة الداخلية غير الرسمية.....	68
1.2.1: الفرع الثاني: المؤسسات غير الرسمية.....	68
1.2.2: الفرع الثاني: الفواعل المجتمعية	72
1.3: المطلب الثالث: تأثير متغيرات البيئة الخارجية.....	75
1.3.1: الفرع الأول: ديناميكية الأحداث بالشرق الأوسط.....	75
1.3.2: الفرع الثاني: التحول الجيواستراتيجي للسياسة الأمريكية.....	79
2. المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية (الأبعاد، والأهداف، والأدوات).....	82

2.1: المطلب الأول: المرتكزات الدينية للفكر السياسي الأمريكي.....	82
2.1.1: الفرع الأول: الأسس الدينية والايديولوجية للسياسة الخارجية الأمريكية.....	83
2.1.2: الفرع الثاني: التيارات المحافظة الأمريكية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي....	86
2.2: المطلب الثاني: مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بالشرق الأوسط.....	89
2.2.1: الفرع الأول: التحول في المصالح المرتبطة بمصادر الطاقة التقليدية.....	89
2.2.2: الفرع الثاني: المصالح الحيوية المرتبطة بالمضائق ومبيعات الأسلحة.....	91
2.3: المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط.....	94
2.3.1: الفرع الأول: القوة الذكية كنهج للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.....	95
2.3.2: الفرع الثاني: نهج الموازنة الخارجية وكبح قدرات الأعداء الاقليميين.....	98
3. المبحث الثالث: القوى الإقليمية وتحولات السياسة الامريكية الشرق أوسطية.....	101
3.1: المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها الاقليمية.....	101
3.1.1: الفرع الأول: أسباب وحيثيات العداء الأمريكي الايراني.....	102
3.1.2: الفرع الثاني: تداعيات العداء الأمريكي الايراني على المحيط الاقليمي.....	105
3.2: المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية التركية وحدود التعاون الاقليمي.....	107
3.2.1: الفرع الأول: تذبذب العلاقات الأمريكية التركية.....	108
3.2.2: الفرع الثاني: اختلاف الرؤى بين "حلفي الناتو" حول قضايا الشرق الأوسط...	110
3.3: المطلب الثالث: الرؤى الأمريكية والإسرائيلية للشرق الأوسط.....	113
3.3.1: الفرع الأول: الشرق الأوسط الجديد "استراتيجية الهدم واعادة البناء".....	113
3.3.3: الفرع الثاني: الدور الاسرائيلي في نظام "الفوضى الخلاقة" الأمريكي.....	116
استنتاجات الفصل الثاني.....	119

الفصل الثالث: إدارة ترامب والصراع الفلسطيني– الاسرائيلي

تمهيد.....	120
1. المبحث الأول: نهج السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب.....	121

1.1: المطلب الأول: تحديد سياق عقيدة الرئيس دونالد ترامب.....	122
1.1.1: الفرع الأول: تحليل شخصية الرئيس ترامب.....	122
1.1.2: الفرع الثاني: العمل السياسي للرئيس ترامب.....	124
1.2: المطلب الثاني: تحليل السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط.....	129
1.2.1: الفرع الأول: شعبوية السياسة الخارجية.....	129
1.2.2: الفرع الثاني: تعامل ادارة ترامب مع تعقيدات الشرق الأوسط.....	132
2. المبحث الثاني: مقومات تسوية القضية الفلسطينية.....	136
2.1: المطلب الأول: محورية القدس في الصراع الفلسطيني الاسرئيلي.....	137
2.1.1: الفرع الأول: البعد الديني والحضاري لمدينة القدس.....	138
2.1.2: الفرع الثاني: القدس كقضية صراع سياسي.....	140
2.2: المطلب الثاني: ادارة ترامب وحسم قضايا الحل النهائي.....	144
2.2.1: الفرع الأول: الاستيطان وامكانية قيام الدولة الفلسطينية.....	145
2.2.2: الفرع الثاني: المقاربة الأمريكية والاسرائيلية لحل الصراع.....	149
3. المبحث الثالث: انعكاسات سياسة ترامب على القضية الفلسطينية.....	153
3.1: المطلب الأول: صفقة القرن والحل الاقليمي.....	154
3.1.1: الفرع الأول: مقاربة ترامب للسلام.....	155
3.1.2: الفرع الثاني: مضامين "صفقة القرن" وظروف صدورها.....	157
3.2: المطلب الثاني: التطبيع العربي–الاسرائيلي.....	161
3.2.1: الفرع الأول: جذور التطبيع ومخاطره على القضية الفلسطينية.....	163
3.2.2: الفرع الثاني: اتفاقيات ترامب للسلام "اتفاقيات أبراهام".....	166
استنتاجات الفصل الثالث.....	171

الفصل الرابع: الانقسام الفلسطيني الداخلي في ضوء التحولات الاقليمية والدولية

تمهيد.....	172
1. المبحث الأول: التحليل النظري والمفاهيمي للانقسام الفلسطيني الداخلي.....	173
1.1: المطلب الأول: الانقسام الفلسطيني الداخلي "أطرافه ودوافعه".....	173
1.1.1: الفرع الأول: الانقسام الايديولوجي.....	174

1.1.2: الفرع الثاني: الانقسام السياسي.....	178
1.2: المطلب الثاني: الانقسام في سياق معادلة أمريكية واسرائيلية.....	181
1.2.1: الفرع الأول: الرهانات الاسرائيلية.....	181
1.2.2: الفرع الثاني: الرهانات الأمريكية.....	186
2. المبحث الثاني: أثر البيئة الاقليمية والدولية على الانقسام الفلسطيني الداخلي.....	188
2.1: المطلب الأول: البعد العربي والاقليمي للانقسام الفلسطيني.....	189
2.1.1: الفرع الأول: النظام الاقليمي بعد غزو العراق 2003م.....	189
2.1.2: الفرع الثاني: الربيع العربي وتغير الأولويات.....	193
2.2: المطلب الثاني: التحولات الدولية وتصفية القضية الفلسطينية.....	195
2.2.1: الفرع الأول: التجاذبات الاقليمية وانعكاساتها على القضية.....	196
2.2.2: الفرع الثاني: التوظيف الصهيو أمريكي للانقسام الفلسطيني الداخلي.....	199
3. المبحث الثالث: مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الرؤية الأمريكية الراهنة.....	202
3.1: المطلب الأول: المصالحة الفلسطينية.....	202
3.1.1: الفرع الأول: محطات المصالحة وأسباب الفشل.....	203
3.1.2: الفرع الثاني: سيناريوهات تحقيق المصالحة في ضوء "اتفاق الجزائر".....	207
3.2: المطلب الثاني: سناريوهات محتملة لمستقبل الدولة الفلسطينية.....	209
3.2.1: الفرع الأول: أفول مشروع "حل الدولتين".....	209
3.2.2: الفرع الثاني: سيناريو "الدولة الواحدة: ثنائية القومية".....	213
استنتاجات الفصل الرابع.....	218
الخاتمة.....	219
قائمة المراجع.....	224
الفهرس.....	261

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	افاق الحرب والسلام حسب الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد	30
02	الإطار النظري لنموذج سنايدر	43

03	الادراك وإدراك البيئة الخارجية	46
04	المعتقدات الرئيسية في تصنيف هولستي	51
05	العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد قدرة وطابع العمل الجماعي	57
06	النسب المئوية في واردات الأسلحة للشرق الأوسط بين 2016-2020م	93
07	سبعة اجراءات اسرائيلية للسيطرة على القدس	144
08	رسم بياني يوضح: موقف الجمهور الاسرائيلي من حل الدولتين خلال العقد الماضي	212
09	نسبة اليهود الاسرائيليين الذين يجدون الحل التالي مقبولا (حسب التوجهات السياسية)	217

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	محددات السياسة الخارجية	14
02	السمات الرئيسية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية في تحليل السياسة الخارجية	34
03	عدد الوحدات السكنية المقررة في مستوطنات الضفة الغربية (بدون القدس) (2014-2019)	148-149

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	مناطق النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط	105
02	مناطق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" أونروا"	151
03	خارطة فلسطين وفق خطة ترامب للسلام	160